

شرح مفتاح

قيمه ٧٨٠

من كتب العبد [illegible]



٢٤٧

اشتمل هذا الكتاب الموسوم بشرح المفتاح
للسيد الشريف الجرجاني رحمه الله بالمبايعة
الشرعية من اسمعيل مولانا شمس الدين بلغوز
اغاجي بوكالة مولانا عبد الله قاضي ابراهيم
الى مولانا العبد الذليل انا اسحق قرابايعي
عفى الله عنهما كسبه ابن العباد عثمان بن حاج
خليل في سنة سبع وتسعمائة من الهجرة النبوية

لابي علي سينا

رفتم بطبیب وگفتم یاری کن — درمان دلم از سر هشیاری کن
خون دل وآب چشم شربت فرمود — گفتم که غذا گفت جگرخواری کن

قال العلامة قطب الدين الشيرازي افضل المتأخرين في بحث تعريف المسند
افضل من تكلم في هذا الكتاب هو الامام العلامة شمس الدين المغربي
يروي عن الامام شهاب الدين الخراقي وهو يروي عن المص انتهى

٥٦٤

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير آغاي دار السعادة
الشريفة لسنة ثمان وخمسين
ومائة والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المساجد بانوار العناية
مصحح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حائز مجامع
البر الاكمل الآ وهو آغاي دار السعادة الحاج بشير وفقه الله لتحصيل المزيد والبر الكثير
من هو على كل شيء قدير حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين
عفى له

بسم الله الرحمن الرحيم ۞ رب يسر وتمم بالخير ۞ نحمدك اللهم
على ما هديتنا اليه من دقائق المعاني ببدائع البيان واطلعتنا
من حقائق المثاني بذرائع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف
الاديان ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيد الانام وعلى آله
الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام
وبعد فقد طال ما تلجلج في صدري وداز في خلدي ان ارتب
للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه ويميط عن وجوه خرائده
نقابه انقذ منه نتائج الافكار واوضح به خزائن الاسرار وكان يحول
بيني وبينه صروف الزمان ونوائب الحدثان حتى ابتليت في آخر العمر بالارتحال
الى ما وراء النهر فوجدت هناك اقواما عطشى الاكباد يحومون حول الكتاب
ولا يهتدون الى موارده سبيلا وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا
في لجج بلا ارشاد فلم يجدوا على فرائده دليلا وكانوا في حل تراكيبه و
الكشف عن نكت اساليبه متكئين على شروح اكثرها جروح واسلمها مدخول و
مجروح لا ترى فيها لعليل شفاء ولا لغليل دواء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء
وقد اتخذوها منتهى انظارهم ومطارح افكارهم فقلت لهم يا اهل الكتاب
لستم على شيء تلحون بالاضرام وتستسمنون ذا الورم تضيعون الاعمار
ولا تستضيئون بالانوار وتحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا

القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان

كباسط كفيه الى الماء او كمن يرجو من البير بلا رشاء بل كطالب الرقي الى السماء
فهلا دلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان
هذا الشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فاتنا بآية ان كنت
من الصادقين فاريناهم من آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين وهم
قالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فهب لنا من لدنك علما وهيئ لنا من
امرنا رشدا فوجهت ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين رغبهم
نملي عليهم ما يخرجهم عن الضلال ويحظيهم باجزل النوال في عبارات موجزة بلا
املال واشارات موثقة بلا اخلال يتشيد فيه قواعد الفوائد ويمهد فيه
موائد العوائد معرضين عما لا طائل في رده ولا حاصل في نقله ومقتصرين
على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب هدية مني الى كل زكي جبل على
الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كانت
على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل
سبيلا او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا
من الحق كفروا به وارادوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان
حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من
لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدأ واليك المآب قال
المصنف القسم الثالث من الكتاب اي رتب كتابه على ثلاثة اقسام واورد فيها



بكلمة وفنن وتوجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل

في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها

اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث

فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث

صورها وهيأتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض

بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق او عن المركبات على الاطلاق فاما

باعتبار هيأتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار

افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة

في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فمن حيث

وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما

الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص

بالمنظوم فعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل

والخطب ولا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما

البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه جزئية منتشرة مع كونها

مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف

وخلط به الاشتقاق بانواعه الثلاثة لان معرفة هيآت المفردات انما يتم بمعرفة

نسب بعضها الى بعضها بالاصالة والفرعية والقسم الثاني في النحو وحكم بان

تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكنهما

لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى

ذروة الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اورد هما في القسم الثالث وانما جمعهما

لاتحادهما فيما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها

من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى الكشف عن وجه الاعجاز

وتكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة

الا انه كما قال مبني على التحقيق البحت وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوائب

الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات المخطابية المستحسنة

بقوة القرائح فلم تستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة

فاورده عقيبها في تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان

يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علم العروض والقوافي فجعلهما في تتمة الغرض

منها واورد هما في فن ولما رأى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم

النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علمي المعاني والبيان مما

الغاية القصوى في البلاغة يكمل ان ما ذكر قبلهما ويستتبعان ما تأخر ذكره عنهما

وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلاثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم

الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم تعين في ذكر الاقسام فقال

اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول وتركنا في القسم الكابير

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما

اعتمادا على ظهور كونهما قسمين للأول واعاد التعيين فيهما لبعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيريه فقوله من الكتاب اما صفة له مؤكدة بأن يقدر متعلقة معرفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة من المبتدأ عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا كما في القسم الاول وتغيير النظم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني والبيان علمان من العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني لتحقيق الاضافة والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلوماتهما وما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فكونهما من مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا التوسع شائع تقول هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما او في شانهما ولا منافاة ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب

قال وفيه مقدمة اقول لا اشكال في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في لفظي البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص مع بجوز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور لذلك قال الفصل الاول في ضبط المعاني وتوحيد الغرض لما مر ولا منافية تفصيله في الحدين الى الاحترازين وجعل العلمين طرفا له اشعارا باحاطتهما مستقلين بافادته

المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

والحد عنده هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة تبصرة للطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته ليتوفر عليه بما يستحقه من الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما فان ذوات المسائل موقوفة عليهما مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما اشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله وفصلان لضبط معاقدهما

قال المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه وهو شهيد يقال تتبعت الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المستندة اليه فانه مجاز لا يشتبه وفيه فوائد التنبيه على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يتجشم عليه ان يتعلق صاحبه كما سيأتي والاشارة في اول الامر الى ان علم المعاني ملكة بالخواص ومعرفة العرب لها لا يتم علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص

التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات
المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية او معوداتها الواقعة فيها فلما قيدت
بالافادة تخصصت بالمعاني التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص
لانها تتبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر
في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما
يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات
البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في
تحصيل البلاغة اصلا فكيف تجعل جزوا من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها
تابعة له خارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المبني على
التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور
في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان
على مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك لان التركيب المفيد لخاصية كالخبر
المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن
من آخر في المقام بشرط تحقق فلا يحمل على انه قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي
وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي
من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ
وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن

ومن صاحب له عرائف بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من اذن
لا فتنانات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص
من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه
منطبقة على سياقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه
على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما
يستحسن كلام من بليغ فيحمل على دقايق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام
من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما ناسب منها مرتبته وقوله ليحترز
متعلق بتتبع وتنبيه على الغرض وكونه جعله جزوا من الحد فان قيوده قد لا تكون
لاخراج شيء والمراد ان بهذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها ينبغي
ان تقصده المتتبع فلو قصد تحصيل غرضا اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني
وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حصول تلك المعلومات مشاهدة اذ
بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر
الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق
الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر
لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك الكلام عليه ايراده موكدا والكلام
يتبرك حمله على خواص يناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك انشاء الله
مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطأ في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها

واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عن سوام لتنزلها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب يستحسن ممن او مع من فتأمل والله اعلم

ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد يطلق على معلوماتها التي هي القواعد

وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها

فالنحو يطلق على القواعد المخصوصة

متى اريد **قال** واعني بتراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث

هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاجا الى تفسير او تعيين كان

المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي

اطلقها واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز

بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقايق

معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي فاصدا به ما يناسبه

واما الذي تجرد تمييزه عن الفضل فلا يميز بين مقتضيات الداعي ولا يعرف

دقايق المعاني فيتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه او لا تقصد بها افادة شيء

ما يناسبها بل جل همته مقصور على المعاني الاصلية بلا تصرف منه لعدم قدرته فالتراكيب

الصادرة عنه في تجردها عن اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر

عن حيوانات على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوف

لزيادة تعيين مع الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد

يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير في سواهم للبلغاء

والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الحياكة او بدونها كعلم

واعني بخاصية التركيب ما يسبق الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما له لما هو هو حينا

الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه

البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها

لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان

حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسيرها للبلاغة وما

يتعلق بها من السؤال والجواب فموضعه اللائق به آخر الكتاب وتنكير حيوانات

للقصد الى غير معين وليتوصل به الى تكثير اصوات فتوصف بجملة تصدر عن محالها

دون عينها اشعارا بانها محال تخرج الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظة ما مصدرية

اي بحسب اتفاق الاصوات في حصولها بلا ملاحظة مقتضيها قاصدة اياها او موصولة

اي بحسب ما يتفق من الامور التي لا تقتضيها **قال** واعني بخاصية التركيب

قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد الدال

على الماهية مضافا الى مفرد مثلا لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها

والحق به الياء المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر او

دلالة على ان الخواص اسم جمع للخاصة بمعنى الاثر نقل الى خاصية الشيء ما اثره

الناشئ منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبر واعني السبب

المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يتلى عليك

قد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطايف الاعتبارات الخطابية

وبعضا آخر على التحقيق البحت كما نقلناه ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من

بأبي التجديد والاستدلال جزء من علم البلاغة فقال هناك أيضا وعند علم أن مقام
الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال
بأنه تتبع خواص تراكيب البلغاء الكلام في الاستدلال ولم يبين هناك أن المراد بالخواص
ماذا فوجب أن يكون تعريف هنا للخاصة متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية
أي عنى بخاصية تركيب البليغ في الإفادة المعنى الذي يسبق منه إلى الفهم عند سماعه
حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ ومثاله
الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التأكيد ودفع
الشك أو رد الإنكار فهذه الخواص ليست لازمة للتركيب من حيث هو بل جارية مجرى اللازم
لصدوره عن البليغ بل لأنه عرفا أن يقصد بتراكيبه ما يناسبها والمعنى الذي يسبق
إلى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو أي لذاته ومثاله
الخواص الاستدلالية التي أوردها في المنطق فإن عكوس القضايا ونتائج الأقيسة
لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبه لذاتها إذ لم يرد بالتراكيب ألفاظ من
حيث إنها ألفاظ بل من حيث إنها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم لأنها
علاقات عقلية قطعية وقوله حينا إشارة إلى أن الخواص الاستدلالية والتراكيب
المفيدة لها تكون في حين من أحيان البليغ بخلاف الخطابية فإنها توجد في أعم أوقاته
فإن قلت إذا كانت لازمة للتركيب من حيث هو هو فإذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة
له أيضا فتوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالأصالة

واعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام
من أن يكون مقصودا به نفي الشك أو رد الإنكار أو من تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار أو من نحو
منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب وجه الاختصار مع إفادة لطيفة
مما يلوح مقامها

إلا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الإفادة كما أشار إليه بقوله في الأمثلة وكذا الحال
في الخواص الخطابية فإن التركيب المؤكد إذا صدر عن غير البليغ لا يحمل إلا على معناه الوضعي فيجب
في ذلك كله علم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعلم قصده إلى رعايتها ورد بأن المعتبر في
المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم وفي قوله تسبق ومن يصل بها إلى أن من
حق المعاني أن تسابق الألفاظ فتصل إلى الفهم قبل استقرار الألفاظ في الآذان وفي
قوله ذلك التركيب بوضع اسم الإشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب
الممتاز عن سائر التراكيب بإفادة مقاصد جليلة وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد
عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم بعيد أعني كون الجريان معللا بذات التركيب
وتصريحا بالتقابل بين قسمي الخاصية قوله لما هو هو أحد الضميرين للموصول والآخر للتركيب
وحينا ظرف مستقر صفة لازما أي لازما ملازما في حين من أحيانه لا من أحيان التركيب
لينا في اللزوم الذاتي وما يقال من أن اللازم هو خاصية ماله مثال أو خاصية ما أخرج على مقتضى
ظاهر الحال وهو مثل التعجب الثاني من قوله تعالى كيف تكفرون بالله أي مع وضوح
الآيات فمما لا يعتد به أصلا إذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات لغوية كما لا يخفى
على ذي مسكة قال واعني بالفهم في تعريف الخاصية وأراد به قسما منه فاحتاج إلى
تعيينه كما في التراكيب الفطرة الخلقة التي خلق عليها الإنسان وسلامتها خلوها عن آفات
القادحة في إدراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما بينهما من المناسبات اللغوية وفيه
إشارة إلى أن فطرة الإنسان على الفطنة وإن خلا عنها لآفة وأما فطرة الله التي فطر الناس عليها

من الملامة عن العقايد الباطلة والأخلاق الرديه فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهليه
كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا هذه الفطرة تبديلا فلابد في الخواص من كون المخاطب
ذا فطرة سليمة كما لابد فيها من كون المتكلم ذا فضل تميز ومعرفة قال
مثل ما يسبق نزع عن تعريف الخاصية مع ما هو من تتمة اعنى تعيين المراد من لفظ المفهوم
فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب بدل مما يسبق واما جاء لصنه واما مصدر
ليسبق مقدر مضاف اي مثل سبق ما يسبق ولا يبعد من المقدر لان ما موصولة لا
مصدرية بدليل رجوع المستتر في يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون وفي خطابه
فهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الاخذ في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف
بصياغة الكلام من له فضل تمييز ومعرفة والصياغة هي الصنعة المعروفة شبه
تاليف الكلام بترتيب كلمات متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة بصياغة
الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة للتصوير والمستتر في ان يكون
راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد
لمعان اخرى ظاهرة وذكر في الاخيرين اللازم لكونهما اقرب الى اللازم من الاول
ولم يرد ان فيها لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك
او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار
الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب الماخوذ مع حذفه لزوما عقليا
لكنه نسب اللزوم الى طلب الاية وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص المسند اليه

وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وكذا اذا عرف ونكر او قيد او اطلق او قدم او اخر على
ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين باذن الله تعالى

وقد السماع من العارف فيعتبر في الجميع وانما قال او من نحو منطلق ترك التركيب
لاختفاء صورته فيحصل المطلوبة في الاختصار لانه فلابد ان يكون مقصودا
للعارف اما فحذفه واما مع لطيفة اخرى من اللطايف الخطابية التي يلوح بها اي تشير
اليها بطي المسند اليه واضاف الوجه الى الاختصار بيانه مشعرة بوقوع الاختصار
موقعه قال وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظه ذا اشارة الى مصدر يسبق
في مثل ما يسبق اي ومثل السبق في هذه انه مثل السبق اذا لفظ العارف بالمسند
اليه اي لم يتركه اذ هنا كما انه يسبق الى فهمك معان مقصوده كالاحتياط وزيادة التقرير
وغيرهما وجاز ان تكون اشارة الى ما يسبق اي ومثل ما يسبق في الصور ما يسبق اذا لفظ
قوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكره الى آخر ذكره وجاز ان يراد
بحذف المفعول عموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا مصدرة بحرف
التنبيه اما للكثرة ما ذكر بعدها واما للكثرة مع العموم فلم صنع به من امثلة الخواص
او اشار اليه كلها خطابية جارية مجرى اللازم سوى الاختصار واما لم يهتم بامثلة الكل
لما هو هو اذ ورد الخواص الا مسند اليه في الكل وقلما يوجد لا من كذلك من غيرها
قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق اي تسبق
هذه الخواص المصرح بها والمشار اليها كائنة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين
وقد تجعل موصولة اي كائنة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك السياق والمعنى
احالة تبصرتها على قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة

واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة
عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه

لاصل المعنى وقد تعبر عنها بالتي تعنيها التراكيب لا بمجرد الوضع سواء افادتها بعض
مفرداتها او هيأتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والمكنى عنها داخلة فيها
فالبحث عن افادة التركيب للخواص سواء كانت موضوعة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها
وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكنى عنها والبحث عن كيفية
افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات
مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها
انما هو في العلمين لا في احدهما دون الآخر فقد تبين نصب على المصدر اي اطلاعا
مندرجا وقوله باذن الله تعالى اي بتيسيره متعلق بطلعك او بما قال

واما علم البيان ايراد العلمين في قسم واحد مشعر بتقاربهما فحين ذكر احدهما كان
مظنة ان يقع في ذهن السامع اتحاد الآخر فقرب من هذا ويتردد في انه ما ذا
فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وان الله لتردده وقد يقال
اراد تفصيل ما في المقدمة من البحثين والغرض فجعل اولا كلمة اعلم مكان اما لانها
يغني غناءها ثم جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى وتصريحا بالمعرفة في هذا الحد
اشعارا بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد
هنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني
التي يقصد اليها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف
بالقواعد البيانية تمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك

لانه لو اتيتم وكان وما يت مختلفة بحسب القرب والبعد فتختلف دلالتها عليه قطعا
ولا احتمال في الاحاطة بما منها هي اجمالا كما في مفتاح العلوم وذكر الايراد
هنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق
اي ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على
الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلا يضر وان وصف بعضها
بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزايد
تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصفة الدلالة تبعا او صفة
لها لا خلاف فيها بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتيك
في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية
وتبين هنا ان الدالة بالوضعية وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى
الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة و
تنبيه على ما هو فائدة العلم ينبغي ان يكون مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى جعله
حشوا في الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة فانها خارجة عن المعرفة
المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي
يناديه وتمام المراد منه لغيره افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى و
تتمتها والتكفل بالاحتراز عن الخطأ في الافادة علم المعاني وعن الخطأ في
كيفيتها البيان وتبديل التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة الى ان

وفيما ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين
كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل ولما كان علم البيان شعبة من
علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لاجرم
آثرنا تاخيره

وفيما ذكرنا ما ينبه قال تصرف المتكلم في الافادة الكثر منه في كيفيتها
وقد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها لها
موكولة الى هذين العلمين فلا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه
دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذ لم يكن بلغا
من ممارسة في تحصيل مراده من هذين العلمين ومن ذلك يظهر فضلهما ووجوب
الاعتناء بشانهما ومن عرف ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية
افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان في
على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد قال
اراد به جميع ما يريده من البشر وفي قوله منه اشارة الى ان مرجعه انكونه
معلوما الا ما له قد تعقل عنه وقد اصاب ذكر الجليم بحرزه وقوله فالويل
تنفير عن التقصير في تحصيلهما وبيان لمضرة اهمالهما والقصور فيهما وذلك ان من
لم يعرف مما ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطايف اخطا غالبا
وان اصاب نادرا كان مخطيا في قدامه على رايه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم
الاسلامية يجب ان يعتني بهما اذ لا يخلو عن اخذه في تفسير آية منه قال
ولما كان علم البيان فرع عما وضع المقدمة له من بيان الحاجة الى العلمين فاخذ في بيان
ترتيب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث عن افادة
التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة

١١

الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني الكلام فيه اعلم ان تمام الحديث يستدعي تمهيد اصل وهو ان مقتضى الحال
عند المتكلم يتفاوت كما تقف عليه اذا انتهت النوبة الى التعرض له في هذا الكتاب باذن الله تعالى وتقدس فان مقتضى
ما لا تنفكون تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التاليف ينبه لخرجها عن حكم النعيق
وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى وتنزلنا فهمها منزلة اصوات الحيوانات واخرى تقتضي ما تفتقر
تاديته الى ازيد

قوله آثرنا علم السفينا فيه بيان للنتيجة فانها غير مذكورة لان تقدير الكلام هكذا
لما كان علم البيان شعبة جرى منه مجرى المركب من المفرد ولما جرى منه مجرى
المركب من المفرد وجب تاخيره فلما كان علم البيان شعبة وجب تاخيره فالنتيجة
غير مذكورة لكن جملة آثرنا بيان للنتيجة متصل ويجوز ان يكون جزاء غيرها
آثرنا وآثرنا جواب لما ولاجرم للتحقيق والتاكيد بمنزلة حقا او لا

سفرعة عليها وبمنزلة شعبة منها وكالمركب بالنسبة اليها فكان حق العلم الباحث عنها
ان يوخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل روي بتانيث الضمير على انه
اجمل صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار ان المعني كيفية التي هي
الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما وشكونه كالمركب على كونه
شعبة ووجب تاخيره على تركيبه وكلمة من في منه ومن المفرد اتصالية كما في قوله عليه السلام
انت مني بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال الى جرى
مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب كائنا من المفرد ولاجرم آثرنا جملة استينافية
بيانا للنتيجة قال الفراء معنى لاجرم في الاصل لابد ولا محالة ثم استعمل
بمعنى حقا فيجيب بجواب القسم ويجاب باللام فيقال لاجرم لافعلن قال
الفصل الاول اضافة المعاقد الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد البيان
في الفصل الثاني كما اشار اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني
في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره
هنا والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي
هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث يقصد بها
تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الاطلاق كما يتوهم
من عبارة في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي هو ما يفتقر في تاديته الى ازيد
من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل في انقسام مقتضى الحال الى

السببين واستغناء القسم الأول عن علم المعاني والذي تشهد به الذوق السليم
هو ان قولنا قائم واخرى تفصيل للقول ان مقتضى الحال عند المتكلم متفاوت اي
تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان نحو قوله كما استغف ان نكون
مغنيا عن القسم الثاني لان المستحق لان يفصل ويعتنى به في هذا العلم الآن باحد
بالجملة فيما لا ان يتقدم من اول الامر ان تفصيل الذي شرع فيه وافيا يراد
من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر
في تأدية اي اداء والغاية الى السامع من المعنى لانه المقصود الأصلي بالأداء
وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤدى وملقى اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية
دلالات المفردات وبقوله كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة
واللام في قوله المجرد يتعلق بنظم على معنى التعليل اي نظم وجمع لها لتحصيل مجرد
التأليف بينها حتى يتأدى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات تتفاضل
بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها
نظما تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم الحاصل
لمجرد التأليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكر في
النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها لئلا يستلزم الدور كما هو المشهور
بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تأليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة
فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو

وظاهر ان الخطاء الذي نحن بصدده لا الجامع في الاول اوفي التمييز فضلا ان يقع فيه من العاقل المتنطق وانما منشأ الخطاء هو ان

لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها
صفة للتأليف على انه في قوة المنكر والضمير في سميناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر
فان عني به المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اي نزلنا لفظه وان عني به اللفظ احتيج في الاول
اي سمينا معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكره وقد وجب على البليغ رعايته
كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم
الا اصل المعنى لزمه ان يخاطب بما يناسبه لكنه مع ذلك يعتبر في كلامه معنى زائدا يفهمه
سامع آخر هو بجزيه عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتفع عن منزلة تلك الاصوات
قال وظاهر ان الخطأ في تطبيق الكلام الذي نحن بصدده اي بعينه ويجعل
المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا الجامع فيما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من
دلالات وضعية ادنى التمييز يكفي بمقصوده وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي
يتوهم منه الخطأ المذكور نوران الغبار المانع عن الابصار هو القسم الثاني فيحتاج
الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف واقع بين كلامين
ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بين نفي
صريح كما في قوله لا الجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا
عن دقائقها وهو من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله فكان فيه
على معنى الذهاب والبقاء وفي معنى القلة والكثرة ظهر مناسبة توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول
قال تقدير الكلام ههنا فضل انتفاء علم مجامعة الخطأ لادنى التمييز عن العاقل

وان اختلج في وهمك ان الاحتراز عن الخطأ في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغني عنه
وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام فيه كالكلام في القسم الثاني
فيتوقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور

قوله ولا يفوت شيء معتبر ان قيل عليه اعتبار المجانسة بين الباقي والذاهب اكثري
لا كلي لانه يقال مات زيد وبقي منه اموال ولم يبق من الشيوخ غير تعكزي وغير ذلك
يجاب سلمنا لكن المعتبر مجانسة الباقي للذاهب المعتبر وضمن فقل لا مطلقا
ولم يظهر اعتبار بين المجانسة المعتبرة في هذه الامثلة حيث لا يعتبر
الذاهب والباقي فيها الكثرة والقلة

المستظر اي وقوعه منه منتف بالكلية والباقي يوفد لكالعدم ولا تفوت شيء ان
معتبرا في اصل الاستعمال لكون الباقي من جنس الذاهب وكونه اولى منه اذ ليس
انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اولى منه ومن نظر الى المعنى الباقي فان
تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطأ الادنى في التمييز عن انتفاء وقوعه عن العاقل المستظر
اي مجامعته للفطانة على معنى ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل
بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع ولا يفوت من اصل الاستعمال معنى
الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير المعنى بعد فضلا والى التكلف في تعلق كلمة عن الفضل
منها ان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى البعد او باعتبار الاستعمال الاصلي دون
المعنى المراد وتوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد تحقق
فضلا منه وبين الاعلى كانه قيل يجامع الخطأ الادنى التمييز فضلا عن مجامعته للفطانة
على معنى فضل اي بقي المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد
النفي على البقية واذا انتفت البقية التي كان ذاهبها اقدم منها في الانتفاء وكان حاصل
المعنى ثبوت البقية في الانتفاء لما علم اما تظهر المبالغة المقصودة قال وان اختلج
في ذهنك ان معنى الحال على ما قيل ان الاحتراز عن الخطأ في القسم الاول لا يحتاج
فيه الى علم المعاني بمعنى انه لا يحتاج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة
ربما وقعت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور
والاضطراب مع ذكر الوهم الذي يخيل اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها

[illegible]

ان الاحتراز عن الخطأ في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه
بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني اي معلوماته
على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة لما كانت
قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تثبتها وتكشف عنها ومن اخذ شيئا منها
تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات
من تراكيب البلغاء وتعرفها لما من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال
مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك
او رد الانكار او غيرهما وتيقنت ان افادتها لتلك المعاني ناشئة لها على التأكيد المناسب
لما يوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة
تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس
على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات
التي استقريت دلائل استقرائية للقواعد فتتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات
ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يعتبر في ادراكها الى اذهان من دلالات وضعية في
من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد
توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا
دار اي توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف
المتعلق بعلوم قلنا ان تجوز ذلك كان الدور او التسلسل في التعريفات المتعددة
واحدة

فاستوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذا تبين ان كان العقل او الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعلمها والا كان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق والمآل اما الدور او التسلسل وسننظم لك من العلمين في سلك التعرض لهما اذا حان وقته باذن الله تعالى منه

وانما ذكر تعريفه دون معرفة لانه بتصنيفه في علم المعاني قد تصدى لتعليمه فقيل له ان تعليمك هذا مجال ودخول الفاء في قوله فتوقف لوقوع الفصل وان كان الفاصل مما يستغني بشرط **قال فاستوضح مما اجبنا اقول** هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشي اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه واذا ظرف لاجبنا واختار كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لما ليكفيان اي كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال اي تحصيل في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى تعليم من غيره فلا احتياج الى تصنيفه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه بل وفي تعليمه الى قانون آخر لان الكتاب هو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى قانون ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في العروض قوله فليستغن عن تعليمهما اي تعلم كل منهما ان كان الطبع كافيين فيهما وعن تعليم احدهما ان كان احدهما كافيا به وكذا الكلام في قوله والا كان تعليمهما موقوفا وقصده لهذا المعنى ما ترشد على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما هنا وارد على المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في ان المستدل ان بعضا منه ضروري فيه المخاطب عليه فان لم يتنبه لما نحوناه عن غير المخاطبين اذ كل ميسر لما خلق

وان تنبه عليه بل البعض الى آخر الكتب وبذلك علم الجواب في علم المعاني فنقول ان جماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فانتبه بها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف **قال واذ قد عرفت اقول** اذا تحققت الاصل الذي مهده وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق التحقيق ظهر لك ان التراكيب لها خواص لها معان يعترف بادنيها الى ذكيهم وغبيهم وان علم المعاني بحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض للتراكيب لكونها معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها باراده بحث الضبط لتنضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منشره اي على الانشاد معلومة لك في علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني قوله وتتباين في الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصنعة وقوله ثم حاله معطوف على بعض فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي حالا بعد حال كائنا على ما يوجبه سوق الكلام وبعضه الى قال اذا كان الحمل الذي هو من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول **قال** يكفيه هاهنا الضبط الحاصل بعض الاجمال وحمل ما عداه عليه اجمالا

والاعتبار السابق في كلام العرب شيئان الخبر والطلب بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي ما سبك ذكرنا وما سوى ذلك
نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل وعساك فيما ترى ان تتحقق عساك لكنك اذا اجتليته او ان كشف القناع عنه
وجدت من نفسك انسان بخلافه فلتعيينهما اعني الخبر والطلب لامتناع الحديث لما نحن له والله هو المستعان

والسابق في الاعتبار حصر اصول التراكيب التامة في الخبر والطلب المنحصر عنده
في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة
انفعل اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه
على اصله فيحمل على معنى آخر كالدعاء في رحمه الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود
وغيرها وقد اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض لتحصيلها كما افصح في قوله
القانون الثاني في تتبع امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما ناسب المقام
او ساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجارة وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب
الخمسة فكانه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم
تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالتمني لانحطاط عن ان يعد اصلا برأسه
وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان الطلب لا ينافي الخارج عن النداء
الذي هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان
العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعساك ان تحكم بان ما سوى ذلك فروع
نتائج من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما تستبعد وتظن انه مما يرميه جزافا
فان هناك انواعا كثيرة في الاستعمال كالتعجب والانكار والمدح والاستبطاء و
التهديد وغيرها فاني يتيسر ردها الى ما ذكر فدفعه بانا ستوضح بازالة الخفاء عنه
على وجه تستحقه وما في ما موصولة او مصدرية اي في ظنك او موصولة اي في الذي
تراه اي تجعل مبصرا اياه والعالم في الظرف يعني لما فيهما من معنى المقاربة اي لعلك
قابت في ظنك او في شأننا ابينه والضمير في تستحقه لما ذكره من ان ما سوى ذلك فروع
او للموصول الذي هو عبارة عنه بيانا لا قيمة على اي اذا ذكرته واستحضرته واجتليت
العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة
فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اي بخلاف
الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلتعيينهما اي اذا كان
السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لافتتاح البحث لكنهم
متشبثون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب قال اعلم ان المتشبثين اول
فرقة تحوجهما اي تحكم باحتياجهما الى التعريف وتزعم انهما كسبيان
ومحصول ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء
الذين لم يزاولوا الكتاب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء
بهما بل الصغار الذين لا استقلال منهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب
اللذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او
ردوا ابدا تصديقهم في مقام التصديق اي في مقام صالح في نفسه لان يوصف
المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا انهم عارفون
بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسهما لما عن غيرها لما صدر
منهم ذلك على انه مستمر قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق
ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر
بلا احتياج الى نظر في الحكم انها اذ لا معنى لها كما عرف

اعلم ان المتشبثين بشأنهما فرقتان فرقة تحوجهما الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك واختيار ما توقف هؤلاء
اما في الخبر فلما ان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون
الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق ويكذبون ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم
عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما تسمع بعد بكر عقلك موقوف
على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب هذا ام

١٥

الذي هو حرف لها دما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا

وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري

لا يتوقف على كسب قطعا لصدوره عمن لا يتصور من الكتاب اصلا فوجب

ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضروريه الا انه زاد علينا ان الحاكم بذلك

الحكم عنده المعاني الصالحة في انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها

عن غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور

مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي

هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اي اما اختيارنا فيه فوله اي

الاستفهام وما في لها زائدة ومن لم يمارس صنف يخصصه لكل احد بعد يخصصه

صنف كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة

في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروي بالنصب عطفا على كل احد والضمير

في يعرفون لهما معا او للصغار فعلى الاول خبر اي يعرف وبالجر عطفا على

العقلاء وعطف على من لم يمارس بمعنى ادنى تمييز وجمع الضمير في يعرفون

ح لرجوعه الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بل لكن ان عرفانهم للصادق

والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم

الاستلزام قوله بالخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب

بان الخبر يوصف بهما اصالة وبالمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما

بما ذكرنا اولا

هذا او الحدود والتي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر

من الامور نفيا او اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال هو القول المقتضي بصريحه نسبة

معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات ليس لها صلاحية للتعويل تم

١٦

بما ذكرنا اولا قال **هذا والحدود** بين ان تصور الخبر بديهي فلا يصح

تحديده اصلا الا انه نزل عن ذلك الى تزييف حدود القوم الاولى ليعلم بطلانها

على تقدير احتياجه الى التحديد ايضا فقوله والحدود مبتدأ خبره ليس لها صلاحية اما على تقدير القول على المشهور

واما على ما يليه بمعنى لا تصلح للتعويل وفي صيغة الجمع اشارة الى ان صلوحها لكان المستحيل

ويجوز وقوع الانشائية خبر المبتدأ بلا اشعور لانا وليس تنبيه والحد الاول

للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله للصدق

والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصيه المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى

محصل مفهومه وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به اوليس اياه كان صالحا للاتصاف

بكل منهما بدلا عن الاخر على السواء فيندرج فيه الخبر الصادق قطعا ويخرج قولنا اجتماع النقيضين

حق او باطل ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب

توهما من اندفاع الدور بذلك الكلام الذي يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب

والحد الثاني لابي الحسين واتباعه وارادوا بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من

الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة و

ما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد زاد بعض المتميزة قيدا اخر فقال

المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر

من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا

هو الكلام الذي يسمى الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب

وحاشية

اما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه الصدق والكذب بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار فخرج عن كونه معرفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق او التكذيب ما زاد على ان وسع الدائرة مترجم

من الحروف تعبيرا واما بجوهر الاستفهام فلا مخلص فيه الا الالتزام وانما تعرض المصنف لتعريفهم الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المسند اضافة وامثاله الى اسماء الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافة والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد النسبة اي نصرحه كما يأتي المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة وان كان المعنى المصدري نفيا واثباتا نصب على المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد به النسبة التي من الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي او اثبات وفائدة من الامور تاكيد الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الكلام المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحب ان يمنع ذلك الا ترى ان مفردات الكلم قد تستعمل في معان اخر كثيرة ولم تضرب ولا يخرج بذلك عن صولها وحدودها والحد الثالث هو الحد الثاني الظاهر وهو قريب من الحد الثاني فالقول الاول بمعنى المركب والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه تفيد فائدة سنبينه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر معلوما اليه صفة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قال اما ترى اولا ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسيره بتصوير الصدق والكذب المأخوذين في تعريفها الخبر فصار حده دوريا

والحد الثاني حين اوجب ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد اوليس لزيد خبرا لكونه كلاما على قول صاحبه ومفيدا بصريحه اضافة امر وهو الغلام الى امر وهو زيد بالاثبات في الصدقيا او النفي في الاخر مع استغنائه كونه خبرا لا يقبل استغنائه لازم الخبر وهو جهة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر وانما النزاع في ان يكون حدا والحاصل ما عدم وكذا قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بغير ان كيف خرج عن ان يكون مطردا متن

حاصل الجواب الاول في دفع الدوران الخبر وان توقف معرفته على معرفة الصدق لكونه جزء مفهومه لكن هذا الصدق لا يتوقف على معرفة الخبر لانه لم يوجد الخبر في تعريفه بل اخذ

واجيب عنه بان المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حدهما جزء صفة للمتكلم وانما الخبر المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام ومعناه على هذا فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له وانتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه لا على ما هو وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب في اسنادا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فزيد في الدور مرتبة فيجتمع فيه الدوران وكلمة كيف حال منصوب لانه ترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة يجده ظاهرة تعداد السلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل في الظرف السابق عليه اي حين عرفه وان روعي جانب الصيغة فقد كيف دار قبل و يجعل المذكور تفسيرا له واما جعل ظرفا لترى فهو بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك حال الظرف في الاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الآخرين قال والحد الثاني اول

اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا حين وجد فابطله بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف ونا لاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بنفي ان لا يكرها فلا يكون مطردا ومن دخولهما في الحد

بأن كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومعناها
بحرجه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما معناه ان اضافة الغلام الى زيد اثباتا
او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو
الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب
هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام ولكن المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في
غلام زيد لا ما يصلح للاثبات والنفي لانه يقال يلزم المثال الاول بمعنى قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد
ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال
مفيدا لتصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما
كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان صفته تنبيها على اتحاد مودّاهما ومن خرج
المسائل عن الحد ودّ اعني الخبر باسفاء لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ
في نفي الاحتمال فزاد الصحة اي لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وفي انه
فلا نزاع دفع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم
الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديده به صحيحا
اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع في ان يكون
مذكورا في حده واتصال ما ادّعوه من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي
هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها وانتزاعها وليس في شيء من المثالين
ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم منقول كما سيصرح المصنف فلا نقض

والحد الثالث حين اوجبت لا يكون قولنا ما لم يعلم بوجه من
الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا لامتناع ان يقال ما لم يعلم بوجه من الوجوه
معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج فحتى ان يكون منعكسا مع انتقاضه
بالنقضين المذكورين وهما الغلام الذي لزيد وان زيدا غلام او ليس بغلام
يعني انه منقوض بسؤال المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي

بما اصله **ما في الحد الثالث** ابطله اولا ببعد انعكاسه لخروج ما يثبت افراد المحدود
انما فاعله وقال لا يمتنع ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما حتى كأن القول به ممتنع وثانيا ببعد اطراده لا بنقاضه بالنقضين المذكورين
في ابطال الحد الثاني فقال فقد برأي في انتقاضه بهما وذلك بأن يعلم ان القول هنا وهما
كالكلام في الحد الثاني وان المعنى بصريحه الى آخره لا يختص بما على ما عرفت
والنقضان مندفعان بان لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام اذ لا سند له لغة
ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله ولسؤال المعلومية وجه
دفع اي وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي واراد
بها حواشي المفتاح الذي وعدها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه
من الوجوه اعني المجهول مطلقا له صفة وذات فتلك اعني مفهوم اللامعلوم معلوم
بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا
توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت
معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث
اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كافية في اندراجها
تحت المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر ومصحح للحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفى
اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارة مشعرة بان هناك سؤالا يرد به اعتراض
لعدم الانعكاس وهو انا لا نسلم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بوجه معلوم

واما في الطلب فلان تكلم احد بتمني ويستفهم ويامر وينهي وينادي يوجد كلامًا وذلك في موضع نفسه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب منه

باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت ولذلك السؤال الحد دفع وهو ان لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما بوجه دايما والجواب عن هذا الدفع انما اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه دايما فقد توجهت للامعلومية الدايمة الي ذات فلا بد ان يصير معلومة لك في نفس الامر بهذا الاعتبار واما لا معلوميتها الدايمة فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم علي الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلي الآخر بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الي ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان عدم الطرد وعدم العكس قد يفيدان معرفة ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص قال واما في الطلب استدل علي استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا الكتاب بالضرورة بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم انه كتب بعضهم اصلا يوردون كلاما من اقسام الكلام الطلبي الدال علي معني التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يغلطون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال علي التمني مثلا في ارادة التنبيه واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللايقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان

ثم ان الخبر والطلب بعد اغترافهما بحقيقتهما يتميز فان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب والكلام في الطلب وما نسبنا اليه لا يقتصر علي ما قرعنا به سمعك ههنا لكنا سنفرغ في مباحثه باذن الله تعالى ان التعدي لتحقيقه ما يقتضي صورته في ذهنك النقش الجلي ولنكتف بهذا القدر من التنبيه علي استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدي والتعيين لمساق الحديث في كل واحد منهما فانونا منه

١٦

اراد ان نفي الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه وانما الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما الاستغناء في الطلب فقول القوم الثابت القائل باستغنائهما عن التعريف وقوله بتمني اي ياتي بكلام يدل علي التمني وهو وما عطف عليه خبران ويوجد كلاما بدل وجعل الاول صفة لكل احد والثاني خبرا لا يلايم ما مر في بحث الخبر قال ثم ان الخبر والطلب بعد ان نبهنا بعد افتراقهما وجدانا بحقيقتهما البديهيتين يتميز فان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطية منه لما سيذكره من بيان مرجع الجنسية ولما قدم مباحث الخبر بطولها علي مباحث الطلب اراد ان يجعل السامع في كتابه علي صدق رجاء وثقة باستيفاء تلك المباحث الموخرة ايضا فقال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر علي هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان يتوقف ويوصل علي ما يبغ بغطاه الي قلبك لكنا في اواخر بحث سنفرغ ونصب بتيسير الله تعالى في تبيينه اذ يتك بحيث يتصل اليه ما يخيل كلاما يتقش في ذهنك صورة مباحثه من تعينه انقسامه الي اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يتولد النقش الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد اوفى واتم بما سبق من كشف القناع من وجوه المتولدات قوله ولنكتف عطف علي مقدر اي فلنشرع في المقصد الاول علي ولنكتف وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال علي استغنائهما عن التعريف تنبيه علي حكم بديهي اشارة الي ان ما تعرض به عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صورة حاصلة فاحترز عن التعريف اللفظي الذي يقصد تعيين صورة

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر

حاصلتين من سائر الصور فانها المراد بلفظ لذا لعزوك للعصفر لانه فانه يجري
في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حاصلا تمسا محصلا لصور البديهيات
او جعلنا محصلا لصور حقائق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى
المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها
وتسمى تلك القضية اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها منها تفريعا
وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين
من مسائل علم المعاني **قال القانون الاول فيما يتعلق بالخبر** قدم مباحث
الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق
فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر
ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين
مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي يحصلها في الجمع احتمال
الصدق والكذب الى الحكم الصادر عن المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال
اولا وبالذات ثم يتصف المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض فالخبرية المتصف
بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الثابتة
الاولية للحكم فاذا قيل الكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله المخبر
اي الذي هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن
الحكم على تضمن معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اي يفعل حاكما في خبره بمفهوم

ايجابا او نفيا وما في كما يجده اما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي يجده المخبر فاعلا ذلك
الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما يجده حال من احدها في بحكمه واما مصدرية وحاكم
من ضمير المخبر في بحكمه اي كائنا على حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة
او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع
النسبة او لا وقوعها وانما قال [illegible] تنبيها على ان الاصل في المسند اليه ان يتبادر منه الحكم
قوله لا الى حكم مفعول اي اذا اتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما
بايقاع النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة
الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم
المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة
قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل الجملة صلة والثاني الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة
فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان تجعل ان مع ما في
حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك ان زيدا ليس فاسدا
الى حكم مفعول لان المفتوحة مع ما في حيزها بتاويل مفرد يحكم عليه او به وليس بعضه
ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فلمناسبة تاويل مفرد [illegible]
وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا ما هذا وما نقل [illegible] من ان الصلة جملة خبرية لم
يرد به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجملة الخبرية الواقعة
خبرا للمبتدأ او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك

فاما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما ... ان حكم المخبر ومرجع كون الخبر مفيدا الى استفادة المخاطب منه

لخروج نسبتهما كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة ملاما
ورد كل جملة انشائية خبر قال واما السبب اول قد علمت ان الخبر صفة للكلام وانها في
المآل راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المعقول للمخبر في خبره ويوصف الكلام
بها لذلك الحكم فالآن نريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما المشتملة
في صدر البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يستدعي ذكر سببه واشار بذلك الحكم
(ان اتصاف الحكم والخبر)
الى الحكم المعقول للمخبر وقال من حيث هو حكم لمخبر تنبيها على ما مر في حد الخبر من وجوب
قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت
احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا من الآخر فكيف جعل سببا له
قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علله بالامكان الذاتي المتحقق في
نفس الامر اي احتمل الحكم لما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم
ان السبب احتمال الخبر وشبه احتمال الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا اول
اي اعلم ان كونه مرجع مفيد الظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المعقول
للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة
المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المعقول وسيلة اليه فان
المخاطب يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام
فكانه عبر بهما عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكرهما يتعلق اعني الحكم

المعقول في ذكر ما يرشد الى ذلك قوله او استفادة منه انك تعلم ذلك الحكم ايضا شيئا ان
المراد علم المتكلم بالوقوع او بانتفاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب
الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف يرجع الاول
الى فرعها قلت المراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادة منه
احد هذين الامرين والمحصل ان معنى افادته لاحدهما فاذا لم يفد شيئا
منهما لم يعد مفيدا لكونه كالعدم فوضعا وقوله وسمي هذا اي الحكم بمعنى الوقوع
او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا
لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه
حيث قال والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون
الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا قال فائدة الخبر استفادة الحكم
ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل بحفظ
التورية لانه مما شاع فيه غالبا قال والاولى بدون هذه اول يعني ان تسميتها بما فائدة
الخبر انما هي بسبب كونها لازما واراد بقوله هذه لازم الفائدة وانه باعتبار انه في نفسه
ايضا فائدة كما صرح به عبارة المنقول انفا ومعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما
حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم
وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف هو المعاني المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب
من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد ظني او قطعي فانه مبني على المعارف كان ذلك بسبب علمه بان

المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وسنه بدون الاولى لا تمنع لجواز ان يحصل للمخاطب
من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل
سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من
الخبر هو حضوره في ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك الحضور
قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة ولان مجرد حضوره
في ذهن المتكلم لا يعد علما اصلا عندهم ولكان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم
المخاطب بهما من الخبر نفسه كما نبه باعتبار تحققهما كما في انفسهما كما هو المتبادر من
لزوم احد الشيئين للآخر كان ذلك باعثا على تسمية فايدة الخبر ولازمها بالاستقلال تين
اي العلمين واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كناية
عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال انه يمنع ولا يمنع بعض
حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي العقل يحكم بامتناع الاولى بدون الثانية ولا يحكم
بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع
ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم قال
ومرجع كونه صدقا او كذبا الى طباق اشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني
الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو المفعول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب
وهو المتصف بمطابقة الواقع او لا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل
الحكم في هذه المواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث افادة الخبر لا وجه

للصحة ويذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا تشتمل
على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في ضمن هذا ويعبر عن الحكم بالنسبة التامة الذهنية وهي
ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيين معا او سلبيين
معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس
كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول
نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلول للخبر بتوسط الاولى
وهي المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا و
الا كان كاذبا ومن ثمة قيل ان صدق الخبر ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه
ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية
على حصول النسبة الاخرى بطريق الاستتباع من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة
الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول
الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او عدم مطابقته اراد او لا مطابقته
على حذف الخبر (?) لا كما يشعر به قوله والى الطباقة ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان تر
صفات الحكم كاليقين والظن والشك وهو والكذب مغايرة لا لطابقة وليس مرجع الكذب اليها
واراد برجوع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع و
عدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه
المعول اي الاعتماد لما سنذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي ونحوه في قوله مع

وعند بعض لا طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأً او صوابا بناء على دعوى تبرء المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لما بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام بط وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق ينبغيان بالقطع على هذا البناء ويستوجبان طلب تاويل لقوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وحمل قول المنافقين على كونه مقرونا بانه قول عن صميم القلب كما يترجم عنه انّ واللام وكون الجملة اسمية في قولهم لارباب البلاغة وسيأتيك تفصيل الآية

قال وعند بعض اي ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض والراد به النظام ونكره تحقيرا لمذهبه في هذا المطلب الى طباق الحكم المفهوم للمخبر في خبره لاعتقاده ايجابا او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكرناه كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد اولا وقد لفت الاعتقاد خطأً على كونه صوابا اذ ح يظهر الافتراق بين مذهبي الصدق فقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعهما عند بعض ای حكم بمرجعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او مبنيا وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي تبريه عن الكذب ويحتج لدعواه هذه بانه خبر كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يحضره فلولا ان الكذب عدم مطابقه الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد والجواب انه انما يتبرء عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا قال لكن تكذيبنا اه استدراك عن قوله بناء دفعا لتوهم استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في

قول الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده ينحيان اي يقتلان بالقطع على هذا البناء تعالى انحى عليه بالسوط اذا اقبل عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء ويأتيان عليه باقبال وتوجه تام فمفعول معه من تقلعانه يعني ان هذا دليل قطعي يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام ويتلاشى بانانا عليه لا نظني ضعيف حتى يصادف قاطعا فيخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر من البناء المذكور والمبني والمبني عليه قوله ويستوجبان اي يستحقان وذلك لان الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على رأي النظام وقد وقع في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل الظاهر اي ظاهرها اما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بالقطع فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان الكذب راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتيك في باب الاطناب قوله كما يترجم اي يفسر ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيترجم

قال واذ قد عرفت ان الخبر اول حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تصورهما وجعل العنوان الاول الخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر فوائده اي عرفت ما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم

الذي لا بد منه فتحققه بهذه الاشياء الثلاثة التي هي اجزاؤه بلا توقف على
غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة ومستلزما للطرفين جعله مرجعا
للخبر وانما قال المفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو الجهة الكبرى ... الذي
تقصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله
ثم اشاره اي ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يعبرون به عن اسناد
الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالثبوت والثابت لانهما
في غاية العموم والابهام اي هذا القدر كاف في الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه
او به فليس بمعتبر في تحقق ماهيته ... والتعبير في شيء يدل على صفة اي شيء
من الاشياء فجاز وقوعه مبتدأ والمراد باللاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد يقال
... بالمعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق الا ان
معنا ... انتفاء الموضوع ... في الخارج وانما يفترقان اذا جعل الثبوت رابطة
كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى
الحكم بمفهومه لم يتناول الخبر الشرطي قلت سياتي في الكتاب ان الجملة
الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط يحتمل في نفسها الصدق
والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسينكشف الحال هناك باذن الله تعالى قوله
لا تزيد على ثلاثة اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادة للخواص منحصر في نوع
ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلاثة وليس بحاصر اعليا المعترض عليه بجواز ان يكون

هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها
ولما كانت متعلقات المسند او المسند اليه كالاجزاء منهما اندرج الاعتبارات الراجعة
اليها في ضمنها قال اما الاعتبار الراجع الى الحكم اولا جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها
فنون كثيرة وافرده هاهنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال
من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال كونه في التركيب يرجع اليه باعتبار
كونه فيه فخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه معتدا بحال كونه واقعا في التركيب ككونه
ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اي ماخوذ من
هذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع
النظر عما عداه فنعرض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة
الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار
فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا
عن مقتضى اللغة وعلى هذا كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة
لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سياتي تحقيقه وقوله
من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه كان اظهر في كونه وظيفة بيانيه
وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة على المذهب المختار ولغوية على الكلام
الاخر ومثال الثاني انبت الربيع فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى
الحكم بحصر في قسمين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له ولما كان اسباب كل للكذب

واما الاعتبار الراجع الى المسند يعني التركيب من حيث هو مسند اليه من غير التوقف على كونه حقيقة او مجازا فلكونه ذا كونه معارف واسما
تريد بها معارف او ثابتا معرفا من احد المعارف و مستوفيا مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مقدما على المسند او مؤخرا عنه

ورد ما لابتداء واخواتها اما مفرده واما بجميعه ونسبة هذه الامور الى التركيب
حسب قال فلكون التركيب تارة غير مكرر الى آخره لظهور هذه الامور في التركيب
وان كان فائدتها راجعة الى الحكم واورد كافي الشيء اشعارا بجواز التاكيد بوجه آخر
غير ما ذكره وفي بعض النسخ يكون بلا كاف وعلى هذه النسخ فقوله في الاثبات متعلق
بقوله فلكون التركيب تارة غير مكرر وقوله في النفي كون التركيب غير مكرر معطوف
على كون التركيب في الاثبات الى آخره فهو متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى
فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب ايراد
الكلام في نحو اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي فتقل مرفوع على ان لا
بمعنى ليس وقتل منسوخ لان نافية الجنس تعتد عموما لا تاكيدا وقوله
فعله يرجع الى نفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر
ليس ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه
او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان
الكل من حيث المعنى راجع الى الحكم كما مر قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه اول
تقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به اجزاء الفعل وعقبه بالاعتبار
الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه
واحترز عما لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال
وقوله من حيث هو حال الاخرى وقوله من غير التعرض بان او بدل على قياس ما تحقق
مرتم

ص ٢

وبينه في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا لهو وظيفة بيانه وذكر الحذف في المسند اليه
والترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو مطلوب ترك المسند
وقد نبه على ذلك في اختيار الحذف فطالع في المسند اليه كما يأتي ما شعار بانه الركن
الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتقدم الحذف على الاثبات
لكونه اعرب وارسخ في اقتضاء الخاصية ولان عدم الذكر مستقدم عليه وقد راعي النفس ايضا في
ذكر هذه الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد لعلها واقتصر على مثال الحذف في
المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتها رو ما للاختصار بعد الارشاد وقدم
التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل منهما وعقب
المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا ونيابته غالبا وبذكر الفصل لانه خصائصه بيه
وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة طننت رجلا هو خير امنك بنصب خير او لم يستحسنه
فقد نسبه ابو عمر الى اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا
واقترانه به في التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه
ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وجه اذ هو تقصر المسند والنعت
وقوله معرفا خبر آخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت
والمحذوف وقوله من احد المعارف بيانه والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله مصحوبا و
قوله مقرونا صفتان له وقوله منكرا خبر آخر ايضا قال واما الاعتبار الراجع الى المسند او ل
ترك بهما بعد في التركيب الكلا على ما ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان بين حيثية المسند

واما الاعتبار الراجع الى المسند من حيث هو مسند ايضاً فكونه متروكاً او غير متروك وكونه مفرداً او جملة وفي الاول من كونه فعلاً او اسماً منكراً او معرفاً مقيداً اكثر من ذلك بنوع قيد او غير مقيد وفي كونه جملة من كونها اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية وكونه مقدماً او مؤخراً

مفسرة بما فيه قرينة حيث المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازاً وموصلة

آخر بمعنى عاد ويجب حذف ناصبه اي عادت الحيثية في المسند الي ذلك المذكور في المسند

اليه اي يرجع اليه وتقيده به قوله وفي افراده اي وفي افراده اعتبارات

من كونه فعلاً وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا بأس في عطف كونه مقدماً

او مؤخراً على كونه مفرداً ولا على كونه متروكاً لان الفاصل من تتمة المعطوف عليه والمعطوف

الاول ويجوز ان يعتد وكان الاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقوله في اعتبارات

واراده الفعل لاصالته في كونه مسنداً من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبار كونه بيان

جملة اسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او لمعرفته

بالفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقوله مقيد الخبر آخر لكونه

اي مقيد كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع قيدنا سببه واعلم ان اركانها

اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بها الالفاظ

تبعاً واذا اطلق على العلم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه

على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ قوله هذا واكا

الجملة الخبرية مفردة اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنونها انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية

مفردة لم تجتمع مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخرى هي في الرابع من مباحث

الفصل والوصل والايجاز والاطناب قوله اما اذا انتظمت اي اما اذا انتظم العامل في الخبر اذا

كلمة اما اي مهما يكن من شيء في زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلاثة لانه

مع اذ ذاك اي لا انتظام حاصل لها مع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر قوله

في رابع خبر مبتدأ محذوف اي هي في رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعم الجملة

الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل ربما يعرضان في جملة واحدة ايضاً وكذا كثير

من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشائية الا انه لما ذكرها في فنون يختص بالخبر

اذ يعم فصل الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية قال

ولا يسع الكلام في جميع ذلك اقول اي ولا يسع الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات

الاربعة حتى انضاح الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة

تلك الاعتبارات الا ان يورد كلاماً مشتملاً عليها على وفق مقتضى الحال المقصود من معرفته

مناسبة اياها او تصدق انها في كلام غير منطبق على مقتضى الحال الا بتدبير منها اي فهم ما يناسبها

وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقتها باعتبارها للاحوال ومقتضياتها

قوله فبما يجري اي اذا كان كذلك فلنبين ما يجري عليه اتخاذ مقتضى الحال ظهيراً اي معيناً

ملتفتاً اليه وقد روي بالتشديد على زيادة التاء قال فنقول والله اي يجري ذلك

الموفق للصواب اقول لا يخفى عليك قد عرف ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه

مخصوص وكيف معتبد وقد يطلق على المقام ايضاً والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر

الداعي من حيث انه بمنزلة زمان مقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالاً ومن حيث انه بمنزلة مكان

حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاماً ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ ذلك سبب التفاوت

بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة بعضها كل واحد منها نوعاً من الكلام

مباينا لما نقتضيه مقابله وهو الى قوله بان مقام الفصل ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها

وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرها هنا توطية لقوله اذا اقتضى

كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد على وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نعو

خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلو

ذهن واستحسان وانكار وهي متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة بتقابل المقامات السابقة ومقتضيات

لوجوه محصلة في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا

وكما ذكرنا المقامين بجامع كل منهما لكل احد مما علاها اعني مقتضى الجد والهزل ذكر هنا ايضا

مقامين بجامع كل منهما كل واحدة من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاء وغباوته

فمع الذكي يتفاوت اقتضاء تلك الاحوال دون الغبي وفصلهما عنها بلفظ لما لكونهما جليتين

وذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلافا في اصل الكلام بل تفاوتا

في وجوه الاسناد في كلام واحد وبينه بقوله ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى

غير مقتضى الآخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة

في الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد

لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ في ذلك الموجود

وضمه الى غيره فيعتبر احوالا في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار الضمام

بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يشرع

في الكلام بأحدهما وضمه الى الآخر وجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى الآخر

وكذلك الجملة المنضمة فأحوال هذه الفنون الثلاثة راجعة الى اشياء باعتبار انضمامها الى اشياء

أخرى وأراد بقوله لكل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا

والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك

وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها

قوله ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقتضيا

وانما افرد الاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع لانه في نفسه باب برأسه قال وارتفاع

شان الكلام اقول لما اشار الى المقامات المقتضية للفنون الاعتبارات الاربعة رغب

في الاعتناء بها فقال وارتفاع شان الكلام اي الكلام الذي تعتد به ولا تعد من اصوات الحيوانات

في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك الباب بمطابقته مصادفة

لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم وأوفى كان حسنه وقبوله اكمل

واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام من

الاعتبارات هو الذي يسمى مقتضى الحال قال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم اقول

هذا تفصيل لمصادفة الكلام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال

المتعلقة بأجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني

وما تقدمها توطئة لها كما مر فان اطلاق الحكم ان لا يقيد بالتأكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن

المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بواسطة

تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن المؤكدات فحسن الكلام بالتجريد ليفهم ما هو المقصود

فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته عاريا عن الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب وكذا ان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجه المناسب من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا اذا كان المقتضى عند انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز معها او الاطناب اعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك

اعني الاطلاق ومجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط
اقتران الحكم بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة فلفظ
المقتضي يروى بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال وادنى الانكار يحلى
الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد
يتفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر
المسند اليه يعني عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم
ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد
فقد نسيها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من ابتداء المعارف
الى آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما بعده صفة لقوله اثباتا قوله
بشيء من المخصصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى
الاولى ان يحمل الاخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فضمير فصلها
او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا ضمير معها اي مع انتظامها وقوله الايجاز
والاطناب يعني جملة او طيها عن بين الجملتين المتساويتين لان طي ذلك وبسطه مندرجان في العنوان
الاول واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق
الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند اليه وذكره وغير ذلك مما ذكره هنا اجمالا و
سياتي في تفصيل احوال الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق
الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك

٤٨

الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضي اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما
مؤكدا فاذا قلت ان زيدا قائم كان مطابقا لمقتضى الحال وجزئيا له ويستدل لذلك في تعريف
المعاني بتطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم
وايضا يعكر ان بعض المقتضيات كالمؤكدات وادات التعريف مما ذكر فوجب حمل الذكر على التغليب
رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل
الالتفات ممنوعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا **قال** وما ذكرناه حكم
اجمالي **قوله** اي يتفصل الحديث في مقتضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات
المذكورة بتعيين كل حالة وما تقتضيه وقد ترتب الكلام هنا الى تفصيل تلك الاعتبارات
على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى
انها تبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه عارض للجمل المنبطة
تكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا ولذلك قال اذا كان المقتضى فصلها او وصلها ومن حيث
ان له امورا متعلقة ككون الوصل بالواو وغيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل
لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال هنا في تفصيل العبارات الوصل
والفصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب **قال** وقد انبسط من الفنون حقها
اقول يعني اصل يبتني عليه الثبات على مزاولة العلوم ومقاساتها
رجاء ان يحتظي منها بحظوة كاملة ولذة وافرة واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر
بحسب الدال وهو باللسان ان يفصل العبارات بتحريرها وتمثيلها بشواهد تنقيحها قوله

لكون اي ذلك الاصل على ذكر مثل بضم الذال وسوآ تعدى به او لا عن حفظك ويروي
لتكون اي انت على ذكر منه اي على ان تحفظ ولا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من
العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في اصول مسايلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل
عليها بدليل عقلي او يكتفى بتنبيهات كالعلوم الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدي فيها يقال
هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشي عليها المتمرن فيها كانه جعل عليها
من نشا الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها
عيان بعد برهان وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب التساوي بينهما في
العقليات الصرفة فكيف يجب في صناعة مستندة الى تحكمات وضعية لكون الالفاظ والتاليف
والى اعتبارات لغيرها اي امور تعتبر بحسب الغرض تراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية لكون
التاكيد لدفع الشك او رد الانكار واعتنآء المتكلم وانما نفي وجوب التساوي ولم يدع
امتناعه لان الدخيل بما زاد على الناشي في استفادة الذوق لشدة ذكائه وشدة فطانته
ولانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني
في ان يقلد صاحبها الناشي عليها الذي هو كالمجتهد بقبل فتواه وان لم يعلم وجهها و
انما صرح بالبعض مع كلمة الشك بعينها على ان فوات الذوق ان كان فانما يكون في بعض
المسايل الخفائية لبلاء الاستقراء واما اكثرها فيتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها
اي ادراكها الذوقي وقوله على معطوف على تدرج يعني بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع
تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن نكاتها لما استفاده منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام اذا امتنع

لعوائد

٢٩

اجزاوه على اصله فربما تعذر الاستنباط بمعاونة المقام كقول القائل لم ادعوك وتقبله في بادي
الراي فعند قلت فيه واذا انتبعت التراكيب وتعرف ان سؤال الداعي عن عدد دعائه يدل على
لمزيد للمناسبة لاستبطائه في الاجابة فتذوقته **قال** وكذا استحسنا لحاجتي ذلك الامام
أقول ربما نشا الدخيل التقليد وترغبه في استحصال الموجب للذوق بانه طريقة
معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة ووصف الشيخ شرف الدين بحاجة ونفسه بما يدفع به
توهم ان احالته بذلك كانت عن قصور منه او عن استنقاصه اياه ذلك الامام نصب على المدح
او رفع على البدل لم نتمسك اي في هذه الصناعة وتسبب كاللمتابعة الى الادوار المجانية سعاد
في على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في ادارته ودوره مصلحة
وقد يقال الاستدلال بالادلة التي قصد بها نتيجة الاستمرار مبالغة في الاطراء نعتوه اي ستر بر صوابه و
جعله غداء لمحلنا خبر كان والجمع بينهما اشعار بنوع استمرار مناسبة لفظ كثيرا
احاله بناء على عجزه كان بيان جهة الحسن كان دينا في ذمة الحاجي فاحاله على الذوق اي
القوة التي يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في ادراك خواص
تراكيب الكلام والترقي الى مشاهدة الاعجاز في طريق الكتاب اذا لم يكن طول خدمة هذين
العلمين كما سيذكره وضميرها للمستحسنات اي حسن اذ يحيلنا وهو ظرف للخبر اي يمنع
اي ظهر واشتهر والعدة العدد وعلم الادب امر وصبغ اليد بها عبارة عن جعلها ملكة راسخة
بتبوخ الصبغ في يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية ومعاني ما يأتي ولكن قصده كذا شدة جده
في العمل ثم انه يشير الى ان التقليد بان واضع هذه الصناعة ومدونها قد بالغ في الاحالة على الذوق

الذي يتكامل هو حبا به الا على مهل فلا بد للمبتدي من ان تتلذذ صاحبها في بعض تمحصنا تما
وكلمة ها للتنبيه ونحو ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم تحبيل جنى على انا وبلية
بمعنى الخبر اي بعيد هذا اي الاتحاد اعادة كثيرة وقوله في ذلك الاعجاز ظرف لبعيد فان روعي
جانب الصيغة في مثله متعديا على **قال الفن الاول في المعلوم حكم**
العقل اقول من العقل يا المعلومة لكل احد ان ما يحكم به العقل بان تفرغ المتكلم
اي نصب حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت ما سطق به خبرا كان او طلبا في حال الافادة اي
يجعله بحيث لا يكون ناقصا ولا زائدا تجانبا وتجانسا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان
لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان
مشتملا على لغو فقوله حال اطلاق اللسان معمول لمحذوف يدل عليه ان تفرغ لا لحكم العقل
اذ لا معنى لتقييده به فاذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا
اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتأسف والبحوث السكوني والتضرع ونظائرها
ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه في ضمن ذلك اي الذي اندفع فيه افادة المخاطب
فائدة ما متعاطيا اي متناولا مناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج
لا ازيد ولا انقص **قال** فاذا القي الجملة الخبرية **اقول** شرع تفصيل مناط الافادة
بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب
فائدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلاثة فيها وذكر الحضور اشارة الى
ان الطرفين كالحاصلين عنده لانه اهتماما بذكر الحضر او تصير او سبيلا الى المقصود الذي هو الاسناد في

واستغاثة فيه لا تنال **قال** قد يكون حاضرين عنده حال الالقاء الجملة اليه فلا يقصور
حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور في عدم ترتب الغرض بعضه على ما قصد به مع
لزم من سماع لفظيهما الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما ولفظ جواب اذا اي كفى في اسماع
الاسناد بالثبوت او الانتفاء مجرد حكم الملقي بالاثبات او النفي بمعنى ايقاعه او انتزاعه
بمعنى الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفة الاسناد ذهنا خاليا عن موانع اسقاطه فيه ويتمهد
لذلك استقرارا متمكنا اي انما تمكن في ذهن المتمكن اتاني هواها قبل ان تعرف الهوى فصادف قلبا خاليا فتمكنا
عن الحلو عما يمنعه فانه يسلك بما لم يتمكن الاسناد في ذهنه بل يكره او يتردد فيه بعد الاختيار
قال هو من حيث انه خالي الذهن ويستغني لا ساسان الصورة ولا نقض عليه لانه مقبول الحكم و
يتمكن فيه وما ذكره فلا من خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا
خبرا ابتدائيا به من غير ان يتبعه طلب او انكار **قال** واذا القاها الى طالب **اقول**
اي اذا القي الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفاها مبتدا وعنده خبره ودون
ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوز من الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا
خبره من بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطف عليها اعني جملة طرفاها عنده دون
صفة كاشفة لقوله متحير وضمير منه للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل من الاسناد كائن بين
واللام في لتقويه متعلق بقوله اي ليقوي المتكلم كما يقتضيه سياق الكلام بظاهره ويؤيده قوله في القسم الاول
ليرده الى حكمه نفسه وقد يقال اراد لتقوية حكم المخاطب والمراد الملك واصلها ارض طيبة
وقوله استحسن جواب اذا في اشاره على وجه التنبيه على الفرق بينه وبين ما في مراتب الانكار اذ يقال

يجب التأكيد ونسيانه لكن دون المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه واسقاطه الاستشهاد

بمجرد الحكم قوله المتقرر اراد المنفرد بالحكم اذ الفعل ونسنده الى الاله تعالى قاطع

للتمكين وتوليه قوله في الأشياء يكفي في ذلك لاشعار بحكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا

وجل المعنى على المتكلم بناء على فاعل لسان مما ناباه الطباع السليمة **قال** واذا القاها الى حاكر

اقول اى الى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بأن يكون احدهما اثباتا والآخر نفيا

وانما قال بخلافه لأن الحاكم بوفاقه يكون عالما وسياتي حكمه فيلزم رده تقليل لالقائها

واستوجب جوابا لغوا ولنترجح مفعول له لستوجب قدمه على المفعول به اعني تأكيدا ليلا ينفصل بينه وبين

صفته اعني بحسب الشرب اذ لو اخر عن الصفة انضا لبعد عن عامله جدا اشرب الثوب الصبغ اي داخله

الصبغ اي دخل في اعماقه والمجاز اعني في اعتقاده متعلق بحسب تاكيدا كانما عمد الى اشراب المخالف

الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يستدعي تاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الأمر

قوله كقولي اي كقولك في صادق لمن ينكر انكارا تاما وقولك في الصادق لمن بالغ في الانكار

وقولك والله اني لصادق كانما على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو

لمن يزيد المبالغة في انكاره صدقك وانما قال لينترجح لأن رده الى حكم المتكلم محتاج الى ترجيح

حكمه بالتأكيد اذ لو وقف على حد التساوي لأوقعه في ورطة الحيرة **قال** وان شئت فتأمل كلام

رب العزة **اقول** يريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد يزاد بزيادة الانكار فتأمل هذه الآية وعليك

حسن موقع رب العزة وعلى كلمة تنبيهي اذ ارسلنا الى آخره عطف بيان او بدل من كلام وكيف يورد

متعلق بتأمل بيعلم يقصد المعرفة وحيث قال اي على ما قال الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق ايضا بتأمل

من هذه الجهة معترفا بعدم المناسبة الكامل لما ألقي اليك من ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا

في المرة الاولى لأن تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية

في تكذيبهم بوجوه ثلاثة زادوا في المرة الثالثة اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المصنف

للقسم المعنوي اما لحصول المقصود بدونه واما لخفاء في كونه قسما مع عدم تخصيص لصورة الجملة وانما

قال صاحب الكشاف في توجيه زيادة التاكيدات الاولى ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فالنظر الى

ان مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فحمل التاكيد فيها على الاعتناء و

الاهتمام منهم بالخبر ونظر المصنف دقيق نعززنا قوينا اي فقوينا يقال عزز المطر

الارض اذا لبدها وشددها مخففا من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبناهم وقهرناهم بثالث

قال واخراج الكلام في هذه الاحوال **اقول** اي في احوال المخاطب اعني خلوه وتردده و

انكاره والوجوه المذكورة تجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب

مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال وقد يقال مقتضى الظاهر وكلاهما

مقتضى الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر لأدنى ملابسة فانه اخراج يوافقه ثم ان البحث

عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال المذكورة وظيفة علم المعاني

والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام على

مقتضى الظاهر ينبغي في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم ولا اخراجه على مقتضى

الظاهر ينبغي فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى التصريح

ولما كان في كلامه هذا حين نوع خفاء اورد فيهما كلمة ان وسيأتيك هذا الكلام بتمامه واعلم ان

الفائدة كاف في علمنا ثم عن نسبة المحيط الى المستمع وعن ذلك اشارة الى العلم والخالي الذهن
عن العلم بالفائدة مثال لقنا ما لمثبة الا ان المراد من الخالي عن الاسناد وطرفه ولا اعتبارات
متعلق احلوا خطابه اي قناعته بعد تلطفا لكونه عن عالم مرجعها اي مرجع تلك الاعتبارات
على معنى ان اصلا لحصل الخالي نسبة الاعتبارات بخيله بوجوه مختلفة مثل ان لا يتعقل معنى علم
او يكون علمه تعليليا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة اغرابا او دقيقا او نظريا
من سؤال او ملابس انكار **قال** وان شئت فعليك بكلام رب العزة **اقول** من تنزيل العالم بشيء منزلة
الجاهل مما يستبعد فاستشهد بان الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى
ذلك العلم عنهم لانه خطابي هو انهم لم يعملوا بعلمهم اي ان شئت شاهدا بان المحيط بشيء علما
منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة متقولا في حقه كيف تجد صدره تصف اهل الكتاب بانهم
علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله ليس له في الآخرة نصيب من
الثواب على سبيل التوكيد القسمي لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه
عنهم لان لو لانتفاء الشيء لانتفاء غيره اي لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا لكن
لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا
باعوا به انفسهم فلا يجد قسيم انضا معطوفا على القسم الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات على علم
واحد قلت سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي ان تعلق يعلمون بما تعلق علموا وايضا
مودي ... ماشروا به انفسهم ... عدم تعلق نفع في الآخرة فيرجع الى معنى ما تعلق
علموا وجعل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والقاء الجملة الخبرية

تأكيد الكلام فقد يكون لوفور نشاط المتكلم وكونه عن صميم قلبه كما مر وللرد على ظنه الباطل كقولك
احببت اليه ثم انه انا آمنا اي وقوله اني وضعتها انثى ونحوهما كمال العناية كقوله انك لمن المرسلين
او كمال التضرع والابتهال نحو ربنا آمنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك
من المعاني التي يناسبها التاكيد بوجه خطابي **قال** والذي ارسلنا **اقول** اي ارسلناه و
جعلناك مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة مستغرقة فيه اي في
ذلك المبصر يقال استغرقت من كذا اذا صرت منه على ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه
اي عرفت ان جواب ابي العباس للمبرد لا يستحق المغلطة الكندي صادر عن تحقيق وبصيرة
ذا ثقة به وحسن التلطف للجواب وفي قوله اني اجد اشعار بانه كان جاهلا بوجود الحشو
فيكون ما ذكره تنزيها في صناعة ابي العباس لا اظهارا للتردد متعنتا لا للاستفادة منه
وذلك اشارة الى الجواب **قال** هذا **اقول** اي ضرب هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر واشار به الى تراخي الرتبة اي للاخراج مرتبة عليا وادخل في البلاغة من ان يأتي
التي هي فيه من كلام الاوساط والمعلق هو الآتي بالعجائب من العلق بكسر العين وهو الامر
العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فالملوق السحر عليهم
في هذا الفن اي الاسناد او في البلاغة والنفث نفخ مع شيء من الريق يقال نفث ينفث
بالكسر وهو افصح ... والمراد بالكثير كثير في نفسه لا انه اكثر واقسام اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها
منزلة الآخرين وذلك اشارة الى النفث وتنبيها للاذهان ... بالقطع ان الاقتصار على

اذ ليس الخطاب ههنا لاهل الكتاب فانصبا يستوون من تتمة القاعدة فكيف يورد المثال قبل تمامها قوله ونطبع اي ونطبع قوله تعالى ولعله علي في مجرد توارد النفي والاثبات علي شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لانه كان خارجا عن طوق البشر روي انه صلي الله عليه وعلي آله وسلم لما التقي الجمعان يوم بدر رمي كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه وانهزموا وان يكونوا اثبتت لهم الايمان واضافه اليهم والنفاع لكنه علي ثم نفيه عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يعملوا بها قوله يستوون الكلام الي هذا اي الي المحيط علما مساقه الي ذاك اي الي الخالي الذهن فلعله اليه الخبر مجردا وعطف على اجلوا عدل عن الماضي الي المضارع لتاخر السوق عن الاجلال او لاستحضار صورته

قال وهكذا فلتعمون اقول اراد ان يذكر اقساما من نفث الكلام لا علي مقتضى الظاهر علي ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدا بان غير الخالي يقام مقامه الا انه ذكر هنا اقامة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سياتي من قوله وتعلمون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التاكيد مع السؤال مستحسن فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل السائل منزلته الا انه اقتصر هنا علي اقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهوره بالمقايسة علي تنزيله منزلة الخالي ولا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها في تعلمون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد مثله وجميع هذه الاقسام في معرض المفصل لنفث الكلام لا علي مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا اجلوا اشارة الي النفث المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصل لسفقوش متعاطفة فكانه قال وذلك لنفث حاصل اذا اجلوا

فسا قوا واذا كانوا فقتموا فاقاموا واذا رأوا الملابس للانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر ادع فيحلموا الا انه يعين في هذه الجمل ذكر الاحكام على صيغ المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرايطها على صيغة الماضي كذلك وتقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي اذا عرفت هذا فقوله كلمة ذا من هكذا اشارة الي تنزيل العالم منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق ومثل تنزل العالم منزلة الجاهل فتنزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة علي جملة اذا اجلوا يستوون نظرا الى المعنى كما بيناه والمراد بمن لا يكون سوء الخالي لان تقسيم الملوح انما يعرف فيه ويهتم بصوبه للكلام واذا كانوا ظاهر فيعتمون ولم يردوا ان الملوح جعل المخاطب متردد الكون سائلا فحقه بل الاذن من شانه ذلك والتنبيه علي هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس اليقظى اي من شان مثله ان يتيقظ بعد تنفس المتهياه لادراك ما يرد عليها اي حكم ذلك الخبر يقال استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه تبسط يدك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله تمثيل اي تكلف الميل وتردد والرواية بالياء المثناة فالجملة بيان للتحير او حال من الطالب المتحير ولكنه تراوا بالتاء الفوقانية فجعله مستندا الي ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال من ادلة التلويح قوله مصدقة بان يبغي ان يا كيد ما النوع في استعمال كلمة ان ونحوها وعن عطف علي قوله ويكذبون لا علي يرجون والاسلوب الفن والنوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي في فنون منه ونسبة السلوك الي هذا الاسلوب اساليب الكلام طرفة وعدم المقامات اشارة الي جزيات مقام التلويح واضافة المثال اليها مبالغة في كثرتها وتنبيه علي ان تنزيل غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح من امارات التردد وبواعث السؤال والنحو المقطع واصابة عبارة عن الاتيان بالفعل علي ما ينبغي من الوجه الاحسن قال ان ما ان نشاركا اقول

اي اثرنا بما ذكرناه وما زني والبحير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر والنجاج الفرد المطلق
والبكر الشباب بكرة استنهاء استنهام اي حملها بما وبطيني اصل البلاغة اصابة مجانتها بقال
طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص عن شوب الاعاجم المورثة لغفلات الفصاحة
وبانهم يسكنون البوادي دون البلاد اذ يخلو غالبا عن لسان مخالف فيورث نقصانا في لغتهم
والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة
وقوله يضع الهناء مواضع النقب مثل لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها رجل
مولد اي عربي غير محض وكلمة مولدة اي ليست من اصل العنصر واولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة
البلاغة وابناؤها يعتزون بهم دون علماء المعاني والبيان قوله لا يحن فيه اي من حسن هذا الاسلوب
ودقته وانه من كمال البلاغة قوله بحضرة ابي عمرو فعظم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك
ردنا في ما ورد به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا يا تيان بشار الى سلمان عليه نهاية الاعظام
ويقولان يا ابا معاذ ما احدث شعرنا وينشدهما ويكتبان عنه فاتيا يوما وقالا ما هذه العصيدة التي
احدثتها في ابن قتيبة قال بلغني ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدنا ها فانشدهما يا
وبشار ان يرد على ما قاله الشريف المرتضى كان متقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه ببعض
من المجودين فهذا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن يجري مجراهم
فهذا استنشاد ابي عمرو وخلف والاصمعي رواية العقد والعصيدة ماخوذة من العصيد لان الشاعر كان
يتعب بتجويدها وتهذيبها والتاء للنقل اي ربقة او من العصيد وسولح السمين الذي يعقد
اي تكثر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله على ما روي حال من نقيل اي رواية الاصمعي

بيعل خلف كانا على ما رواه عليه قوله اجتن اذ لا تسال الضاك فالتاكيد مستدرك
اعرابية اي منسوبة الى العرب كانه على طريقة قصائدهم وحشية اي غريبة منسوبة الى الوحش لا منها في
بتذل ولا لبنه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اي كان هذا القول من جنس كلام غير الخلص وكان
غير مشابه لكلام الخلص وغير داخل فيما قصده بالقصيدة من كونها اعرابية وحشيا اي غير مناسب
للمقصد ويجوز عطفهما على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة وفحوى الكلام الجزائي
معناه الذي يحطه منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف الاحمر لا الاصمعي وخلف على ما توهم فان الضمير
في قوله هم اجمع الى بشار وصاحبيه كما شهد به سلامة الطبع فيضيع ذكر حضر ابي عمرو والحجل
جمع حجل وهو القبج من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة والتاجيز
الاخذ وهي رقية او خرزة يستجلب بها محبة القلوب لا راسخة بالرفع على انه خبر وفي والباء صلة الفعل
بقال شحذ العقرب بالماء اذا رتج منها الماء وما انت منه على ربح سوي غير السائل منزلة للتلويح
ومنه متعلق بمحذوف قبله تقديره ما بعد اي على ربح منه او حال من المجرور على الشذوذ
قيل يعطف على مقدر اي ارجع الى نفسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدا خبره اذا خاطب مع جوابه
اي افراده وادخال الهمزة على الجزاء للانكار ترتيبه على الشرط للترتب اي كان عليك اذا خاطبتك
بلا نطق غير مقصود قوله وقد يتمهما بعدها ولا الاكمال والاولى اذا خاطب قيل الحال يقال
سرو البعير اذا دعوة في حنجرة والشقشقة شبه رية يخرجها الفحل من فيه عند كون لسانه يكلم
النصيح في ذلك الجال فقال هدر بشقشقه وخطيب ذو شقشقة ومعاني في الربح سحابها جمع مبصي
من منح البح اذا ابتدع القيصوم والشيح نباتان في البادية وضعهما كناية عن كون التحضر بدويا

حالمين

واضافة السابق الي اجد للملابسة او علي تشبيه نزي جلد شمر اذ يالرمن سباقه وجاء بهم جال او
مفعول لان علا تصيل المقصود من الظن فجانف بالرفع عطفا على لا يتعلق فان التجانف يترتب
على عدم القصور ولا وجه لنصبه علي انه جواب للنفي لان ذلك القصور سبب للتاكيد لا للتجانف ولا على
انه جواب للاستفهام على معنى الكون منكل طن عدم قصوره فيه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا
للتجانف بشارد ولهذا النصب على جواب الاول للكلام وفاعل سهامه ضمير عدم القصور وفائدة قوله وكل
اي خو جعل ذلك التحقيق المترشح ظاهرا كانه سائل مصيب فيه له ونظره اي ونظير قوله بشاد
في التاكيد لمعنى الملوح واجراء السوق نعال احدا ان ابل حد ولا وجدا اي ان عنا الابل
كالمصدر من معنى السوق
السوق قوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة علي جملة قوله ونظيره فيه نظيرها اي وفي التنزيل هذا
المثال فان قوله لا تخاطبني اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك
تلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واحد التاكيدين في قوله ان النفس لامارة بالسوء للتنزيل الحكم
منزلة السائل والثاني لكون الحكم مما يتبادر الوهم الي انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس
يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها والملوح في المثال الاخير ايراد الامر الا ما رحم تلوح بخبث الجنس
المذكور بخصوصه قال واذا اصادف ما ارناك اقول ما ارناك من تنزيل غير السائل
منزلة لتقدير الملوح ووقعه ما سيأتي في الفن الرابع من ان ترتب شيء على آخر تقوم
الي فهم السامع كما في قوله تعالى ثم فانه يدعوك اعتزك اي طلعك ما ارناك مع ما نعرف عليه
وقوله على تفاوت منعلق باعتزك والضمير للتركيبات الجمل وهنا كالاشارة الي ما بالعقد وقوع
حال ان كان اعتزك مفعول ان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح فالفصل الاولي والاخير

ردية جدا والثانية فصله ما الدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولكان المسبب حاصلا
دل علي تحقق السبب في الجملة وان اقتضى المقام بيان السببية بطريق التنصيص فالفصل لا يحسن وان في
رده جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين قال الشيخ عليهم المكسور الدالة
على التحقق فقط بالمفتوح المقتضي بالدلالة على التعليل والثانية فصله ما لحصول اصل المقصود
ايضا وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وان فان قلت
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر
المسبب يقتضي ذكر سببه والفيصل هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين
الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة قال وكذلك تنزلون منزلة المنكر اقول منها جملة
معطوفة علي قوله وهكذا تعتمون ولفظ ذلك اشارة الي ما اشير اليه بهذا في كذا غير بنزيل العالم
منزلة الخالي او الي تنزيل من لا يكون منكرا منزلة من يكون واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول
الكلام وملابسه لانكار امارات الظاهرة كانها مشتملة على استمال الملابس على صاحبها وثوب جبير
جديد والمنوال خشبة يلف الحائك الثوب عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير و
جعل ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والكافح المخاصم
كلنه المغشي المخففة اي خيل اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبينة بقوله من مفعوله والعائد محذوف
اي ما كذبه به وانت خاطب للمتنزل والضمير للقاعدة ولا شك ان المنصف عالم بان امامه مكافحا
الا ان عدم مبالاته لاعتزازه بشرابه كانه وكذا الشقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا
من الشجاعة واضعا رمحه على عرضه امارة انكاره فنزل العالم منزلة المنكر وضلاله الجملة الا

بالسوعلى التأكيد اعنى ان قوله لو يعلمون عطف على يعلمون مدرج بعد تحت كذلك لبيانهما
مع نفي الاولى ثانيا طريقهما فلذلك لم يقل وكذا يعلمون وهذه القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلة
منزلة وتقابلها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة حينئذ الى قوله مع المنكر لا للتصريح بأعلمها
وليعود الضمير في سواى الى مذكور لفظا اي مع المنكر دلائل وامارات اذا تأملها ارتدع عن انكاره
ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده كدليل حقية الاسلام فانها لظهورها شاهدة
للمنكر جديرة بان يتأملها وقد يتمسك بظاهر ما عبارة عن الجمل التي مع المنكر العقل الذي اذا
تأمله ارتدع بحذف الجار وايصال الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكر سهما مرغوبا و
هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور قابلة للاستشهاد بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن
جعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتاب من الدليل المزيلة للريب
وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء دون انكارهم اشعارا بانه ينظر لا ممثل ويورد
كونه نظير ما يأتي من قوله ومن نفث الكلام في اعتبارات الاثبات ودفعا لاعتبار
النفي واذا جعل لا ريب فيه كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته
من جعله نكرة كثير من الاشقياء وقد ترك تأكيد لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى
اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقوله وكم من شقي في موضع الحال اي قال في حق القرآن
هذا القول وقد كثر الاشقياء المرتابون فيه قال وهذا النوع اعنى نفث الكلام اقول
لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النفث كتغليب العقد مع المنكر مثلا قال تعالى استنهش
جعلها ذات نشاط اي ارتاح وخص بالمعروف وآنق اي اعجب وهزه اي حركه والقياح

يستنبط من البئر بفتح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبع ثم اطلقت على الطبع
نفسها ونشطه اي جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والاذن في معنه من كتاب المعارف
والعلوم اراد ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع يعجبه حال
وروده عليها والقلوب تفرح بوصوله اليها والعقول الذاكية تتحرك سرورا بعثوره منازلها
قوله ولامر ما اي ولامر من الامور عظيم يجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب
اعني حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان الطراد والجار اعني في بيد انها كثر المهر
الرامية اي الذين يرمون سهم البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة المحز في التعبير
عما في الضمير والمحاورة المجاوبة وانه اي هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر
سمي بالكناية اي يطلق عليه الكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو ذهن المخاطب
عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية والمؤكد بتأكيد قوي يدل على الانكار
كذلك فاذا القي احدهما الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما مر
واذا القي المجرد الى العالم وايد ما يستلزمه خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد
ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه الى ملزومه ادعاء واذا القي المجرد الى المنكر
واريد ان معه ما اذا تأمله ارتدع عن الانكار واريد ما يستلزمه اذا تأمله واذا القي المجرد
الى المتردد وقصد به ان عنده ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدمه واريد به ما
يستلزمه وكذلك اذا القي المؤكد الى العالم وقصد به انكاره بل علامات الانكار تسلطه الكائنة
فالكل من قبيل الكناية اذ لا وجه ما يمنع عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام

فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار

ولا ينافي ما قال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن ان تكون ذلك المقام مثل المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزمه ذلك الايراد فهذا انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه وهو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فنقل من ذكر خلاف الظاهر اليه ويكون هذا استعارة من نقل اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لابد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته الكناية مشابهته اياها بعيد لا يصح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية من اوصاف اللفظ منقسمة الى معانيها التي هي اغراض اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات قلت هي اغراض اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله ولا اي الكناية تأويل ترك التصريح انواع هي اقسامه الثلثة اعني ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف وتنقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان **قال** وان هذا الفن **اقول** اشارة كما هو مقتضى المقام اي نفس الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول والحركة الطبيعية وبقية الشأم يقال فلان لا تنبو ركبته اي اكثر تسخيره وصار ذلولا ولين الشيء عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت وقيده واسمح قوله اي ذل نفسه وتابعته على الامر والضمير في منه راجع الى هذا وفي لها الى صوره في تركيبها الى الصور

واخواتها وكذا في الصغار لعل ان المهارة في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بتصور هذه الصور بها بل لابد ايضا من مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم في زمنه متطاولة ولابد مع ذلك من فضل وموهبة من الله تعالى لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الآفات العائقة في ادراك الدقائق واستقامة الطبع على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء العقل المستنبط لها ووفور الشوق الفائز بها لئلا يعجز عن كثرتها **قال** ومن الكلام في اعتبارات الاثبات **اقول** الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك ترك امثلته قوله واعلم انه اذا حققت في هذا الفن اي في الاسناد ويشهد لذلك الاشارة آنفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند منه ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج المتمسكين معا الحذاقة المهارة وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحري اي ملتبس بالحري يعني صدق همتك واستفراغ جهدك او بالحري ذلك والجملة معترضة بين الشرط والجزاء يقال تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه والضمير للفن كالضمير فيه والعثور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاشياء المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه

قال الفن الثاني اقول تشتمل ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال وتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق بوجوه

ويريد بعده فقد علمنا كانضا ان مراد قيمة اعني حينئذ على الانطباق قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله وجب جواب لما وفاعله ان يرجع قوله ايها الحريص صفة باعرض عن الانصاب والتفحص تشبيطا وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه المصنف بها والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زند والزناد جمع فان حمل على حقيقة الجمعية كان مجازا عن الغني الا دراكية لان عقلك لا شيء بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين الذين هما كالة واحدة فتقديره العقل به تشبيه له على تكن لطيفه مضيئة تستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله بنور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الادراكية وان يجعل العين بحملا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التفتيح متعلق بيرجع وفي ايراد حال من مقتضيات او الاحوال واراد بالكيفيات الخاصة ما يمتنع كالاثبات والتعريف والوصف وبالعوارض المنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد تقال العوارض لما يلحقه مع بقائه على الفظ كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والمنافية ما يتبدل بها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وحتى يتعلم يرجع والمعروف اتي عرض فيه الجاريه على المشتري وضبر هو البرود

المسند اليه والرهان مصدر راهنه والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس وكالفضال في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فتعرف بالنصب عطف على ترجع ولتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما في ايا زائدة وفي قوله تعرف وكم تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا كالطي والتقديم والتأخير وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول واضا فيه وكذلك اعاد اي لفظ التنكير في قوله او اطلاقه حال التنكير قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا وما عطف عليه او يعرف معرفا باللام ولو قال او باللام عطف على معتبرا او تعرف باللام لانه عطف الظرف اللغو على ما يليني قوله نعتيه اي نعت المسند اليه المعرف وقد تعتبر سبب تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله سفى نعته اي نعت المسند اليه معرفا او منكرا كما يدل عليه تأخيره عن تنكيره ولما كان مناسبا للمعرف والمنكر جاز فيه على ما يعني المنكر من التخصيص والاطلاق واما تأخير القصر عنه فلعله لعله قصر المسند اليه على المسند واما ما على التجريد دون المسند لانه ذكر في الاستقصاء اذا كان في موقع الخبر فان قلت لما قابل تخصيص المنكر باطلاقه وذكر تعقيب المعرف بالعامل اعني تركه قلت لان المعنى للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كاسيذكر فالمعنى لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فقد يفصل القول في شيء منهما بل كان بناؤه على المقايسة فلما تقدمها فلا بد من ذكرهما معا وليحال التقابل معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما

قال اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فقوله

شرع في التفصيل بعد الإجمال الضابط وكلمة إذا هنا ظرفية مجردة أي حين الحالة التي
فيها تكون التابع مستحضرا إلى آخره ويعلم منه أن خصوص الحالة التي مضمون ما أضيف
إليه الظرف دون تعمال إذا هذه ليست للظرف بل الشرط أي الحالة هي وقت تكون التابع مستحضرا
ثم إن استحضار المسند إليه ومعرفة قصد كل إليه عند ذكر المسند أثناء أي وجود القرينة
المجوزة للحذف فإن الحذف بدونها ألغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار التابع ذات
المسند إليه ومن معرفة قصد المتكلم إليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح
يترجح به الحذف وضيق المقام إما لإخلال الوزن أو خوف ملال التابع أو سآمة المتكلم
أو فوت الفرصة ولهذا قال بناء على الظاهر لأن المسند إليه هو عمدة الكلام فلا يكون ذكره
عبثا في الحقيقة بل بالنظر إلى الظاهر لوجود القرينة المعينة أو لأنه قد يحصل بذكره معها
فائدة خفية كالتنبيه على غباوة التابع والاستلذاذ وغيرهما وبه يذكر التخييل إلى إيقاع
الشيء في الخيال على أنه ما ذكر وليس أمرا محققا بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ
المعدوم وفي الذكر اللفظ مع العقل أيضا وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل
دون التعويل الذي يريد أن التعويل من حيث الظاهر يحتمل بل أراد أن هناك تخييلا
ناشئا من حيث الظاهر وقوله وكم بين الشهادتين أي كم فرق حاصل بين الشهادتين
أي الشهادتين فرق كثير قيل وهذا إجمال لا تنبيه في موقع الحال من شهادة العقل وشهادة
اللفظ قوله وأما لإيهام أراد أن أمر هي محض لا تحقق له أصلا بخلاف التعويل إذ هناك
شائبة ثبوت وأطلق اللسان أولا أيضا ما ادعاه كونه في الحذف والذكر التخييل على شبه كل كان

ذكره وفيه أي المخاطب بناء لاستبعاد أن يدعى أنه من الشرف والنباهة بحيث يلوث بكل
لسان فذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى أني أصونه عن لساني قوله وأما لأن الخبر لا يصلح إلا له
إن الخبر على المسند دلالة على أن المسند إليه المحذوف لا يكون إلا هو مبتدأ فإن الفاعل بعيد
وأورد هنا مثالا مخصوصا لعلة والمعنى أنه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله
فلا يرد على المصنف أنه تعالى شاء ويريد إيمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقها ولا يفعلها
ومثال الادعاء قولك وهاب الألوف أي الأمير فإن قلت إنه لا يصلح الخبر إلا له كان حذفه احترازا
عن العبث قلت لأن العقل أي علة صلاحيته لغيره مغاير للعقل أي الاحتراز عن
العبث فجاز أن تقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن تقصد معا وقس على ذلك سائر الكلام
إلى تمكن اجتماعهما قوله وأما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره وورود الاستعمال على تركه
متناول القياس وغيره فإنك إذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند إليه من غير قياس وعقل
في من سلك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه وأما الاستعمال الوارد على ترك نظائره
مختص بالقياس وأيضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من تكلم بذلك الكلام أولا
بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فإنه يتصور منه ومن غيره فالضمير في كقولهم
إن كان للفصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك نظائره ولذا إن كان للنحاة والمتعلمين
خصوصية هذا التركيب وإن تبعوها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه وإنما كان في اتباع
الاستعمال النوع خفاء بينه مثال **قال وأما أغراض سوى ما ذكر أقول**
يعني أن المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك أخر كاختبار تنبه التابع أو مقدار تنبهه والتنبيه على فطانة

واما الاغراض المناسبة في باب الاعتبار لا يهتدي الى اكثرها الا العقل السليم والطبع المستقيم • وقلما تملك الحكم هناك
خبر غير هما فراجعها في مثل قوله • قال لي كيف انت قلت عليل • سهر دائم وحزن طويل • كيف نجد الحكم ادلم يقل انا عليل
وفي مثل قوله حين شكى ابن عمه فلطمه فانشد يقول • سريع الى ابن العم يلطم وجهه • وليس الى داعي الندى بسريع • حريص على الدنيا
مضيع لدينه • وليس لما في بيته بمضيع • حيث لم يقل هو سريع • وفي مثل قوله • ساشكر عمرا ان تراخت منيتي • ايادي لم تمن وان هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه • ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت • ادلم يقل هو فتى وفي مثل قوله • اضاءت لهم احسابهم ووجوههم • دجى الليل
حتى نظم الجزع ثاقبه • نجوم سماء كلما انقض كوكب • بدا كوكب تأوي اليه كواكبه • حين لم يقل هم نجوم سماء • وقوله تعالى • سورة انزلناها
وفرضناها • ادلم يقل هذه سورة انزلناها • وقوله عز وجل • وما ادريك ماهيه نار حامية • ادلم يقل هي نار حامية • وقوله فصبر جميل • وقوله
طاعة معروفة على احد الاعتبارين فيهما وهو فامري صبر جميل وامركم او الذي يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة • عجب تغيير المعروف

والاحتراز عن نسبه الى العباوة او عن تحقير شعره بلفظ المسند اليه وكاجتماع الامور
المذكورة ثلاثة او اثنين كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي الى اكثرها الا العقل السليم
والطبع المستقيم اي هما يهديان الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع
تراكيبهم وراجعها فيما قصد بها من الاغراض تهتدي اليها ولذلك امر بالمراجعة الى البعض
في الامثلة التي ذكرها وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت
موصولة فاذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقهما ان تكتب مفصولة وهنا كما اشار الى
موضع التهدي اي الاغراض ومنها العلة التي بدليل الحصر التي سابق في قوله اذ لم يقل انا عليل
رابعها جعلها ظرفا للحذف ونه لقوله وراجعها بل هو تعليل المراجعة وكذا حيث وحين المذكوران
في ما بعد والحذف ههنا يحتمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل التعويل وسهر دائم
اما مبتدا اي سهر او خبر اي سببه علتي سهر والجملة استئنافية فعلى الاول ما بك عليلا
وعلى الثاني ما سبب علتك وليطر وجهه حال من الضمير في سريع والحذف لتطهير اللسان
والحذف في مثل الظاهر لا ضمير كما يتوهم من قوله هو سريع والتبين في ساشكر المناكد اي لا تمن
البتة وان تأخر وايادي جمع ايد من اليد بمعنى النعمة وهو مفعول لان اذ يقال شكرته النعمة
او بدل اشتمال من عمرا اي اياديه ولم تمن من المنة او من المن بمعنى القطع ولا مظهر الشكوى
رويا بالجر على ان لا زائدة مذكرة للنفي الذي هو معنى غير وبالرفع على انها بمعنى غير لكن اليد
اعربها على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهير عن اللسان او ادعاء التعين
واجب سايعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم كالوجوه مع جلالها

واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد
في الدار وقوله تعالى الشيطان الله الخ ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل وقوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
او يذكر احتياطا او احضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد على القرائن او للتنبيه على غباوة السامع او لزيادة الايضاح والتقرير او لان
في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض الاسامي والمقام مقام ذلك او للتبرك به واستلذاذه كما يقول المحدث الله خالق
كل شئ ورازق كل حي او لان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراحا ابسط موسع اذا قيل له وما تلك بيمينك يا موسى
وكان يتم الجواب بمجرد ان يقول عصا ثم ذكر المسند اليه وزاد فقال هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى
ونظيره في البسط نعبد اصناما فنظل لها عاكفين قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتها متوقفا على
الجواب المطابق المختصر وهو اصناما او لان الاصل في المسند اليه هو كونه مذكورا او ما جرى هذا المجرى

اضاءت لهم الليل البهيم وبدلت دجاه بالضياء اي غاية بيشرها ثاقب الجزع وهو نظم الجزع
الجزع المعروف تنظيره في سلكه وهذا تخيل وتصوير لشرف احسابهم وشناياتها وبهجة وجوه
فيها آبائها وقوله كلما انقض كوكب اي كلما صعد لبنيه ... اي كوكب منهاد والمراد انهم سادة
كبراء يقتدي بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه آخر منهم يخلع الى آبائه ووقالا
نصب على التمييز اي عز فانه وحتمل الحال قوله اذ لم يقل هي سورة انزلناها والحذف
في نار حامية للاختصار ودفع التكرار على التوالي وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لاحتمالهما
من حملهما على حذف المبتدا اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل قوله عجب
تغير المعروف فان قدرت بالمشهور ... اخلص من المؤمنين فالتعدد امر كم او الذي
يطلب منكم وان قدرت المشهور بانها باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم فانه
لا بد في الحذف من استحضار المحذوف كما ر ... جاز في كلام واحد ان تقدر المسند تارة
والمسند اليه اخرى على وجوه يحتمله قلت جاز ذلك باعتبار تقارن القرائن فاعتنا
على قرينة بتعين محذوف

قال واما الحالة التي تقتضي اثباته اقول

منه العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيما اذا اومت لان المذكور بعين الحالة لا ظرفها
الذي يرجع الى تاويل وهو ان يقال لتلك الحالة اعتبارات وكونها حالة مقتضية لكذا في الحقيقة
الا في حاصل في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان
يكون الخبر المذكور في ذلك العام صالحا لان يثبت لمتعدد او للعدد ... بعينه اصلا
انتسابه اي كل ما يصلح له دفعا للتحكم لقولك خير من هذا الفاسق اي كل احد حيث

تعارض القرائن يحمل على معنى كل بدلا عن الآخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه
بواحد على التعين اي ابانة لا فقط فلا بد من ذكره لعدم تعينه على الخصوص وليس المراد
بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص بالذكر والاثبات ومن زعم ان عمرو نسبه الى الحصر
بمعنى صلاحيته في نفسه لمتعلقه وارادة المتخصص لنايه عن عدم القرينة مطلقا لان
مثل خالق لما يشاء وخبر من هذا الجاهل وجد فيه وفي الحذف فقد ينتفي ان انتفاء قرينتين
مخصوصتين لا يستلزم انتفاءهما مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره
فان قلت اذا لم توجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا قلت الحالة
المقتضية تناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله وقد جاز على صيغة الماضي فيكون الجملة
الفعلية في الجزء كون المفرد ما يخ من تخ الامر اذا تيسر وسهل والباء في قوله في المفعول
اي اسبابه كل مطلوب اي سهل حصولا من كل ما يطلبه من اي حاجة اذا قصدتها و
بناء التفعيل من باب الافعال فان عند سيبويه والباء للسببية الاولى اي موفق
للجوائج من كل ما ينزل منها ولو لا ملاحظة الآية لكان الانسب جعلها متعينه لتعالى
بلا دقيقة الا فضى للحوائج كلها لكن ربما كان نعم اولى بان يجعل وسيلة وآلة في طلبها و
الحقيقة ما يحمل الراكب خلفه واضافتها الى الرجل مجازية لادنى ملابسة قوله
واذا ارتد الى دليل تقع عطف على راعيه لا على معمولها اي اذا رعيتها لقصد المعنى
نعم اشار في الخبر الى الجملة الشرطية ايضا لكنه ترك الا تتميم قوله او ذكر عطف
عطفا على تكون والمعنى او يراد ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط حالة تقتضي لا ابانة لا

الذكر بعينه واحتياطا مفعول له على طريقة ذلك ضرب زيدا تأديبا وقوله لقلة للاحتياط او
بالقرائن متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا
فان تحذف اللام مع شرائط النصب غير واجب فاراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا
لا يجهل القرائن لكنه يذكر لايضاحه وتقريره في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامي
يعني كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى و
كالاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب وابي فضل وابي جهل قوله و
المقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكر وما يأتي
في المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه في بعض المواضع تذكيرا وتأكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او
تكثيرا كما ولو ابدل لاصغاء السامع بسماع المخاطب ليتناول البسط موسى لكان اولى قوله
فبسط بالرفع على انه جزاء اي فهو بسط وروي بالنصب عطفا على المنتظر المنصوب او ان
ذكر للاصغاء والواو في قوله وكان للعطف على قيل او للحال مقدرا بقد من ضمير له واما كان نحو
الجواب بمجرد عصا لان السؤال عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب او كلمة للراغب
في الرد وهي عطف على مقدر اي فلم تقتصر على ما هو جواب مع والمعطوف هو مجموع
الافعال الثلاثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فعال والعطف على كان وجه حسن لما ...
وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته تصغيرا لتظهر المباينة البعيدة
من المقلوب عنه والمقلوب اليه وشاهد العقبة الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب ببيانها
من جنس العصا مصدرا بما تصف به ان ادخل جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وما نابها

واما الحالة التي تقتضي تعرفه فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريفه اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه او المسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا فلو ان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتورية والانجيل يتضح لك ما ذكرت ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات خبرا وهي المضمرات الاعلام المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة الموفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو او لما زاد على ذلك من كونه معرفا بشيء من التوابع الخمسة والضمير المتصل فصلا واما ان يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه ولكل من ذلك حالة تقتضيه ماكب

فليس هناك بسط للاغراض الذي ربما يعد جراة في تلك الحضرة قوله ونظيره في البسط اي في مجرد البسط لا في كونه للاغراض اذ البسط ههنا للابتهاج ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال بالمواظبة عليها اي على العبادة اراد نوع المعاوضة وعلى المصدر بالاتصال قوله او لان الاصل اي الراجح هو ذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة او رعاية الاصل اذ لا يعارضه شيء من نكت الحذف قوله او ما جرى مجراه يريد مثل هذا طريق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه التشرف بجريانه على لسان المتكلم او التبرك بذلك او للتعجب نحو الصبي قاوم الاسد وايصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعين كونه مقدما او موخرا وكان حق العبارة ان يقال اولما جرى مجرى الرعاية عطفه على المجرور الذي هو حذف للاصالة اعني قوله لان الاصل

قال واما الحالة التي تقتضي تعرفه اقول لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالة المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل تحسينا للفائدة بانها تكون على حالها وصفتها يعتد بها ومعنى الاعتداد انها تعد في متعارف الناس فائدة فعال افادة ذلك قوله والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد الى افادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه واراد بفائدة الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح عليها وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها ولازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما هو جواب لما المحذوف اي لما كانت فائدة الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا الخبر فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة

فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لعلمها على مراتب متفاوتة فمتى كان بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه اي فيدا للاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وبعد تحققه في نفسه بحسب خصوص طرفيه اعني المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازدادا عموما ازداد الحكم قربا وان شئت نبهنا على ما ذكرنا فاعتبر حال المثالين يكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب خصوص المسند والمسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب البعد وتمامه ان المعرفة انى تحقق الحكم واحرى الى احتمال تحققه تعينا في الجملة ومصير محمولا على انه جواب الامر اعني فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد عرفت مما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان لخصوصه مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت معرفة تعتد بها فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بمثلها يقتضي تعريف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات وانما ترك العاطف من الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاشتراك كانه قيل اقسام المعرفات من الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة وحكما من ادخال الواو من الفاظ الخبر اشعارا بان الجموع خبر واحد فلم يلتفت الى المصنف لان اشعار الواو باستقلال كل جزء اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى

عاملة

اما الحالة التي تقتضي كونه مضمراً فهي اذا كان المقام مقام حكاية كقوله انا الذي تجدوني في صدورهم لا ارتقي صدراً منها ولا اردُ
وقوله انا المرعث لا اخفى على احدٍ ذرّت بي الشمس للقاصي والداني وقوله ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون
لما رضينا وقوله ونحن بنو عمٍّ على ذاك بيننا زرابيّ فيها بغضة وتنافس ونحن كصدع العُسّ ان يُعط شاعباً
يدعْه وفيه عيبه متتاخس

من ادخاله الذي جوزه ابو علي والقيد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا
في الابهام كمثله وغير اذا الاسم المضاف شبيه المضاف اليه وعبارته قوله او لما
على ذلك اي على كون اصل اقسام المعرفات والضمير في قوله منكوة للمسند اليه المعرف والبعد
الاقسام والتوابع اما جمع تابع له نصار اتماماً فيوصف بحثه كما في صحيح هذا الفن او
جمع تابعه فيوصف بحثه كما في نسخ المصنف ههنا وما على المعطوف من التوابع
للمسند اليه الظاهر فكأنه ادرج فيها تغليباً او نظراً الى العطف بجملته وقد عرفت حال الفصل
وكونه مخصصا للحكم بالعنصر قال واما الحالة التي تقتضي كونه مضمراً
اقول قوله مقام حكاية اي كان الموضع موضع حكاية بالتعبير عن نفس المتكلم في المسند
اليه قوله انا الذي يجدوني معناه اني صرت غصة في صدورهم لا تسوغ ولا تقي
ترك نون الوقاية مع نون الاعراب في يجدوني واورد بالضمير الغائب الراجع الى الموصول
ضمير المتكلم نظراً الى اتحاد الموصول بالمبتدأ الذي هو انا كما في قوله كرم اسوده انا الذي
سمتني امي حيدرة ونظيره قوله انت الذي تنزل الايام واخواته المذكورة بعده وفي صدرهم
مفعول ثان ليجدوني ولا ان تقع حال والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر
اي ارتقاء صدر والمرعث لقب بشار بن برد لرعثة اي قرطة كانت له في صغره ومعنى البيت
دعوى الاشتهار ولا اخفى على احدٍ مولاة للجملة الاولى وذرت اي اطلعت وشهرتني او
طلعت ملتبسة بي اي انا معها نعرف في من يعرفها ونحن التاركون والآخذون اي المشهورون بذلك
على ان اللام للعهد او المختصون به على انها للجنس اي لا يقدر احد ان يجبرنا على خلاف ما اردنا

او مقام خطاب كقوله يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا وتالد المجد بين العم والخال انت الذي تنزل الايام
منزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال وقوله قد كان قبلك اقوام فجعت بهم خلّى لنا هلكهم سمعاً وابصارا
انت الذي لم تدع سمعاً ولا بصراً الا شغلت فامر العيش امرارا وقوله انت التي كلفتني دلج السرى وجون القطا
بالجلهتين جثوم وقولها انت الذي اخلفتني ما وعدتني واشمت
بي من كان فيك يلوم

قوله اذا كانت شاة اي كون عمهم بني اعمام اي يجمعهم ما سنام من نسب العمومة فنحن بينا
بسط بمحسوقة بتباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والعناد بحيث لا يقبل الصلاح
كالملاهي نا كشق العتيق الحطيم ان عطي شاعباً اي مصلحاً للاقداح لم يقدر على اصلاحه
بحيث يستر عيبه بل يدعه متتاخساً اي بهمالا عن مستر من تتاخس انثاه اذا اختلف
قوله او مقام خطاب موضع تعبير عن حاضر وجه اليه الخطاب في المسند اليه من علامات
جالب المنادي لما في النداء من معنى الفعل او صفة للاكارم متعلقه بمعرفة وتالد المجد
اي ما ورثه من الشرف كان ما من طرفي الاب والام تنزل الايام منزلها اي تمنعها ان تنحط فتطردها وتطرد
جورها وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها او تضطرب فتخرج الاشياء عن نظامها اي لك قدرة
تامة في رحمة عامة وقد علق الحكم معترضة اي قد علم الناس نسبك وحسبك المشهورين قوله
فجعت بهم صفة اقوام وخلّى لنا خبر كان والسمع في الاصل مصدر فاطلق على معنى الجمع وثانيا
بمعنى الواجد اي فجعت قبلك باقوام لشدة فخلى هلكهم لي ولمن تأسى بي سماعاً وابصاراً اي
اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وجدك لم تدع لنا منهما الا
اي شيئاً قليلا فامر عيشنا اي صار مراً بسبب فقدك اي جعله لا غاية وراءه والدلج السير في
بعض الليل فاضافه الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجونة مثل قولك
جمل صنز اي قوي دقوم وقيل جمع جوني كعرب وعربي والجلهة جانب الوادي
والحثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وسنا البيت ابيات
من الدمينة كتبها الى حبيبته ابيات منها قولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني له

او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال واراد الاشارة اليه كقوله من البيض الوجوه بني سنان
لو انك تستضيء بهم اضاءوا. هم حلوا من الشرف المعلى. ومن حسب العشيرة حيث شاءوا. وقوله بني ابي اسحاق طالت يد العلى
وقامت قناة الدين واشتد كاهله. هو البحر من اي النواحي اتيته. فلجته المعروف والجود ساحله. وقوله اري العيس محمودا عنه نوائب
فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب. هو المذهب المنجي لمن اخفقت به. مكاره دهر ليس عنهن مذهب

وانما قال او كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره اما لكونه مذكورا لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية الثاني ان تقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير نعم على ما سيأتي وكذا اذا كان حاضرا ولم تقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك انجاب زيد فقد جاءك فاضل كامل مع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اي من البيض وجوههم في شان بيان ونصب على المدح وحيث شاءوا مفعول حلوا اي محلا شاءوا من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث ابو اسحاق ابن المعتصم بالله ويد العلى استعارة كناية وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجمع فقراته وقيام القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اي ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات واي شرطية جزاؤها فلجته ومن متعلقة باتيته واللجة معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب طرق يذهب فيها ويتقضى بها عن المكروه والمراد بكيف ... اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فانه متمسك لا محالة من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما تشعر بكيف ولذا اجيب

وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين ثم يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه
كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص
واحدا دون واحد وهو في القرآن المجيد كثير يحمل قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصدا الى تفظيع
حال المجرمين وانها قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع
خفاؤها البتة فلا تختص رؤية راء دون راء
بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب وكذا امثاله

قال وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين

اقول وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط في وضعه استعماله فيه والتقييد بقوله مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اشد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه ثم يترك اي حق الخطاب سلوكا وذهابا الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك ... اجنس نعني كما انك لا تقصد ها هنا ... او مخاطبا معينا كذلك في صورة الخطاب وفائدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهيره وسوء معاملته كما انك احضرت كل واحد ممن يصلح ان تخاطبه بسوء معاملته وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي في قوله فلا تريد اي تترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو اشارة الى ان كل واحد منهما شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين ... بان تعميم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية الظهور فلا تختص حال المجرمين برؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثاله اي يحمل قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ الظالمون موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا

واما الحالة التي تقتضي كونه علماً فهي اذا كان المقام مقام احضاره له بعينه في ذهن المستمع ابتداءً بطريق يخصه كنحو زيد
صديق لك وعمرو عدو لك وفي قوله ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم
حتى علوا فرسي باشقر مزبد وقوله تبت يدا ابي لهب او مقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى والالقاب
المحمودة او اهانة والاسم صالح كالاسامي المذمومة او كناية يحتمل فيه تبت يدا ابي لهب اي جهنمي او مقام ايهام
انك تستلذ اسمه العلم او تتبرك به او ما شاكل ذلك مما له مدخل في الاعتبار

بانه في حال الاختيار ... النفس في التملك باختيار فاذا احد هذا كانما ركن القنا
بالحمد اولى وانصبا كونه محا الكناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل على قوله ليس مفتقر
اي لا مهرب عنها سواء ... المناقض او لا مهرب اصلا واراد بكون المهرب انه بمنزلة
المهرب المنجي فانه اذا ... الغش ... ان يخطب او لا مهرب في الحال فانه المهرب المنجي في المآل

قال واما الحالة التي تقتضي كونه علماً اقول قوله بعينه اي ملتبسا بعينه
وتشخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اي اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعرف
بلام العهد وقوله بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج
الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من
المعارف في الكليات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تحصيل العقود والاحترازات
تحقيق لمعاني العلمية على وجه ابلغ لا نقال على الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذكور
لانا نقول لا باس اذ الكلام في الاعلام المحققة وعلمية اسامة تقديرية للضرورة
الاحكام قوله ابو مالك قاصر فقره على نفسه اي التي اذا حبست عليه الاتحادونه اي غيره
اي مع علو همته وكرمه لا يظهر حاجته ويشيع عطيته ولفظ الله اصله الاله معرفا باللام
غلب على ذات المعبود بالحق ولفظ الله من الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة
نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى وانه يجري مجرى العلم
وجوابه ما تركت قتالهم والباء في باشقر للتعدية اي حتى جرحوني وعلوا فرسي بدمه
الاشقر في زبد كثرة وغليانه نعوذ بالله عن ذلك قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب

عن الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد
كناية اي تب ابو لهب وهذا دعاء وتب النبي بعده خبر قوله والاسم صالح اي العلم صالح للتعظيم
او الاهانة دون غيره من الاسماء التي تمكن ان نعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما
باعتبار انبائه بحسب معناه الاصلي عن شرف وكمال او خسة ونقصان فالكنية على صنفين باب وام او
ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما
والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام
وصدر الافاضل والمذمومة كابي الفضول وابي ... وقوله ... او كناية
عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم يعبرون في الاعلام المعنى الاصلي
الا ترى انهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان ... سيفاً لون بذلك ومن الناس
في ملاحظة المعنى الاصلي في الكنية قول الشاعر نضتنا ابا الصهباء اذ كنى اياه بشوق كاد يحلني
فلما ان رايت بابي فرداً ولا الصهباء قال الكنية قوله ... من الكرة الصلي في الله
ابي الفضل فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة ... لان معنى ابي الخير ملازم الخير و
كون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا اللهب الحقيقية ... ابو لهب على الشخص المسمى به
ملحوظا معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب ليستقل منه الى لازمه وهو كونه جهنميا وانما
قال اي جهنمي بالتنكير ... اي جهنمي ولك ان تقول لما اشتهر هذا الاسم وكونه جهنميا صار
من الاشتهار الاعلى كونه جهنميا ولا اعتبار على ... فاذا اطلق ... ذلك المسمى وقصد
الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلي وان اطلق على

و ... الى انه التى يقتضى كونه موصولا فهى متى صح احضاره فى ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه و القصد باحضاره بهذا الوجه غرض مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواه او تخاطبك فتقول الذى كان معك امس لا اعرفه او الذى كان معنا امس رجل عالم فاعرف او الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا اترفهم او لا اعرفهم او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير كما فى قوله عز وجل وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه منه

شخص آخر كان استعارة واذا اقيد جهل وقصد تعالى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن شئ فتأمل فان هذا المقام قد اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام عطف على مقام تعظيم وترك لفظ الابهام او ابهام العالم الاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر ومن الامور التي لها مدخل في الاعتبار انقطاع المخاطب في المرتبة نحو بعد وتبعيدا وفي المشاة نحو شغاك وشغاح والنبي على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذى يختص به قال واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا اقول قوله كونه اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حالة في زمان صح فيه احضاره الى آخره ولفظة متى لمجرد الظرفية مجازا وآل المعنى ما سيجئ تحقيقه قوله معلومة الانتساب الى مشار اليه اي الى معين عند المخاطب بذلك الاعتبار بعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده الا ترى انها لا تقع الا صفة للنكرة قوله والقصد باحضاره اشارة الى ان المرجح للموصولية بعد كونه مصححا ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصلها لعلم المرجح كما في المضمر والعلم وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة وان لم يرد بالغرض ما يترتب وان اريد بالغرض ما يترتب المتناول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر وللحامل الذي سبق وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواه اي سوى انتسابه الجملة اليه قوله فنقول

والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار اليه كثيرا وان اورث تطويلا كما يحكى عن شريح رضه ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكونه الانكار بعد الاقرار ادخالا له في ربقة الكذب لا محالة او للتهمة وكذا ما يحكى عن ان عدي بن ارطاة اتاه ومعه امرأة له من اهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين يدي شريح قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق قال واني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما قال ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال وشرطت لها دارها قال الشرط املك قال فاقض بيننا قال قد فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه منه

بالرفع اي فحينئذ نقول فان قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجه التعريف واختار في المثال الاول معك لانه انسب بحسن حال في الثاني معنا دون معي ليشعر بعلم المخاطب ايضا بالصلة ومنه في الثالث على انه اذا انتفى علما المتكلم والمخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد اذا القصد ليس بمعرفة مع الاعراض التابعة في كونه حاملا متفرع الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كالذي يخادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها فان مستحسن الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جمالها حينا فحينا مما يحقق مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لانه زليخا وامرأة العزيز يحتمل الاشتراك في الاول والجنس في الثاني احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود معين قوله والعدول عن التصريح آخر هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد عدل بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصيرا كثيرا او زمانا كثيرا وان اورث التصريح تطويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما يحكيه الشاعر في قوله قالت لترب معها جالسة في خدرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لها فالتمس قالت لنا

وكذا ما يحكى عنه ان عدي بن ارطاة اتاه ومعه امراة له من اهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين يدي
شريح قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق قال
اني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما قال
ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال لقد كنت شرطت
عليها دارها

قال الشرط املك قال اقض بيننا قال قد فعلت قال على من قضيت
قال على ابن امك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح
بيانا لما يشتمل على المخاصم من القضاء عليه متن

ودار ان اخ خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف ومن المقام المخصص
للعام فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناوله وابن خاله اخرى قوله لعدله عن التصريح
اجابة الى المكنى اراد انه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة ايماء غير مصرح بها
لان الكناية ههنا في نفس النسبة والربقة حبل فيه عدة عرى تشد به صغار الغنم وتكسيرها
للتعظيم ولا محالة بمعنى لا بد من حال يحول اي لا تحول ولا انفصال من احد الامرين
بل هو لازم قطعا لانه ان كان صادقا في اذاه فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار
وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في ربقة النقمة بفتح الهاء وتوسيطا لا محالة
بين الكذب والنقمة اشعار بتعلقه بهما قوله وكذا ما يحكى فيكشف ما انطوى عليه المعقود
عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت
بحث فكرك ميلك فراغ بالك لاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب
غالط شريح بحمله على مفهومه الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بما فيه غلظة
اي انجاد من قوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد في غاية البعد فقد بعث في الانفعال
عنه ونوع تحرز منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع بما جرى على قلة عقله انكسر
سورة غضبه وغيره وقال خير مقدم دعاء اي عرضت طلبا بالموافقة والبنين وزاد في
الدعاء كون الولد ... لا يعابه ... قوله الشرط املك عليك اولك
ومن امثلة التصريح في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي ... ملكا وتصرفا فيك منك
... فيجب عليك الوفاء بالشرط قوله على ما ... التصريح بعلى ... بمعنى التعبير

او ان تومي بذلك الى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه ذلك فتقول الذين آمنوا لهم جنات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذي يرافقك يستحق الاجلال والرفع والذي يجاورك
يستحق الاذلال والصفع ومنه قولهم جاء بعد اللتيا والتي وسيأتيك في فصل الايجاز معناه او بالاهانة كما اذا قلبت
الخبر في الصورتين ملك

47

قال او ان تومي بذلك أقول عطف على ان تقصد وهذا هو الغرض الرابع
وهو غاية متاخرة عن ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب كالغرض
الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وذلك اشارة الى ايراد المسند
اليه موصولا واخبر بلفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه بتوسط قصة العدول عن التصريح
وتفسير الوجه بعلة تنوب الخبر المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه
بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء
ان الذين ترونهم اخوانكم ... وقد وجه بعضهم بان كلمة هذا في
ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا ومعرفة دون لفظ ثم وذكر الفرع
ولم الاشارة للتباعد اي فنائه وفسر ايضا بطريق الخبر وجنسه كقولك عملت هذا العمل
على وجه عملك اي على طريقة وطرزه فالمعنى ان تأتي بالموصول مع الصلة للاشارة الى انباء
الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك
ان تأتي بما عند الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمة كالارصاد في علم البديع اما اولا
فلانه يقتضي استدراك لفظ البناء لان الذي هو الطرق والاجناس تخلو من بناء الخبر
لا بناء في ... واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة
وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان تفسير الوجه بعلة بناء الخبر اي ثبوته
على المبتدأ وربطه به كما ان علة ثبوت الخبر في نفس الامر ولا يلزم الايماء بسبب ثبوت الخبر
وعلى ما عنت به الاشارة اي الموصول وبناءه عليه وكذا الكفر والايمان الى الدركات قوله

وما سواه من الامثلة من امثلة الفروع لتعذر وجود علم انتساب المسند الى المسند اليه ولو ادعاه ...

وليس بشيء

ثم سفرع على هذا اي على الايما أي وجه الخبر من عطف على مقدر لعله ان توجه اي فيحصل الايما
ثم سفرع وقوله وربما جعل استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله أي التعريض بالتعظيم
أي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقك اديب فتقول ويوافق زيدا فالمرافقة
المعينة باعتبار حاملة لثبوت استحقاق ادعاء وباعثة على اسناده وذكرها وسيلة الى التعظيم
وكذا الحال اذا قلت الخبر وعرضت بالاهانة قوله ومنه أي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول
وانما فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الخفا الا من الايماء
اي جاء بوجه الخط الصغيرة والكبيرة التي تعجز العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعتها
قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر اذ به تعظم شان الخبر عما تقدمه
تطوع عنه الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من
عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر الفضل الذي لا نعرف الفقه
فيه فتمثل السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناده الى ما اسند اليه
وبناية عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر هنا على تشابه اثار المؤثر الواحد واما كون هذه الصلة
بحيث تومي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا ترى انه
لو قيل ان الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايما في
بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على
ذلك حال المرادفة والمغايرة فان التعظيم او الاهانة ناش منها بعينها الموصول
انما خربت بالبيت مكان المهاجرة معلول للزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل على اسناد

الزوال

ودبما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر كقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطاء كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا او على معنى لقوله ان الذي الوحشة في داره يونسه الرحمة في لحده

الزوال ايضا وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا دلالة
على تحقق بناء البيت ولو قال غالت الغول ود التي ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق
الخبر ايضا وكذا ان المخاطبين يكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل
اليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء ولو قيل تشفي صرعكم غليل صدور الذين يرونهم اخوانكم
لكان التنبيه على الخطاء باقيا على حاله وكذا سكنى الوحشة في دار الميت باعث على الاخبار بانه
الرحمة ايا تسليه للمخاطب وتنبيه على معنى آخر هو ان الاولى به تسليله عما يوجب
تلك الوحشة من جزعه وتفجيعه ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا وقطعا
فقد استبان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني كيف و
قد نسب على في مسكه ان قولك الذي رافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال
الذي رافقك سيان في التعظيم الناشي من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف
اورد الكلام في بحث التسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة
فذكر بناء الخبر دون اثبات المسند والايلاء وفي بينهما وبين الجملة في افادة هذه النكات في
الايماء وما سفرع عليه وانما اطنبنا في توضيح المقام لما فيه من زلة اقدام في دفع توهمات الاوهام
قوله بيتا يريد بيت العز والشرف ودعائمه ذلك البيت اعز اي اقوى واطول من دعائم كل بيت
وبيت الكوفة كوفة الجند لاقامة جندكسرى بها غالت اي اهلكت في ودها غول اي ذهب بكل الود
اليها ويرونهم يظنونهم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال
صرعه اي القاه على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى

رجوع

وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد كقوله
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد وفي هذه الاعتبارات كثرة فخم بها حول ذلك

اي نقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة
فذا سوف فروع الابناء نقوله او على معنى آخر معطوف على حفظا وانما كان المناسب
ح لعطف هذا لعرب الابناء وانما لم نقل وان نقصد عطفا على انه يجب بل غير انه تلويح
الى ما قصدنا شارة الى أن ايراد المسند اليه موصولا له مدخل ما في التشويق المذكور وليس مستقلا
بافادة اذ لا بد من معنيه ايضا والمعنى انه قد نقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق
السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان تكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر ليأخذ
الخبر من ذهن السامع مكانه اي يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل
في القبول وحينئذ متعلق متوجه ومنتظرا حال من فاعله قال تم الشارح في توجيه
السقط المراد حشر الناس في خلقه آدم عليه السلام من الجماد الذي هو التراب وقد نقل
حيث نظر في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة رثى بها فقيها حنفيا قوله وفي هذه الاعتبارات
اي في المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا وجه من جاد الطائر حول
الماء ليقع على الموضع الذي يتمكن فيه من شربه وتلك المعاني كالترغيب في قولك الذي حسن
فعاله وكمل جماله على الباب والتنفير كما تقول الذي دمر خلقه وذم خلقه واعتب على التوبيخ
كما في قولك الذي نهب اموالك ونهب اولاده او على التأمل كما في قولك الذي [illegible] في الفكر مسئلة
العضاء والدين قال واما الحالة التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا واتصل بذلك داع مثل ان لا يكون لك
او لت معك طريق اليه سواها او يقصد بذلك كمال تمييزه وتعيينه كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه

واما الحالة التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا واتصل بذلك داع مثل ان
لا يكون لك او لسامعك طريق اليه سواها او ان تقصد بذلك اكمل تمييزه وتعيينه كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وقوله واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل اغبر اومى الى الكوماء هذا طارق نحرتني
الاعداء ان لم تنحر وقوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي
له احد وقوله اولئك قوم ان بنوا احسنوا البنا وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا شدوا او تقصد بذلك بيان حاله في
القرب والبعد والتوسط كقولك هذا وذلك وذاك

٤٩

من نسل شيبان بين الضال والسلم وقوله واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسربل سربال
ليل اغبر اومى الى الكوماء هذا طارق نحرتني الاعداء ان لم تنحر اقول قوله حسا
وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير
بها الى غير محسوس او محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المشاهد المحسوس وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع اي باعث فان مجرد طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية
باعث مستقل [illegible] غاية ما يخرج عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق بكمال التمييز وغيره باعث
واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال معناه ولا المتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة
الحسية يعين كمال تمييزه ويعين ذاته في اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد
وتمايز المقصود به عند العقل الحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما متميز
عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب
وضعه الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور
اشتباه اليه قطعا فكل وجهة هو موليها وان تعلم ان الانسب [illegible] في اسماء الاشارة
على الموصول لقوله فردا حال عاملها معنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا موكدة اولى من
نسل شيبان حالا اخرى من حال من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضال والسلم
شجران من اشجار البادية اي موضع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم [illegible]
في مجانسة عن غيره وهذا مثال القصد الى كمال تمييزه وتعيين قوله متسربل جعل ظلمة الليل
بمنزلة السربال الطارق فلا يرى الا [illegible] خصوصا اذا كان غبارا والكوماء الناقة

بيان لحاصل المعنى وفيه اشارة
الى ان فردا من نسل شيبان
ليس متعلق بفردا

العظيم الشان اي اوي اليها فانها منا طارق بحزنه اي فلتبي دعا عليه وفيه رعاية

المشاكلة او التفت اليها وخاطبها ذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات فاليا

ح في بحري ضرب عجاباته في الكتاب وهذا مثال لا براد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه

قوله ولا يقيد الضمير فيه راجع الي المسند منه اعني العام المعلل بحسب المعنى فانه المعبر الذي

يعيد عليه تقييد اي لا تقييد مقيدا واحد علي ظاهر مراده ومن يتوهم ان المسند منه ضمير مستتر

في يقيد راجع الي الجملة الاولى لان بدلا منه كما يشعر عبارة المصنف في قوله تعالى ان كان

انه صحيح ولا تري الاستاد كنفه بالرفع كما يجي في مباحث القصر وعني احي امجاد الاهتبراء

سفه تركيبه ولا يراعيه احد منهم اشارا وان الي الاستا منهما عما علاهما في صفة الذلابي الموان

ثم بين ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة كل منهما فاهدا بذلك غرضه اكمل غرض في تعيين سكون

اياتهما انما اليمن وجد ذلك بحث لا يطرق اليه الباس اصلا والخف الذل والجوع

والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق والكسر اي لا يرق ولا يرحم والمفقود

البحث عليه حمل العيران مثل صفة امجاد وامجاد قوله اجتنبوا البنيه تقال البنية

ونبني الصنم فيها كقبة ودبح بالكسر فيها الجنبة وجزي والمراد ما بنوه من صنايع المبان

وكانه اشار بجملة ان الي ان ما بنوا من احسان بنآء المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود

بحيث تم ما يحقق من منع الامور وما يعد صنعا وايراد اسم الاشارة لا تحمل التميز قوله

او ان يقصد لكل بيان رادة المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله فان نجعل القريب والبعيد والمتوسط

داخل في معاني اسماء الاشارة كان بحث الغرا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخوص

ثم يتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثلا ان يقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله تع من قائل اولئك على هدى من ربهم واولئك هم

المفلحون او ان يقصد ان السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا

جرير المجامع او ان يقصد تحقيره بحقيره واستبعاده كما قالت عائشة رضي الله عنها يا عجبا لابن عمرو هذا ومجرد له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص

وكما حكيه عز وعلا عن الكفار ماذا اراد الله بهذا مثلا وفي موضع آخر اهذا الذي يذكر آلهتكم ومنه وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو وكما حكيه القائل

عن امراته تقول ودقت نحرها بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس وبعض لتعظيمه كما تقول في مقام

واولئك الخمول وكقوله تع وجل الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته وقوله فيما يحكيه عز وجل

لمستمعين فيه ولم تقل هذا او يوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاقه ان يحب وان يفتتن به

ومن البعيد لقصد التعظيم قوله تع وتلك الجنة التي اورثتموها او خلاف تعظيمه كما تقول ذلك اللعين

وان جعل خارجة عنها بعض ما البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة

والتوسط كانه من علم المعاني قال ثم يتفرع على ما ذكر اقول اي الاصلي في

اسم الاشارة ان يقصد به اكمل تميز او بيان ابجال ثم يتفرع كل منهما على ما انا بيان اي

باتى يقصد على ان يقصد به اكمل تميز المسند اليه ليصح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر

مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد به اكمل التميز

ويتوصل بهذا القصد الي قصد معنى آخر مناسب كاظهار كمال عناية المتكلم بتميز المسند اليه

لنوع فرنبه في اعتباره عنده كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

وكالتنبيه على غباوة السامع اي هو في عداد الحيوانات فلم يحصل التميز غاية التميز

يناسبه لم كما في خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه وكذا يقصد تارة بلفظ هذا قربه

المكانة واخرى تنزل بعده الي دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولية بالمسافات المحسوسة و

لا ريب ان ادة المشبه به مع المشبه كان المفرع ههنا بحسب المناسبة المصححة ارادة المشبه

بحلاف اكمل التميز كمال العناية بالتميز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفته

كما قالت عائشة رضي الله عنها سطر فان اسم الاشارة في كلامها صيغ لمجرد دلالة المسند اليه او مثل

لما يقصد به التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا ويا عجبا منون اي قوم اعجبوا عجبا

ويحرمون نصا اي اعجبي احضر وقت هذا او اكن وعمرو هذا عبد الله من اجل افتائه بوجوب نقض

الضفاير علي النساء عند الاغتسال اي هذا الامر عن علمه منه فكيف يخالفنا ومثلا تميز اوحال

كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله تضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض وتركه في موضع آخر

جرى بعده ايضا اما لاحتمال ان تفضله مجرد قرب الحيوة بلا تحقر واما لان المثال اي فيه
حقير في نفسه خلاف ما تقدم ونظم الآية الكريمة الا لهو ولعب فآخر اللهو كما في اكثر النسخ وهو
في سورة الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة قوله وكما يحكيه
القائل هذا ايضا نظر وعطف على قوله وكما يحكي عز وعلا وايراد الاسم مثلا اسما تعنيه وقت
في موضع الحال وهذا خبره على وبالرجم متعلق بما نعترض المتقاعس اي يعني هذا المتقاعس
بالرجم اي الذي حصل له التقاعس حالت في ذلك سنكرة لكونها بعلها قوله وبعده تعظيما اي وان يكون
قصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم من تجعل علو مرتبته ودفع محله بمنزلة بعد في المسافة قوله
ومن البعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا كلام مثال لا مثل الجنة في الجنة فيه
خاص فيه فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الي الجنة الموعود في الدنيا
اي تلك الموعود منه الي اورثوها خلاف قولها فذلكن الذي فانه متعين للتحقير قوله اوخلاف
تعظيم اي تحقيره واهانته على معنى انه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله اوما سبق
ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك اولئك مثل وذلك اشارة الي ما ذكر من الامور الداعية الي
ايراد اسم الاشارة وما سوغ عليها وهذا التلك اشارة الي تلك الدعاء والنوع وهذا الفصل
اشارة الي كون فصل كون المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطايف الداعية ان يورد اسم
الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه احق بما ذكر بعده من اجل الصفات السابقة كما في قوله تعالى
اولئك على هدي وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسني ثناؤه الخ وان سبيل المسائل عدا من اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر ومن اللطايف المستوفيه قصد التحقير بالقرب بناء على ان عظمه الي ما

واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبداء كل حي
قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل شيء حي اي جعلنا مبداء كل شيء حي هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات
انه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه وكقولك الرجل افضل
من المرأة والدينار خير من الدرهم والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل وبئس الرجل منه

بعض التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم وبيانه ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما امكن اجراء بعضها
في الاخراج على مقتضى الظاهر قال واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام
اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الي
حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو معنى الاشارة كما سيحقق وقوله
قال عز من قائل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبدا كل حي مع انه
مثال التعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله يأتي في الروايات استيناف آخر
لدفع توهم ان تفسيره للآية يخالف ما ورد في الكتاب واشتهر من ان مبدا الانس التراب
ومبدا الجن النار ولما روي من ان مبدا الملائكة الريح كما اشار اليه الوجه التوثيق ثم رجع
الي ذكر الامثلة واللائحة الرجل والمرأة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس المراد
من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا يكون امرأة افضل من رجل لجواز ان يكون
الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة الحاصل في ضمن فرد منها
مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده واما قولك الكل اعظم من الجزء
فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي
الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده
في ضمن فرد ما لا بعينه كما سيأتي فهي اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم
من جنس الجزء وقوله نعم الرجل حمل على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعي ان جنس الرجل

ومن تعريف الجنس قوله والخل كالماء يبدي لي ضمايره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر وقوله الناس ارض بكل ارض وانت من فوقهم سماء
وقوله عز وجل اولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة
ولقرب المسافة اذا تأملت بين ان يعرف الاسم هذا التعريف وبين ان يترك غير معرف به
يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف قال ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
فعرف اللئيم والمعنى ولقد امر على اللئيم من اللئام ولذلك يقدر يسبني وصفا لا حالا
ومثله في القرآن غير نظير

وماهيته الجامعة للمجانس او المشابه المنتهي اي هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يعال المراد
الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد ما بعينه فيرجع الى ما ذكره من ان اللام فيه للعهد الذهني
وسياتي تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس قبل فصله الاحتمال
الاستغراق في هذه الامثلة والبدل الاول يشتمل على اربعة امثلة اي جنس الخل الجنس الماء
وقوله يبدي بان لوجه الشبه والمعنى سري خليلي او بدل من جنس الخليل لصاحبه قوله
الناس ارض اي هذا الجنس ضعة حيث كانوا وكلهم علوهم فيه والكتاب والحكم والنبوة
محمول على الجنس وقد جاز الاستغراق ايضا لان اولئك اشاره الى الانبياء عليهم السلام
وآبائهم وذرياتهم وقد تواجع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله
ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل ومن حال من المسافة واذا تأملت ظرف للقرب
نفسه لا انه في الحقيقة ظرف لظهوره وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظ به
مستدرك لان المقصود ان يترك الاسم منكرا غير معرف بشيء من التعريفات ومثال القرب
انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد ما
لاجل هذا نقيض ذلك كقولك حيث لا عهد كلت الخبز وشربت الماء فان مودي هذا
المعرف مودي المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق
هو ان في المعرف اشارة اي كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والمعنى
الجنس الماخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا فسر المعرف بلام الجنس
اي الماهية من حيث هي كما في الاشياء التي يراد تحديدها او اجراء الاحكام على ماهياتها فمن

فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ وجودها في ضمنها
في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم بغير المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى
وذكرى وبشرى بحيث يودي معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة
الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر
كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة
غير المعرف ان اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدا وذا
حال كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به انما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا
الماهية من حيث هي بعينه المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض
افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل عن مررت الى امر للاستمرار وعدت بالجاء
الثاء مخصوصة بعطف الجمل قوله ولذلك اي ولكونه بمعنى لئيم يقدر يسبني وصفا لا حالا
والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا مرجح للوصف على الحالية بل المرجح
ان جعله وصفا اي كونه لئيم عادته الشتم يسبني ابلغ في المعنى وادل على وقاره من
ان يجعل قيدا للورود فكانه قال امر دائما على لئيم مواظب على سبي ولا التفت اليه واقول
يعنيني اي لا يعنيني بل يريد غيري او يعني الاشتغال والافتخار منه قوله ولذلك
والمعرف الذي يعامل معاملة المنكر غير نظير له نظائر كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل
اسفارا وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة
في الكشاف ان يحمل صفة الحمار ولا يستطيعون صفة المستضعفين او للرجال والنساء

او العموم والاستغراق كقوله عز وجل ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله ولا يفلح الساحر حيث أتى او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من قبيلة كذا او رجلان او رجال فتقول له الرجل الذي جاءك اعرف او الرجلان اللذان جاءاك او الرجال الذين جاؤوك وفي التنزيل وابعث في المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة وفي موضع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ان شاء الله تعالى تم

والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ومن هنا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة أي او ليدل المسند اليه بتعريفه باللام عموم الحقيقة لا في احدها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور وسيحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار ههنا الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة ومن الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الاخيرين صحة وروده فان قلت اللام في السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهو الموصول في حكم المعرف باللام ولا يسلم ان صحة استثناء أي بعد يراد يدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي يجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والسر فيه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المنفي مفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله ليدل المسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل وحصة معهودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل

من التعريف مقابل التعريف الجنس وليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال قائل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر وقوله فجمع جمع السحرة اشارة أي جمع المذكورين اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيها موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي تتصف بها الحدوث ... في الصفات التي صارت عن الاسماء وليس ... في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلت مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد عن خارجة عنها كان العهد والاستغراق مجتمعين في الافراد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا عهد أي لا حاجة الى كونها مذكورة حتى تكون معهودة فتبين ان لا اجتماع فيهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول بايراده على ان التعريف باللام لا يختص بالمسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه فلا حاجة الى تاويلها بما يرد ما الى الباب قوله وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر هناك ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما بان اللام موضوعة للعهد وكان الاولى ان يذكر تعريف الحقيقة ايضا قال واما الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة فهي متى لم يكن للمتكلم الى قوله التعريف بالاضافة أي تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اي حضرته متعلق

وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة فهي متى لم يكن للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق سواها أصلاً كقولك غلام
زيد إن لم يكن عندك منه شيء سواه أو عند سامعك أو طريق سواها أخصر والمقام مقام اختصار كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق أو لأن في إضافته حصول مطلوب لو شئت أن تغني عن التفصيل المتعذر أو
الأولى تركه لجهة من الجهات كقوله بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل وكقوله أولاد جفنة حول قبر أبيهم
قبر ابن مارية الكريم المفضل وقوله قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي وقوله قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة
وللسبع خير من ثلاث وأكثر

بطريق بعضه معنى موصل وأصلاً مؤكد لانتفاء الطريق أو حال من طريق أي انتفى طريق سواها
انتفاء كلية أو انتفى ملتبساً بالكلية قوله إن لم يكن عندك منه أي من الغلام شيء من طريق التعبير عنه
سواه أي سوى لفظ غلام زيد أو لم يكن عند سامعك شيء سواه وفيه بحث لأن النسبة الإضافية يجب
أن تكون معلومة للمخاطب وبدل إنما يصح إن تعقل صلة أو ذي تصرف لا تشبه على في مسكه فيقال
الذي هو غلام زيد فيرجع إلى أن الإضافة أخصر الطرق الحاصلة عنده في إحضاره بعينه وذلك
أن تحمل سواها استثناء من طريق أخصر فيدل على أن الإضافة أخصر الطرق فقوله
هواي أي مهويّ ومحبوبي أخصر من الذي أهواه واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذف إحدى
اليائين وعوض عنها الألف المنقوطة مصعد أي مبعد من أصعد في الأرض إذا أبعد فيها جنيب
أي مجنوب مستتبع تقال لكل تابع منقاد جنيب يريد أن حبيبي راحل نحو اليمن وجسمي مقيد
بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح إلى بسط الكلام قوله أو لأن عطف على ما تعلق
بحسب المعنى أي تعريف المسند إليه بالإضافة إما لانتفاء طريق سواها أو للاختصار أو لأن
في إضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار وفيه أن هو عطف على ميتة لم يكن عطف
طرف على طرف في الحالة المقتضية للإضافة حاصلة لأن في إضافته وفيه أن اللام ظاهرة في الحال
فلا يلائم العطف على الزمان قوله مثل أن تغني بالنصب على البدل من حصول أو حال من
مطلوب آخر وبالجر على أنه صفة قوله أو الأولى عطف على المتعذر وتركه فاعل الأولى
إعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر دون الرابط المعتبر في مثل الكحل لكون شاذ
وجاز أن يكون الأولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظراً إلى المعنى فكأنه قال

المفضل الذي تعذر أو الأولى تركه فلم تجعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله
لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة وأداء التفصيل إلى ملال السامع أو ملالة غيره
نظير كاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح إلى جميع أسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم
بعض على بعض فيورث عداوة أو أذى خاطر قوله بنو مطر من أهل قبيل المتعذر عادة
لأن المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول لمعنى التشبيه المستفاد من كأنهم والغيل الأجمة بيته
وخفان مأسدة مشهورة والأشبال إذا كان ذا أشبال ولكن كان أشد مقاتلة ومدافعة
قوله أولاد جفنة مما ترك تفصيله للأولوية إذ المراد أشخاص معدودون والمعنى أنهم
لم يتفرقوا بموت أبيهم عن مركز عزهم وأنهم لا ينتجعون كسائر الأعراب كالتفصيل
عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح بأسماء الإناث للإخلال بهم ومارية أم جفنة
قوله قومي لم يصرح بأسماء قتلة أخيه من الأقارب لم يفصلها لأنه يورث تأكد
العداوة وأميم مرخم أميمة اسم امرأة كأنه لا تلوم على ترك الانتقام منهم لا متناعاً بأن
الانتقام منهم يعود بالمضرة إليه لأن عز الرجل بعشيرته قوله قبائلنا سبع ترك
التفصيل لأن مقصوده المفضل باعتبار كثرة المعلومة من السبع صريحاً فيضيع التفصيل
وأيضاً الإخبار بسبع عن المفصلين يكون لغواً وأيضاً قد يستهجن التصريح ببعض أسامي القبائل
ككلب وكلاب بنفر وقال أو لانه نظراً إلى تأويل القبائل بالأحياء ثم عاد إلى التأنيث
قوله أو مثل أن تتضمن الإضافة اعتبار لطيف منسوباً إلى المجاز كما في الإضافة لأدنى
ملابسة فإن الهيئة التركيبية في الإضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح

او مثلا ان تتضمن اعتبارا لطيفا مجازيا كقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب. قوله
اذا قال قد نبي قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا او مثلا ان تتضمن نوع تعظيم باعتبار كما تقول عبدي حضر فتعظيم
شانك ان لك عبدا او كما تقول عبد الخليفة حضر فتعظيم شان العبد او كما تقول عبد الخليفة عند فلان فتعظيم شان فلان
او نوع تحقير كما تقول ولد الحجام عنده اهخ فهذا من الاغراض ممكن التعلق بالاضافة تم

لان يخبر عن المضاف بما ثبت للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كان مجازا لغويا او حكميا
لان المجازية في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر لاجل ملابسة بين
المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما
بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها قطنها في قرائبها
ليغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه استشهادان احدهما ان الاناء للضيف وقد اضاف
الى الضيف لملابسة اياه في شربه وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكلي مبالغة
في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا بمعنى الصاحب فيه الذي اضيف الى الاناء
لملابسة اياه بكونه فيه فهذه ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا قال الضيف حين
ما شرب قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني جواب القسم والياء مفتوح بتقدير
النون الخفيفة اي لتبعدن ذا انائك عني ولتجعلنه في غنى مني كان الطعام محتاج الى من يطعمه و
قد روي بكسر اللام على تقدير ان وليس شيء من هذين المثالين من المسند اليه فكان الاولى تغيير اسلوب
الآية ترك تعنتا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان تتضمن نوع تعظيم اي
للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الامثلة الثلاثة المذكورة
ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخير مذكور في الكتاب قوله او غرض
عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف في قولك صديقك بالباب وعليه
في قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف في نحو ابنك يحتاج اليك والابتهاج والتحزن في حبيبي او مات

واما الحالة التي تقتضي وصفه فهي اذا كان الوصف مبينا له كاشفا عنه كما اذا قلت الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
او قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى من ربهم فبينت بالوصف معنى المتقي ووجه لطفه المتقي هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب
الفواحش والمنكرات عن آخرها وكشفته كشفا كاشفا عن حقيقته ووجه اللطافة هو انك ذكرت اساس الحسنات ومنصبها وهو الايمان وعقبته
بامهات العبادات البدنية والمالية المستتبعتين لسائر العبادات وهما الصلاة والزكاة فافدت بذلك فعل الواجبات باسرها وذكرت الناهي عن الفحشاء
والمنكر وهو الصلاة فافدت بذلك اجتناب الفواحش عن آخرها تم

قال واما الحالة التي تقتضي وصفه اي وصف المعرف اقول

لما بين ان المعرف فلكان ذلك الوصف مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف
في المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة كما سمعت عن جمع وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم
اعني الاحتياج الى مكان فارغ يملاؤه الجسم بحجمه لا يقال هناك اوصاف ثلاثة ليس شيء
منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر فجاز اطلاقه على المتعدد فيقال
المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلاثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل
المقيد بصفتي العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلاثة الكشف
والمدح والتخصيص وذلك لان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات
باسرها ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا
وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي
كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير
فيقال هو لك باسره اي مع اسره قوله وتجنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي
جميعها والمقصود متجاوزا آخرها الى اولها ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه
عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ونحوه قولهم جاؤوا عن آخرهم والكاف في
ما نحن فيه قوله كالشرح حيث شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم
المتقي مذكور التزاما وبعضها فوق آخرها والاول من قبيل كشف الحقائق بالعينية والثاني
من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة

ونظيره في تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول اوس الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا حكي عن الاصمعي انه
سئل عن الالمعي فانشد ولم يزد وتمام ابياته اوجع الا ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
عن احمد بن يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تع م

اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها اي فكأنك يؤمن ويصلي
ويزكي فيه انه لا اولى ان الحسنات كلها اساسا ومنصبا اي اصلا يتفرع فلا ينفع
عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثابتة انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية
وماليه الثالثة لا اقتصار من القلبية على الايمان ومن الاخريين على الصلوة والزكوة تنبيها على
انها اصول وما عداها منطوية تحتها الرابعة اشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة
الايماء الى ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع تركا لسيئات وفي قوله
باقي العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة اصلين تستتبعين لما عداهما لكنهما ليسا
شرطين لصحة فان الاول لا يستغنى عنها بعد الولادة بخلاف الاساس قوله
وذكرت الناهي عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي ونظير قولك المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي فيما نحن فيه لان الموصوف ههنا ليس مسندا اليه وانما قال في
تنزيل الوصف منزلة الكاشف في الكشف لانه كاشفا على لطف وجه ولا يتعلق كونه
كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقي منزل منزلة الحد فالكاشف
في قول اوس ايضا منزل منزلة قوله المجرى عليه اي الموصوف عليه فاعل المجرى او فيه ضمير
ترك ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت ابو اعني قوله ان الذي جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وخبران قوله بعد خمسة ابيات
اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد
بما ينكشف به معناه بادي في اللغات وهو انه يصيب في ظنه كانه رأى المظنون او سمعه

اي اجمالا له كقولك الله الخالق البارئ المصور او كما قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى ولم ترد الامدحه او ذما له
كقولك ابليس اللعين ضالا مضلا او مخصصا له زيادة تخصيص مفيدا عن فائدة الكشف او المدح كقولك زيد التاجر عندنا او كما قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي او تاكيدا له مجردا كقولك امس الدابر لا يعود وكان ما تلي
بالوصف مطلوبا م

اودى اي هلك والاشاحة الحذر والبدعة الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر
من امر كائن لا محالة قوله حكي عن الاصمعي استشهد على كون الوصف كاشفا للالمعي
قوله وتمام ابياته اي يناسب قول اوس فيما عنه لكون الموصوف فيه نكرة ولاحتمال
ان لا يكون جزوعا ومنوعا صفة لهلوعا بل حالا منه وعلى التقديرين مجموعهما بمنزلة الكاشف
للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب حكي عنه هذا الكلام اعني قال الله
قوله او مدحا له عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت
الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك ليرد الكلام عليك في اذا اسند والمراد
المتقي ههنا المعنى الشرعي ايضا الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت
من الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لانه يستتبعها لما
عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحينئذ قوله زيادة تخصيص ذلك انه
الموصوف معرفة ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي توضيحا بازالة
الابهام وفي قوله مفيدا عن فائدة الكشف او المدح اشارة الى ان المخصص الاخير
موجودة الوصف الكاشف المادح ايضا لكن المراد ههنا كل احدهما لا مجرد المخصص
كان الصفة المخصصة ولم يذكر النكرة اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب
عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه
ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها تكون
آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف

ولما ترى من طلب التميز بالوصف وامتناع ان تميز شيئا عن شيء بما لا تعرفه له يمكنك ان تتوصل به الى ان حق الوصف
كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ولعلمك بان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه لا يشتبه عليك ان حق
كل وصف هو ان يكون في نفسه ثابتا متحققا وان حق كل ما تقصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه ثابتا وعند قصد لا يكون ثابتا
كذلك او متحققا يمتنع منك جعله وصفا وكذا خبرا ايضا بحكم عكس النقيض وعسى اذا استوضحت ما اريناكه ان يجرب
بضنعك في تزييف رأي من لا يرى الصفة معلومة وان يحتج ان محاولة اثبات الثابت في نفسه لشيء آخر
يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة

ذكر في سبب المتقدم من الوجوه الثلاثة ونقلها المصنف أي المثال المذكور لكون
من باب المسند اليه قوله وكانها تعلق عطف على كان الوصف مبينا أي لحالة المعنى
لو صف المعرف فهي اذا كان الوصف مبينا او مدحا الى آخره وكانها تعلق بالوصف
من البيان او الكشف والمدح والذم والتخصيص والتأكيد مطلوبا **قال ولما ترى**
من طلب التميز بالوصف قول مقصوده الاشتيه هنا اثبات مطالب ثلثة
بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليتقبل الذهن حال وروده عليه بلا توقف الاول
ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له
وذلك لان المقصود بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد
ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لانه يستحيل ان تميز شيئا عن شيء بما لا تعرف
ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب
ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات
نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه عند
المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدعى كليا
قلت الاصل في الوصف هو التميز لكن ربما يقصد معنى آخر مع كون التميز
حاصلا ايضا كما بينا اشارة أي ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان تتوصل لان
العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التأمل في الغير فيه لمانه
المطلب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع

٥٧

على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم
ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع
قلت الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فهو كذلك يلزم من تحققه للموصوف
تحققه في نفسه واما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في
وانما قال ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المحققين
اعم من الوجود فلا يرد عليه النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان
كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة ولما كان
هذا الحكم مناسبا للخبر ايضا عممه فقال ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام و
الاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علم
من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعند ك
لان قصدك نعت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم لعلمك بثبوته
في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا للغير وجب ان يكون ثابتا في نفسه واذا قصد
اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصف وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين
للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبر وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله
كل ما تقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعل وصفا او خبرا ومعنى قوله وحقه كذا هو ان يكون
متصفا بكذا وجوبا فالعيب المتبادر ههنا من قوله كلما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون
ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس بعكس النقيض على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لم

٧

بما كان كذلك اي عندك وفي نفسه لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا ولا جعله جزءا ايضا
وقوله او مجتمعا اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل يمتنع اتصافه
لا بتحقق ولا بثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كعين المستحيل
الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال بتلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب
الخارج واما الثبوت الذهني فلا يعولون عليه قوله حتى اذا استوضحت منه اشارة الى شبهة كلامية
وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه
وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا يخبر عنها بل تابعة للذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فادخل
في حد الذات فرد عليهم بانا نعلم [illegible] من كون الوصف المعنوي معلوما [illegible] في نفسه يدل على ان الصفة
المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم
هو الصفة عندهم فجعل عالم نعتا كان [illegible] في ضمنه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسن
من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم [illegible] النسب التي تجعل آلات لملاحظة الطرفين وتعرف
احوالهما بحيث لا يمكن الاخبار عنها [illegible] ولا العلم بها على الاستقلال [illegible] صفات [illegible]
فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا القدر
من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا [illegible] لادخال
الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بعيي وان تحدث فاعل عيي و[illegible] الضبع عبارة
عن التقوية والحفظ عن الذل قوله وان تحقق عطف على ان تحدث [illegible] ان الموصوف والمخبر عنه
حقهما ان يكونا ثابتين في انفسهما لان [illegible] ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء لآخر فرع ثبوت ذلك الآخر

ويجوز تعلقه بان تحدث ان جوز مثل هذا التوسع في الظروف

ثم المطلوب ان الطلب يستدعي في التحصيل وتحصيل الحاصل ممتنع كما سياتيك كلامه في قانون الطلب تعلم ان مطلوبك مثلا في نحو ليت [illegible]
في نحو اضرب يمتنع ان يكون ثابتا عندك ومتحققا فيمتنع ان تجعله صفة او خبرا

في نفسه قلت لا حاجة في هذا الى استمداد ما تقدم قلت نعم لكن نظرا الى انك متى جعلت
ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحقق [illegible] شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه كان هذا
اولى الا ترى انهم جعلوا كون مبادئ المحمولات الخارجية موجودة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذكره في موضعها

قال ثم لعلمك ان الطلب اقول هذا هو المطلب الثالث وهو انا بجملة الطلبية
يمتنع ان يجعل وصفا او جزءا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد انما تم بما ذكره ههنا مع
جميع ما تقدم من كون الوصف او الجزء ما عند المتكلم قوله كما ستأتيك كلامه في قانون الطلب
ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شيء والامكان
مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه امتناع
تحصيل الحاصل والامكان تستدعي ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب لو ترك المحال واعتمد على شهادة
بان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثل بدل من مطلوب اي تعلم ان
مثل مطلوبك في نحو ليت [illegible] وقال عندك [illegible] ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب في طلبه
واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله صفة او جزءا وليس له نعقول مدلول الكلام الطلبي
هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم
[illegible] الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا
الا بتأويل واما الجزء فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما
غلط ناش من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء واستدلال المصنف على ذلك

وأما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي إذا كان المراد أن لا يظنّ بك السامع في حكمك ذلك تجوّزًا أو سهوًا أو نسيانًا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أو نفسه أو عينه وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه تفصيل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل أو خلاف الشمول والإحاطة كقولك عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل إنسان حيوان

٥٩

أي ولذلك سمعنا تقرير والظاهر أنه أراد تقدير القول في الآية وحينئذ أن جعل العذاب المهين معهودًا خارجيًا فتقدير القول معرفًا أي المقول عنه وإن جعل معهودًا ذهنيًا قدّره منكرًا أي مقول عنه وعلى الوجهين يجوز أن تقدّره معطوفًا على أنه حال فإن الحالة في حكم الخبر وقيل أراد تقرير الاستفهام بيانًا وجه صفة بلا تقدير القول فإنما آل ما ذكره مع أن المعنى من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية فقوله من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهام احترازًا عن قراءة العامة لفظ من الجارة فيكون حالًا أي كائنًا من فرعون قوله بأنه متعلق بقرر والضمير في كنه للعذاب أي كنهه في الشدة والفظاعة وسائر فروعه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول يعرفونه قوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد منه هو كأنه قيل أي عالٍ هو في فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الإباء عن الانقياد والنزع عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم مأخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك وقوله ما ظنكم بدل من سائر فروعه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله ثم عرف عطف على قال أي عرف حال فرعون بفرط عتوه وشدة شكيمته قوله وستطلع لما أظهر بقوله ولما ترى إلى ههنا معاني دقيقة لطيفة كأنها ثمرات كانت محتجبة في أكمامها أشار إلى أنه من خدمة كتابه سيلحق خدمة اطلع على نظائر لما كشف **قال وأما الحالة التي تقتضي تأكيده أقول** أي تعقيب المسند إليه المعرف بالتابع المسمى تأكيدًا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فإن السامع ربما توهم في حكمك بالمسند على المسند إليه أنك تجوزت فيه أي نسبت المسند إلى غير ما هو له بتأويل على طريقة المجاز العقلي أو سهوت فيه بأن غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه أو نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما ينتبه

وسيطلع أراد الثمار اللطيفة كانت محتجبة بعبارة الكتاب كالثمرات التي كانت في الأكمام فإنه أي يطلع بوصف الكتاب لأنه يكشف العبارة حاجبة على المراد أن يكشف الثمار التي كانت محجبة كالثمرات التي في الأكمام فهذا من الكتاب. إلا ما فهم

ولذلك تسمعنا مثل قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط تقول تقديره جاؤوا بمذق مقول عنده هذا القول أي يحمل المذق رائيه أن يقول لمشاهده هل رأيت الذئب قط لا يراد به خيال الرائي لون الذئب بورقته لكونه سمارًا ومثل زيد اضربه أو لا تضربه أنه محمول على بنا أي بناءه في حقه اضربه أو لا تضربه ونغنيه قراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون على لفظ من الاستفهامي ورفع فرعون بأنه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينًا بيانًا للشدة وفظاعة أمره وأراد أن يصور كنهه قال من فرعون هل تعرفونه من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته في تنزعه ما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ثم عرف حاله بقوله قائلًا إنه كان عاليًا من المسرفين وستطلع من كتابنا هذا من خدمته حق خدمته على ثمرات محتجبة في أكمام

بأن الخبر يجب أن يكون بابًا في نفسه وبذلك الكلام الطلبي ليس كذلك ظهر لك بطلان مقتضيه فرع بعضهم أنه يجوز وقوع الإنشائية خبرًا للمبتدأ بلا تأويل والمشهور هو التأويل وذلك لأن خبر المبتدأ يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال المبتدأ ونسبة البيئة سواء أو نفي النسبة عنهما أو استفهم عنها وذلك أن يجوز اضربه في قولك زيد اضربه ليس من أحوال زيد إذا أجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدًا أما إذا أول بمقول في حقه اضربه على معنى أنه يستحق أن يؤمر بضربه فقد صار ملحوظًا من حيث إنه حال لزيد وفيه مبالغة نعرفها عنها قولك اضرب زيدًا لأنك عنا كل مرة يعترنه وأشرت إلى أنه مستحق لذلك وقس عليه قوله بل أنتم لا مرحبًا بكم وأما مثل أما زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لأن الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والجزء المعتمد لا على الخبر وحده قوله ولذلك أي ولامتناع وقوع الطلب وصفًا أو خبرًا وقوله تسمعنا نقول لقولك تسمعت يعني فيقول إما حال تسمعت قالوا والمعنى تسمعت قوله قالوا وإما بدل بتأويل المصدر أي تسمعت قوله وقد يتوهم أنه بأي معنى لجميع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله أي يحمل بين القول مقول عنده أي رائيه بأن هذا القول مقول عنده بحقيقة بل يعتقد على أن المذق يحمل رائيه على أن يخاطب مشاهد المذق أي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذئب لا أنه على كيفية الباكات كأنه قيل هو بحيث من رآه قال لصاحبه هل رأيت الذئب فهذا اللبن لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الأزمنة الماضية واللام في الرائي متعلقة بحال الضمير للمذق والورقة بياض يضرب إلى السواد والتمار بالفتح اللبن الرقيق وتمير اللبن ترققه بالماء قوله وفي مثل زيد اضربه أي تسمعنا نقول في مثله إنه محمول والمراد ههنا تعالى وفي البيت مقول للاستغفار بجواز الأمرين قوله ونغنيه عطف على تقول

أول المصراع حتى إذا جن الظلام واختلط جن ستر واختلط أي امتزج الظلام بالضياء ومعنى البيت إذا جاء الظلام الساتر للأشياء واختلط الظلام مع الضياء جاؤوا بلبن ممزوج بالماء لكونه كلون الذئب في الورقة يحمل من يبصره على أن يقول لصاحبه هل رأيت الذئب قط أي لم رأيته فانظر إلى لونه فإنه مثله مصنفك

صاحبه بادنى ضبة بزوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة و
الحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه
تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو فى حكم اعادة مثل عرف انا
فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع
توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال انه قصد وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا
او نسيانا قوله وربما كان الغرض اي وربما كان الغرض تاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي
المذكور بمجرد تقرير المسند اليه اي تحقيق معناه فى ذهن السامع فانك اذا قلت جاءنى زيد و
توهمت ان معنى زيد لم يتقرر فى ذهن السامع اكدته باعادة لفظه او نفسه وانما قال بمجرد
التقرير تنبيها على انه ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع
التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه
فى قوة التكرير فلا يخلو من التقرير واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم
قوله كما يطلع عليه متعلقا بقوله وربما كان الغرض بمجرد التقرير كما توهمه العلامة الشيرازى فى
فصل اعتبار التقديم والتاخير اذ لا يطلع على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق
بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل افادة دفع التجوز او السهو او النسيان
تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلع عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت فى
حاجتك يفيد التقوى وان قولك سعيت انا فى حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز و
السهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه فى نحو انا عرفت انا يقصد دفع ذلك التوهم

وانما يقصد تكريره على وجه التاكيد فيكون افادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا
قوله او خلاف الشمول عطف على تجوز اي لا يظن بك السامع فى حكمك ارادة خلاف الشمول
والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان تفضيه بعضها عن بعض جاز ان يتوهم
السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك
جاءنى الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما قولنا الرجلان
كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص فى مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه
وقيل لدفع خلاف الشمول فى الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما
فيكون حينئذ لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان المجاي واحد منهما
وجب ان تقول نفسهما او كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والآخر مجرور
على ذلك المجي بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءنى الرجلان لان توهم التجوز اللغوي
انما هو فى المسند واذا اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان تقول الرجلان الرجلان
قوله ومنه كل رجل اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا
ذلك لانه فى معنى قولك الرجال كلهم عادون فيهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول
وقد يقال المجرد اذا كان نسبة الى جميع افراد الجنس على سواء يفهم من التكير العموم كما فى
قولك تمرة خير من جرادة ورجل و انسان فى المثالين للشمول ولفظ كل لدفع توهم خلافه واذا
تركت التكلف كان لفظ كل فى المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه قال
واما الحالة التى تقتضي بيانه اول اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع

واما الى الاية التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علت كلمة لا تتخذوا الهين
يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني فقسر الهين باثنين
واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض وتحقيقا للباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه
مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة و لفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما

اثنين انما هو اله واحد من هذا
القبيل شفع الهين باثنين
واله بواحد لان لفظ الهين

الذي يسمى عطف بيان لافادة بيان متبوعه وتفسيره وانما قال زيادة ايضاحه لان
المعرفة لا تخلو عن وضوح قوله بما يخصه من الاسم بناء على العلم وغيره فان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اخص في كل الاسم على الاطلاق بل اللازم
ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع لتصور
ايضاحه اياه وقد صرح في شرح النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه
موضحا لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله
وقوله علت كلمته من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير
وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحد من الصفات
المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التأكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان
ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي اكدهما وليستا في البيان كالصفة الكاشفة
اذ فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد الاصلي من مفهومه وقد توهم كونهما من عطف
البيان باطل لانه عرف في النحو بانه يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له
لكونه اعرف الاسمين اي انه اورد الاية الاخرى هاهنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان
لان الشرط كونه اسما مثل ما ليس فيه وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس
كما انه مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة
داخلة في مفهوم اله كالاثنينية في مفهوم الهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان
الوحدة مستفادة من تنكير اله وتنوينه ولو التفت ما قوله والذي به الكلام مسوق هو العدد

في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس
الاله فيصل النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس فقيد للمنهي عنه متمم اياه قوله
والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة
قوله وفي هذا يعني انه فيه جامعين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب
من هذا من باب البيان والتفسير وفصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي
الثانية فعل او ظرف وكانت الثانية ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى
لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان
المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو
الى الجنسين والى تقريرهما وكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية وكان القصد
منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتحريرا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير وادوات
القصد من دابة وطائر الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كان اشارة
قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يصح
كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم او الاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع
وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظ احوالها
غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان يراد بها دواب
ارض واحدة وطيور جو واحد فلو نا استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان نبهتا الى دواب
اي ارض كانت وطيور كل جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقي فيتناول دواب جميع الارضين

واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك سلب زيد ثوبه وجاء القوم اكثرهم وحق عليك الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم في الانواع الثلثة من البدل دون الرابع فليتامل تم

وطيود جميع الآفاق فظهر أن الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح الاخبار وان اريد بكل نكرة النوع لأن كل نوع امة لا امم وجوابه أن النكرة ههنا محمولة على الكل المجموعي من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى واذ يحقق

ما ورد الكشف كما لا يخفى على الشيخين ليتا متحدين **واما الحالة التي تقتضي البدل اقول** اي الابدال عن المسند اليه لمناسبة ما تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما قال نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لأن المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نية وتجعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطية للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد ربما افضى الى مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على أن المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فقولك في الابدال امران احدهما تكرير الحكم فيه وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على أنه المقصود بالنسبة فتكرير العامل والا نتساب وانما ورود البدل مع تكرير العامل صريحا لتشريع والثاني زيادة التقرير والايضاح

واما الحالة التي تقتضي العطف فهي اذا كان المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك جاء زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار كقولك جاء زيد فعمرو فخالد او ثم عمرو ثم خالد او جاء القوم حتى خالد ولا يرد حتى من التدريج كما يتبين عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي او كان المراد رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن في اعتقاده ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وكقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده ان زيدا جاءك دون عمرو او كان المراد صرف الحكم عن محكوم له الى آخر كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك جاءني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان المراد التخيير كقولك جاءني اخوك اي زيد على قول وفي العطف لا سيما العطف بالواو كلام يا تيك في الفن الرابع تم

وذلك لأن كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة بعض ذكره مرتين فيوجب تكريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلانك في سلب زيد ثوبه سلب شيء يتعلق به ومن ثمه قال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول بعض ايضاحا من جهة البدل وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وانسب في البدلية لأن الكل يحتمل عطف البيان فيما لا يا فكان لظهور التوطئة فيهما لأن بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة بحكم قوله في الانواع الثلثة متعلق بقولك وامر بالتامل ليسفر ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم

قال واما الحالة التي تقتضي العطف اقول اي على المسند اليه بحروفه على رأي الاصل عشر لكل منها امر لاختصاصها بالاستقلال والكلام في بحرف الواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيلا اي ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا تدل على أن المجيء من احدهما قبل الآخر او بعده او معه فلا تفصيل منها تفصيله وتعدده بل تفهم منها اشتراكهما في المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب وهو ان ملابسة المجيء للثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها

خلوها ماست قبلی کنت احسن بعد   طرایق فسق لیس تحسبها بعدی
بیکر صغیر طور سهما کشیطان بود   بصد کبیر کنون رهنمای شیطانم

تفصيل وتعدده واما تفصيل المسند اليه فهو ان كان لازما في الفاء الا انه ليس مقصودا
بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كان في قولك جاءني زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما
ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبار الاختصار ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد
وجاءني عمرو وشمل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في الترتيب وافادة
التفصيل لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا
فشيئا حتى يبلغ جزؤه الاخير اي الاعلى او الادنى في المذكور والترتيب على هذا الوجه
معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج
قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء
واستشهد على التدريج بالبيت لظهور انه فان التابع لا يصير متبوعا والمتبوع تابعا الا بالتدريج
وللاشعار بلزوم التدريج لحتى وان كان يعطف بها جملة عطف يحيى على قادة
والمعنى رماني الحال في الشرارة ورقاني الى ان صار متبوعي تابعي وبعده ولو عشت
حتى مات احدث بعده دقائق لين يحدثها بعدي قوله او كان المراد رد السامع
جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط
واورد لكن في قصر القلب اخر لوجوب استعمالها في الافراد لان كونها للاستدراك يقتضي
رفع الوهم الناشئ الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد
لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفي المجيء عن زيد قوله او كان المراد صرف
الحكم كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت

بحث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض
للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان غرضه لاثبات المسند للاول
كان كذلك لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم اسقاطه عنه فانه
ما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا ففي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول
وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند لما بعدها
وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم وكانه اختار مذهب المبرد وذهب
جماعة الى ان النفي في المتبوع محقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدا للقصر
كما تمثل بها المصنف في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا تفيد
قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك منه اي شك المتكلم في المسند اليه
هل هو الاول او الثاني او تشكيك السامع في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض
[illegible] تعلقه قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان لما قبله ونقل ان
ائمة اللغة يعترضون الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة
الجار وتشارك الحروف العاطفة بعض المغايرة بين المعطوفين فان العطف للتغيير
[illegible] بالواو والفاء قليلا كانه نظر الى ان التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف
اي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرنا ههنا بل بقي باب الفصل والوصل فانه
جمع خصوصا في العطف بالواو وقال المصنف لا سيما يرفع ما بعده على انه بواسطة احدهما
موصولة ويجيء خبرا باخذ ما ذكر له وقد ضعف بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة

واما الحالة التي تقتضي الفصل فهي اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل
من عمرو او خير منه زيد هو يذهب

وينصب ما بعده ستديرا على او على التمييز ان كان منكرا قال واما الحالة التي
تقتضي الفصل اقول اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا قوله تخصيصه
اي تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند اليه
لا يتجاوزه الى غيره ما شرط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من
كذا مغيرا عن صيغته او غير مغير او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه
الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل
تاكيد ذلك التخصيص وان اريد المعهود فقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت
والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي الكرم
الا التقوى فقصر المسند اليه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك
المنطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد ههنا عن معنى القصر وافادة تاكيد ثبوت المسند
للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه
فليس بشيء والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل تقديم الخبر على المسند
مفيد الحصر كجعله فيه وكان الاولى ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان
زيد هو العالم فان كلمة هو في مثله المذكورة يحتمل ان يكون مبتدا خبره ما بعده
قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره اقول اي تنكير المسند
اليه فهي اذا كان المقام مقام ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل
عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية

او نوعية فالدلالة عليهما ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي
او النوعي مستفادا من القرائن وقوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد
افراد شخص او نوع او على التمييز اي من الافراد من حيث الشخصية اما النوعية فقوله اي من
نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية وكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله كل دابة
اراد به نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع
مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع
من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه و
لم يتعرض لجعل السكاكي في ماء ودابة للافراد فانه فصل للانواع لا للاشخاص
اي ان يجعل ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال لمقام الافراد لجعله
غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف
المسند اليه لان المتكلم لا يعرف تعينه بل لا يعرف منه الا القدر الذي يعبر عنه بالنكرة
وذلك اما لجهل بتعينه او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية اي ايضا عن
معرفة اخفاء حقيقته اي اخفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله غير الاوجه قوله او تجاهل
عطف على قوله لا يعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل والاراءة تحقير او علو الاعتداد
واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر الذاب بعد مفيد بالغه ومستفادا اي متجاهلا
بحيث يحال من فاعل قلت وقوله كانما الى آخره بيان للتجاهل الذي يتضمنه قوله قلت
سل لكم في حيوان حال اخر من ضمير المخاطب ولا شبها ان لا يعرفه ولا اسمه

منه الا انك الصورة اما عدم معرفتكم فبين العكس واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك
هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فادلكم عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى
قوله كانك ليت اي نظر عدم معرفتكم به مرجوا اي محتملا كونه عندكم اشهر من الشمس
قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه كما ان المثال السابق اعني هل لكم في
حيوان ايضا كذلك قوله التبرك بالتعريف وكل ممزق اي كل تمزيق وترك الفاء في الجزاء اغنى
انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عند البعث للدلالة على التحقيق قوله كان لم يكونوا
اي قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا يعرفونه قوله وابي هنا اي التجاهل لاشتماله على نكتة
بهية تستميل النفوس بحسنها مما لكن التجاهل والمتصرف فيه نصغه حيث اراد ان يثبت
ان نعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما بعده ايضا اعني ما لك مورقا معقولا في حقك
ماذا ترى اي انا فيه لطائف عجيبة يسأل بعضها الناظر فيها وذلك لان التجاهل ههنا
دل على انها ولهت فتخيل ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها تضادتها بجعلها عليه
نوبخت تجهيل الموضع اي الخابور من ديار بكر قالله ما لك مورقا كانك لم تجزع او على انها
اذن تحمد شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر
ومدر فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط جزنه قوله اولا استخبار عطف كان
على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب وذكر علامة العيني
اصابحي لدلالته على ان الاستخبار ليس على حقيقته واختيار او على الواو اشعار بان
كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكرنا من ان سوق المعلوم مساق المجهول

[illegible] سفهاء البلاغة ورسكانهم لو اجترؤا بكم ان تولستم يعني ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم
وثم لكم ذلك الاستهزاء بالجبن والضعف والتجبر لا شدة غضبهم ولجاجتهم في الباطل ولم يدعوا
للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق
بينا التبرك حاجتهم قوله متضمنا حال من الاستخبار والتحريض المعتبر
في امر الدين ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وناعيا حال من الاستخبار ايضا
تعالى نعي عليه سفواته اذا شهرها كان كل معنى موته وان يوقع مفعول ناعيا
وان تفسدوا فاعل انه يتوقع اي يشهر عليهم انه يتوقع الافساد وتقطيع الارحام
من امثالهم وان تولوا شرط معترض بين يتوقع وفاعله خبرانه متضمنا قوله وتقاطعوا
عطف على تقاتلوا تفسيره كيلا يتوهم انه من التوكيد بمعنى الاعراض وتناجر مفعول له
وتقطعوا تقال تحزب القوم على الشيء اذا تشاجروا عليه حرصا وتناجروا في القتال
والتها الكلمة الجرص كانه موقع تنبيه في الملاكل قوله ليهم متعلق الاستخبار في المعنى
وهو كونه احسان على التصريح اي تجرد استخبارا على الوجه المذكور من التضمن والنعي
ليهم بهم اي ليطلعهم التأمل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما يترتب
على ما نعى ذلك المتوقع وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم بغي
والتاسعهم يكون ملعونين صما عميا حتى يصغوا لذلك الالتفات قوله ليلا يلبسوا متعلق
بالاستخبار ايضا فهو علة للمعلل بالعلة السابقة اعني ليهم وجعل كلمة اذا في مثل من
عرض وما اذا كان زائدة او لي كما في قوله حتى اذا سلكوهم في شنائد شلا كما يطرد

على ما صرح به المبدا بقوله تعالى اذا طرفه والعامل فيها لئلا يلبسوا وصلة من معقدت

اي لئلا يلتبس اذا عرض لمن عرض ويلحق فيها بحذوف في الشرطية صلة لمن اذا

فيحض لهم لم يلبسوا اجلاء التمر ويبين كيف جد اوحان ان تلقى الجزاء لم يستحق لكل عرفا

قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان على وجه النصيحة والارشاد الى

الحق بر فيق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعبير والعدول الى الطريق

الازبلغ فانه يكون اشد اغضابا والهابا ولهيب جلد التمر عبارة عن شدة الغضب فان

التمر على فيها وكذا انقلاب بمجالي عبارة عنها والجلاق بباطن الجفن وان لا يسلب

عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف

فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة اجلها ما مر والثاني ان لا تعرف

السامع من المسند اليه الا الذي يعبر عنه بطريق الصلة وانما سطر في ذلك الاول

على ما ثبت ما مر في الموصول ان تقول اما لانك لا تعرف منه الا بسام كل لعض ايراد

حديث الجامل المخصوص على المتكلم والثالث ان هناك مانعا مع جعل من تعيين المسند اليه

كارادة الابهام على السامع وباقي الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التطير لا شيء الكل

تعيينه او عن نقل عنه والرابع ان المسند اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط

واصل الى حد يعجز قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين

المسند اليه في احديهما مبتدأ وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شراهر ذا ناب

خراء اعتبار الاخير وسيتبع في مثل هذا التركيب اعني نحو حل حاء وفاعزه

فوائد اقول قوله من الاعتبار الاخير اي من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ

المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل الارتفاع الشان قوله

في مثل هذا التركيب اي في مثل قولهم شراهر ذا ناب ونحوه ما كان المسند اليه فيه مبتدا نكرة

محضة وفعلا قوله وكذا قولك يعني ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل الانحطاط الشان

نحو لكن منكة ثمة اي شيء قليل حقير فلذلك تعبير مقدار ذلك الشيء في ذلك النوع ولفظ ثمة ذلك

في العلة والحقارة موجود ثم جوهر الكلمة في بناء المرة والنكير الجار من ولا يحد ذوقي

ذلك لان العلة قابلة للزيادة فلزم من اجتماع الدوال الثلث ان العلة في الغاية وكذا الحال

في لفظ نحوه قوله ومنه اي ومن الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اي ظنا قليلا مستحقرا والمعنى

لا نظن الساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي السمط مبتدا

خبره منه ايضا اي من الاعتبار الاخير ايضا ولو عاضد على ان نظن الا ظنا الاغناء عن كرية

الا انه داعي التأديب فلم يطمعا في ذلك ونظرا ايضا الى اشتماله على قسمي الاخير اعني الارتفاع

والانحطاط فاورده جملة على حدة وفائدة لفظ ايضا الاشارة الى ان التنكير في قوله ومنه ان

نظن للاعتبار الاخير للتحقير بخصوصه فقال شانه شينه اي عابه والعرف المعروف و

الاقصاء متعدي الى مفعولين يقال اقصاه الدين قوله حاجب رفع حاجب الحكاية بجر مكة

لكونه صفة للمضاف اليه يجاز وفيه صنعة لكونه معرفة اذا القصد الى المعهود الا انه

ترك اللام رعاية للحكاية وان ابقاه اللفظ كان ايضا معرفة لانه ما ولهذا اللفظ لا لا لانه علم

ناد على انه تقدم من ان وضع لفظ المعنى سقمر وضع النفس ذلك اللفظ ما فانه باطل قطعا

لأن الألفاظ المهملة إذا أريد بها أنفسها كانت مشاركة للألفاظ الموضوعة التي
أريد بها أنفسها في إجراء حكم المعرف عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لأنفسها
مما لا يلتفت إليه قوله وقال تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن أبي السمط
منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم أوفق لحق المقام من حمله على النوعية أي على
أبصارهم نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى
على ما ذكر في الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص
لتعريف الجنس لأنه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم
فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرع جنس القصاص حيوة عظيمة أي حياة الجماعة
الذين خلصوا من القتل بشرع القصاص أو نوع من الحيوة واللام في لكم متعلق بالارتداع
وزيادة لفظ مكان تخييل للعلو أي لمكانة ومنزلة وقوله أو ما ترى بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع
المتفرع على العلم بالاقتصاص والأول من مفعولي ترى ... وثانيهما الجملة الشرطية
وكيف يسلم وفاعل أوثر ضمير الاقتصاص أو لمكره وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع
قوله ولعظم طلب التعظيم وقد أجرى على عادته أعني قال بعينها على اختصاص المثال بالتعظيم كأنه
يقول أجرى في المثال الذي يدل على الاختصاص بخلاف التعظيم وقوله التي جعلها ...
عطف على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون في موقع الحال أي قال في ذلك متجاوزا أن يقول
ولا شك أن المتبادر من قوله الحلال في ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكنه لا سبيل إلى حمل التنكير
في رضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه

وكأنه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فعال إلى ... والإجلال
ذكره فيتسع لمجرد التقليل كما عرفت قال ثانيا وأما الخلاء أي لخلاف التهويل فنزه بأنفا
حيث قال العسان من عذاب الرحمن إلى تقديرنا وهو في الأصل ما سفه الأكم من التراب وعجبه
في أصول النخل والتأويل الذي ذكرناه يدفع ما قيل من أنه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التقليل
والتحقير مع ظهور الفرق لأن التعظيم والتحقير بحسب الذات والتكثير والتقليل بحسب العدد
والكمية وقوله فصل إلى أفاده حال عاملها قال قوله المعنى أن جملة وتعجبنا للمبتدأ الذي
هو قوله وإن كذبوك والعائد محذوف أي بعناه وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وإن كذبوك
وهو ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا وإلى الأول أشار بقوله ذو عدد
كثير وإلى الثاني بقوله وأولو آيات إلى قوله وعزم وأما قوله وما أشبه ذلك فعيل الحيب
بأجرة عادة من حسن إعادة ... المهمات أنه يريد ما أشبه ذلك المذكور من مقتضيات التكثير
كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة وأنه نسب شيئا في الكلام والعاطف بالواو
أنه يريد ما أشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل وأيضا ليس من مقتضيات التنكير شيء حتى يعتمد
لأجله والتنكير في علمت نفس للتقليل لأنه تعليل للدعاء إذ المقصود استقلال الكثير
في مقام الكبرياء والتنكير في تمرة للإفراد الشخصي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخير
إلى أفراد الجنس كاسر **قال وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على**
المسند فهي متى كان ذكره أهم أولا أي من ذكر المسند
مقدم المسند إليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون

الذي هو عندهم أهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر

الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي

ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف

في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لانه اصله

اي الراجح في المسند اليه هو تقدمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله

فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذ لا اشكال لمانع كما في الفاعل

فان كون الفعل عاملا مانع من تقدمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء تقدم اذا كان اصله

التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وقد فصله في آخر الفن الثالث من ان ذلك كالجنس المعرف

وذي الحال المعرف الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان

الاولى ان لا يتعرض له في قانون الخبر كما لم يتعرض له في مباحث العطف وكانه

نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده ههنا على طريقة ايراد

الامثلة من غير باب المسند اليه قوله شعرته في القانون الثاني اي سيعرف مثال الوجه في اقتضاء

بعض الاستفهام التقديم وهو ان الاستفهام من باب الطلب

انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يهمك لم فمن كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما

لانه ضمير الشان والقصة فان الضمير راجع الى حكم خبره في الذهن فيجوز ان يعتبر ان ذلك

الخبر شان فيذكر الضمير او انه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي

هي تفسير مؤنث عمدة كقولك هي هند مليحة وكلمة ثم في قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله

ومنهل وردته عن منهل اي وبعد قريب يتعرف السامع منه عرفا اتصال الموعود بالكمال

او معنى نبيلا كقوله ومنح الفن للخبر ان الزيادة عن التنجيز الاول وبيان اي

لوقف السامع على تقديم فتصريح بهذا الترتيب في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى

لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل

تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قوله اذا اورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه لا يخفى

ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول يقتضي اذا اشتمل على امر عجيب

فلذلك اورد في المثال عطف البيان والصفة والشائع في الاستعمال كون الفاعل الصانع

كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع

والخبر هو صدوق ورجل يقطيه له في ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال

الصدق قوله ومواصلي بخواص تركيب الاخبار في باب الذي لم نعقل تركيبا بالاخبار

بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباب اصلا للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة واما

جعل التشويق بجهة آثار هذا التركيب خواصه المضافة اذ له خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم

والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت كالتشويق الذي يحصل اذا قلت بدل نصب على الحال

ما هو الشكر من المعقول فيه ما الذي زيد هو منطلق لا يبعد ان يجعل حيث كان ظرفا مستقرا

كما ذكر في مغصب سوي في الاستثناء مثل اوليه للاخبار عن المسند وبابنا للاخبار عن

المسند اليه المضاف فاخذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده قوله قبل

اي التشويق الى الخبر هو السبب طلبهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا الخبر

اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما جعل سبب المزية تأخير الخبر في التشويق بعد العمدة الكريم
من خواص باب الاخبار بالذي فكان تقديم المبتدأ مع هذا عليه لا على قصد تأكيد الحكم او الاجمال
والتفصيل قوله وامتناع اي وهو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لانه لما
خبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق وجب تأخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير
الشان لا وجب تأخيره وهو ممتنع فالتشويق يقتضي ايجاب التأخير صار سببا لامتناع
الاخبار عن ضمير الشان **قال والمراد بالاخبار اقول** قوله في عرف النحويين
ربما ان هذا بحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض اورده استطرادا
قوله الى اي اسم شئت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان الجار
جار في المحل اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله فزحلقه اي فتؤخره الى عجز الكلام وتجعله خبرا
قوله واما اذا كانت فعلية فلذلك فتصيرها صلة للذي او للالف واللام عوضا وفيه
اشارة الى ان الموصول مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف
التعريف قوله واضعا وراعيا حالان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصيرها ولفظ في ذلك
اشارة الى المذكور اي الزحلقة والوضع ومثل منصوب على انه بدل عن ما افاد ذلك قوله
وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل فعلة امتناع الاخبار عن
الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر كانه نظر الى المثال الذي يورده
لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصب للمفعول قوله لتحقق جميع ذلك اي لتحقق كونه
الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن الذي اظنه وان اخبرت للاسم عن الذباب

قلت الطائر الذي يطير في الجو فيغضب له زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر انا الذباب يطير فيه
وسكت اسوة ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة على غير من هي له قوله ولا تخبر عطف على قوله
ليس في قولهم اكابر زيد اقدام ما واجب منها بعضه نهايا قائما لان الحال من المبتدأ قوله
واما الان فقوي عطف على قوله واما الان في تقييد التشويق وقد قال اذا كان تقديم
المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوي الاسناد اليه او منبئا عن تعظيم كما ستذكره
كان يجعل امثال هذه حالة مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات
الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف
ادرجها في تلك الاعتبارات لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر
اي مقتضي اسناد الخبر الى المسند حال كون الكلام مجرى على ظاهره وهو ان يكون المقدم
كانا مثلا في انا عرفت بهذا الشيء ما يوهم بلا اعتبار تعليله وتأخيره فيقتضي الاسناد لتكرره
واما اذا اعتبر كونه مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وتفصح في بحث
تقديم المسند ان نحو عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ وعرفت خبره
فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال
اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على تكرر اسناد الخبر الى
المبتدأ الى نفسه فلا يرد الى الضمير هنا ولا يخفى ان ذلك الكلام مبني على الظاهر ايضا
الخبر في الحقيقة الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكررا الا من حيث الظاهر
وهو ان اسناد الفعل الى الضمير عين اسناده الى المبتدأ قوله مصلح للتفال اراد به اسناد

واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او تسوءه
مثل ان تقول سعد بن سعيد فى دار فلان و سفاك بن الجراح فى دار صديقك

الخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل فى الشر التطير قوله فتقديمه اي اذا كان الاسم يصلح للتفاؤل وبعض التفاؤل فتقديم الاسم اي للسامع سعدته على المسند لتفاؤله فيحصل المسرة او مسائة وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام لا بما ذكر فى اثنائه فبطل ما توهم من ان التفاؤل الحاصل فتقديم الاسم او اخره فالمعنى لتقديم تعجيل المسرة او المسائة بتعجيل التفاؤل وانما قال فى دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب بحصول سعد بن سعيد فى داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس مما نحن فيه بل ما نحن فيه انما يحصل التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقال فى المثال الثانى فى دار صديقك ليحتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد المسائة فافهم وكن على بصيرة قوله ولما لا ان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب يريد به ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعلم من المتضمن يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والثانى بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار فى قولك الناهد يشرب ويطرب وكذا فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقدير بل من المضارع فان معنى استمرار التجدد انما اذا كان هناك قرينة كما فى قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر ومقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا فائدة وهى ان المضارع للاستمرار وهو انه كيف انما استعمالها عن الحالات المستمر فى اكثر الاوقات وقيل المراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب

دون وصفه بالخبر وهما اعتباران يتلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فقال الشرب للزاهد قوله واما لتوهم اذا توهمت اي انت ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك يغنى او انه مستلذ عندك فيجري على لسانك قبل ما يجب اشتياقا قوله واما لان ابناء المتقدم فى الذكر عن التعظيم ما لا يوهم فى الشرف على المتأخر متعارف الا ان المناسب ههنا هو الخبر وبيان ترتب المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه نكأنه اراد ان الافتتاح به فى صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة انبأ عن تعظيمه وشرفه فى الجملة قوله والمقام يقتضى ذلك تنكير لما هو معتبر فيما تقدم وتأخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص فى الثبوت على الغير اذ لا اثبات شيئا من المثالين بل التخصيص فى الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن رد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا فاوت تقدم المسند اليه او اخره فلم يكون تقديمه مفيد الزيادة بهذا التخصيص نعم احتجت اضافة الزيادة بانه ام لا وغاية ما يتكلف ان الغير لو كان نوعا لا يحتمل حقوقا ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الغير يخصص للاثبات بهم بعد التوهم ولما ذكر الغير يخصص للاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد تقوى بالتقديم وازداد به وما يقال ان معناه اراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرار الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى تقوى الاسناد اليه وههنا بحث وهو انه لما ذكر فى متعينات

تقديم المسند إليه فقيل لأن لفظ أنا مثلا في المثال المذكور تابع عنده فقدم على متبوعه
باقيا على حاله لا مسند إليه وفساده ظاهر وأن خبر أن حمل التخصيص ههنا على القصر
مع عدم الظهور في المثال الأول تحكما ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد
لها بل هي مردودة بنقض يحيهم بالقصر في قوله تعالى كلمة هو قائلها وما أنت علينا بعزيز
الهز التحريكة البعث وبنو قطن قبيلة ورزان جمع رزين من الوقور والخفوف
جمع خاف من الخفة وصفهم بالمضي في الأمور كأنهم سيوف وبالشجاعة حيث
لم ينفكوا عن السلاح وبالسكون والوقار في المجالس لأن الإسراع بانتفاعهم في خلقة الأعيان
وقيامهم قوله والمراد هم خفوف أي مجل الاحتشاد وذلك لا قوله بحدهم سيوفا إذ
ليس بتقديم المسند إليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال المعنى فيه مؤخرا والباء في بحبك
زائدة ومعناه كما فكم مبتدأ خبره أي يعلوا والمضرة ضرة أي ما الكثرة ومن
ضرائر يمنع بأرماح والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له و
من اللحم ما لا طعم له والملخ بالمعجمة أيضا من أبناء والحوار ولد الناقة قبل أن يفصل
قوله لا أنت حلو ولا أنت مر أي لا أنت نافع للأولياء ولا ضار للأعداء لما فيه من نحو التكرر
كرر المسند إليه ليثبت له كل واحد من المسندين على حدة مبالغة قوله أو أشباه ذلك يروى
بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على الأمر نفسه أي وأما الأشباه ما ذكر
والأول أظهر وأيا ما كان فمن الأشباه أن تقصد في ابتداء الكلام إلى ما يجري مجرى
الحجاج حضر والتوجه عليه بجواب كالمتكلين بالباب أو تحذير السامع من نحو الأسد

واعترض ههنا فالضابط أن كل معنى يصلح له اسم المسند إليه إذا أريد تحصيل إفادته قدم
قال وأما الحالة التي تقتضي تأخيره أقول لا شك أن ما يقتضي تقديم
المسند يقتضي بعينه تأخير المسند إليه وبالعكس فلذلك أحال ههنا تأخير المسند إليه على
ما يقتضي تقديم المسند وأحال هناك تأخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند إليه لكن
يرد عليه أن المسند إليه قد يؤخر في نفسه بلا نظر إلى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون
اسمه مما يتطير به وكالقصد إلى تحقيره أو كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يؤخر المسند
بمثل ما ذكر فللتأخير أيضا أسباب مغايرة لجهات تقديم ما تقدم عليه وكأن المصنف
لم يلتفت إليها لقلتها وخفائها أو نظر إلى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فقال
مثلا كون المسند إليه مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وما للضبط بإحالة تأخير كل منهما
على تقديم الآخر قوله لإطلاق المسند إليه أو تخصيصه الظاهر أن يعطف بالواو لكونه
من تقابل المتعدد بالمتعدد ثم نوزع إذ ليس لكل واحد من إطلاق المسند إليه وتخصيصه
حالان تقتضيانه فقيل أو بمعنى الواو وذلك لأنه لما كثر استعمالها في الإباحة التي
معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص عليه بعض المحققين
ومن الشواهد في ذلك قول الشاعر شيان كسر رغيفه أو كسر عظم من عظامه وقيل
شاع في اللف الإجمالي أن يذكر نشره بأو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من
كان هودا أو نصارى لأن الذي وقع عليه اتفاق القولين أحد الأمرين والموكول
إلى السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء أحد الأمرين لا في اقتضائهما

وقوله حالا للتنكير متعلق بنحو المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله اثنين

عن التعريف فيهما ان استغنت في ايجا التي عن التعليم فهي فقد عرفت ان المسند

الي المعرف بعجوع مخلفه من جملتها الاضافة لتعذر التوابع لامور تعضيها فاذا

مررت في ذلك وتعرف ان انتفاء تلك الامور تعضي اطلاقه امكن ان تعتبر امثالها في

المنكر بلا احتياج الي تعليم وايضا بعض موجبات التنكير هو موجب اطلاق المنكر مثل

ان لا تعرف منه سوي الاطلاق حقيقة او ادعاء او ان لا يكون لك طريق الي تعريف الذاتي فتعتبر في المنكر

علي الاطلاق لتا مثل او لم يكن هناك مانع من التخصيص **قال واما الحالة التي**

المقتضية لقصر المسند اليه اقول عدل عن الضمير الي الظاهر في هذه

الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما آخر احوال المسند اليه اعجابه علي

الظاهر علي ان اضماره ههنا يوهم رجوعه الي المنكر قوله وان تزيل تقرير صوابه وتنفي

خطاءه هذا في قصر الافراد ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا

والخطا هو التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد

احدهما والخطا عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه

خطاء وانما جعل حكم السامع بان زيدا متول وجواد حكما واحدا مشوبا بصواب و

خطا نظرا الي انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب

والآخر خطاء قوله اشك ان يكون بالنصب حال من حكم مشوب وقوله مفعول النصب عطفا علي

كون او بالرفع اي فانت تقول والكتفي بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعني العطف عنده

مع ان تقديم المسند نعم نحو المسند اليه فذكره اذ اراد قصره علي المسند لا تغيير في صيغتهما

ولان التقديم دلالته علي القصر التحوي لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم

المسند قوله وعليه اي وعلي قصر المسند اليه علي المسند لتقرير الصواب ونفي الخطا والآية

الاولي من قصر القلب فقد رد فيه ما هو صواب من اعتقاد السامعين كون يوسف

عليه السلم علي اجلال الوصفين ونفي الخطا الذي هو تعيين البشرية والثانية

من قصر الافراد فان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاصلاح

والافساد فيه فيهم عنه الافساد لا نا في ذلك وقولهم مقصورون علي الصلاح

يتنفي علي ان الاصلاح صلاح وقوله لا تنافي فيما امرين فاناسب قصر الافراد كان ان

لا يخطاهما بجانب بعض القلب اي ليس تحافه و شوهه الملكية الي البشرية قوله

لعدم هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص ما من المسند اليه والمسند

وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الي غير ذلك ايعاز

منحو منهما قوله تعريفات كانقسامه الي الافراد والقلب وثانيه بطريق متعددة

لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر

مباحث القانون بعضه انه وجه اليه نقصد علي حده مع فراغ بال المكون ذلك اقرب

الي الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل او يورد فصل في اثنا مباحث فانون انجز

قال واعلم ان جميع ذلك اقول اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضي

ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس علي مقتضي الظاهر كقوله ان

على مدى من زيهم واولئك آبائي وهذا على الخفف فان اسم الاشارة فيها وضع
موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هنا كان في موضعه بخلاف المعاني
اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع
الضمير ثم اشار الى بعض صور من اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر الى كيفية
سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات اشتغل ابو بسط
الكلام فيه لانه من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف
معان يختص بها مواقعه قال اما لانه اخص شرع يفصل ابتناب كمال العناية بتمييزه
مثل ان يختص بحكم بديع فقد بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المعين هو الذي له هذا الحكم العجيب
كما في قوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
ليس في الهيام وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فاسم الاشارة فقد اختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم
النحرير زنديقا اي سطا للكفر قائلا بالصانع الحكيم او قائلا بالتعين خالق الشر وخالق الخير
قوله او لانه فصل التهكم وقد يعكس قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته
وادعاء الظهور لا يقتضي شيئا منها كمال العناية بالتمييز فيكون من باب بل يقتضي اسم الاشارة
سواء قصد به كمال العناية بالتمييز او لا وبجانب ان اسم الاشارة يعد اكمل تمييز كما مر
ويمكن ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتني بالتمييز فقصد اكمل التمييز فاورد
اسم الاشارة وقوله اصلا بالحذف في اسماء المشار اليه بحب الحس حتى يكون المبصر فما زال

فان قيل البصر في علة صلاحية الخطاب بالشأن الجنسية فعلى قصد التهكم بلا اشتباه
قوله او قصد ادعاء اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند
اليه الكائن الطريق البعيد والمرض فاستحق من تجي بالكرى اي خرقه وترددت حالا او استيناف
وقد طرقت استيناف في ذلك واقع موقع الضمير الراجع الى الفعل لادعاء ظهوره كالمحسوس
بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذكر المذكور من باب كمال العناية وهو عطف على ادعاء
وكان اختصار الواو على او شرح العباد مع البينية على عدم منع الجمع واراد بما شاكله
ما يقصد باسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قال
ويوضع المضمر موضع المظهر لقولهم اقول
اي كوضع العرب في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدؤن ابتداء
وقوله من غير جري كالبيان للابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكر الضمير ابتداء
من غير حال عطف على لفظا يعني او تقديرا وقد يروى مجرورا عطفا على جري
حسنة الا بمقابلة بكان ظرف لقولهم وقوله على قولهم حال من نعم رجلا
ويحتمل رجلا واما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص
لكنه التزم افراده نعم رجلين الزيدان نعم رجالا الزيدون لان المخصوص متأخر فالبا
بعض الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر المستتر في ما بعده
لما ما بالذات الضمير تعظيم الكلام اي آخره قوله نفس بمكن في ذهنه فانه لا يكون
على شوق الى المبهم فزيادته تقتضي لما سيأتي بعدها الطلب وزاد لا مستقر مثال نعم رجلا

اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بعد الذكر ومن ثم قيل التمكن متعلق بقوله وقوله هو زيد عالم وهي هند مليحة فقط وايضا فان قوله وهو الحسن في الباب تقديمه تشعر بان البيان مختص بضمير الشان لانه الذي يفتقر الى بيان نظرا الى التمكن في ذهن السامع فضلا عن هو السبب في الباب تقييد ضمير الشان وورد بان التمكن المذكور وما تفرع عليه من النام العقلي جار في كل ضمير بادز فنرفع طلبه في الضمير في تعليمه للضمير الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل في السر المذكور قوله قال الله تعالى استشهاد على ان الفائدة هي تمكن ما يعقب الضمير بان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتني بشانه ويراد تمكينه كما في الآيتين لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله كما وضع المظهر متعلق بقوله ووضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما سيأتي من قوله ومن ترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكن ما يعقبه كما مر قوله ان تنالوا الحق فحظ الحق ... أنا لمه ... من وضع الظاهر موضع المضمر مطلقا ملاحجة الى تأويل بجعل الحق مسندا اليه وكانه افتح لخارج الباب مهنا وفي قوله ربه رجلا لنه من اول الامر على التعيين قوله ونظيره اي نظير قوله الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه نبه على الخروج مهنا دون قوله بلك وبه رجلا وفعظ الحق تعنتنا في عبارته وذكره في بعض المواضع مع عدم التنبيه في شيء منها اي وما انزلنا القرآن الا متلبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا متلبسا به واذا في الحق الثاني الاول والتوابع لم يكن مما نحن فيه قوله ومن ترك الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع المضمر وانما اورد ترك الحكاية

الي المظهر ليبني عليه حديث الالتفات وفعل نصب على مصدر ترك الذي بفعل الخلفاء كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا لم تكن خوف وانه اريد الزيادة ولم ينظر فيهما او لسعادتهما وقد تعقل المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين الى الملوك وترهبهما تعقبهما بازديادهما واما الروعة فاتحي في الذي تجدد بمخاطبهم قوله او تقوي عطف على ادخال الروعة وعليه لي وعلي ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله يدل على كمال العظمة ووجوب الطاعة وسعة الرحمة واستجماع نعوض الامر اليه فيقوي الداعية الى التوكل عليه قوله او نحل عطف على بفعل الخلفاء حيث يقول اليحسن بقول الشيخ صلى الزمان قوله وعليه لي وعلي ترك الحكاية الى المظهر لكونه ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من غيره خصوصا الى المخاطب بتمام البيت مستمرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار وهو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اي ترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك يفضل العصر بجاور كالي عن قبلك ان العبا في التي تصلح لها ذكر الا بتم المظهر

قال واعلم ان هذا النوع اعني نقل الكلام اول

ويرى بان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه لا يعتمر به نحيف الحجار وابصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تعبير اي ولا النقل مطلقا مخصوص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة

بل كل واحد من الكفار والمخاطب في الغيبة ينقل إلى الآخر أي كل واحد من صاحبيه
فإنه فيما مر ثمة وقد يعترض بأن العدد ينقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة التي هي المظهر فإنه
المذكور في قوله وبيتنا بالحكاية إلى المظهر فلا يحتاج إلى ذلك التعبير لكنه لا يلائم التعميم
في المنقول عنه بقوله بل بالحكاية إلى آخره وقد يقال أراد بهذا النوع النقل من أسلوب إلى
أسلوب وحذف المضاف من تغييره أعني نوع نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة وهو بعيد جدا
ثم إن الانتقال من طريق من الثلاثة إلى آخر منها إنما يسمى التفاتا إذا كان على خلاف مقتضى الظاهر
كما يشعر به لفظ النقل وإيراده في الإخراج لا على مقتضى الظاهر وما ذكر من فائدة العامة فلا يكون
نحو أنا الذي فعلت وأنت رجل فعل كذا من باب الالتفات في شيء من رجوع الضمير العائد إلى الموصول
أو الموصوف أن يكون غائبا لأن الأسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد أن يجعل مثل أنا الذي
سمتني أمي حيدره وأنت الذي أخلفتني ونحن قوم فعلنا وأنتم قوم تجهلون
من باب الالتفات من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب ثم هنا عد الالتفات من مباحث
علم المعاني لأنه يبحث عن خواص تراكيب الكلام في الإفادة وإنما قال صاحب الكشاف إنه يسمى في
علم البيان بالالتفات لأنه أراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان ويكون الالتفات
من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما لا يوجب كونه من مباحث
البيان كسائر المحسنات المندرجة تحت فن البديع ثم عده المصنف في علم البديع من المحسنات
المعنوية ولا استبعاد في اشتراك العلمين في شيء من جهتين كما حقق في موضعه والتطاول
بالإثمد الأولاد والأجداث وبالباء الجبل من طيئ الشيء أقاعمه ما يجعله كالإجلة

والدنيا ظالم الغبي جرى السرور وامتلا أي أشد امتلاء من طمع ارتفاء بالكسر إذا امتلا فهو ملآن
أو اتقد من ملكوا بالضم غضا واتقد فهي تلظى والأصل في الاستعمال استجلاب الدلاء
اللبن والأجرباء جمع جريب بمعنى جلد بذلك أي المستكثار قول أبي حبلة استنافه
لبيان كونهم أحرياء والمرع لا يكاد الفرع من الإثبات والنجيم الطبيعي والعشار جمع
عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر وهي أعز مال عندهم والنجيرة في
العادة ونمزق الأديم وهو الجلد عبارة عن العيب في الإخلال بالعرض وإباحة الحريم أي
الجسم تسلط العدو بالأسر والنهب والطرافة اسم السمعان والجبان أن يكون فيه لا صادف
على ما ذكر بعض أسكثار الالتفات لينا ترتاب فيما ذكرنا من كونهم أحرياء فظنهم
قوله نحا القوم أي يوقعون المخالفة في العرض واللقاء ليسبيل الجمال في جعل الأسلوب
بإزاء اللون وجعل الإفراد بإزاء العلم لا يخلو عن لطف قوله فإن الكلام دليل على أن
إيراد الكلام قبيح وقوله لكن يقع لقومهم إرادة تطاول الإنسان والجار متعلق
بما في الإنسان من معنى الفعل إلى المتصف بالإنسان بحسب المعنى والمراد الاتصاف بحق
من الذكاء والفطن للدقائق واللذة بما قيل قال بعض من عرفهم استئناف لبيان الالتفات
أسكثار العرب من الالتفات واستحسانهم إياه مصرح باستماع الشعراء ليعلم أن ذلك قد
الأشد من كلام العرب العرباء بانت فارقت فاتت أي فصار معمودا معجبا بالكلية في
لخلاف الوعد متعدي أي مفعولين والمواعيد جمع الميعاد أي الموعود واخلفتك الثمار
على نصب حتى لا شرط سبق الطريق الملتفت بل يكفي مجرد اقتضاء الظاهر التعبير

ثم قال ابي ربيعه في سنن القصيدة بعد عدة ابيات وما لم الراق بما من مالم الو في :

البت السابق عليه اعني قوله لما سكنت الي الاين قلت لها ، لا تسترهبيني ما لم الو تسعى دا

خرا اي عظيما سهل الفنا ، اي سهل ورود فناء اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات

والرحيب الواسع اي واسع الباع بالعطاء وبحدون ليس صفة لقوم بل هو بمنزلة يقول

في سمعته نقول ونجمع به معنى سمعه وحلما مميز ولا منكم للنفي والالتفات في هذا

متفق عليه وقال ابن ربيعه بذكر فيه الالتفات من الحكاية الي الخطاب كأن في اخلفتك

فرتبا مفعول لذكرت والجملة المتوسطة حال واعتراض بين ما جيء بعته وحركم قبس

تهيج لي الالتفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار علي الخطاب بعد العدول اليه تعقب اي نقطع

والابات تروي بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بالمنعج

واملنا الالتفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وغيره في منقب بكسر القاف

موضعان والروايه بالفاء سيما قوله لعدت الله جواب قسم محذوف في لم تعادر

لم تترك والنضايب جمع نصيبه وهي حجارة تنصب حول الحوض وتسد ما بينها من الفرج

بالمدرة المعجونة والاراء مقصب الماء اي الحوض قوله لحوله صفة للحائض اي الكائنة لها او الحوض

اي كائن لها وعامل في قوله اذهم اي اصحاب الحياض معنى مصدر من غنى بالمكان اقام فيه

مضافا اي ذو معنى او بجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رئا ، اي متقابلون بحيث

يرى بعضهم بعضا فالالتفات في اهلك من الغيبة الي الخطاب وعمية بفتح العين والنون والسيد

وذلك قلنان بردان في الشيئلا يحبون في القيم لبدن الجرهة فالبيحت مثل ما وجبه

القتلان حتى انهم لا يعرفون قل واحد منهم يواجد من زهد ذا الوجه بمعنى الابصار

اي لا يقظون باعينهم كما يعظمونا عين ذكره وهو منصوب والضمير في نقويهم للسيد وكانوا

على المصدر والضمير لهذ والحق اللبه والذع موضع مجبه اي شدد ده في الجعنه مغزوب

اي متروك في الغراب فالتفت في تساءلوا من الغيبه في زهد الي الخطاب وكذا في نخط من الغيبه الي الحكاية

لان الضمير للسيد وفي سانيكم من الخطاب الي الغيبه كما في الجلد بكسر الحاء ، واللام المشدده

وهي في الاصل بمعنى العقر او النحل طرق الخيال اي جاء خيال الحبيبه بالليل واخيال الابل

طروق مثل طروق وليلة مدلج اي سار في الليل بينه بعته والمقصود تفضيل طروقه في

تلك الليله علي طروقه في غيرها سدكا اي لازما حال من الخيال من سدك بمكان كذا اي لزمه

بارحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يخرج الكلام معطف

ولم يعمل عطف علي سدكا جعل الخيال فنس الحبيبه فالتفت من الغيبه الي خطابها في اني

اهتديت والرحل بالحاء المهملة وبالجيم ايضا العويه علي السري اي كيف صرت قادرة علي الممتنع

حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قد قطعوا مسافه طويله والمتان جمع متن وهو

ما صلب من الارض والسجسج موضع وقيل الارض الممتدة او ما ليس بصلبه والاهملة

بطال طحابه قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعديه طروب اي كثير الطرب في طلب الحسان

وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير للتقريب وهو ظرف طروب

اي طحا حين او عصر علي الوافق يدل بعيد اي حين ولي الشباب وكاد سفر واقبل

المشيب يكلفني اي القلب وصال ليلي ويروى بالتاء الفوقانية علي انه فاعل اي تكلفني شدايد

شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شطّ اي بعد وليها اي قربها وعوادي الدهر
عوائقه وعادت من المعاداة كأن الحوادث تعاديه او من العود اي عادت العوائق الى
ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من
الخطاب الى التكلم واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة الى
الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما موضع والخلي الخالي من الحزن
والعائر العوار وهو القذى الرطب الذي يلفظ العين جال الوجع والارمد صفة في
العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر الارمد في القلق والاضطراب
وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من
سوء الحال لاجل نبأ جاءني وخبرت ذلك النبأ عن ابي الاسود قيل هو خبر قتل ابيه
وابو الاسود كنيته وقيل سمع ذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلاثة اما في
الاول ففي الحكاية اي الخطاب في تطاول ليلك واما في الثاني ففي الخطاب الى
الغيبة حيث قال وبات والقياس وبتّ على الخطاب وليس في لم ترقد وبات له ليلة التفات
لانهما جاريان على ظاهرهما سبقتهما واما في الثالث ففي الغيبة الى الحكاية في جاءني وخبرت
جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر
على امثلة الاقسام الخمسة من السنة ومثاله مار من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم في
قوله نعم ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف حيث قال
ونظائره انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح فيما ذهب اليه المصنف من عدم
ستا قوله ثم واذا عرفت تتوكل على الله
والقياس على

اشتراط سبق طريق آخر يحققها وما يتوهم من ان لفظ ذلك التفات من الغيبة الى
الخطاب فيكون في تلك الابيات اربع التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به
لجواز ان يكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على ان المتبادر من كلامه تفريع الالتفات
على الابيات لا اشتمال الفائدة العامة التي ذكرها اعني تطرية نشاط السامع انما
تقصد فيما اذا كان الاشتمال يقتضيها لا معتبرا بها انما نقول لما اذا ورد على السامع خلاف
ما يترقبه من اسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام وقوله
اكثر من ان نضبطها القلم يرد عليه انما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس
مشاركا لما قبلها في اصل المعنى اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله
الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده آثار احسان فهو كثير من كلام المولدين
وقيل كلمة من متعلقة بفعل اسم التفضيل اي يتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي
عن الاحسان ورد بان هذا الركن بعضيته فعل يشتمل افعل التفضيل بدون احد
الثلاثة قد يشكل ان افعل التفضيل اريد فيه معنى اكثر مما يمكن ان ينضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى
واكيس من ... من المدح للخالي عن الاحسان لكن سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد

قال وهذا النوع اعني الالتفات اخص نوع من

اساليب الكلام ولفظه قد اشارة الى ان الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه
كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فمن ذلك ... فيختص على صيغة المبني للمفعول
والباء داخلة على ما هو مقصود وخاصة على طريقة تحصيل العبادة ... تخصيص ... وهو المتعارف

في الاستعمال وان كان الاصل ان دخل الباء على المقصور عليه اعني ما له اختصاص وبما لك

بحسب في تعليم المستذ ان شاء الله تعالى وقلما يتضح من الوضوح اي لا يتضح الا للاوحدي

في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلماء النحارير عطف

الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما يكون للعالم النحرير ومتى اختص

موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور اعني لطائف المعاني كما الالتفات

المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء اي حسن ورونق اي طراوة وفاعل اورث

ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كسا الالتفات

الموقع واورث التابع ووجد الموقع اما الالتفات المختص موقعه ان كان ممن

يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة للتاكيد القلة

والفرد وقيل مع كونه خبر ان انما المعتبر موصوف بمفرد اي شيء او فريقا ولكونه على صيغة المفصل

كالفصيل والنسيق او لان هو راجع الى من وفي صيغة الافراد اشعار بالعلة ايضا قوله

ام يحسب هذا ايضا اقتباس لشيء داعيا لمن يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه لانكار

الحسبان فدل على القلة قوله واكثرهما نعوذ بالله لا تعلى القلة فان القائص الفائز بالغرائب

في غاية القلة قوله من سامعه اي حق سماعه بان يفطن لما فيه من النكت وما موقعه جملة استفهامية

في موقع المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك

بالبيان الحسنة قوله انبصر من سامعها لنفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامع كل

التفات فيه قوله لعله يقال ان اللائق بالعبارة من الاصاحة في صيرورته سامعا له

حق سماعه وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه الذين يفهمونه ولاختيار الجمع

على الجنس لما مر من ان الدخيل ليس كالناشئ قوله اليه متن متممه ومجدانيه مشتملة على قصتين

متعينتين لبيان نكتة الالتفات المذكورة ولما كانت قصة المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة الجاني اظهر

في وجدان الحالة الحرية اتى بقوله احسن الترتيب والتعليم تعلية الجاني على المنعم

والمنعم لانكار النعم وتقرير المنعم ما تقدم من خبرين واسمه ان المراد بالحرم مستقلا اي مترددا

في الانفعال وفاعل لا يكاد ضمير الشان وهي جملة موكدة لقوله تجد من نفسك نفاقا في الجمال

هنا وهنا كل اشارة الى الحذف في استحضار الجنايات قوله اوما تراك اي اتشك فيما تراك

وكيف تصنع ثاني مفعولي ترى واذا كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى وتحول بيان له او

استئناف وتتبعه تاكيد لتاخذ من تشكيره اي اظهر لك دقوله واحدة فواحدة

حال من جناياته اي متصلة متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك حال من فغير قوله على زيادة

الى حيثما كانا على زائد عوض ذلك الى ايذوان لا يحسب حال من كاف ترعوك فتقطع بالرفع

اي فحينئذ تقطع وبالله ورد في مفعول لشافهنا لانه بمعنى قال له بالمشافهة وفي قول

التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة السامع لا سلبيته

دون وحدة المخاطب الذي يلقى اليه الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اي شافهه

شافهه كائنة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان يكون

بخصوصية ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق من التعيير والتقريع وقد يمثال معناه ترد

الكلام على هذا المنوال فلا يكفي الغيبة المذكور فهو نظير قوله وما جرى ذلك المجرى قصة

المبهم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت في حديثك واذا كان يجب
المحدث فيهما لقوله وقد حضر مجلسكما وقال ههنا حتى تحملك وفيما نحن فيه الى ان نغلب
اشارة الى ان الحالة العظيمة أشار بها واقرب وبني عليه بانه مفعول لتجدد والصفحة
المعروف والرائحة المجرة والحالة العظيمة والذارف السائل من ذرف الدمع اي سال
ما جرى ذلك المجرى اي من المدح والاطراء ويقول دالبغاء وهو عطف على مفعول تقول
قوله واذا اوعيت اي حفظت وهو عطف على قوله واذا اجيب قوله على الوجه الذي يجب
ذلك الوجه في التلاوة ومعنى كون التأمل قلبيا انه متوجه تام من القلب لا يشاركه في
شانه وهم وكيف اصاب عطف على ما موقعه ولكونه تعليل لما في حيز العلم اي علمت انه
اصاب المحز وطبق لكونه منبها الفائتة للحصر اي السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر
ولا يصل اليها من فاته كذا اذا سبقه ولم يدركه قوله من حقه خبر ان العبد وان يكون قراءته
فاعله واذا ان طرف له واذا الضد بدل من اذا قرا اي فرض ولا يخط تعالى من ربه متق
من حقه لانه طرف متعلق بالمبتدا
اذا انتسب قائما وحيد معها صغر وجه والعائد محذوف اي يحمله مع القراءة و
صار بالجر صفة محرك وكان لفظ شبه زائد كما شرحه قوله فما يجد افلا عد محركا و
ذلا الاشارة الى الاقبال وعند طرف للايجاب مستدعيه صفة اخرى لحالة وضمير
انطباقها للقراءة وعلى ما هو عليه حال من المنزل اي كائنا على الوجه الذي هو كائن
عليه والا اي وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئا حقيقة ولما كان الالتفات في الآية
منبها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤها فاشير فيها الى كيفية قراءتها

واخر البدل عن العامل وقدم عليه المبدل منه احترازا عن توالي الظرفين لفظا وقد يتوهم ان قوله ان يكون [illegible]

[illegible]

قوله والوجه اي وذلك الوجه الذي من حق العبد ان يكون قراءته عليه واذا افتتح متعلق بان يكون
اما على التوسع في الظروف واما على كونه بمعنى العامل قوله فاذا نفعل ان يكون عطف على
اذا افتتح ان يكون يحدث به حذو الافتتاح مشابهة في كونه عن قلب حاضر وهو فاعل يجد والـ
والضمير للاستعمال لكنه يتعدى بنفسه يقال احدثت الفعل بالفعل فاحتاجه الى الباء وكأنه ضمن
معنى الفهاب اي منويا به متسببا الافتتاح قوله فانه في افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور
هذا هو قوله على الوجه الذي عرف يعني كونه عن قلب حاضر الى آخره واذا يجد جواب مبني على
انه يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان هذه المعاني مستفادة من لفظ
الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام
فكان عظيم الشأن حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله مستحقا للعبادة
اي غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام اختصاصية تنبئ
عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل به يلفظ ثم على المهلة اي ينبغي ان يجري
الحمد اولا ويتأمل ثم ينتقل ويسكن فيما بعد قوله جلايل نعمائه ودقايقها اشارة الى ما قيل من
ان الرحمن لكونه ابلغ يتناول جلايل النعم فعقبه واردف بما يتناول دقائقها على سبيل التتميم
عند هذا اي عند هذا الوصف والقول والمادة بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر
كله هذا العموم من حذف معمولها كما مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة بازاء
يوم الدين في نظم الآية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به باق
على ظرفيته بحسب المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله في العاقبة واللام في للثواب متعلقة بالحشر

[illegible]

وفي قوله يوجب عليك الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كأني الآية بعينه اذ الظاهر
أن يقال يوجب عليه قوله ما تصورت اي ما تصوره من انك تجد من نفسك محركا للاقبال
تقوي شيئا فشيئا الى حد الايجاب فتستطيع بالنصب عطفا على تصير وفلا تستطيع
عطفا على ان لا تقول وفاعله ضمير الآية **قال وليس ابن حجر الكندي اول**
بعد ما من النكتة الخاصة في الالتفات واحد من التنزيل شرع في بيان اللطائف المختصة في الالتفات
ابيات امرئ القيس وذكر ههنا نسبه ونسبته تنبيها على انه كان من الملوك فان نكت اللطائف
مبنية على ذلك حجر بضم الحاء المهملة ويكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة
وبعد خبر ليس وفيه ضمير راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق ببعيد على تقدير من ان يكون
او يبدل الشمال من فاعل المستتر وهو المشهود له حال من فاعل سعيد وفائدتها تعليل البعد
البعد واجاز الجامع كان عادتهم في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في آخر الميدان
فمن اخذها عند تسابقها وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات في امر عبارة عن
التقدم والكمال فيه والدلال الغنج الدال وتكون هما بمعنى الادراك والمنال المتطع من
العلق فهي القطعة والمراد بها جمع انسان العين والنكت اللطيفة المؤثرة في القلب
من النكت وهو النكث في الارض بنحو قضيب الآخذ للمخادرات من مخادرات النكت
وفي اقتنانه متعلق بالمنال واذا الفطرف لبعد وتنكشط في نسخة مصححة الفاظ
نظرا الى ان المعنى على المضي وكان يمكن حال من فاعل النفث سعيد وقد والتمثيل بيت لبيد
ان الالتفات نشأ من افراد الضمير وجمعه لشيء واحد في تطاول وبات ولذا الجار في يشتمل على الخطاب

باب الكمة في الوجه الآخر وحسن قصد ظرف ليكون او الجنس اعني نقل تهويل الخطب
جعل نيلا اي عظيما يخفي فاصله واستقطاعه وجعلنه فظيعا اي شنيعا شديدا في
البناء متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام في للواقع اي الحادث الذي وقع
متعلق بالبناء تعالى فيه اي كرمه وفت في عضده على طريقة بحح في عراقيها كناية عن
قلة شوكته وقوته بين امرء ولعنت بالغ حث وصف الخبر بالابحاع والتفجيع تقال فجعه
اي اوجعه والحادثة اي الخبر عنهما بالف والاحراق وحاصل تقدير الكلام وليس ابن
حجر بعيدا ذا الفت تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا
من ان يكون فعل ذلك المذكور من الالتفات حسن قصد تهويل الخطب منبها وقد خل
لالتفاتة الاولى ابع نكت للالتفات ثالثا وثالثا واحده وجمع من النكتتين منه كلا الاولى
لان ما لها التسلية اعني كشف الغم والفرق بان الاولى اعتبر فيها كون المسلي ملكا ولم يعتبر
ذلك في الثانية وبان اقامة النعش فاما لمصاب مبني على صفة الملك في الثالثة دون الاولى
قوله فاقا مما اي النعش وخاطبه ذلك المصاب تسلية لتحصل له بعض التسلي بسبب
نفع مثل ذلك الملك وتحزنه عليه واللام في لفظاعة متعلقة بابيت وضمير استيفائها
للنعش تقال استشعر خوفا اذا اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق
من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لا يعلقه ولا يضجره في موضع المصدر
اي لا يعلق ذلك العلق ولا يضجر ذلك الضجر وكان من حقها حال من ضمير ابيت وفعل الكل
نصب على انه مصدر لان تبيت وتصبح كذا جربا كانه قيل وتجري في البيات والصبر جريا

علي شدتها والضمير للنفس لا للملوك وعند طرف لان ثبت والنوايب المصايب
والبوارق جمع بارقة وهي سحابة ذات برق فحسن لم تنقل اي النفس الثبت والصبر
والمعنى فسكنة حسن لم تنقل والفاء للتنبيه لان التشكيك متفرع مما تقدم وسليا
حال من المستترفي قائلا كما انه حال من المستتر في اقامها قوله في الغاية الثاني عطف
علي قوله في الغاية الاول ولا شك ان تحزن الملي اذا كان تحزن صدق لاستحقاق
حصول المصائب وغيبة كان اقوى في التسلية قوله خاطبتك اي في تطاول الليل اولم اخاطب
اي في باب غيبة تصيعه العيشه علي ان المصاب لو كان غائبا لم يتغير تحزن عليه قوله علي ان
جميع ذلك اي جميع ما ذكر من تطاول الليل وانتفاء الرقاد ونفاقم الشدة بالليل
انما كان لما خصه اي لاجل ما خصه ولم يتجاوزه الي غيره ويدل انه نبه في الغاية الثا
علي ان تلك الشدائد كانت امورا دعت له لا علي غيره لا عليه وقد يعال حصر بمجي النباء في
المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما دل علي الحصر ابا راي
املك جابرا باثرا اي يجيرها كما واللام في بعض الجبال صلة فطن بالفتح يقال فطن للشي
فطنه ومن اجركابه بان للمعنى ويمشا بحث وهو ان حاصل هذه الكلمة ان قوله
تطاول ليلك حسن عند الاعن تعمد وفطانة من كلام السكاكي فلا يكون الخطاب الذي فيه من
جهات حسن الكلام ولا يصح ايضا التنبيه علي ما ذكر وغاية ما تكلف لذلك ان يقال لم يرد
انه علي ان ذلك النبا جعله كذلك علي ما يتبادر من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه
نبه علي ان ذلك النبا لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد علي الانسان سلب عنه فطنة لمعيض الحال

وجعله بحيث يجري علي لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه علي هذا المعنى من كمال فطنة
الي ال الذي هو وقوع النبا وفطنة لمقتضاه الذي هو تخطابه وكذا اراد بقوله
ما انتقال ذا دهمه اي اصابه وغلبه ما تحار الي اخره ان الانسان اذا التي تمثل هذه
الحالة لا يسلم كلامه من امثال ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته ثبت في هذا
المقام ونبه علي مقتضاه قوله ما وجد جبرانه يجد الصدمة طرفك فقد عليه توجعا حين
افاق بل بعدها ستا نفت علي المصدر اي فاقه ما وجدها كما لمن ضيرانا قوله غاظ
ذلك اي عدم تنبيها وتصبرها قاتلا له اي يستحق للعتاب والظرف اعني تخين يعمول لي
فاما ان يجعل الفاء داخلة علي ما تقديرا في اي حين شكت واما ان يجعل الظرف
بمنزلة شرط جوابه ويلي والمجموع جواب لما وعلي التقديرين يجب ان المتعارف في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وفي سكت ضابطه لانه يجعل المعصب
الحامل علي فعل كالامر به والمغري عليه وعبر عن تكونه بالسكوت ويذكره ضمير عنها اولى
ونطس تانيه ما وقع وجد في بعض النسخ المعتبرة خاطبك او لم اخاطبك معتل بكسر الكاف
فالمعنى الكلام مع النفس خفيا فلا واما ذكرت لك ما ذكرت من ان التمثل لما لك يعد كا
لما انا بصدده من ان الالتفات تختص مواقعه بلطايف معان لا تكاد تفي ذكرت من الا
الدقيقة في التفات امرى القيس لعلمائنا لما ذا اشتهر البلاغة واعرفهما مع ان ذكرها
ارشاد للمتعلم الي كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات اخر والبزل جمع بازل
وهو البعير الداخل في السنة التاسعة وحينئذ تشق نابه ويصير في غاية القوة وقوله

ولامرمى أنت من انتقال الرجل نظره الى الشئ الشاخص وتقدم انه اراد به اسمه ليس
والمطاوي جمع مطوي موضع الطي قوله والفاضل ابتداء كلام كالاعتراض
وغير اشتباهها للطائف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال بخبر لها قوله
والضمير لما ذكرت والثاني باعتبار المعنى **قال واعلم ان لطائف الاعتبارات**
اول المراد باللطائف الخواص وبالاعتبارات ما نشأتها في تراكيب البلغاء
والمرفوعة بالخفض صفة اللطائف وهذا الفن في المشار اليه والمطامح جمع مطمح من
الطموح وهو ارتفاع البصر والثاني صفة المطامح جعل هنا في اللطائف
لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما نشأ منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة
في اللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لا تدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع
تلك الامور قوله لا تشبها اي لا يحتمون تلك اللطائف ولا يعرفونها حق معرفتها الا الا بماهر
البحر البليغ والشيخ الكامل صدقاته فوق الغضج النعش اليقظي والذهن
الصافي وانما ذكر على هذا الترتيب اعتبار ادراك اللطائف ثم ما يترتب عليه الشيخ
ثم ما هو مبدأ الشيخ ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب في الاشتراء افعال
من المراء وهو نتج الضرع لا تخرج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس لما هنالك اي اللطائف التي في تلك المطامح والطبع بالضم النساء وذوات
ايها في منزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعني ما لم تستخرج عن طاقة
ما هو الخالص الصافي منها ولم تخلف اي انه والسفر المبالغة في التفتيش واللام فيه

متعلقه بالشيء وضمير عنها لما هنالك وفي ذكر هذا كمع لم تخلف اكيد قوله جهود
اي كل جهد جهد وصول الناس اليه ونفي فهم عنه وما ذاحال بين ما هو فاعل
لم تمتز او لم تخلف اعني المخاطب وايراد الباء في يضعك لتضمين المد معنى الاخذ والبطش
الاخذ بقوة والمنوق في المطلوب في الباع فذو مد اليدين وصفة البسط لافادة زيادة
المد على الاخذ والحفظ ان الاول اي لا تزال متعلق ببطش فبماذا والمرمي
موضع الرمي والغرض الهدف والغبيط ملازمة النظر وهنا حال الاخرى اي
مستعينا بنفس يقظى والقطب الطبع وارادة باستشعار اللطائف جعلها شعارا
وهو ما يلي الجسد من الثياب في المعوان كثير المعونة قوله هذه الطبقة التي هي فوق
طبقات سائر العلوم والناطقة بانوار البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمحتضنة
بالعناية اشارة الى التوفيق الرغبة والمدلون من ادلى بحجة اذا توسل بها اشارة
الى الجد والسعي بعد ذكر تلك الامور الثلاثة على الترتيب بحسب الواقع والمحلمة العكم
المشفوع بالعمل وفصل الخطاب الخصوص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما يؤدي به وقد
يجعل بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب به او الفاعل
اي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله على ان الكلام رب العزة خبر لقوله
علماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب
لا ينسج على منواله لا بالصرفة وغيرها مما ذهبت اليه طائفة قوله وهو قرآنه اشارة الى ان
كلامه تعالى هو هذا المفرق المنتظم من الحروف كما هو مذهب الطلاوة بالضم الحسن

والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء شبه القرآن
بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها في السماء قال في آخر المطول
نقل عن ارباب البلاغة في وصف القرآن انه لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله
لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والياء في الغياهب الراجعة
الى الاساليب والمراد بهما الطرق المذكورة في فن المسند اليه من جاريا على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه والحصر فيهما لما اشرنا من رد الصرف واخواتها لا لعدم اعتبار طرفي الاسناد
والمسند وغيرهما

وان الفن الثالث للوجه الذي علمت

اقول الوجه الذي علمت له ان لا بد للتصحيح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية وكيفيات المختلفة هو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه او اجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال
في باب المسند اليه ليبين لكل حالة في موضعها ولهذا بعينه تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات
الاحوال في باب المسند ليساتي بروز كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم ولفظ له تكرير لبعد
العهد يجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به وكل ان يجعل
معمولا لما نعرفه تعلم له وانما قال انضار اي الخ وصف الوجه بانه علم لشيء آخر والما
اي الموصول بحذف في علمت له والاواذي جمع آذي وهو الموج جعل فكره بحرا لكثرة
واشتماله على امور نفيسة وقد ونه في موضع الحال اي الذي حصل بتلاطم امواج فكره متجاوزا

في ذلك اثناء جنته المثال كونه في اصل الفكر وكال اننت في متعلق المستودع
وان هما المستتر الراجع الى الموصول يقال استودعته الشيء اذا طلبت ان يكون وديعة
عنده وكانه اشار بجعله وديعة اي في حجب محافظته وكونه مجحض تقنو النقاب
بوذن الكتاب بالعلاقة كانه سعة الاشياء فصل الحقائق والحديث الصادق الطرية
في الامور كانه حدث بها وقوله فلا يحجب عطف على الصلة اي الذي حدث فلا يحجب
كقوله نعم وانقضى الله واراد ببدائع النكت غرائب خواص التراكيب وعكا مينها مواضعها التي
المتصفة بها فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله المستطلع اشارة الى فائدتهما اعني البناء
ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقة يقال استطلعت
رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز عنه
صادق عام من الاطلاع قوله لنا مر اي الحلم لكونه مجرا لكفاية مصدر كفانه اذا بلغه
بصيرته نطوه وهو هنا نصب على الحال بمعنى المكافئ والمتحد من اسم مفعول من تحديه
اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اي طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه
هو الطلبة اي المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد معمول علمت وان مخففة
وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد بفتح الضاد مع كلمة في
بمعنى المواقع ما مر في باب المسند اليه وفي بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول
لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند

دونها لكف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو في المعنى معتمد على
الموصوف لان الاضافة بيانية وكأنه قيل لاجل اقتضاء ايراد المسند اليه ولا شك
ان تصنيع المقتضيات يستلزم تصنيع المقتضيات وبالعكس وكل واحدة من التنكير
يلائم ما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى قوله وفي الزيادة وفي كونه جملة معطوفا
على قوله في الاسناد لانواع التفاوت في الزيادة وفي كونه جملة قوله الفعل لانه الاصل
في المسند مثل الماضي والحال والمستقبل ومن الامر لان الكلام في الخبر وقدم في
المنكر لانه الاصل مقدما الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد
لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها قوله صفة فعلا وما عطف عليه واورد
لكل واحد مثالا ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه متروكا وقدم تأخير المسند ههنا
لانه الاصل فيه واخر في ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه بحث عن الاحوال حيث قال
المقتضية له قوله حتى يتمنيا متعلق بالتخصص وفاعل يتمنيا ضمير المسند والمسند اليه قوله العلامة
اي اعلم الطريقة والضمير لكل مقام فهو الى المذكور من الاقسام والاجزاء والمطارح
اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طارح بعضهم على بعض كما في المناظرة قوله اي تخرج
من الروز بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من طاردة الفرسان بعضهم بعضا
والجذع من الغنم ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس سنين وحينئذ يلقى

قال اما الحالة المقتضية لترك المسند فقوله

اشار الى وجود القرينة المجوزة للترك بقوله كان ذكر المسند اليه بحال العرف منه اي من
ذلك الحال المسند والى مرجح على الاثبات بقوله ويتعلق بتركه غرض اي داع سواء كان غاية
نقصد حصولها بالترك وباعثا متقدم الوجود عليه علة قائمة ثم فصل الاغراض وابلغ
الاستعمال اما كون غرضا لغير المستعمل الاول وهو على قسمين آ اتباع استعمال وارد
على تركه كما في الامثلة الشاملة بجيء كلاهما وغيرا اي لكلاهما وانكر غيرا في الامثلة المبنية
عليهما من القياسيات ب اتباع استعمال وارد على ترك نظايره كما في الامثلة المبنية
من القياسيات والضابط في ضربته زيدا قائما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى
فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر
كذلك والضابط في كل رجل وضيعته ان نعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع ويكون الخبر
المقارنة اي كل رجل مقرون بضيعته وضيعته اي حرفته والضابط في لولا زيد ان يقع
المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ويجيء ذلك نحو مثل قولك لعمرك لافعلن كذا وغيرها
من الضوابط مستوفاة في كتب النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد في
اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرها واجب واما الاختصار فقد يقصد فيذكر
المسند وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز نوعان مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين الاحتراز
منه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذا جمع ضيق المقام معهما فانهما حاجتان تجيء
لعبا رسابجميعه وفواده واذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها
جوازا فانا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز نحو منطلق عمرو

اي منطلق ان جعل من عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف المسند من الجملة
الثانية لدلالة مسند الاولى عليه وان قصد فيه عطف زيد على عمرو وعطف منطلق
المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا تسامح في ذلك كون
المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في
قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فقليل تأمل قوله اذا احاله على تقدير النار شر من ذلكم
اي من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا احاله على تقدير هو النار كان من حذف المسند
اليه ولعله اولى لان السامع قد عرف ما هو شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه
بالتعيين قوله واما ضيق المقام لكلال المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او
سجع وفي قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع في الغرضية او بان ضيق
المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قال الحسيب والحال انهما ات اصفراد
نجى منه اي من المطالب بهذا الاصفراد فالمجاز به فتنهدت اي بغتت الصعداء
فأجبتهما بالملا المتنهد اي الانسان المتنهد هو المطالب واذا احاله على هو اي المطالب
هو المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اذا جعل كلمة من في السؤال مبتدأ والمطالب
خبرا كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال حينئذ
عن معين يحكم عليه بالمطالب به كانه قيل المطالب به امرؤ وامرأة لدلالة انه احتضر في العبارة
فالسائل يطلب بهذا السؤال الحكم بكون المطالب فيه محكوما به والخصوصية كالمتنهد مثلا محكوما
عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما يستعرفه وكذا [illegible] الشيخ عبد القاهر

وذلك حلم للشيخ

صاحب الكشاف فانه اذا استخبر من التائب بعلم انه كان التعنيف زيدا التائب واذا جعل المطالب
مبتدأ وكلمة من خبرا كان التقدير الثاني اولى لان السائل حينئذ يطلب حكما على المطالب به
بالتعيين فيجب ان يراعي ما يطلبه وهي المطابقة بين السؤال والجواب في المطابقة المعنوية
التي اوجبوا رعايتها في نحو زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما تقدم ويحكم عليه بما هو مقصود
ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق للسؤال لان المطابقة
المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند في المعنى الى زيد قدمته او اخرته لكنه اذا
جعل فاعلا فات المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسؤال اسمية وانما الخبر
فوات من المطابقة اللفظية لكنه نبه ان الاستفهام بالفعل اولى نحو من قام اصله اقام
زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن
معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على
فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع بينهما على اصل السؤال والدليل
على ذلك الاخبار التصريح بالفعل في نحو قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة
وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم
ففيه مانع هو القصد الى افادة القصر على المذهب المختار واذا اجيب بما حلوناه الكشف لكيما
معا في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي نحن ما عند يا [illegible] الصوت في الكرخ
هنا ما حذف عن الجملة في الآية في قوله بما عندنا نوع استشعار بذلك الجزء المحذوف قوله وبين المحرفين
نوع فكقوله في باب المسند اليه وكم بين الشاهد من فقه وكذا انه باخذ من القدل الى [illegible] حذف

المسند اي لله احق مع سوله كذلك فالحق خبر الاول الاخر الي موضع خبر الثاني ليكون كالعوض
عنه او هو خبر الثاني دال علي خبر الاول وفي كلامه اشارة الي ان هناك وجها آخر ايضا وهو
ان لا يحذف واحد خبرهما وافراد الضمير في يرضوه لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضا رسول
الله رضا الله وفيه اعتبار لطيف من التنويه برفعة شانه وعلو مكانه عليه السلام قوله واما ان يخرج
وفي بعض النسخ ان لا يخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الي ما ليس مرادا باعث علي الترك
داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية من باعث الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما
قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت ان زيدا عندك ام عمرو وكانت ام منقطعة فصح بها الاضراب عن
السابق لا متصلة اذ ليس في والهمزة داخلة علي المثنا ومن هذا ظاهر كما اذا قلت
ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقتصر علي الاثنان بالمفرد بعد ام وهو قريب الي الاتصال
فالعدول عنه دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ان زيدا عندك ام عمرو معطوفا
علي زيد عطف علي مفرد للتشاركه في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو
فلا يكون هناك ترك المسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام انه يحصل او حاصل
عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الي زيد وقد انتقل الي الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو
علاوة فيما ذكرته من المثال فانه دال علي مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط
الا تري انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يحز استناد قام اليهما معا لاشتماله علي ضمير زيد
قوله واما الاختبار السامع الظاهر ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم من الغرض الذي يفصله الكل
اي ان اللام مقدرة فيما نقله بحسب المعني وكانه قال ترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عاد الي طريقه المنفصل

انفسنا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمنكر اي بما ذكر من الكلام سوآء كان مسندا اليه
كما اذا حمل علي ترك المسند او مسندا كما اذا حمل علي ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل
وطاعة معروفة امر مذكور يمكن حمله تارة علي ترك المسند واخرى علي غيره ترك المسند اي ترك
المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها في حذف كل منهما
قوله اي معروفة بالقول دون الفعل واذا قدر المسند امركم او الذي يطلب منكم يراد به عرف
لا يسكل فيهما كطاعة الخلص من المؤمنين علي ما مر واذا حذف الخبر اي بعرف منا التحي

قال واما الحالة المقتضية لذكره او

قوله بوجه ما من الوجوه اي الابانة ولا تعيينه اخرى حاليه او مقاليه فحينئذ يجب ذكر
المسند قوله وان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة علي المسند الا انه يتعلق
بذكره غرض صحيح اما غايته مطلوبة او حامل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة
تقرر المسند في ذهن السامع فذكره يريد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه بذكره
فان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة
دالة علي المسند فان لم يذكر فهم اسناده الي المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا
ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه
وقد يقال اراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد من التعجب فلا بد من ذكره ولهذا زاد لفظ
بذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الحالية كتوجه الي الاسد وتلطخ سيفه
وثوبه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقول يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك

كالتوبيخ والتهديد والتحكم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعانى التى يصلح لان يقصد
ايهما فى حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام
بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذلك المسند والكلام
فى قوله او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا فى قوله او للتعرض الى ما دلت القرينة على ان
المسند هو العالم مثلا ولم تدل على خصوصية شئ من العبارات التى يعبر بها عنه من نحو عالم
او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا لم يحسن شئ منها لغرض يتعلق به صرح بذلك و
الاسم كما لو مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه ولا يتعرض لقرانه بزمان وحدث
فيه ولا دوامه بخلاف ما لو كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القرائن كما فى ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة وكانه اما قال
صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا بأصل وضعه وقد يستفاد غيره بقرينة
وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام
باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتى
بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة
للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سيأتى فى كون المسند جملة فعلية وقوله
فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسمى الفاعل والمفعول تدل على الزمان والتجدد
يعنى ان الاصل فى الاسم صفة كان او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد
فامر عارض فى الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اى صريحا فان الفعل يدل بالوضع على التجدد

فلا ينتقض بما يقال من ان الجملة الاسمية
على الاطلاق يدل على الدوام الا ترى انه
قول كمن زيد عالم يفيد التجدد

أي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيفيد ثبوت احتمال الثبوت لا التجدد اى لا يفيد صريحا
الا انه اكتفى بذكره فى الاسمية لا شك ان ذكر الظرف يفيد ذلك صريحا بخلاف
الفعلية التى لا تدل على معنى الظرف وكذا اذا قدر ثابت دال على معنى فتدبر حاصل
او حصل احتسار او فى موضع الواو نظرا الى انهما متبادلان ووقع مثله فى قوله ومالك
اى فى الحال المقتضية لافراد المسند فيه اى فى الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاولى
تقدير الفعل قوله لشمول من الاعتبارات التى تركتها كما صرح به فى بعض النسخ اذ ليس
مما سال التعجب لا امانة المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام
مع رعاية الاصل وتحسن الاسمية من النكتة وفى الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا
على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصى ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة واداهما وزعموا
ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد لانهم قائلون بان الله تعالى
متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف وهو الرابع والثلثين
من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة اثنتين
وعشرين وستمائة قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند
اقول وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكينه فان المسند المفرد يشمل
على عدة اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين
كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوى الحكم واحترز بالاول كونه سببيا

ذكر ذلك ان يقصد تمكينه
فى ذهن السامع

والثالثة عن قصد التقوي بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي
... وزيد قام قصد بنفس التركيب التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفردا لانا
نقول ليس فيه من التقوي ما يقصد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا ينافي انتفاء قصد
التقوي عند اطلاقه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي بالتكرير او اداة
التأكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا القائم قوله واعني المسند
الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو مررت
برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصفا بحال نفسه وسببيا وهو ما يكون مفهومه
ثابتا لامر يتعلق بمتبوعه نحو برجل كريم ابوه وهو الذي سموه وصفا بحال متعلقه وعلى
ذلك القياس جعل المسند هنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اي الحكم
ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء
عنه ما يقابله اعني نفي الثبوت الحقيقي يدلك على ذلك انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه
مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه
تعلق اثباته له بنوع ما او نفيه عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه
دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرنا لا ما يتناول الثبوت التعليقي وانتفاءه
وفيما ذكره في وصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من ان تفسيره للمسند الفعلي
يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته
للمسند اليه او انتفائه عنه فيتناول المسند السببي الذي جعل مقابلا للفعلي في قوله كقولك

وان اراد الثبوت للمسند اليه او الانتفاء عنه

وهم صاحب الايضاح واستشكله بعضهم

فان جعله تعليق اثباته له بنوع ما او نفيه عنه لا بنوع ما



تمثيل المسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا انه اي اورد الامثلة بعد تغيير
ما قال وتغيير بعض الحكم بذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن جميع
لعدم ضابطة الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو مسند
مفرد والثاني لما هو ظرف متأخر عن المسند اليه يحتمل لكونه جملة ومفردا والثالث
لما هو فعل ماض غير معتمد والرابع لما هو مضارع معتمد الشرط وكلاهما مفرد وقدم
الظرف على الفعل لمشاركته للمثال الاول في مبدوئيته بالتصرف ومثالا للسببي الذي
هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته
للظرف الاول فيما ذكرنا للمبتدأ وفي الدار خبره ولم يفصل بقوله اذ تقديره استقر
او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي
هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار اراد تقديره بما يكون
ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده واورد على سبيل الاستطراد
دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وحينئذ يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان
يقدر اذا وقع خبرا لان معناهما واحد ولانه اذا كان في الدار مقدرا بجملة كان
الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز التباس
الفاعل ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند
المفرد بهما لانه اما فعل ماض ومضارع واما اسم منكرا ومعرف وقد ذكرنا فيما يليهما امثلتهما
ونواليها ولا يقصد بالمطلق ثم سوى ما ذكر في اقسامه فمن زعم ان يستثني فقد

بأن الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب

الاخفش نا على ان الاصل للمسند المفرد فعلا تعسف بلا طائل **قال**

واما الحالة المقتضية لكونه فعلا اقول

اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله في افراده من كونه فعلا وما مر

واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة جعله مخصوصا

ومقيدا بالزمان الماضي او الحال او المستقبل وانما كان الفعل اخصر لما يمكن من الطرق

لدلالته على الحدث الذي هو مسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه محتاج في الدلالة

على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال خرج بهذا القيد

ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان

الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه

فعلا يعني تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابطة

الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل

اذ لم تقصد بذلك مجرد الثبوت ان الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكرها فائدة التجدد يحتمل

للمقام لا تقييد للاحتراز نحو علم الله ويعلم الله لم تقصد به تجدد علمه حتى يلزم

تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا يحذف فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب وامثال

تعلم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام فخصوصية الحدث

لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لنفس الاثبات دلالة على ان كتب وكتبهم للماضي وكتبون

وسيلون للحال وكلمة ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المصنف

لها بقوله من كتبه ما لم يكن بحال بمقوله من اخذ اشارة الى كونها موصولة فيهما

وانما سمي المكتوب باخذ الرشا لا بالرشا لان مكتوب العبد حقيقة فعله الذي يثاب عليه

او يعاقب واذا اطلق المكتوب على الرشا مثلا اريد انها مكتوب تحصيلها وكذا ما يكسبون

ملك بعد لي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا تقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان

بعضا في قتل محمد صلى الله عليه وسلم لم يتم بعد فلم يكن مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا

كزكريا وشعيا عليهما السلام وفي تقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضرين

ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل وما

في الحال لمحمد صلى الله عليه وسلم داخل في القربقتون فقد يعلى قتله عليه السلام

لم يقع اصلا وقتل من قتل قد يعاد مع عهده فاني يجتمعان في الحال المعبر او اخر الماضي

او في المستقبل فالوجه ان يراد القربوالماضي من قتلوه من الانبياء عليهم السلام ويكون

التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات الثلاث الاخيرة امثلة للاحوال

مرتبة فقوله والمراد بالزمان الماضي منه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو

المقصود بيان انها ليست الا لفظ بل طرف من زمان قبل زمان تكون للزمان الماضي زمان

آخر يوجد معه او يكون التي طرفا للمعية ولان لفظ ترتيب ان جعل بمعنى الاستقبال

فات معنى الترتيب اذ لا ترتيب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان

كل من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر على انه قد يقال التغاير الاعتباري

يصح النظر فيه في الجملة وقد بين في علوم اخر الا ان الحظ فيما جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض تقدما متمايزا بانه اجزاء خلاف النهايات قوله والحاكم في ذلك العرف اي غير بديه
ان تعين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا تعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل
ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا وهذا سبب اختلاف مقادير الزمان فيهما
هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يصح اجتماع اجزائه فعلى زعمهم ان الحاضر عرض
حال في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا يوجد للزمان عند المتكلم بل هو عنده موهوم محض

قال واما الجملة المقتضية لتقييد او لي لتقييد المسند

المفرد الذي هو الفعل كما تشهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الا سما
المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لان الاصل في هذا التقييد الفعل فيقاس ما عداه بالمقايسة عليه
واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير ابواب قوله
مما يتصل به اي يتعلق الفعل سواء كان معمولا له كالشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ يجيء في قوله
قوله من يجيء المصدر وما ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك ما جاء احد الا
الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ومصيره لنظيره كونه قبل ان عقبه بالزمان اذ لا يكون
من لوازم الفعل كالمصدر ثم المكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية
ويعبر عنه بالحامل للفاعل والغرض المطلوب والباعث المتقدم واورد مثالهما ثم ذكر المفعول به وجعل
بالتوسط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو في حكمه من المفاعيل وقد يعالج كلما صرح فيه بالجار
نحو مفعولية اصطلاحا مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتأديب وقوله او ما ضرب الا زيدا

أي أن المتوسط بين الفعل والمفعول به فلا يكون حرف جر والشبهة في ان زيدا مفعول به لان المستثنى
متروك لفظا ولذلك لم يجعل به لا منه واما كونه بتوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الا ما قصد
وقوعه عليه لا بادواته الا الاستثناء قوله كيجي نضرب زيدا ان ضرب عمرو قدم المثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما
جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره من الشرطية قوله اخرت هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت
الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائط
الجزم ونحو نضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله نزاد الحكم بها بعد
اي تكون الفائدة بها اتم كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكر كانه قيل ان كانت تقييدا للفعل
وهو خبر الشبيه بالمفعول وكان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند
في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعاتها كلاما فهي في الصورة مسندة
الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود لمسندات تلك الاخبار بها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا
قيد للمسند الذي هو الانطلاق في الزمان الماضي وحيث كان في المقام دفع المخالفة الصورة الحقيقية امر
بالتأمل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرنا من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية الى الكلام
من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله بحكمه في
نفسهما اشارة الى ما تقرر من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا
وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة سواء فيها اما
اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال
فلا يتغير بذلك القيد عما كان عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه في فن الخبر وورد

الجزاء فعلية أن الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا أن ضربت عمرو يضرب زيد كان
معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ونحو قولك إذا قلت إن جئتني أكرمك كما جئتني أكرمك لسنده على
من زاد في تيقن أن هذا الكلام فقد يكون صادقا وإن لم يوجد شيء من الإكرام والمجيء أصلا
ولو كان إكرامك إخبارا وقد حكم فيه بإسناد الإكرام إلى المتكلم وقيد ذلك الإكرام بقيد
لوجب أن يكون صدقه بتحقق الإكرام له مع ما قيد به فإن صدق الخبر إنما يكون بتحقق مضمونه مقيدا
كان أو مطلقا ألا ترى أن قولك سأكرمك راكبا لا يصدق إلا بتحقق الإكرام مع قيد
الركوب ونحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو أي مع الشرطية أعني تعليق ضرب زيد
بضرب عمرو جاز صدقه وإن لم يوجد شيء من الضربين وإن قصد به مجرد الظرفية وجب أن يكون صدقه
بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف أن الشرط ليس كسائر القيود
وأن معنى الشرط في عرف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فإن طابق الواقع فالشرطية صادقة
وإلا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفيها كما حقق في موضعه إلا أن
المصنف لما نظر إلى أن الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم أنه حكم بالنسبة فيما بين
طرفيه وجعل المؤخر أيضا كذلك لاشتراكهما في المعنى بشرط معنى فحكم ههنا برجوع الشرطية إلى
معنى الجملية وأشار إلى ذلك في بيان مرجع الجزاء وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات
فهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا قوله واعلم أن للفعل يريد أن الفعل الذي ذكرنا تقييده له وما يتصل
به من فاعله ومفعوله اعتبارات في التركيب أي أحوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من
التركيب لكان أظهر إنما يقتضيات الأحوال قوله وأما أعني الفعل لما أراد إفراد اعتبارات

الفعل الشرطي إظهارا للاعتناء بشأنه كان أراد ضمان الفعل مع تعبيره بالمظهر موقع جنس
ولعل الباقي يعتقد بمعنى في والظاهر في لفظ العبارات هو النصب عطفا على الأول
لكنه روي بالرفع إما عطفا على محل اسم إن وإما على أنه مبتدأ وله خبره وحينئذ لا يدخل
في حيز اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالقيود أو عدم الاحتياج إلى إعلام السامع بها
أو عدم الغرض لذكرها أو علم السامع بها أو بعيد كخوف توهم كونه مكثارا أو قادرا
على الكلام أو الاعتماد على شهادة العقل أو ادعاء ظهورها والجملة تدل العرب
على كثرة الوقوع وظهور المانع ومن التبعيض على خلاف ذلك قوله فمتى إذا لم يكن المراد
المسند المفرد إما اسم أو فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر إرادة إفادة التجدد والاختصاص
بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن فعند عدم الإرادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله إفادة
الفعل نصب على المصدر من المصدر أي كإفادة الفعل في كونها على أخصر وجه قوله
لأغراض متعلق بلم يكن وفي ذكره إشارة إلى علة كون المراد ما ذكره لتلك الأغراض
مثل أن لا يكون المسند هاهنا كقولنا الله أعلم أو لا يختص بأحد الأزمنة كقولك
زيد غلام أو كان مختصا وأريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي

قال وأما الحالة المقتضية لكونه منكرا أقول

أي لكون المسند الذي هو اسم منكرا فهي إذا كان أي المحكي للمسند والحكاية
إيراد اللفظ على الاستقصاء صورة الأولى فإذا لحظ منكرا لا يستقيم على سكوته قوله
كما إذا أخبر عن رجل يريد الإخبار عنه على طريقة الإخبار بالذي فإن الخبر يسأل

يكون محكيا بكونه قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله نصب نصبا مفعولا له
لا خبر على طريقة قولك ضربت زيدا تأديبا فهو تعليل للفعل الفاعل المتروك كأنه
علله وقال لم نستعمله للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة بتعليل المضاف بتنكير المسند
وقوله ليس في كلام العرب خبران وسواء خبر مبتدأ قلنا يمتنع او قلنا يصح تأويل
المصدر او بمعنى الواو او بمعنى ان قولنا يمتنع وقولنا يصح وهذه الجملة معترضة
وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان
يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين
او مختلفين اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم يكن فيهما اشارة الى تعيينهما وتعلق
والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن
بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء ولا نعارض مذهب سيبويه
انه في من ابوك وكم مالك مبتدأ خبره ما بعده فعلى المسند المعرفة الى النكرة لا بالقول
اراد المصنف انه لكليهما واقعا في الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا
نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل
ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لا ان يحمل ذلك على القلب لكن
بكونه قوله فاما ما جاء كأنه قيل كيف ادعيت انه كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس
من كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريق القلب
وهو ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد من المسند والمسند اليه

في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا ارجعته الى الاصل الاستعمال الذي به الاعتبار
وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلاثة من كتاب سيبويه الا ان الاول
لم يعين قائله فنسبه الى الكتاب لعصمته عليه والبيت الثاني للقطامي عمرو بن شييم التغلبي
وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق و
الوداعا منصوب على تقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق
والبيت الثالث لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي صلى الله عليه وسلم
والكسر كان سبيئة من بيت راس السبيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب وبيت
راس قرية من الشام من عزة وقيل اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان يكون على
انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء
او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث
فانك لا تبالي بعد حول وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار
اي نسب السؤدد وغلب على الناس اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب حتى
لو نظر ايلا في هذه الحالة لا تبالي انسانا هجينا كان ام غير هجين وتوجيه كون
هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم كان
المحذوف المفسر بكان المذكور وامك بالنصب خبره وانما الخبر يقدر كان لان الاستفهام
بالفعل اولى قوله ولا تظنن ان الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة و
المسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى نكرة لانه اشارة الى ذلك النكرة

من حيث انه معلوم بوجه ما الاترى انه يصح مبتدأ نحو جاءني رجل وهو راكب
وانه يعترض لكن الرجل فاسم كان وخبرها معرفان وهذه الجملة خبر لمبتدأ الذي
هو ظبي لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد اي لم يرد ان محل ورود الاشكال
كان امكن بان اسم كان نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة
انما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول
اي جعله مبتدأ كما ذكرتم مخالفة لاصل الاستفهام وترك للاولوية بلا ضرورة ولذلك
اي ولان الشائع ظبي بالفعل المقدر بالابتداء قدرنا اصل الكلام اظبيا كانا امك
فجعلنا ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى رجع الكلام الى اصله من كون المسند
نكرة والمسند اليه معرفة قوله في البيت اعتبارات بعضها سؤال وبعضها جواب
والبخيل الموكل في شيء بلا علم كانه اعتماد على البخت قوله فيحفظ بالنصب على انه جواب
النهي لان اياك والبخيل بمعنى لا تبخت فيه سوله تمام من انه لا يصح ان يكون ظبي مبتدأ
خبر الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ان ذكر الفعل المحذوف وجوبا لوجود مفسره
فكانه لا يفعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها
في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على كان امك
اذا جعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو القصد الى الاشارة الى معلوم
من حيث انه معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة
دونها فلهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا

ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل
لانه مسند الى مونث حقيقي من الآدميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مونثا
كان ضميره ايضا كذلك وجوابه ان المعنى حسن في الظاهر الى ظبي
من حيث تذكيره نعم كان الواجب على المصنف في بيان اصل الاستعمال ان يقول
ا ظبيا كانت امك بتانيث الفعل لكنه نظرا الى تقدير الخبر المذكر فجعله كالضمير
الواقع بين المذكر والمونث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق
نظم البيت قال وان هذا النمط اقول اي هذا النوع من العكس
في الكلام الذي ذكرناه من علماء المعاني بالقلب من قلب الجراب جعلت
ظاهره باطنا وجعلت باطنه ظاهرا وتانيث الضماير باعتبار الشجرة وقوله وهي
مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب بنفسه يحسن الكلام ويزينه
فكان مقبولا مطلقا وان ضم اعتبار لطيفا زاد حسنه على قبائل الالتفات
قوله ولا يشجع عليها الا كامل البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام
معنى فعلى ويجري احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك
التباس في المقصود اما بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار نوع
التصرف في احوال الملفوظ وقوله باني بما ان لقوله لما شيوع الا ان الموجب
في الكشف شرح الرعاية تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في اثناء استبعاد القلب
واستنكاره سبيل الاول في فعل هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم سندا ولهذا

فما سفر فتقولون على تبسل التجنيد والاستمرار عرض الناقة على الحوض بل هو واقع في
اشعار الفصحاء الماضين بل واقع في كلام الله تعالى الذي هو فوق كل كلام ولا اشعار
بقصد النكتة اعاد الجار في المعطوف في قوله يريدون عرض الحوض على الناقة وفي ذلك
المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو ان الماء
ان نوقش بالمعروض له المعروض عليه فجعلت الناقة التي الحوض جعلت كانها معروضة عليه
ومن نظائره ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الرأس او كقول القطامي
فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة تمام طينت السطح اصلحته وسوته بالطين
والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن وانها كقصر طين وصدر
بيت الشماخ منه ولدت ولم يوشب حسبي كما عصب والضمير في منه للاب لم يوشب
لم يخلط والالى الحسب والشد والعلباء عصب العنق اي انا منه لا من غيره ثم اني عصبت
لا كعصب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس في البيتين اعتبار لطيف واحتمل المبالغة
بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله وتشقى اوله وتلقى خيل لا هوادة بينها الهوادة
اللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا نفع فيه ولا كفاية
عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من لا سلاح معه اي يلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى بالرجال
لا علم لهم بالقتال وفي القلب تنبيه على قوة شقاوتهم وكثرته حتى كانه تعدى منهم الى الرماح و
قد يقال جعلهم بالرماح شقاء لها دلالة على خستهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا
بها فلا قلب حينئذ كما في استعارة الشقاء لكثرتها ايضا والمهمة المفازة والمغبرة المتلونة

اي ههنا وجهان احدهما ان لا قلب في البيت عليهما وكلاهما من قبيل الاستعارة كذا قال محشي

بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفي قلب التشبيه مبالغة في غبرة لون
السماء حتى كانه اصل فيها والعيش خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب
السقوط على الوجه تعالى كبه فاكب والعيش الزلة اي رأت الغواني شيخا منحنيا قد
صار احدب اذا مشى يتكلف مشيه الا يعش خوف السقوط او يجر فلبت في القلب تخيل
انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائدة القلب في هذا
الوجه المبالغة في تعلق الهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم
واما على الوجه الآخر وهو ان معنى اسكناها اردنا اهلاكها فلا قلب وهنا كوجه
ثالث لطيف الله وهو ان المعنى املكناها فجاءها بأسنا اياها اي اشهر ذلك فيها
من الناس قوله على ما يحتمل حالا من اذهب بكتابي هذا فالقه اي هو من القلب حال كونه على
الوجه الذي يحمل عليه اشار الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى
مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي يتحا
ورون والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان تسمع
الجواب قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان التدلي يكلف القرب وتطلبه فكون
معناها على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان التدلي
هو التعلق اي دنا جبرئيل عليه السلام من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتعلق به متدليا في
الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان المسند اليه
معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة

فان لنا مفهومات تستدعي الاسناد الي ما توصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي
للعهد وقد تقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او للجنس فقوله غير
معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهودا فقوله ولا مقصود
الاختصاص احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الاختصاص
وقد يعارض انما يفيد اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما ياتي
فلا يكون انتفاء العهد وقصد الاختصاص مقتضيا لتنكير المسند قوله من انتفاع السامع
لم يقل من انتفاع شانه لان الضمير ان عاد الي المسند ورد ان انتفاع شانه لم يفد تنكير
في تنكير المسند اليه وان عاد الي المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا ينفي عن انتفاع شان
المسند اليه بل قصد بانتفاع الشان الجنس والضمير في انحطاط للشان ودلالة
البعض في شي عظيم علي انتفاع الشان ههنا فدلالة التنكير ايضا عليه كما مر قوله المخصص
للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو اسم منكر وخص الاضافة والوصف بالذكر
لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو
باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم وتسميته تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد
الفعل وتسمية الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح
وربما يوجه بان الفعل يسند ثم يقيد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند ففي الاول
تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم تمييزا بينهما وكان التخصيص
بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان قد سبق [illegible]

شك بحق قوله اذا امتنع عن بره القائل مانع قرب او بعد قال واما الحالة
المقتضية لكونه انما معرفا وكون المسند عند السامع
مستحضرا اي متعينا باحد طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه مستحضرا
اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الثاني اشارة الي سبب تعريفه
فان التعريف هو ان يشار الي المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة
الي سبب تعريفه بطريق مخصوص فعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني علي الاول
وبكل حال فانه ممحل حال او جنسان ما لنا في قوله فالمسند بنفسه علي ان التوهم
ناشئ من الكلام السابق وانما نشأ منه بناء على ظاهر ما يقال من ان
محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاين تصور الفائدة خصوصا اذا كان
المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه تستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم
بكل واحد من الطرفين من حيث طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد
وقدم اللازم لانه اولي بالاستفادة ههنا قيل واكثر ايضا وانما جعلوا الخبر
محط الفائدة علي معنى ان المقصود الاصلي من الكلام استناده الي المخبر عنه لا علي
انه في نفسه مقصود منه قوله كما تقول اي كاستفادتهما في قولك وهو معرفا حال
من ضمير في قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف اي كما في قولك
اذا قلت وظاهر كلامه لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لانه لا يتلائم
قوله بدل كلامه
الاخ في الا مثلا بل بالحزم فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو الآخر

كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا له في جميع ذلك حال من ضمير قولك اومن ضمير ادا
قلت الاول مع ما عطف عليه قوله وان تقدم فيما نحن فيه تبين ان طرفي الكلام اي الجز
اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة فقدم
فيها احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان كلا
من المعرفتين يقدم فبتلامه الامير جزافا بلا تبيع اليه وههنا مثل في البحر
فان المغلبة من العجم ياخذون من السوقة الا شيا وتتكلون في ذلك بتلامه
الامير ثم من الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم ان يراعي حال
السامع فاذا تصوره كالطالب ان تعلم حكما على احد من المعرفتين كزيد
مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ملاحظة حال السامع
وكذا نقدمه اذا تصوره كالطالب ان تعلم لازم حكم عليه قوله كزيد اذا اشتد ذكر
من لا تعرفه اي كزيد اذا اشتهر تقدم اذ سال عن بعضهم قوله هل يعلم او قوله هل حكم
على ذلك المشتهر به اشارة الى ان السامع تستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم معلوم له
قطعا قوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصوره كالطالب للحكم على ذلك
الوجه وكذا معنى قوله على ما تصوره قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر جعله محكوما
عليه وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على
المشتهر الذي هو مخاطبك والاخر هل تحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بشانه فقط او
بالاخر او بهما معا ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المشتهر فيه وان المعتبر بناؤه

فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اني على بناء انت فلو تستقل بالحكم قوله
محض او بحض غيره متعلق بقوله المثال يعني قصر التعيين فيستفيد السامع من الحكم
ايضا على ما عرفه فلا بد ان تكون ذلك الغير اي غيره عليه ايضا واذا نقل البناء بمحضه وبصوره
كان مستخبرا هل حكم عليه بالمشتهر استفاده منه لازم الحكم اذا لم يكن منا كالبناء من غيره قوله
لكن لا يعلمه على التعيين اي لم يتعين عنده ان زيدا او عمروا لانه لم يتعين باعتبار نسبه الاخوة
حتى لم يصح اخوك بل اخ لك قوله واما تعريف الحقيقة والاستغراق فاعتبار عطف الاستغراق
على تعريف كانه نعني له لان اسم الجنس اذا عرف في تعريف الحقيقة بقصد به الاستغراق
في المقام الخطابي فيعا لانه المنطلق كله على طريقة قوله هم القوم كل القوم يا ام خالد
قولنا عشرك على معنى قولك البنى بنو ابنائهم حكمهما باستاع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا
معرفتين وبنو اذ لك على امر لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلبس
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يسووا في ذلك امرا معنويا داعيا اليه لكنك اذا تاملت وبما سامو من ابنائها ومن رجال الاباعد [illegible]
ما تلونا عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب
الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدا ومحكوما عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة
عليه في افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التراكيب بحسب
تادية اصل المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي قوله وما قد يسبق الى بعض الخواطر ورد على الامام الرازي
حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات
لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم جعل

مبتدأ لم يرد به مفهوم المشتمل على معنى يشبه اعني بعث الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته
اعني ما صدق عليه وزيدا اذا اخر وجعل خبرا اريد به معنى مفهوم منه مثلا فيكون الكون
مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيدا بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي
لا يحمل على شيء لا هو ولا غيره يحمل على المفهومات الكلية فيشمل ذلك تاملك في المعاني مع قطع
النظر عما وضعت له الالفاظ على ان مذهب الكوفة ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او ما في معناه
قوله ولا معرج عليه اي لا يعول ولا اقامة من عرج على المنزل لبطيئة اذا اقام عليه
قوله واما ما قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا
ونحن نجد ما يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام لعابه ثم وان لم اذكر اي كر كا
شاسبي الدمع ان ذاك كذا كان اذ [illegible] ان المراد كر كاكي كما بي فانه المنا
للسياق واللائق بالعشاق وكقوله ايضا في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه
واري الجني اشتارته ايد عواسل فان معناه لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه
مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب انه
من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف
مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب كذا الجبال في بنونا بنو ابنائنا الا درجت
العسل والجني ما يجتنى والمراد هنا اشتارته جنته واخرته والعاسل من ياخذ العسل
وصفه بالطيب والنظافة اذ لم يمسه الا ايدي من اجتناه **قال واعلم ان العول**
اقول قد ذكرنا ان اللام في نحو المنطلق قد يكون لتعريف الحقيقة وقد يكون استغراقا او افرادا ما

وكان عليه

وكان عليه اشكال فاوردته هنا ثم اختار ما هو الاقرب فقوله اذ اقلنا الى قوله وكل
ذلك على ما ينبغي فاستبيان للاشكال وتقريره ان هنا كلاما تثبت لا من ...
ان المراد تعريف الحقيقة القصد اليهما من حيث هي وتميزها عما عداها ولم يحذو ان
الاول ان يكون اسماء الاجناس مع عرائها عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك
للقصد الى الحقيقة وتميزها عما عداها اما وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل المعاني
وكونها معارف قوله نقل به اجد واورد على هذا الكلام اعتراض منع الملازمة
بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقايق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان
اللازم بناء على ان عدم النقل لشيء ليس بقوي لا بعد فيه الا انه اخل بحيث التي تبنى مقدم
بطلان اللازم على منع الملازمة وانما يكون اسماء الاجناس معارف الى ...
مجهول اذ هو مكابرة فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها
دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بمعارف فكانه لم يلتفت الى امتناع
مع ان الظاهر امتناع منعها على انه يتنبه على طرف لنكتة فيما الرجل واورد في
امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقايق
دون الافراد اتفاقا واحضر ايضا للبحث عن حيث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجل
للتنكير ولذلك يجب وصفه بالمعرفة لان نفيه غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب
ان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه واما تنوين رجل فللتمكن وكذا تنوين ذلك التاني
في نحو تلك مررت بزيد وزيد اخر ومكن لكونه في معنى منسبه هذا قوله ولعل في سبب اشارة الى منع الملازمة

ونسبته الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا
على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق وليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف
قوله ولزم عطف على لزم الاول وسوق الحذف الثاني ولم يتعرض ههنا لرد الثاني لكونه اظهر اذ لا
نما سمعته لم ينبني على اعتبار الفردية وقد عرفت هناك واشار اليه ههنا بقوله او بحسب الفرض قوله فانه اي تعريف
اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها للتأكيد تعريف الحقيقة مما لم تقل احد لاحتمال الى
ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها لا الاشارة اليها من حيث
انها حاضرة في ذهن السامع اما محققا او مقدرا او يلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف
العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد سوى الاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا
محققا او مجازا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما زعموه
وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد
والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن مفهوم
تعريف العهد بل هو داخل في راجع الى خصوص المعرف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور
فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان
ذلك امرا راجعا الى مجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد
ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد تحقق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك
قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سبق من الوجوه الخطابية
ويحتمل ان يكون تعريف المطلوب والذكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بما حاضر في ذهن السامع محققا وان لم يكن

اي كان تعريف الرجل كذلك م

مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكره من مجموع التقدير وقوله الظاهر انه اراد
بالعهد التقديري ما ليس بمذكور لفظا كما في المشهور بجعلهما مثالين لاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة
سواء الاستغراق ولزم بحثه انه ا ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وهو
لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لتحققه حيث لا يستقيم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل
ورجال قوله اذا تأملت متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه ب ان يكون الجمع من لام
الحقيقة فلفظ المفرد جمعا من المنافي لدلالة اللام على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة مثلا
وانما لزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا يلزم على
ان جاز ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا
ايضا قوله وان صير في الجمع منهما اي بجمع والتجريد في الجمع منهما الى ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة
ومنم [illegible] الى اللام وجعل المجموع دالا على معنى اخر كلفظ مسلمون قوله لوجوه كثيرة مثل جواز ان ينعت الجمع
جاءت الرجال ... وجواز تأكيده باجمعين وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجال
ضربتهم لنعم ان لا يكون اللام في الرجال كلمة برأسها كالواو والنون في مسلمون قوله ادناها جعل وجواب
الوصف بالجمع وجوابه ادنى الوجوه اي اقلها بحسب مراتب القوة وقد يعلل اقربها الى الوقوع قوله او صحة
عطف على وجوب المقصود ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا يدفع لجواز الصحة
كما في اسماء الجموع وقد يصح نعوله على الاطراد لان وصف الجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو
اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اول اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة
واعتبار معنى العدد نظرا الى انه الصحيح بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد

ان لفظ القوم مفرد يوصف بالجمع م

اي كما تجوز جاءت الرجال والرجال اجمعون وبعض الرجال

1

اشارة الى ما لم يعين فتأمل من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قررناه ان القول

بكون اللام للاستغراق الحقيقي مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا برد ان دليله قاصر عن مدعاه

قال والاقرب بناء على قول بعض ائمة اصول الفقه اقول

منصوب على انه مفعول له لما دل عليه ان يقال وكون اللام موضوعة لتعريف العهد الاخير كما قال بعض

ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود

اي معلوم حاضر فعن الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو

وفي ايضاح المفصل ان هذا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك ان غلام زيد لمعهود بينكما

بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة

لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما انها موضوعة لتعريف

العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز ان يكون حضوره محققا وان يكون تقديريا وكان الاولى

بان يقول لتعريف الحقيقة اصل قسمي تعريف العهد وهو ان يكون احضار الحقيقة اما محققا كما في قولك اجمع حمل

هو الحقيقة الخ واما تقديرا بان تنزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه ما من الوجوه الخطابية الا انه تعرض

لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه على ان كونها معهودة محققا فانه قليل ظاهر قوله اما الاول فكالتي

يدل من قوله هو جنس تعاريف اللام وانما في المعنى واختار ذكر التي لتعم الحقيقة وغيرها ايضا قد ينزل منزلة

المعهود محققا في الخصوص لذلك حاضر في الذهن كالحاضر وكانه معهود حقيقي كجوهري المرفق ما كان للمدنا

الغالبة قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فيرى انه مستغنيا عنه منزلة الاحتياج اليه تهكما

اي التحزن والاستهزاء او التمليح فنسبه بما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام وسيأتي

٩٩

في علم السان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة اذا جعل هذان المذكوران فيقال للجبان اسد قولي في ما

صفة اسبابا متأخذه اي متجانبة قوله او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما الاتي من

ذلك التي اي او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر واما او عطف

مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة وكونه عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى قوله فتقام الحقيقة لذلك

مقام المعهود رجوع اي كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التهكم ونحوه الذي كان

قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام

بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو في حكم النكرة

وقد سبق ان معنى اللام واحد هو العهد المبنا ولما التعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة

معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام فرع بين كيفية استعمال

الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب

في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي لا متعددة ليتحققها مع

التعدد ولا لا متعددة ليتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغيرها الى قوله متعددة ليتحققها

مع التوحيد ولا لا متعددة ليتحققها مع الكثرة فهذه النسخة المغير اليها ظاهر وهو ما اشتهر

في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات

التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير مستغنية

عنهما معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل اي ان يكون اللام في ليتحققها مع الوحدة متعلقة

بمعنى لا متعددة اي متوحدة بل الاولى بل متحركة للنفي المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم

تتعلق بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي نفيتم منسحب على هذا التعليل وكذا لا يكون اللام في تتقاسم

أن الماهية تشبه حقيقتها مع التعدد تكون متعددة أو بما تشبه حقيقتها مع اللاتعدد أي التوحد تكون
متعددة فمع كل واحد من التوحد والتكثر تتحقق الماهية وأنت خبير بأنهما فإن تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم
ان تكون معروضة لها وبأن كل واحد منهما مع الآخر وبأن تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسلب التعليل
المذكور لا يصح لأن نفي توهم نا تسدنا شيء مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح في
نفس الأمر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حمل على تعليل السلب أيضا لأن تحققها مع
التعدد مثلا دليل على أن التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءا فسادا لأن الجزء متقوم فيكون أمرا خارجا
عنها عارضا لما ورد بأن المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لأن العرض متأخر عن
أو الخارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الأعراض عن توجيه الزمانية
بالاطلاق الجزء أولى قوله صالح حمل انما الحقيقة واللام لكونهما متخلفة ومن حيث هي حال من ضمير لكونهما
أي ما حوفه من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الجزء قوله فيكون الحكم أي إذا كانت الحقيقة
صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام دالا على الوحدة أو الكثرة بل على نفس الحقيقة من
حيث حصولها في الذهن تحقيقا أو تقديرا فإن قصد به الماهية من حيث هي كما في مقام التعريف
أو إجراء الأحكام على الماهيات فذاك وإن قصد إليها من حيث وجودها في ضمن الأفراد بناء على أن
الأحكام الجارية عليها انما تثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا إلى معنى لم تتم
المقام فإذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا
مرجح وإذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على أقل ما يتحقق فيه الحقيقة فيتعين الاستغراق
والعهد الذهني إذ الحمل على غير معين إلى تعريف الحقيقة فاسم الجنس إذا عرف باللام فإن كان

حصه

حصة من الماهية معهودة حمل عليها وإلا فإن لم يكن هناك ما يدل على إرادة الحقيقة من حيث وجودها
في ضمن الأفراد حمل على الحقيقة وإن دل فإن دل على إرادتها من حيث الوجود فإن كان المقام مناسبا للاستغراق
حمل عليه وإلا حمل على بعض غير معين وإنما قدم الجنس على الماهية لأنه أعرف وأقوى في هذا العهد والمعلوم به
قوله استغراقا يعني الحكم والغرض الكثر هو الذي يخدع بسهولة لعلة تحاسه(?) والجنس أعني اجتماع الجزء
دفعة معنى جاء جزء كان والجملة حال من المعرف بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل
على الاستغراق أما الأول فتقدم حسن كان في مثل هذا الموقع واجب ولما زاد لفظ الإبهام هو ان دفع(?)
في وهم السامع لأن تنافي جمع الأفراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم أن لا يكون لبعضها
تجمع من جهات الجزء قوله على أقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب في قوله
والثاني على الاثنين بواحد إشارة إلى رد ما اشتهر من كون الاثنين جمعا إلى هو العدد الزائد على
الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على أن النسبة بين المثنى والمفرد والجمع كالنسبة بين الواحد والاثنين
والثلاثة وعلى أن الجمع إذا أطلق على ما هو أدنى من الاثنين بأقل من واحد كان بمجاز أيضا كما
في قوله تعالى الحج أشهر معلومات قوله ويستعمل على هذا أي على الحمل على الأقل المتيقن في المقام
الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هنا كل الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكلية خلافه
كقولنا المؤمن غير كريم تسمى مهملة وحكمها حكم الكلية وخلافه أن استعمالها لا تستعمل إلا في المتيقن
وهو البعض فطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه إلى المجاز ولا التصريح إلى الكناية قوله
وهي كلامه هذا يعني حكمه بأن الأول في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليستا الجمع
أي ليستا شيئا من الجزئيات التي تصدق عليها حقيقة الجمع الاصطلاحية والمراد بها تلك الصناعة علم

البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال او علم العربية فحي سوابقها
السوابق منهما وكذا معنى لواحقهما في علم المعاني وما يتبعه من البيان في تلك العلوم تمايز الذهن
الجمع بالحد والصيغة وعود الضماير وجواز الاستثناء نحو جاءني الرجال دون الرجلان ومثله
ما يعرض لصاحب الكشاف حيث قال في اسم معلومات ان لفظ الجمع تشترك فيه ما وراء الواحد ولو
عن في الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير ذلك في
ومع المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر فقوله عفا الله الذنوب اي من شأنه وكرمه
ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك عند الكل مقيد بها
ولا يتضح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله في استغراق المفرد لكونه اشمل اذ لفظ يكون
اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل دائما ومثال الكلام المنفي لوضوح ذلك فيهما وانما صدق
مع وجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المفهوم
المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه وهو الجمعية وليس الواحد والاثنان منهما اقول لما علم ان المفرد اذا عم
يلزم الجنس ويصدق الاستغراق تناوله لكل واحد من الافراد مفهوما اغني الآحاد فاذا نسب
الى الحكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد حتى تناوله
كل جماعة جماعة وحينئذ يشترط ان لا يدخل الجماعات والاحاد ساحة لا عن الكثرة فاذا نسب الى …
حكم كان منتسبا الى كل جماعة فاما … الآحاد …
واما … مال المصنف … ان نسبة الوهن الى العظام لانه … الوهن لكل عظم …
فاختصر اللفظ بالافراد وتوصل به الى الاطناب في معناه وسياتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى

١٠١

وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة ومنه عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر
من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور
ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمسلمين وعبيدي … وكل ما …
كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين
نحو جاءني الرجال الا زيدا وتقييد الجمع الكل المجموعي كما في قولك الرجال عندي درهم اذ لا يلزم …
الا درهم واحد وقد فرق في المغني بين المفرد والجمع في جانب المثبت بان المفرد يجوز ان يراد به
بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله واذا عرف هذا اي كون
المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لئلا يكون غير زيد منطلقا
لان معنى الاولى زيد كل منطلق ومعنى الثانية كل منطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وعمرو …
الناقض نعم لا عمرو لا فائدة التأكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق
فيهما معا فافهم قوله الجهات اعتبارية مثل ان يكون جوهرا … مثلا … في نفسه او خفيا او …
او غير عام او غير واصل الى المخاطبين **قال واما الحالة المقتضية لكونه**
جملة فقد جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين
قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما
الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند
المجموع اليه فيتكرر الاسناد فيكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم
بالتكرير واداة التأكيد كان … نحو جملة اسمية لم يتصور … تقوي الحكم على ما صورناه فلم

بها واورد المسند اليه فيما اذا كان المسند جملة فعلية مضمرا على احوال الثلثة ومظهرا لشاركه
الكل في افادة التقوي وعطف الظهر باو لان الضمير يفيد التخصيص ايضا كذا وقوله كما سيا
اشارة الى ما سنذكره من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط معتبا في تفرا
لعدم الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية اذ حينئذ يتحقق سبب التقوي قوله لما عرفت
اي الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرف من ان الشرطية الى اخره واعاد في الشرطية
لفظ قولك وفي الظرف الكاف ايضا لان الظرف لبعد احتماله الافراد خلاف الشرطية فانها جملة قطعا
واما السالبة فلما تبين بقوله او اذا كان المسند سببيا الى اخره وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي
الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشئ بحال متعلقه الا ان مثل زيد رجل كريم ابوه وصف نحوي
ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا اصطلاحيا ثم ان الظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند
السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي تصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه
جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي
هو نفس منطلق وانطلق فيصدق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند السببي الذي
وتعين في قوله في قوله وهو ان يكون مفهوم المعنى الثاني على طريقة الاستلزام قوله وهو اي يكون المسند سببيا
وان رجع الضمير الى المسند السببي الى ما ذكر اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال
مع الحكم سوى ما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام علة
كان او فعلا فقد يحكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد يحكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل
المراد بالمبني عليه هو المبتدأ فانه انما بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق مثال وكذا بالفعل شبه بالصفة المشبهة

ثم انه لما عرف واكتفى بامثلة الاثبات لانه الاصل قوله او يكون نصب عطفا على ان يكون وكذا في قوله فيطلب
نصب عطفا على او يكون ووصف الفعل لبيان الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب
على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله بسبب ما قبله اي سلبيا متعلق بما قبله اي متعلقا به كتعلق
الاخ بزيد وقال نحو اثبات لان ضرب اخيه لشخص ليس بثابت لعمرو حقيقة بل هو منتسب اليه
بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في جملة بان يقول هو ان يكون
مفهومه مع الحكم عليه لما هو مسند اليه او بالاسناد عنه الى اخره فلما ذا عدل عنه قلت لئلا يتوهم مثل زيد
منطلق ابوه فان المسند هاهنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا والا لكان
عطف عليه شيئا متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل بفعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب
ما قبله والسر الذي يطلعك عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا لما قبله
مضمر وانما جعل مع المضمر مفرد الشبهه بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وههنا ابحاث
آ ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا ويمتنع ان يكون سببيا كما تقتضيه قياسه على الفعل قلنا نعم لكنه اخرج
عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة ب ان المسند في مثل انا عرفت
اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد به التقوي في الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير كالمبتدأ
لا يمتنع ان المسند مفرد والكلام جملة فعلية وليس شيئا مما سيا وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص
او انه لما كان سبب التقوي متحققا كان ايضا مرادا تبعا ويشير الى ذلك انه قال اذ الجزء انا عرفت وعلى ما
لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص ج
ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها استثناء

قد علم ذلك من تعريف الفعل

في بعض النسخ ... ولعل ...

من الحكم المستفاد من مضمون الضابط تنبيه على خروج هاتين فلا ضير د ان المسند في مثل زيد
اخوه عمرو تشكل جعله سببيا اذ الحاصل التعلق في ذلك الجامد بالمبتدأ الاول تعلق اتّفاقي قلنا
هو ما ول بكونه سببي بعدكما هو ظاهر هيئة تعلقه به كما في المشتقات والافعال ه انه نحو زيد ضربت ساد
ضربت غلامه او قام عمرو في داره لا تعويٍ فيه وليس ما يعد الفعل غير فاعله بسبب ما قبله في
بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يعيد الحكم الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة كما سيجي
وان تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة نشا من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا
مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت قوله وما ذكرت اي من ان المقتضي لكون المسند جملة
اما ارادة التقوي او كون المسند سببيا اذا تحقق على علمت حقيقته مضمونه اعتراض على ثلث مقتضيها
في علم النحو أ وجه قول النحاة ان في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ وان كان معناه و ذكر
لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او بصرف الضمير مطلقا الحكم الى المبتدأ
والمسند السببي بعدما يبني على ما نبه عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعليق بغيره الا اذا كان
للمبني عليه او للمسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير ب ان الجملة الواقعة خبر الضمير الشان
مستثناه عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان التقوي انما يقصد اذا اريد ابانة معنى
للمبتدأ وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعلق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدأ
لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه فهو بنفسه مرتبط بمبتداه كالخبر المفرد بل اقوى منه ج وجه نيابة
تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير قالوا
في عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس الا الاستغراق بل الماهية

١١٤ ١١٢

التي هي جنس لما يطلق عليه و على غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه من فكان رابطا لزيد واما
كون العموم رابطا فظاهر اي لا يصنع اجمعهم ولا غيرهم ايضا قال واما الحالة
المقتضية لكون الجملة فعلية او اسمية فكون
المسند جملة على الاطلاق فشرع في بيان الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على
النمط الذي سبق في المسند المفرد وانقسامه قوله نعني اذا كان المراد من الجملة التي وقعت مسند التجدد
اي حدوث المسند للمسند اليه فريد انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق وثباته
في افادة التقوي واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية وارادة الافادة الا كيدا كما
ما ذكر في خاتمة البحث ان الالفاظ المفردة لا تعد التابع مسميا انما تعد معانيها التي
قوله وهو ذلك اي بكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل الدال على اقتران حدث بزمان
هو متجدد متغير فلعلها انسب اذا راعي وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به
قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور
واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الاتي الى قوله فالاسم الى اخره فانه يدل على ان خلاف
التجدد مستند الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية لا الى الاسمية مطلقا فانه نوع فاسد والمراد
بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني بلا تعرض لحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام
كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر في قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا
فانه يدل على الزمان اعني الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع
للفعل نحو هيهات فانه يفيد ذلك الفعل به لا على التجدد قوله وما نسمع من تفاوت الجمل الفعلية والاسمية

يعني سواء وقعا مسند كما مر او لا كما في الآيات المذكورة وبجزم انتصب على التمييز وضمير هو فصل الحصر اي بيوم يطلعك لا غيره وضمير على انه للشان وجنس كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لضمير الشان لا يكون الا جملة حيث هو انه انخلع عن معنى الاستفهام وصار بمعناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثمه جاز ان تكون حين اذ في ظرف الطبق وقد تسبق طيرة وجاز ان حال من المنافقين او من ضميرهم في بقولهم والضمير في للقول وقوله لسرمج متعلق بجانبين وذلك اشارة الى دعاء الاحداث اي لو جاء وابالاسمية من عنادهم بانهم في الايمان لم يكن رابحا عنهم مستقبلا انهم كيف والمتبادر حينئذ ادعاء الاستمرار وحيث متعلق بطبق ومع الباء عطف على قوله جملة اسمية اي وكانه مع الباء وقوله تعالى فاعل طبق ووجه تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا الايمان راسخة لسرمج عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية بجزئيها كما اذا كانت مثبتة تقتضيها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية تقتضيها بحسبها استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفاء الحدوث فهناك اثبات الشيء ببينة وان قيل وما امنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وتبين بما قد قصد بالاسمية في الجواب اخراج ذواتهم عن ان لحظ من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه ولو قوله على تفاوت عطف على انه والمناسب لما تعديه وما تاخر انه يقال وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد كلمة ان جعل كذا اصحاب الشمال من تفاوت في تطبيقه على تفاوت كلامهم على كذا واياه والضمير في قوله وهو راجع الى ما يحكيه جل وعلا وبه سكن ان المحكي امنا وانا معكم الا انه ادخل ما يتصل به الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما حكيا طرفا للتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف بحيث يرد قوله تفاوتا مصدر للمصدر والى جملة متعلق بالاول

على الاطمئنان بالشاكلة الحاضرة والبيع المربح واذا اصاب البيع مشاكلة الربح تم المرام وانما خاطبوا مع المؤمنين بالفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وتجدده ما عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم بالاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على صدق رغبة ووفور نشاط ونصب سلاما مفعول بالفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي عليكم فدل على ثبوت السلام على دوامه بحسب اقتضاء المقام فتكون تحية عليه السلام احسن من تحيتهم قوله فتستعمل عليه في موضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف يكون جملة الاعتبار الفعل وقوله بل كاستقر نصب على الحال اي مبدلا من استقر وعلى انه الحال من ضمير مبدل اي كائنا عليه وعلى ما تقرر حال من ضمير كائنا فهو احوال متداخلة قوله ونظير ذلك من هذا اي من كون الظرف اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى اسمية لان الظرف يرجع الى الفعلية والشرط الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية **قال واما الحالة المقتضية لتاخر المسند فقوله** عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تخلل الفاصل لا يحمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه ونسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب صدر الكلام اذ لا بد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يمكن الحكم عليه بتحقق وذلك يوجب تاخر المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله

وإياك أن تظن أنه لا نظر للاستحباب حينئذ الكلام للمسند إليه حاصل لكون الحكم عليه مطلوبا إذ
ليس كون الحكم عليه مطلوبا هناك أي في مرتبة استحباب التصدر أي جعله واجبا له بل هو في
مرتبة أدنى أو ليس الاستحباب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة أعلى وفي قوله فلا يعقل
إشارة إلى أن منشأ هذا الظن الغفلة فإن الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على
تعقل المحكوم به فلا عجب من هذه الجهة بتقديم أحدهما على الآخر في التعقل على أن التقدم
في التعقل لا يستلزم التقدم في اللفظ فلما كان المسند إليه ذاتا يطلب الحكم بالوصف الذي
هو المسند كان الأصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا وأما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا أي لا يثبت
أي وجوب تأخره في الجملة الفعلية بجوازه في الاسمية **قال وأما الحالة المقتضية**
لتقديمه أقول قد سبق منه إحالة تأخير المسند إليه على ما يقتضي تقديم المسند فلا بد من
الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله والقانون الثاني موضع تفريع أي تفريع كون تقديم الاهتمام
مقتضيا للتقديم قوله أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه الأصل في لفظ التخصيص في الاختصاص
والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه أعني ما له الخاصة فيقال مثلا أخص المال
بزيد أي المال له دون غيره إلا أن المتعارف في الاستعمال إدخال الباء على المقصور أعني الخاصة
كقولك خصصت زيدا بالمال على تضمين معنى التمييز عن الأفراد وذكر أن تخصيص شيء بآخر في قوة قصر
الآخر عليه وكذلك قد تميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر أي خصصته
بالعبادة واختص هواء ويختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند إليه أي
تمييز المسند وإفراده من بين الأشياء الصالحة لأن تجعل مسندا بالمسند إليه وهذا معنى

قصر المسند إليه على المسند ومن الاستعمال الأصلي قوله ههنا من غير أن تخصصه بأحدهما وقوله
في ضمير الفصل إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه كما مر ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين أن دينكم
مقصور على الحصول لكم لا يتعدى وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوز إلى الحصول لكم فالقصر للأفراد والمقصود
المتاركة وقد تحتاج إلى القتال وكون اللام الجارة معدية للاختصاص بمعنى الحصر إن سلم لم ينافي دلالة التقديم
عليه لجواز اجتماع الأدلة على مدلول واحد فلعله يقصد من القسام والمعنى وإشارة إلى ما ينبغي من تعيين
وإن كان عنده داخلا في الأفراد قوله وإذ خبر للمبتدأ الذي هو قولهم قوله على هذا أي على كونه جوابا
للرد وعلى جعل المسائل لقصر القلب بأن تعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قيسيا وأما جعلها
لقطع الشركة فلا لتنافي بين الوصفين حتى يشك في هذا المعنى أي في القصر المستفاد من التقديم قوله التوقعا
أي قول العائذ في هجو امرأة بتطاير كانت تحدثه بتكية ونهى عليه فسئل عن سبب شجاعته فذكر كلمات
مشهورة من جملتها ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبل النطاق بحيث إنه ترتج وعلى أبيه درع
أشارت بذلك إلى ما زعم العرب من أن المرأة إذا أرهقت وطيئت أتت بالولد نجيبا وأنجب جمع الحباك
وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان تلبسها المرأة وتشد
وسطها وترسل أعلاها إلى الركبة والأسفل يجر على الأرض وقد قال بعض الشراح البيت
بلا واو فالظاهر أن يرجح فاعل الظرف لا مبتدأ فلا يكون مما نحن فيه وكأنه مرجح على الاحتمال المرجوح
أي كونه اسمية وتعين حالا بالضمير وحده لمجيئها بعد حال مفردة قوله لهم من أبيات حسان في مدح النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقبله له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر والمكرمة ما
في قوله الجلي ضيق موصوفة تصلح أن تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى وأجل مسمى

عنه على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة نحو قال عندي ثوب جيد
وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر احتمل ان يكون وصفا اخر فكانه نبه بايراد الامثلة من النكرة
الموصوفة وغير الموصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور فيهما واجب او اولى وانما لم يقدم في واجل
مسمى عنده لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة وايضا ان يجعل التقديم في الجملة للتخصيص
قوله لها اي للدرع فانها مونث سماعي والحلق جمع حلقة مضيق صرد وصف به والوضين المنسوج
من وضين النسع نسجه ونكر الضمير المجرور في وصيفه للنظر الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال غير
ان استقصاء منقطع لي لكنه والبيت البعيد والعنق النزع والثغر الكريم الشريف واصل الابيض الجبهة من الغرس
والابلج المضئ من لج الصبح اذا اضاء واشرق تنم اي تعترى والهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع في
راسه نار جملة اسمية نعت صفة وجاز ان تكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا تكون مما نحن فيه
قوله وبما ساكلها في كونها اي المذكور من الامثلة وقوله فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها
على ان المقدم خبر لا نعت لذلك اي ولان النعت لا يتقدم مثال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال
ويشكل انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه معتبرا وقد يمنع بالحال لما رادا انه نعت
تقديم الحال ايضا كان لذلك والحال يكره للدالة تقليل النعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع
الالتباس في صورة النصب ايضا وقوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يحصل فيما اذا كان المبتدأ نكرة
والخبر ظرفا فانه لو اخر الظرف لكان يحمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المتاخر عن المعرفة لا يصلح ان يكون
وصفا له اذ ادخل الفعل او ما تم الفاعل المتكلم والضمير في منه للظرف والفضل بالحمل متعلقان باولي الان
الاولى باعتبار الفاضلية والثاني باعتبار المفضولية لقوله تعالى وكذلك بين الاكرام احل ومنه الاهانة في الحضيض منا

زاد جلالة بالاكرام على جلالة بالاهانة وقوله لانه نعت تعليل للاولوية وذلك اشارة الى ان ما يجعل على الفاعلية
وقوله استغناء مع ما عطف عليه بدل من امرين مما سبق في القول الثاني من ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان
طرف الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا عن الفائدة في الاعلام وبذلك اي ولان المصير الى التنبيه
المقدم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف لا في تقديم الظرف حيث استغنيا ان كما اذا كان المنكر موصوفا
فان المنكر لا يستدعي الوصف استدعاء ما اذا لم يكن موصوفا فلا يشك الاولوية فلا يجب التقديم فان
اولوية الحمل على الوصف في الاخر انما يقتضي اولوية التقديم فلو تلك الاولوية التامة تحمله باعثة على التقديم
التقديم فاذا انفصلت صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا
عن المنكر وجب تقديمه واردفه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من كلامه
وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا
ان لم يكن له حق في التاخر عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدأ فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق في
التاخر عنه لم يجب محافظة على الحق القديم وفرق بين القسمين لانه ان هنا كصورة اخرى لا يجب التقديم فيها
وانما نعرف فيها حال الغاية المعانية على المنكر الموصوف وكان الوصف مخصص تفوت تلك الاولوية بعد كون ذلك
حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا تبقى تلك الاولوية معهما ايضا وشبه المصدر بالفعل
كسلام عليك وبالافعل كويل نعوله فلا ولي فلا مللهم وفرعا عليه نفي الالتزام وقوله عن بقية ذلك اي
عن بقية المنكر الذي ليس موصوفا وقوله وذلك اي الخبر الذي لم يصر بعد مبتدأ والظرف حقه التاخر
عنه قولك سلاما عليك وقوله منزلة حال من سلاما عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا مفيد الحال منه لذلك
اي لكونه منزلة اسلم عليك في شدة منزلته اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام الفعل مقامه

فكونه هو العامل في عليك ويظهر حق التأخر عنه والعامل في ويلك ويلك خبره مبتدأ ان نعار
ويلا لك باعمال ويلا في الظرف الذي هو عنه مثلا كالا ان الشائع في الاستعمال ويلك بالاضافة واعاد
لفظ هذا لطول الفصل في الحيثي له ذلك اي حق التأخر وانما قال قبل صيرورته مبتدأ لان بعدما صار
كان حق الكل ان يتأخر عنه قوله وقد سلك خصمك اي اشكل ان كل واحد منهما لا كل خصمه فهو المقصد عنه
ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم قوله او لانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل
واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد بن يرافقك او لانه اهم
عند القائل كالامثلة المذكورة قوله ما تحضره اي من جلائل النعم او من شدائد النقم فان عذاب الجحيم
انما يكون لموجب قوي فيكون شديدا وفيه تنبيه على ان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او لقوله عطف
البلد على التفاؤل في الاستعمال بصحة التمثيل على طريقة او كعيب او لاحتماله فصل التخصص
بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المرأة التي كانت شجرة كانها فلقة قمر ونظم البيت الثاني في سلك الاول للاعتبار
للاشتراك في النظم وسوق مطلوب اولى الضرورة ونعلم عليك لان الاهم التفاؤل تعلق السلام بالمخاطب
جنب ليس ولكن اغني بعض من الضلوع للاعمية ايضا في المجيء اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة
ونيل لم تنزل شفاعته عن خابج وصال ونيل وحيث كان التفاؤل والاهتمام القائل فيتبين من عقد
قلب السامع واستمامه فينهاية وغيره الاسلوب فتمام عاد الى اسلوبه فعال او ان يكون المراد
قوله ثلاثة في تقديم هذا المسند مع سكونه للابهام ووصفه بالجملة بهم الناسخ
ثم اي ذكر المسند اليه الدنيا فاعل تشرق اي تضيء بهجة هذه الثلاثة وقد يجعل الدنيا مبتدأ
على انه مبتدأ ماسبق او بتضمين معنى الاناقة وفاعله ضمير الثلاثة وفيه على الاشتغال

الى النادر عن المتن العرفي الى الضعيف وما جعل الدنيا ظرفا للاشراق الذي فقيل مسخ
الكلام وقد تعالى الحسن ان يجعل مبتدأ خبره محذوف اي انها موصوفه بكذا فتكون
شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا او تكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله وكالثاني الحبيب فقدم
كالثاني على الحبيب فقد زاد على اواخرها للتشوق اي من جنس الزاد او آخر الحبيب واوادها خاف
اي هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبي في ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الليل
وزمان الشيخوخة في ضعف العقل واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الليل وقوله دعي الشباب
صباي ولذاتي الحسان قوله تطويل الكلام في المسند اذ بينا كي يزداد التشوق الى المسند اليه فيتمكن
زيادة تمكن كما في ثلاثة تشرق الدنيا قوله او كونه عطف على ما بعد ان من قوله
ان يكون اي ذا ان يراد بجملة افادة التجدد جعل مسندا فعلا لانه الموضوع لافادته وقد لزم البته على
المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد تقتضي كون المسند المفرد فعلا كذلك تقتضي
كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقدمه على فاعله قوله احترازا عن انه لو قال
ويقدم البتة على ما يسند اليه لتبادر في الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند
الى المبتدأ ولم يتقدم عليه فلما قيد به لم يرد واراد نحو انا عرفت الجملة لانه يسمى المسند بها فعلية يكون
المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدأ وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب
تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم
ذلك ان لا يتقدم في نحو انا عرفت لان تقديم التجدد بالقياس الى المبتدأ بل الثبوت فانه توهم فاسد لان الضمير
مما يرجع الى شيء واحد وكيف يقتضي ثبوت المسند وتجدده له معا وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا

اقول **قال واذا سلكت هذه الطريقة** افادت بجده المسند اليه فلا نعقل
ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بتوسط عوده الى ما قبله يسند اليه الفعل
في الدرجة الثانية قوله وهو ان يبتدأ بشيء من اول الامر لا باعتبار تقدم وتاخير وقوله لا تقديم النقض
عطف على يجري وتشبه في هذا الرد عتبار بنوع ما في او نوعه فانهما متغيران لهذا الاعتبار قوله
اي في اللفظ اي بتقديمه وتاخيره في اللفظ على معنى ان هناك تقديما وتاخيرا بحسب اللفظ
لا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في الاسماء التي [illegible] فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم
تستعمل اذا فضل استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم معنى تقديم انا
يعني وجعل مبتدأ الا انه يفيد تاكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنف
فان امتناع تقدم التوابع في النحو مشهور فيما سيجيء سيأتي في كلامه ما يدل عليه وتسميتهما
بالتوابع وتعريفهما [illegible] شهد ان ذلك ايضا قوله لا تفيد الا تقوي الحكم اي لا تفيد التخصيص
اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص ورد عليه انه يجوز استفادته من التعميم اللفظي
كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر قوله صرح اولا
بان الفعل في نحو انا عرفت يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بتوسط عوده الى المبتدأ يسند
اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرف المبتدأ الى
نفسه [illegible] سيما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرف ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فظهر من كلاميه معا ان في نحو انا عرفت ثلاثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتدأ
الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتدأ بعود الضمير اليه

معنى الثالث مذكورة في الموضعين وهو في حكم تاخره عن الاولين فيفهم من المتن ثلاثة اسانيد
وهي بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد هو اسناد العرفان الى المتكلم
وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ او يسمى
اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل الى الضمير
وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود
ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه مقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ بتوسط عوده اليه في الدرجة الثانية فاصح به اولا
ليس الا اسنادا واحدا لا اعتبار ان احدهما مقدم على الآخر واما الاسناد الى المبتدأ بصرفه ما بعده
الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر ومقدم في الاعتبار
على الاسناد الاول لاعتباريه وذكر ان المصنف لهذا الاسناد هو المبتدأ المقدم مع مطلق
صلاحية ما ذكر بعده من جهة من المطلق [illegible] على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ
الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتبار الثاني لانه داخل في باب التقوي واما اعتبار الاول
فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت جملتان كبرى وصغرى ايضا
فكل واحد منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى
المبتدأ لكن المصنف زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن فيه

انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا فهو في اي الثلث
قوله اذ يعرف عطفه بالواو انه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في التقوي ثم ان
ظاهر ما ذكر في تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد ضربته فيزيد ابو مطلوب فان التزم
صح انه جعل المسند اليه فيما لم يراجعه التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل
اولا كان تعسفا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة منها وما نقل من ان الفعل يسند
الى الضمير ابتداء يدل على هذا المقصد وفيه بحث سيرد عليك قوله فاذا قلت متعلق بقوله
لا يسند الا لتقوي الحكم اي الخ الاجزاء سواء اعطي الحمل على ظاهره لوقوعه في مقام يناسب التخصيص
افاد التقوي فقط وعليه وعلى الاعتبار الاولى المفيد للتقوي فقط مر من الايات
اذ ليس معنى التخصيص ملائما لها فنظم الاية الذي لهو هكذا واتخذوا من دونه الهة لا من دون الله فهو
تقوي قوله والمراد بقوله وهم يخلقون في المصلحين يعني قوله لهم لا يخلقون فهو اذ غيرهم
ومعنى [illegible] يخلقون [illegible] اي يختلقون [illegible] وذلك اكثر ظهورا والمقصود
يعني المنع [illegible] ملتبسين بالكفر
دلالة على انتفاء ما [illegible] من احداث الايمان بعد الدخول لا الخروج بالكفر عليهم ويحل
في قوله [illegible] وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا وقوله وكذلك اذا قلت عطف على
فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي مر بان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدا المعرف منفيا
لان سبب التقوي موجود معها كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب ما يسند
تاكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا يكذب انت شبهة لكنها [illegible] التاكيد المسند اليه [illegible]

١٠٩

ونقول فان تقوي الحكم انما هو بتكرار الاسناد المرتب على كون انت مبتدا وان البناء في نحو بانه من
لا من متعلق التاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه [illegible] لم يعدل الى من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا
لا ان انتفاء الكذب بل هو دفع لكونه تخصيصا فقد تراي فيما سبق من ان فائدة تاكيد المسند
اليه [illegible] ودفع ما [illegible] من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوي الحكم تكرار الاسناد ولسخ لك
الفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب في علمه اي وعلى تقوي الحكم بالخبر [illegible] هذه الامثلة من الزها الا ان
معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد ان [illegible] التخصيص [illegible] لهم التخصيص بهم سواء ايهم طائفة
مخصوصة او من لا [illegible] في الثاني [illegible] عدم ايمان اهل مكة في الثالث [illegible] عدم تناول اهل [illegible]
وفي الرابع [illegible] عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول [illegible] الحكم [illegible] العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى [illegible]
عليهم طرق الاخبار [illegible] عما [illegible] بل يسكتون [illegible] وانقطاعا او [illegible] الخصم بعضا
كما كان دابهم في الحيوة الدنيا قوله [illegible] ذلك الاسناد عارف الى ضمير عائد الى [illegible] الاسناد [illegible]
عارف [illegible] في النفي [illegible] في التخصيص [illegible] التاكيد [illegible] عارف
[illegible] الضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل [illegible] علم [illegible] به [illegible]
على [illegible] موصوف اي انا رجل عارف ولعدم [illegible] الخالي عن الضمير من الجوامد [illegible] ان [illegible]
النوع فلا يكون نظير [illegible] ولذلك [illegible] بالخالي [illegible] بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم
على عارف فاسع ضمره بانه جامد [illegible] معاملة الجامد في البناء والذي يدل على ان عارف ضمره ليس مبنيا [illegible] ان الخبر في زيد عارف [illegible]
ان الخبر في زيد [illegible] ضمير [illegible] ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع
[illegible] لكونه خبرا لكنه امتنع اجراؤه على الجزء الاول [illegible] ما اجري عليه اعرابه [illegible]

لا يكون مبنيا وليس بمعارف بحيث استحق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال انه لم من اعراب

الجزء الاول ان يكون معربا كما في نحو يضرب في نحو ضرب فان المضارع له اعراب في نفسه ولذا وقع مع فاعله

جزء لسنا كان للمجموع اعراب آخر محلا يختلف بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه في نفسه ولذا اذا وقع صفة

بغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه بغير اعرابه الجاري عليه بحسب

دواخل المبتدا او بحسب اعراب موصوف فدل علي ان الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة فقوله

وابنه كانه جمل عارف اذا كان مسندا الي ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل

جملة فلما اذا كان مسندا الي الظاهر فليس في هذا الشبه فيسوغ ان يكون جملة مبنيا فاجاب

بان المسند الي الظاهر جعل تابعا للمسند الي الضمير في الافراد وعدم البناء فمعني لا يبعد راجع الي عارف

وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح واعلم ان الوصف في نحو زيد رجل عارف ابوه من المجموع المركب

اراد نحو عارف ... تسامح ... الفاعل كما هو مصطلح قد ما البصرة

من اسم الفاعل مع فاعله علي قياس عرف ابوه الا انه اجري اعراب الوصف علي الجزء الاول لما ذكره من الاتباع

فان الجزء الثاني لا اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم استعماله

نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقترنا بالفعل مع جملة صفة الاعراب الجاري عليه حينئذ اشكال واما نحن

اما ان اسم الذي ان جملة وكلام انضا لاشتماله علي نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وباعتبار الثاني اي وقطع الكلام

بالاعتبار الثاني نفيد التخصيص وقد تقرر ان صيغة الحصر في افادة التخصيص اشعارا بكونه مفيدا للتقوي ايضا لا نجعاد

وان لم يكن مقصودا اصليا بناء علي ان اصل الفعل متقرر عند السامع فلا حاجة الي التاكيد لكنه يريد قطعيا ليس جملة

فيقصد اليه تبعا انه بني ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال

في ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد الاسناد احسن الحديث الي الله وانه من عنده وانه مثله لا يجوز ان يصدر

قوله مردوا علي النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويدا حبة القلب وسيأتيك بيانه اي بان نظم الكلام

بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الي قوله في ذلك الفصل فالحاصل ان بعض النوع الاول الي آخره

واما كان اعتبار الابتدا في نحو عرف او عرفه قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن له وجه

كما ان زيدا عرف لو حمل علي الابتدا لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تخصيص ايضا يدل علي

انما ذكره في تعليل التقوي مجمول علي اطلاقه فقال هنا نص في نفيه بالجزم وهو يقع البرهان

بما يخص الخبر ايقاع البرهان علي ضمير محتملا او مقدرا اكثر انتساب الوقوع اليه وتقوي الحكم وقيل

علي ذلك نظائره وهذا هو البحث الذي وعدنا في قوله وحمله علي باب التاكيد اي باب التاكيد بالتكرير

فان المعنى الباقي حمله علي انه في حكم الملفوظ هناك كما في ضمير بعد تاكيدا فلا يمتنع اجتماع المعتبر

والمعرض عليهما كما توهم قوله الا التخصيص فليس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب علي شريطة التفسير

اذا كان منصوبا كما في الآية لم يجز ان يعتقد في المفسر انه مؤخر لانه يعتقد مقدما يؤدي الي تقدم الجزء في

الشرط والجزاء كما ذكر فانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه ان الدلالة المذكورة اعني الدلالة

علي ما يوصل الي المطالب مخصوصة بتمود واجيب بان المخصوص هو الدلالة مع ما عطف عليها

من استحبابهم العمى علي الهدي والصواب ان يقدر الكلام مهما يكن من شيء فهدنا ثمود فوضع كلمة

اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض

من الشرط المحذوف وليدل علي ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالمعني

مهما الذي الفوائد لا يفيد التخصيص الذي لا يلائم الآية وما ذكره من الامثلة يختلف ويوضح

ما ذكرنا انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو فضيلة لكما بعلبهما تقول اما زيد فضربت واما عمرو فاكرمت

بلا قصد الى التخصيص فعن قراءة النصب تاكيدا اشارة الى المبالغة لهم وبحقيقه التكبير بكلمة انما او انما
على قراءة الرفع بسبق الحكم سكن والاستنان وتأكيدا في انما من الدلالة على اللزوم والحق

قال واما نحو زيد عرف اقول قوله في احتمال الاعتبارين اي

الاجرا على الظاهر وتقدير التقديم والتأخير وبهما المراد ان افادة نفي الحكم ووجه التخصيص
وفي قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجحا لاستواء الى قوله تعالى
الاستفهام فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن يكون من الله دون غيره و
قوله كونه اشارة الى انه نحو رجل عرف يحتمل التقوي مرجحا فيما اذا كان المنكر موصوفا بنحو رجل جاءني عند
اي حصل عند مرجح وعد بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما دل عليه قوله وانما يرجح عند المنكر لفوات
شرط المبتدأ مضى رجل عرف مثال للمنكر الموصوف وفي قوله بلحق المعرف اي الاولى والانسب بحال
شرع اشعار بذلك لاحتمال ايضا وما قوله فحق المنكر فللمشاكلة اذ قد تبين ان كلامه في
منكر لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص كونه واجبا قوله ان ضمير الفاعل
في قد الضمير الفاعل لان انفصال الضمير طلبا لاسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا
الفعل بعد الا في موضع الابانة نحو زيد عمرو ضربه هو احترز به عن نحو هند زيد ضربته اذ لا يصح الفصل
فاعل حتى يرفع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا نظر في
انفصال ضميرها لا الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي وجعل لانفصاله في هذين السببين انما يصح
اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه بعض الانفصال ايضا كقوله تعالى لو انتم تملكون قوله
واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل لان اراد تقديمه عليه باقيا على اسميته ورتبته فاحتماله

ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان كونه فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه باخراجه
عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فهذا جائز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك بان المصنف
خالف اجماع النحاة في بحث تقديم التوابع في المتبعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز
العقلي فيما سنذكره من انه يخفى عليك رحمة الله السلام لم ان يكون عليهم النظر وان
لا تسوغه الاية التقديم والتأخير ويخرج بان فتح التوابع واخراجها عن التبعية واقع كثيرا
قطعه والمؤمنين العابدات الطيرة ونحو الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ ذلك الجملة
وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتبار يمكن اعتباره في زيد
قام كما في جرد قطيفة وهو عرف في ابن الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل نوع اعتبار
الضمير فيما ان اعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف على انه فاعل له لا على انه بدل عن فاعله المستتر
ان نجعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب فلا وجه
لحمله عليه مع كثرة استعماله على انه مقدم في ذلك القليل فان قلت كيف يحمل عليه بطريق التعميم
مع وجوده صريحا في افصح كلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا
على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا منصوبا على الذم او مرفوعا عليه او على
انه مبتدأ قدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الاية لا التباس فيها بالفاعل
لا بان الضمير بخلاف ما نحن فيه فان الحمل فيه على البدل يوجب الالتباس بالفاعل قوله الا ان ذلك
البعيد هو ان زيد يجعل بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات علة التقديم من الشرط
فنحو رجل عالم جاءني لم يرتكب فيه هذا الوجه البعيد لعدم شرط الابتداء وقوله اذا لم يمنع منه مانع

مقوله وانما رتب وقوله كما اذا قلت شاء الملك ما يغ فيه وايها الشارح متعلق بقوله لصحة
وبنه على انه يصح اراده تخصيص الجنس بهنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لمنبه به على امتناع
ارادة من شراهر ذا ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب صوته عند ما فته وعجزه عما يوخذه قال في الصحاح
موصوفة دون ناب من قله صبره على البرد فانه هرار لا يكون الا من الشر فمن قال ان الذي اهر من جنس الشر
لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا احملت التخصيص على وجه احملوا التخصيص النوعي اذ ليس فيه
ح ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام قوله يصار اليه كثيرا يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو
رجل جاءه لا في هذا التركيب بعينه ولذلك رده عليه والمستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على القلة
راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا ينافي ذلك الكثرة
قوله وشاهر ذا ناب شران عطف على قوله رجل جاءه رجلان وانما كان نائبا عن نظائر الشيء انه
انهم يستعملون في مقام تحقير الشر وتعظيمه في بيان فرائده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
الجحر فيه حيث أولوه بما نعله لا تخصيص النكرة بما يصح وقوعها مبتدا حتى نقال تخصيص النكرة
الواقعة مبتدا واجب صحح جوابه امر قوله فالوجه جواب اذا اي اذ قد صرحوا بتخصيص مع
تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي ونفي التخصيص النوعي لانه طلب وجه لا يقطع
شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ له ما نع منه اي شر عظيم
اهر ذا ناب شر حقير قوله فهو مجوز اي التعظيم مجوزنا واومر به من اصاب الجنس وطلق المقبل
وقد اورد ان المنكر موصوف فصح الابتداء به كالمظهر المعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم
والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من وجه آخر من مفهوم الصفة كما نفي

من سا اكبر اخوتك لي لا امنع بما هو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به من ان قولك ما ضربت اكبر اخوتك
معتد بدليل الخطاب ان تكون ضاربا الاصغر مما فوقه ولما ان بناء الفعل على المبتدا الذي اي اشد
تقوية للحكم فاوقع افعل تفضيل منه من لم يذنه اشد تقوية افادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا
لا يكادون يأتي بمفعوله تأهم اي البلغاء وجه الكناية في مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على
اخص اوصافه ويسد مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يبخل وان البخل لا بد له من محل فاذا نفي
عمن يماثله فقد اثبت له المشبه وقوله من غير متعلق بيستعملوا بكلمة غير غير ذا اي استعمالنا شيئا على
ارادة التعريض لا لمرشنا من ارادة وعلى انسان متعلق بالتعريض على تضمن معنى الاطلاق اي على انسان
معين بقصد اليهما بلفظي المثل والغير كان يراد مثلا ان زيد المشتهر مماثله المخاطب او بمغايرته لا يبخل
او لا يجود فليس في الكلام ح كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به
وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي اعني امالة الكلام الى عرض لي جانب منه لان الكلام موجه نحو ذلك الانسان
ويبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم تصريح بخصوصيتهما حيث كنى عنهما بما الآية
من المماثلة والمغايرة وكانه عرض بهما قوله لكونه تقليل النفي في لا يكاد دونه واعون من انحائه واذ ذاك حلوف
للمراد اي المعنى الذي اريد بلفظي المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذي هو طريق الكناية بلا تعريض حاصل
وتحقق على صيغة المبني للمفعول لمن يحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اي سيعلم
منا كان الكناية فيهما من قبيل الكناية الحكمية وان المقصود بالكناية فيه نفيه فتعلم علما تاما ان تقديمهما
اعون لما اريد بهما وانما اذا قصد بهما الى انسان فليس بلازم تقديمهما المعنى انتفاء العلة المقتضية لرعاية
كونه اعون على المراد بهما **قال واعلم ان للفعل اقولهم هذا هو الفضل الكلي**

وعد في الحالة المقتضية لتقييد الفعل أن نذكره في آخر هذا الفن

وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات التي في الترك والذكر مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد
وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد أن كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق
به من الفاعل وغيره فان الاختصار مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز ايضا لكنها جارية اجمالا
في الفعل وما يتعلق به وانما خص عدم جريانها في الترك في الفاعل لغرض يشير الى ان جريانه في غير الفاعل
لا يصح ايضا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من الكلام او في موقع المصدر
اي تكلما كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف
مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده ويجوز الكسائي حذف فاعل الفعل في باب
التنازع لما مر وهو مردود وتركيب ما ضرب الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله
الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل لانه يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار
بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتجه لحذفه نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في
المراد قوله الا في المفعول به وذكر لانه داخل في متعلق الفعل المعتبر فاذا لم يذكر انساق الذهن اتيانا
بشهوده الى انه متروك ومطلب معرفة حاله هل هو منوي او منسي بحسب القراين فلذلك افرد حالة
في الترك لا انكشافا فانما في ترك مقتضيات بخلاف غيره مما اندرج في متعلقات الفعل فان الترك
لا يصح فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تغني
قرائن الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى موارد جنس الفعل لان الكلام في
في ترك والا فالمادة الواحدة تكفيها قرينة واحدة وما يتقرر من جهات الترك على الاختصار

واتباع الاستعمال لانه مقصود ههنا بيان ان قرائن الاحوال فاعتمد في تفصيل جهات ترك الفعل
على ما تقدم من ترك المسند وقد فصل الكلام الاتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على تركه ههنا مثل
الثاني ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثلين فان حذف الفعل فيهما قياسي قطعا وحظية من حظيت
المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الى اي الولد اذا قصر واصله ان رجلا كان لا يحظى عند امرأته
فلما تزوج بمن احتمل ان يحظى عنده فلم يتفق وطلقها فقال ذلك اي انه لم تشارك في النساء حظيه
فانا غير اليه وقد يروى بنصب اليمين اي انه لم اكن حظية فلم اكن اليه ضاربة مثلا يضرب في كل معرض كان
الانسان اهلا لان يجتهد فيها لكنها اسبغ عليه بعادتهم من جهة وقصة جابر في قوله لو ذات سوار
لطمتني هو وجوابه لو محذوف اي لهان علي وقيل هو بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يصح مثالا لان
لو بمعنى التمني لا تستلزم الفعل قوله او غير ذلك بالجر عطف على قولهم اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك
المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب يعني اذا لم يكن هذا
الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا كان ان يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وتدرك الكل
اي التي هي عن ذكر الفعل في جميع ما فتح اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كشيء واما اضمر
اي اجمع لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على ادراكها حتى تستغني عن جميع ان تعتقد عليه وكله
عند بيعه او بتقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله تستدين ان يؤدي الخاتمة وفيه يشعر
الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل قطعا قوله منها ان يكون اي الفعل متروك المحذوف
بحجة لانه المقصود بالابهام بحذفه ثم تفسيره ولو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعده
بعده ان ولو وهلا محمول على انه فاعل الفعل المحذوف لامتناع الاختصاص من الكلمات بالافعال

وكذا ما يعقب اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها
على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما احسن لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يتكل اذا المكن
والنفسه على الذوق اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر
لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيد ذهب به اي اذهب او ما ان يناسبه كما في ازيد ذهب
اخوه اي اهين قوله ونحو اياي فاه صبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل
المذكور منصوب وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا وسياتي الكلام في فاه فاه صبون
قوله كما سبق البعض له اي لكون الفعل محذوفا معتبرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفصل بعض شرطيه
ان تعتبر اما باللفظ ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض يمنع دخولها على
غير الافعال وان دخل الاستفهام والافعال على الفعل اوقع وقد يمثل في بحث الفاعل الاضمار الفعل وحيله
بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هنا لك اي في موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر
قوله لوضعها على ان يفضي بمعاني الافعال اي على ان توصلها الى الاسماء وتصفها وتنسبها اليها
ولذلك سميت حروف الاضافة وهذه الحروف تنفك عن معاني الافعال كلما لا تدل على خصوصية فعل
بل على الفعل المطلق فاذا اريد ذلك الفعل المطلق بخصوصيته احتيج الى دلالة اخرى ثم
الاخرى يتفاوت فتارة يكون الشروع فيه اي في الفعل الذي بعض اللفظ الدال عليه قوله فانه اي فان
الشروع في القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء في بسم الله اما للالصاق على معنى ملتبسا متبركا به
اقرأ واما للاستعانة اي باستعانة اسمه افعل والاول احسن وتقدير اقرأ دون ابتدأ القراءة لعدم
تلبس القراءة كلها باسم الله تعالى واخر فقصد الاختصاص لانه المعتاد والا فلمجرد الاهتمام

قوله فانه تعين ذلك اي فان الشروع يعين الفعل الذي شرع فيه فراغ الم اليه قوله كون الاول ان
معنى ان تعيين الفعل كله بالقول الذي يقتضي تعيين الفعل لان تعيينه بمجرد الشروع فيه كما في بسم الله والقيام
الواقعة والاكل والقيام ودعاء الجاهلية للعرس وقد ورد النهي عنه طلاحيان فاعل الفعل في الكل ظرف لغو
ولا يصح ان يجعل الاختصار مبتدأ والكل خبرا لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا الى آخر
ان يكون الكل هنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصورة تجاوز قوله
وان يكون في تلك الدلالة اخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به
معنى ذلك الفعل المعين وكثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لارادة الامر الحصول
لان المعنى العام الذي يقصد اليه في الظرف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول
تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما في معناه ثم ان معنى الحصول مع عمومه للافعال
لا خصوصية بها ممتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا الحذف
في هذه الصورة واجب قوله من قبيل الاحوال اي من الاحوال المعينة للفعل المطلق الذي دل
عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل مثل ضربته اليوم والتاديب او ما يسبق ما يدل
عليه نحو يلحق الحق اي يفعل ما يفعل قوله فيكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال
لان المعنى هنا قول السائل من كتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لان نفس السؤال المذكور
قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التأويل لم تبق قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اي وعلى ترك الفعل جوازا
لكون الكلام جوابا لسؤال الواقع قوله تعالى ولئن سألتهم وذلك لان السؤال النفسي واقع في الآية
اي حاصل مذكور فيها الا ان كون السؤال سؤالا لا يعرض معتبر فيهما وذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال

نحو بيان كالمثال الذي ذكره اورده في الاشتمال على سؤال واقع وان امتنا عنهما بان السؤال
فيه منصف بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت الحزن في اخبار كون زيد في جانب من قام فاعلا لا مبتدا
قوله لسؤال المقدر يعني ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اي ليبك لاجل خصومة
وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقيل ليبكيه والثاني اليق بالمعنى والاولى انسب بالسؤال
المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك المهلكات
ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء مراعيا للفقراء ونظير الآية هكذا كذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحي اليك وبك هو وقع مهنا منه وفي قسم النحو
قوله ومن البناء على السؤال المقدر فصله عما قبله لان السؤال المقدر مهنا وقيه للمبتدا المحذوف
لا للفعل كانه قيل نعم الرجل سائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعتبرة
من السؤال والجواب مرعية مهنا اذا جعل كلمة من خبر المبتدا لا لعن الرجل على عكس ما تقدم
في زيد جوابا لقولك من القائم فسكن وكن على حذر منك قوله لهذا الباب اي باب نعم وبئس

قال وان هذا التركيب وقع موقعه اولا

قوله من التركيب الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل فيه مرفوعا بمقدر والمناطحة
مضاربة الكبش بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت حض بالذكر لانه اسمه على التمول لي
العلو والارتفاع وانتصاب الكلام ايجاد والا فانه جميع افنان جمع فن بمعنى النوع فيه
معناه وسطه وحقيقه وفصوص التي بحتا انه مستعارة من فصل الخاتم ومستبعات التركيب
ما معه من اللطائف التي هي توابع لحاق بمعناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فانه جوهر الكلام

بعيد لكونه سوقه الذي ان يصل من يبلغ كامل الى مثله وضمير بينهما اي طرفيها المتباينة
وبين طلب المحا بعد وقد يمتنع ذاك الى ما ذكرنا من التوقف والتلقي عن علم منه اي علم عظيم من المتكلم
قوله فان السامع تعليل لقوله وقد يمتنع ذاك الى اخره منه اي من الكلام البليغ ومن ما دونه الكريم
اي لم يقبله ولم تعتقد منزلة ما يليه اي ذلك المتكلم الذي اساء به اعتقاده قوله ومما يشكل
بهذا اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الى اخره وفيه رد على ما في الكشاف من ان قراءة
علي رضي الله عنه يتوفى بلفظ المبني للفاعل ناقض بما روي عنه من تخطئة القائل المتوفي بلفظ
اسم الفاعل وملخص ما في الكشاف ان المتوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كاملا كله حقيقة غير في
اخذ الروح ويستفيهما وكونه فاعلا بالمعنى المتعارف هو الله تعالى او الملك وجاز ان يراد
به استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فكونه فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه
الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن للتوضيح مجال ذلك السائل فحمل كلامه على المتعارف واجابه
بما ناسبه مخطئا اياه قوله فهو اول لمة النحو اراد ابا الاسود بدليل فاخذه اي في استخراج علم
النحو وتمهيد قواعده بعدما امره به علي رضي الله عنه لاسباب دعته الى الامر منها انه قراءة
ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان ابنا لابي الاسود قال ما احسن السماء
برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب فقال قولي ما احسن السماء
ونقل القصة الى علي رضي الله عنه فقال هذه من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافي اكثر الناس
على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرنا من ان من حق ان
تصل الى اخره اذا اتخذنا اي […] حددنا بها اي سلكنا الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها

ومن جعل زيد والاعطي السؤال اذ لولاه لم يفد سؤال الا ان الدال على خصوصية السؤال هو تركيب القرآن قوله بخلاف متعلقين به في باب الكلام منا باب الحذف لذلك ملتبسا بخلاف الكلام ما اذا انزل قوله متى كان اجمع للفوائد اي من كلام آخر كان ابلغ منه يعني اذا اشتمل على زيادة وجره فانما يعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لانه ليس مقصود الاصل والتقريب وهو تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام اذا خلا عن الفضلة كان كبناء احكم بنيانه وشد اركانه فكونه افضل مما اشتمل على فضلة قوله بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل فان اوله مطمع فان قلت لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت ربما يعارضه فان المردوف من حيث يعقبه التذييل النفس اليه اكثر من الاعز على ان النظر الآخر ليس فيه طول لعضيد شوقا وطلبا لتفريع قوله ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل كونه كالمناقض من حيث الظاهر اي اذا نظر الى ظاهره كان مناقضا بشبه المناقض واذ تؤمل في حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشانه في الذكر واداء ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظم الذي لها له على الحالتين هو ان ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكر في وجه حسن نعم الوكيل وندفي بحث الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان الغرض

الشيء ابلغ من الاستغناء شيئا المرتجى اذ من غوائل التشبيه تضمن المعنى المانع شبه تناقض قوله وهو ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول ايضا اذ تقديره يكتب زيد عمرو ان هذا التقديم لضرورة الانفصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله اجمال اوله الاستيناف والاجمال فيه ضعف في نكتة وفي من كنه ولا شك ان كثيرا لاستعداد الذوق البلغ وايضا ذكر الشيء مجملا اولا مفصلا ثانيا اوقع في نفس السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله اشتراكهما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما نحن فيه رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء محله بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام للانكار واثبات الشركاء لله تعين تقديم ما هو ادخل في الانكار فادخل ولم يرض به المصنف لان المقصود الذي سيق له الكلام اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء مفعولا جعلوا لا انه قدم المفعول الثاني لانه محز الانكار ولان المفعول الاول يستحق التاخير وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء وفائدة الجمع حينئذ زيادة التوبيخ حيث اشتقوا شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد فقد جعلوا الجن عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس ببعيد ايضا لما عرفت قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء ان اضعف الوجه الاول هو شك ان المعنى بالذات اثبات الفعل لكن الجهة الاولى استدلالا لاقتضاء الى اشتمال المقام عليها

ان التقديم انما يدل على الاعتناء بالمقام او دخل في الانكار على ان المحذوف دخل في الانكار اصلا

لا ينافي الوجه الاول في رابع الى ... لمطالعة

لاضعف الوجه الاول

بواسطتها وعطف المفعول به اى الفعل على الاسناد اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه
لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام
وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير ذلك لكن الجهات المستدعية للفعل اي المقتضية
لكون المسند فعلا اي جملة فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة الثلثة على اخصر وجه
ومقتضى الحكم فانها مقتضية لاثبات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها في
غير مرة اي اكثر من مرة واحدة ولذلك ذكر امثال هذه الجهات متفرقة في اثبات المسند
اليه واخواته واثبات المسند مطلقا وانما قال على امثالها لانا لما نتكلم لها ولما لا يمكن ما
نبهت على اعيانها بل على امثالها **قال واما الحالة المقتضية لترك مفعوله**
اقول اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بترك لم يذكر مفعول خاص ولا الغاية الاختصار والتعميم
لان السامع ربما يقتصر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام ولا الغاية الاختصار لفظا
فان قلت لابد هناك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك فح كان الحذف لمجرد الاختصار
والعموم مستفادا من تلك القرينة قلت افادة المفعول على وجه العموم الاول ان يدل قرينة على مفعول
عام كان يذكر في الكلام مثلا كل احد ثم يحذف فكان منك ما يؤلم اي كل احد فيحذف هنا لمجرد الاختصار
والعموم مستفاد من القرينة الثاني ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعين امر خاص
او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان تقدير
خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فالحذف على هذا الوجه يدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه
الاول فكذا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار

ومن لم يتيسر عنده احد الوجهين عن الآخر اشكل الامر عليه ولا نعلم ان العام المقدر على الوجه الاول
معنى لفظه ومعناه وعلى الثاني معناه فقط ويتناول جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله
والامتناع بعده بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على الاول امتناع
المتكلم وعلى الثاني امتناع الفعل وانه اي ترك المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار احد انواع
الكلام قوله يعطي اي كل ما يصلح ان يعطى ويعطى اي كل احد وقرينة الدلالة عليهما قوله في سائل
نيل مع كونه متروكا وايهاما لا تعليل للزيادة او المبالغة في الحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي
كانه قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو ان القصد الى فرد منها دون الآخر يعود الى الترجيح
بلا مرجح والرغبة في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة المعرف بلام الحقيقة كما اشار اليه
بقوله يفعل الاعطاء ويوجد منه الحقيقة فيجري فيه ما يجري في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى
التعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل
الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل قوله وعليه اي وعلى القصد الى نفس
الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا وانما اورده على صيغة الحصر مع انه جعله في تقدير المعنى كما
سيما على انه اولى كانه يفسر قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار
لازم لترك المفعول مطلقا اي انه قد يقصد الى نكتة اخرى هي العمدة في تركه وقد يقصد الاختصار
وحده قوله لا لبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اي تركه المفعول للقصد الى مجرد
الاختصار والنيابة قرائن الاحوال الدالة على نفي اللبس وكذلك الحال في اخواته الآتية في قوله للايضاح والانصراف
والظهور واختلاف هذه العبارات من تفننات على ان تعبير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول ايا ما لابد

في صحة الكلام وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية
من الوضوح وحملها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر وجار الله لانهما اعتبرا
ان المفعول هو الابل او الغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما
لتوهم ان الترحم من موسى عليه السلام لاجل ان سقيهم ابل وذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا
تذودان ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم كان الترحم باقيا بحاله والمصنف اعتبر ان المفعول هو
الغنم المضاف اليهما والمواشي المضاف اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر لكن ينفى
لفقد المعنى المراد انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم
فلا يصح ان يقال ترحمه لاجل انهما على الذود والناس على السقي فمن زاد في نظر او اوضح معنى فلذلك قال
لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء الله هدايتكم لهديكم وقد استمر حذف مفعول المشية وما في
معناها اذا وقعت شرطا كان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت
ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول لتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المعنى
غيره كقوله تعالى بل من شاء منكم استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين
والمراد بالاحتمال لئن القصد الى نفس الفعل او القصد الى مجرد الاختصار ولتماثل اكثر فواصل القرآن
لان بعض الفواصل تعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى وكذلك نبينها لقوم يعلمون
وبعضها تعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات
الثلاثة من قبيل لو شاء لهديكم وما ذكر بينهما اعني قوله ولكن انظر الى الآخر استطراد بايراده فيما
امثلة المشية على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد لحذف مفعول المشية وفاعل شاء في قوله اذ لشاء

١

ضمير الصدع المذكور في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصم والصدع
بالفتح هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض بمجرده اي متوقل صفحة
او بركة والنبع شجر يتخذ منه القسي والناسم شجر اسود وقيل هو الابنوس والارقة ضرب
من الاشجار والمبيح المتقوقل والعقل الشيرية من جبل عزير بوبع والمحصد المحكم يصف اوعر الكلام
يخاف من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية في بعض النسخ الصحيحة وبلاد نصب على نزع الخافض
اي الى بلاد ولا يجوز ان يكون عودة مفعول لشئت اذ لم يقع الجزاء من اجزاء الشرط مع الاولين
وعنقوة ذود مع ضيعان قوله اولرعاية الاصل اي لعدم مصادفة قصد الرعاية لمناسبة ما بعده
وما ناخر في كونه لمخنا على الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره
وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع وتعمد ابتنيه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او
المسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول في اجزاء الكلام اي خلوه عما ذكر من مقتضيات
ترك المفعول لغيره رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قد يذكر المفعول لمعنى
ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك
كالتبجيل في القصد والتنبيه على الغباوة في السامع والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب
الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حياله
قوله واما الحالة المقتضية تضمنا فاعله لما اعتني بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع
اندراجهما في ترك المسند واثباته ومر حذف المفعول به وابانة الغاية عليه تارة متعلقاته واورد
اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره تكثيرا للشارح الى العامل

كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه وسيعطي على احوال الغير مما يتعلق بالفعل

بالحرف الفعل مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية على معرفة الحالة المقتضية للاضمار

حيث قال فهي كون المقام غير ما ذكر قوله ان طلع الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر

لكونها نصب العين ودرو اللسان شبه طلاع الليلية واق مدفه عليها وهو مستترون السقف

بعد قيام البيت وشبه ما على قلائدها ونظامها اي شقها من الجواهر المنضودة فمرادا الكواكب

المنطقة التي تشتمل على الخامسة وهي تنسب بالترصيع لكل المنطقة الى المرأة قوله في افتتاح

اي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقيد والقال بمعنى القول

منقولان من الافعال والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشيء الى غاية والاستماع الشتم

قوله عن ما ذكره من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفي وضع اسم الاشارة

موصوفا بالمظهر اي ذكر الرجل موضع المضمر زيادة تعين وتميز قوله او مستدعيا للالتفات

اي من المضمر الى المظهر **قال واما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل**

فعلى ثلثة انواع احدها ان يقع بين الفعل وما هو فاعل معنى

كقولك انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في قرب ذلك

وثانيها ان يقع في ل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد معناه المكمل

بل الامر الذي يعتبر ويراعي حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارا

بمجموعها راجع الى الترك والاثبات الى اخره ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا للاستواء

كان منه ومن ما تعلق به او كان من متعلقاته وفاعل انه يقع ضمير راجع الى اعتبار التقديم والتأخير

١١٩

قوله فاعل معنى احتراز عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لعدم تعلق الغرض

بمثل النوع الثاني المتعدي الى واحد في الشين تقسيمه دون المتعدي الى اثنين لعله يرجع الى التنكير

العمين اذ واحد مغاير واثنان يتحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان تقدمها معا

على الفعل او تقدم عليه اولهما او ثانيهما فلا فرق بين الاثنين الا انه اكتفى بذكر اسنين منهما واورد في

النوع الثالث المتقدم من الفاعل والمفعول ومن المفعولين متحدين ومتغايرين قوله لمن يكون

سائلا بوجود فعل الى اخره كل ذلك يحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطأ في الفاعل ان

يعتقد غيره وذلك قصر القلب والخطأ في نفسه ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما

قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطأ في المقصود به اذ الشك والمخاطب ومن قال السائل

حاكم تساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر هو خطأ فقد اخطأ لان الشك تساويهما عنده

بمعنى تردده بينهما وان كان جانبا بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تردد عن

انه افراد بذلك كما يفهم ما ذكر من التلخيص والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد لانه

اراد ما تصرح في القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل وهو مثبته فقد ادعيت ان الله صدر

منك لا من غيرك ولا بمشاركته وقد يقال ان الانفراد اي الافرادي بالاستناد الى القلب وان

كان مخالفا لما تقدم وما تقدم من تقديمه القلب على الافراد فلما خص التي ليس في الوجه الاول

بمعنى الحصر ولانه صريح فيما قصد بهنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني بمعنى وجه لانه ايضا

صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التوكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي تختلجه

قوله شاهد صدق على ما ذكر من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير ومشاركته غيره

ذوق لأن انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرص مستبدا به اذ لو شاركه

المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الضب فلا يمكن تعليمه اياه وهذا المثال يحتمل

كلا من الفاعل والانفراد فيتعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو اعلم منه قوله

وليس لي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص يرد خطأ

فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشان

واذا قلت طرفك محجوب وانما نفي الوجوب ههنا اشارة الى تجويز فيما اذا قدم قوله

فيقصد عطف على ان يكون والضمير اذا قلته للمثال الثاني اعني شعبت انا في حاجتك لانه الكلام

يرفع به التجوز والسهو او النسيان كما هو بخلاف شعبت في حاجتك اذ ليس في ذلك الرفع اصلا

محض البيان بالثاني لانه الذي يلتبس بانا شعبت في حاجتك لاشتمالها على الفاعل المعنوي

وقوله غير مشوب حال من التبيين قوله وفيه تماجه لان اسقاط الشوب هذا الامر بهتة

للفاعل الذي هو المؤكد لا للسبع قوله وهنا اي ومما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي

وما انت علينا بعزيز اذا قصد فيه نفي العز عن شعيب عليه السلام واثباته للرهط فيكون

مخصصا للعز بهم ولم يرد تخصيص عدم ثبته الا ان المتبادر كما تشهد به الذوق السليم

هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله وهنا لان كلامه في الفعل وما يعمل عمله والمجرور

مناسب الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل عليه انه فصد به التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه

عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض عليه ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد

الاختصاص اتفاقا لانه شرط افادته ان يكون الخبر فعلا والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم

لان نفي العزة عنه عليه السلام ليس ثبوتها
لغيره فكيف يكون جوابه
اعز عليكم من نفي الله ان معنى
بل الدال عليه ارادة الكلام
على قصد
التخصيص

حبار

جوابا له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا له بل لتقليلهم ولو لا رهطك لرجمناك

اذ يفهم منه بمعونة المقام انا امتنعنا عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم واعلم

ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله تعالى كلا انها تذكرة وكيف يتأتى كيف ما عارف لا يفيد الاختصاص

اتفاقا وان جعله جوابا لما اعلمنا بعض الظاهر بانه يجعل السنوي للتعظيم فيدل على ثبوت اصل

العز له علا الكل فلا دلالة لقولهم ولو لا رهطك لرجمناك على اشتراك العز ولا يلائمه ارهطي اعز عليكم

لم يدل على ثبوت العزة لرهطه فقط

فان قلت شرط التخصيص عند المصنف ان يكون المقدم اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك

فيما نحن فيه قلت ان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فيجاز ان يعامل ما عز بانت عليه ان

يكون انت تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزيز بعد جعله مبتدأ وكذلك قوله وما انا بطارد

الذين امنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير حرف النفي وكان الخبر صفة واما صورة الاثبات

نحو انا عارف فلا يجري فيها ذلك فلا يفيد تخصيصا وان كان مفيده عند من لا يشترط ذلك

كما عرفنا قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام ورهطه فانهم

من كلام صاحب الكشاف في كلمة حق لهما

اريد عن دونه فلا يطابقه اعز عليكم من الله تعالى وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى التقدير لانهم

الا قوله الكامل لو السورة كما عرفت

في الله تهاونا بالله حين عز عليهم دونه كان رهطه اعز عليهم من الله تعالى قوله ولذلك ولان التقديم يفيد الاختصاص

وثبوت اصل الفعل يشاكان الكلام او منفيا نهي ان يقال وفي ذلك لان منطوقه الثاني يناقض مفهوم الاول

وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدم لم يكن فيهما وكلمة لا التي في الموضعين يدخل على

الناقض انما هي لبيان عدم الحجة قوله وكذلك الكن يا لا يصح هذا ايضا اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل

على ثبوت اصل الفعل فلا انا قد صرح اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت

بل التناقض انا يكون
لا حاجة لنزول وسلب ثبوت الشيء

أصل الفعل ورد في صورة النفي على أن السامع اعتقد ثبوته لذلك المعتقد استحسن قوله لا تراه
ان تكون فيه اعتقاد لا شبهة في أن ثمه شخص واحد لكل احد في الدنيا ظاهره انه يستحيل فلا نعقل
معتقد في جملة كلامه منك تسليم وجودها نفيهما عنك وادعا ثبوتها لغيرك ولهذا قال في الايضاح
بنى لان الفساد على التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني نسبه نحن لان الفساد فيما اعتقده
يتحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بحمله على الاستغراق العرفي لان المتبادر من الحصر
فيكون مستهجنا اي مستقبحا لا ممتنعا واعترض بان الحصر في ما انا رأيت احدا من الناس على الرؤية الواقعة
على احد من الناس الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي لوقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات
فلا يلزم الا ان نعتقد فيك معتقدا انك رأيت احدا من الناس فنفي انت تلك الرؤية وتثبتها لغيرك ولا
محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعف ظاهر هذا
وثانيا بان لفظ احدا اذا لم يكن بمنزلة كل عن وقوله لا يستعمل في الاثبات الاعم لفظ كل وهذا
على تقدير صحته ضعيف ايضا لان الاستهجان جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رأيت رجلا على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا بان الفعل اذا نفي على وجه مال
عن فاعل فهم منه على تلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل فهنا نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة
الى كل احد كانه قيل ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى الآخر فيفهم ان هناك من رأى كل منهم
انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رأيت زيدا فلو ابهم فيهما بالنسبة
الى واحد لا بعينه فقد وقع في رأسه كانه ادعى عليك انك رأيت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك
وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رأيت الا احدا من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية.

وان لا تعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى نفي الآحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي نفت
ان تكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رأيت
احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان نعتقد معتقدا ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس
وانه غير كغيره واثبت انك المتصف بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله ويحترز احترازا لطيفا
الاحتراز لان التناقض الذي الزم انما هو في صورة واحدة هي ان تكون هنا كضرب واقع على
مفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب
واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لكاذ المعروض ان الضرب واحد ومنهم من قال انه لا تسلم ان نفيك عن
غيرك وايلاء اي جعله تاليا للنفي وتابعه بلا فصل يقتضي نفي ان تكون ضربه انما يقتضي ذلك اذا
لم تستثن شيئا مما يوهم التناقض انما المعترض في نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالعرض
الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لا نسلم ان النفي مقتض بانه حتى يقتضي ان تكون
ضرب زيدا وذلك لانه ليس شيئا من النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعل لا للمفعول فكانه
قيل ضرب كل احد الا زيدا نفي عنه وثابت لغيري وفيه ما في ذلك الاول فلانه اذا ادعى في ما انا
احد ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا
بالنسبة الى المفعول وكان النفي مقصورا على الفاعل لم يصح وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس
لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منفية عني وثابتة لغيري واما ثانيا
فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المعنى ما ضرب احدا لاني انه يجوز ايضا ان يقال ما انا
ضربت احدا الا زيدا فلا يصح ان نستثني منه الا ان تقدم احدا لفظا كان

على انه في الاثبات لا يستعمل الا بعد ورود عند النافع فقد يعقل امتناع ما انا ضربت الا زيدا

بما ذكر في ما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيلزم ان

تعتقد انك ضربت كل احد سوى زيد مع ان ذلك ممكن فلعله لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني

على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد سبق ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر وهو ان يجعل

الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد ابطل نفيه ضرب زيد ونفي عنها ضربه من عداه والتقدير

نفي بعض افراد ذلك المنفي اعني ونفي ذلك المبعض عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي بعينه وما انا ضربت

من سوى زيد اي منه غيره فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت

تعلم ان هذا المقام من دحض الاقدام وما ترى فيه جماعة قد تاهوا فلم يتثبتوا على تحصيلوا وفاقهم

ولعل يتشابك ثبتا متينا وآمنا كمن لنا سلطانا مبينا قال والحالة المقتضية

للنوع الثاني اقول يعني اعتبار التقديم والتأخير من الفعل وغيره من متعلقاته

وهو هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل وقد

اقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الرد عن الخطأ الى الصواب واذا اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت

في لكن زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله بضميم ان تعال جعله شبيها لتقديمه واشمل كما

في علة النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك يناقضان فيما اذا قلت زيدا ما ضربت

ولا احدا من الناس فقلت انا لم اضرب زيدا ولا احدا غيره اعني لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف

من ان يكون المقدم حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا والنفي الواقع في مسئلتي تقديم الفاعل المعنوي

والمفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان تقصد بالتقديم تعيين الصواب ورد الخطأ

في الفاعل او المفعول واما اذا لم تقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن مخاطبك ظنا فاسدا انك ضربت

فتى ضرب عمرا او انك تعتقد كونه ضربه فيضربها الغير في ذلك الظان ثم قال انا على ظن الفاسد زيدا ضربت

او انا ضربت زيدا فقدم المفعول او الفاعل في كلامه بدل الخطأ في زعمه فانه يصح منك ان تقول في

جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انا ضربت زيدا ولا احد سواك فتعدهما في كلامك

لموافقة كلامه لا لقصد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنع الى

مثل امتناعهم وانتفاؤهم عن ان تقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس منعوا عن ان تقال

ما زيدا ضربت ولكن اكرمته قوله في جوابه النفي جواب النفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت يعني

ان تقديم المفعول به بواسطة لقصد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى تعميم

الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التأخير سواء كان

فاعلا معنويا او مفعولا صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من متعلقات الفعل و

خبر المبتدأ وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة كلام السابق كما مر انفا

او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او غير ما ذكر الا ان هذا قليل فيجعل في حكم

العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون تعريض بانه تعريض ليكون داخلا في حيز تمتع معطوفا

مع الظرف على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين نعقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع

ائمة علم المعاني كذا بل لما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة

في معنى قوله وبالآخرة عطفا على تمتع اي ولذلك ذهب وان يجعل قوله وفي قوله لكونوا شهداء يعني

وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون عطفا على تمتع ايضا لا على قوله في معنى اياك نعبد نعقولون مع ظهور لا يصح

١٢٧

الفصل بالآخرة قوله فيما نقلوه انما لا يدخل كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصر
اي للآخرة وكذا ضمير وانما لا عنتهم وضمير فيهما في المواضع الثلاثة للآخرة وقوله في الجنة بدل من فيها
او قيد للفعل اي لا يسلك ذوقه بعد ما قبل فيهما وقيدها الاول متعلق بالنفي والثاني المنفي اي لا يكون في الآخرة
للذين في الجنة الا الماء والارواح الجنة وقوله في شيء خبر ليس ومن الايمان حال منه ان جوز تقديم
حال المجرور او صفة لما يقسم في شيء وعند الله ظرف للمضمون الجملة اي بين المتصفين بالآخرة عند الله
وفي الاية تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة اي الموصوف لو صفوا بالآخرة ... موعزل
فهذا قصر حقيقي وقصده التعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني
من تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به
التعريض بان ايمان اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله انما شهادتهم على الآية
اي يبلغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة لجعلهم امة وسطا ليس لاختصاص
شهادتهم بكونها على الذين يدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا
مزكيا لهم فانه كرامة ثابتة وعدي شهيدا بعلى لتضمنه معنى الرقيب ... على ان تعديله اياهم عن خبرة و
اطلاع على حالهم قوله وتراهم عطف على يتبع اي ولذلك ترى ائمة علم المعاني قوله الا للعرب فيه كانه
بل طائفة من اهل الكتاب قوله لوقوعه في مقابلة كلهم لا يقال ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا
حمل بتعريف الناس على العهد ادى الى بعض مخصوص كالعرب مثلا فمقابله البعض الآخر كالعجم لا الكل فالظاهر
انيقال اللام للاول من الاول اختصاص ذلك البعض المعهود فرادسنا وما البعض الآخر الذي يقابله
لانا نقطع النظر عن خصوصية البعض المعهود واوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر

وكلا الاختصاصين باطل فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم وكذا لجنسين لا لاحدهما واعلم
انما ذكره مبني على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فتقدمه على رسولا فتكون
من تقديم معمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على
بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي ولو كان في الاصل صفة لرسولا فتقدم فصار حالا فلا يفيد
تقديمه ايضا تخصيصا وقوله تعالى تعلقه بارسلنا بجعل قوله رسولا تأكيدا والناس تبيين او بي او الجار
بمنزلة الوصف في التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكره الآن فتم المقصود قوله فان في الامثلة التي نقلت
بعد قوله والتخصيص لازم للتقديم كان من الاثبات وهذه التي شرع في ذكرها الى قوله في سائر كتب الله من النفي
اي ولافادة تقديم ما حقه التأخير التخصيص ترى ائمة علم المعاني يفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص
ما يفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك
في التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه قوله تعالى اراد ... الوصف بالذكر لا معنى الحصر
ويدفعه الحاق لفظ النفس عند ... وفي تسليم قوله فقد يسمون عطف ... قيل واذا تجرد الظرف
والفاء في قوله فكما داخلة تقديرا على قوله يسمون ايضا عطفا على يفرعون اي يفرعون على التقديم
ما يفرعون على نفس التخصيص فيسمون ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى ان ... ضاربا لا انسان سواه
ذاهبا كذهابهم اذا قيل ما ضربت اكبر اخويك فيذهبون الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه مفهوم
اي احكام الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل
ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له لئلا يلغو ذكره اذ
الكلام فيما اذا لم تظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات والنفي يقتضيهما كيلا يلغو

لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان آخر مضروب وذلك لان منطوق
العطف يناقض مفهوم التقديم كما مر عن قريب فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز
ان يقال ما ضربت الرجل الكريم ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما انا ضربت ولا احدا من الناس قلت
مفهوم الوصف كما اشرنا اليه اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص
على كل منهما فلا يبقى من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له شيء من التخصيص
فائدة واما اذا ظهرت فلا ادري كيف جاز في نحو مقالة ذكر الظان ما انا ضربت
ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر
بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس بشيء اذ لا ادري كيف جعل
الوصف في افادة التخصيص [illegible] وشبه به التقديم في افادته قوله ويتبعهم عطف على تراهم يتوعون
ومعنى لا فيها غول انه [illegible] مقصور على اللاحصول في حصول الآخرة لا يتجاوز الى اللاحصول في حصول
الدنيا وبعبارة اخرى على ان القول مقصور على الحصول في حصول الجنة لا يتجاوز اي الى الحصول في حصول الدنيا
ومرجعهما الى ما ذكر بقوله وان [illegible] بالكسر عطفا على قدم الظرف والمقصود التعريض بردائة حصول
الدنيا وانها موصوفة [illegible] النقيصة الكبرى والغول غائلة الصداع او الاثم او اغتيال العقول وسلبها
من حيث لا يدري و[illegible] فون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على ينزفون ليعلق
الحكم السلبي وتقديم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تعالى الم ذلك الكتاب [illegible]
يقولون مع ظرفه المؤخر عطف على يقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله
معطوفا على يتبعهم كما توهم ولو اجرى كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله تعالى الم الى آخره

يقولون يمنع قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى لا اعني الجزء من المسند اليه كما
ذكرناه في العبارة الاخيرة ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله
من سائر كتب الله واستغراق الجنس باستغراق جميع افراده وثبوته بثبوت ادنى فرد منه فلا يكون
[illegible] على ان ريبا بالسكر للتقليل وقوله دليل خطاب نصب على انه خبر يجمع اي يصير التقديم بافادة
التخصيص بل بمفهومه دليل خطاب على ما ذكر والاتيان من تقديم خبر المبتدأ عليه قوله ويسبق
الى [illegible] حكم التقديم بحث يشمله ايضا فلا يرد ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله على مثل
متعلق بجواب متى اعني افاد اي وافاد تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس امثال ما ذكر
من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل ذا ظرفه [illegible] معمولة لقرأت كان الحصر مستفادا
من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا
من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز [illegible] التقديم عنا للتعليق في افادة
الحصر وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال
هذه الوجوه امر بالفهم وقيل لما اراد ان يشرع في بيان آخر قال فافهم اي جميع ما قدمناه
من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان افادة التقديم التخصيص قوله لتستقيم الحكم
اي لتستقيم [illegible] التقديم الحكم [illegible] والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والتقوى
فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والاثبات لتقديم الظرف
على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرف متعلق بقوله وحاله التقديم بين الحالة المتقدمة
[illegible] ان [illegible] سامعك الى آخره وذلك لان تقديم الفاعل او المفعول به او غيرهما يدل على ان المقصود

لاجلي فلابد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من معمولات
الفعل من الظروف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما اي اقتضى المقام غير ذلك اي غير
الذي تقدم من الفاعل والمفعول اذ الغرض ان الفعل واقع ولابد له من فاعل يقع منه او يقع عليه
مستمع لذلك وهو مقتضى المقام غرضه نفي الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهومه
باستدعاء المقام واذا اشتغر من كان اعتقاده العكس الاغر قوله لكونه خطأ اي لكون اعتقاده خطأ
واعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التاخير من معمولات الفعل
وخبر المبتدأ وانه قد يمنع في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
على ما مر قوله ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكره من الفاعل المعنوي والمفعولية وغيرهما من معمولات
الفعل وراء ما تبعت اي بعده تتمة من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشان المقدم اي بذكره
اما للتعظيم او التبرك او الاستلذاذ او لكونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان افادته
اذا كان التقديم تقدم مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله مؤخرا ليستلزم التخصيص
الاهتمام باسم الله تعالى بعظمته وبركاته ورد عليه ان السؤال اي اقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل
القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ اول ما نزل من القرآن على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة
والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على
العلم باصلها وايضا المخاطب هو النبي عليه السلام كما هو الظاهر والمقصود منه تحصيل القراءة بغيره تعالى
حتى تقصد التقييد باحد جزئي القصر وان افادة اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يجعل
الفعل مؤخرا لقصد الاهتمام باسمه تعالى وان لم تقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان في جوابه انه اذا

انما لم يقدم باسم ربك كيلا يوهم التخصيص الذي هو مناسب عن هذا المقام فيستنتج ذلك في كون
الشيء اهم في نفسه كما ان ما خص من الفعل في قال الله وسكت الله تعالى الا انه فيما اقتضاه الكل
الكشف عنك ان الوجه الذي اختاره المصنف لا وجاهة له لنوء قصد التقديم في التخصيص او هذا
مجرد الاهتمام وان القول بجعل بسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثاني بعيد
في الفساد والله الهادي الى الرشاد قوله تقديم الفعل على المفعول دل عليه انه جعل باسم ربك مفعولا
اقرأ لان المفعول به يطلق على ما يتعلق الفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية تطلق على
مضي تناول غير المفعول به كما في وله غير معدي الى مفعوله ثم ان الفعل كما ينزل اللازم مقطع النظر
عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل اللازم بقطع النظر عن المفعول بواسطة فيقول على بجلي ما يقدر
نشر لقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة ولا حاجة الى حمل الباء
في قوله معترفه وفي الاية على الزيادة كما توهم والوجه الاخر في يعطي ويمنع قصد التعميم في المفعول لكحد

قال والحالة المقتضية للنوع الثالث قوله

اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ اراد ومن فيه تعريض على محل العناية
المنهي والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص كان ما تقدم
فيقول من علم مطلقها بذا فعل الاهتمام بشان الاطلاق لا تخصيصه بنوع انه في الحقيقة من
تقديم الخبر على المبتدأ فذهب قوله تقديم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل
على بعضها تبعا للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر
وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل لها بقوله

مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدهما ان تكون فيه شاهد لان ما ذكره سبب للعناية لانه

منها وقد تقدم اللام اي احدهما لان تكون وتقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف لحسن اذعن الكل

وقد علم وجه اصالة تقدم بيانها والعامل ملحق بالموثر والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء من الفعل واخبار

في المفاعيل التي بحسب الذي اورد. وقد يضار تقديم المطلق المفعول لما مر في تقديم الفعل وترك الفعل

على ما الخارج وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو وعنده فليس من معمولات الفعل وان كان

معمولا كما مر هناك ولا يبعد ان يقال في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه غير عن التبعية

تنبيها على المقارنة والمعية وافرد للتمييز لانه لم تقل متيقنا غضبا لان الكلام في معمول تصريح

الفعل وايضا فاعل مستيقنا مستتر فلا يظهر انه تقدم لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل لم تعلم

في حكم الفاعل لئلا يوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل انما

لمجرد كما في اعطيت فلان زيدا عاطيا اي اخذ من عطوت تناولت واما المرتبة كما في كسوت فلان

عن الكسي وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب

اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فصل

لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا في الذات بالباقي وكذلك عرفت انا وفلان زيدا

اي المعطوف مع مغايرة متبوعه في الذات وبعده عنه تشارك سائر التوابع في استحقاق التقديم

على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك

بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت في الاسم المبهم المميز فان اصل التقديم

على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقديم على المستثنى وكالتمييز الذي هو فاعل فان اصله التقديم

الموصوف بالاصالة

على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة

واحترز به عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول به اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة

والخبر عن النكرة ونظائرها مما قدم وثانيهما ان تكون العناية به ايضا شاهدا لانه يصح نصب عينك

بضم النون وفتحها اي منصوبا وقدامها وان التفات بفتح الهمزة عطف على كونه بحيث يجب

التصدير وما في كالمصدرية او تشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان يجد ذا عناية به وهل ادري

اي تشتد ولفظ قبل عطف عليه ونقول ثاني مفعولي تجد وقوله مقدم اي المفعول على الفعل

عطف على نقول لغيره وحق المفسر ان تعقب مفسره وتقييم وجه الحجة على الفعل المجرد انهما

نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم ان التقديم على الفاعل وحده فلزم من اصالة تقديمه على

الفعل ايضا فلذلك نقول تخصيصا قوله سعيد شركاء اي منصب فيها ويقول الله شركا

سعيد ابتغى شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اشتغالهم واعتقادهم

في الاية والمثال قدم الظرف المتعلق شركاء اي لله عليه وقيل وقدم فيهما المفعول بواسطة واذا جعل

مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل كما مر اليه اشارة قوله اي كان

عطف على كونه في نفسه وفيه كناية الى كونه نصب العين مترايدا التفات الخاطر اليه ثم ان المصنف

اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبين منها العارض الذي يورث العناية والاهتمام

ثم عقبها باربعة اخرى مما التقطها من نظم القرآن على ترتيب مثلها اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة

نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر اي مفعولي تحت بمعنى ظن وقوله كما

تجد متعلق بلا تتوقف ومن كان الكاف للقرآن في الوقوع كما تقال كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن مجيئهما

وقوله مثل متعلق باحدث في الحديث مثل اخذك فيه وقولك لصاحبك قوله نفحت من منافس
العارض الذي سورث له شمام قوله واعجب عطف على اعجب الاول قوله او كما اذا
وعدت عطف على كما اذا احدثت وهو المثال الثاني من امثلته قوله ما استبعد
نفعه اي من حصول نفع في امضاء بعده وقوله من جهة متعلق متعلق بالنفاوت المنزه
في تبعد الجهة والبادي للعود وبعد جنس فالك وبحال النفات طرفه ليجد ضعفا وقوة بمميز عن
نسبة النفاوت الى الانكار وقوله بالنسبة اي النسبة الى الجنس وهو نفاوته للانكار وقد اكل
صفة لنفاوته اي النفاوت الذي في الضعف والقوة فيقتضيه الفضل المتفرع على قوة الانكار
المبنية على قوة الجهة في التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتنا بذكر المكلم وجعله نصب عين
المتكلم وقوله تعالى في المعنى اي في الاول ان تقول زيد بادي جنس ولا بالملكية كما تشتمله قوله وان تقول
في الثاني ولمتامل في تصحيح قوله وقولنا عطف على ان تقول والمراد بالمرفوع هنا الفاعل
وتابعه وما عطف عليه واما المرفوع الذي قدم عليه المكلف فهو التابع والمعطوف اذ لا تقدم
نفعه على الفاعل لكونه ضميرا مستقلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هذا عليه العرض
المذكور فيما لسنا انوى وعليه وجب كما في قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس كل عرض
مصححا للانفصال بل ذلك مخصوص باستعمال قوله او كما اذا عن في هذا هو الثالث من امثلته
واراد الاشتباه بصلة دفعه هو العارض الذي اورث الاهتمام فافهم بتقديم المجال عن
من يحبك على الصفة وقوله او مثل الذي في قولك الحمد لله عطف على مثل الذي في قولك رايت الجماعة
وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرورين اي

بالمحسن بها دونه حتى قدمها على المفعول بلا واسطة والمنافع مواضع المجد وشد المحسن
واراد بقوله لطيفا والطف ان تلك المنافع متفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف
ودقل مما صفة خفاء اي متفاوت مراتب الخفاء في اللطافة والتطبيع الفوق من البلاغة
ومقال له بالفارسية بهلو آمرو عدم شق الغبار كناية عن عدم السبق والضالع هو الذي في
مشيه اي عرجا كي في ضمان المنافع والله درا هم النرسب بحسبه مدح للفتاة بمثال
من دردع اي لا كن تحضع واصل الدر اللبن وتعريه النجاة طبع لتضمنها معنى الاشتمال
ومعضات بروي بفتح الضاد وكسرها وقوله لا يرى شيئا استئناف لبيان ما قبله منها
اي من لطايف الاعتبارات عليه اي على ذلك التي فيه في التنزيل وقوله من وجه لطيف
متعلق بمراعي كما ان من الطف وجوه متعلق بمراعي بين ان كل اعتبار لطيف يراعى في
كلامهم على وجه لطيف فعله وهي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه هي الطف من كل
جمع جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ابلغ في الكيفية اي في اللطافة وفي
الكمية اي العدد وقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم
لعارض واذا اجبت طرفي ستنظيره وضبطت عندها الامثلة يعني انك اذا احدث الامثلة التي
فلمعنها اليك مسابح نظرك فتاملك هذا يب ضوءها الى معرفه ما عدا نظم ما عليك من
نظائرها فقدم اي المجرور على الفاعل واللام في لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفها
وانهمك في كذا اي جد ولج والاشتراك المبالغة والالحاح وفاعل وكان ضمير الاشتمال الذي
دل عليه اشتمل والكلام جزء وتمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى تلك القضية وكذا بعضها

اي ما اكلت تربتها ما سوى شبسها قوله اكانت تحييلا في فكرة معنى هذا الكلام من في التعجيب
عن العقد بالمال بتحير اشانها عادا فا تقالي يحي ابنها واطرافها وهنا كل طرف لغولكان
وفاعل لم صمرها في الحديث قوله وبمعناه ومن الامثلة ان قال الله تعالى في سورة المؤمنين قالوا
ايذا اطيانت ابا وعظاما انا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباونا هذا من قبل وقال في سورة النمل
وقال الذين كفروا اءذا كنا ترابا وآباونا اءنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباونا من قبل
والعامل في اذا في الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي انبعث اذا متنا ائنخرج اذا كنا
ويكون الهمزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الي البعث والاخراج من القبور قوله هناك
اشارة الي الاية الاولى وههنا الي هذه الآية قوله تعجب هنا كان اي في محل المنطوق فيهما ههنا في اليني
بضم الباء وكثيرا ما علي طريقة عوف وغيره في سنده وسنده قوله ما تقدم من ان حق التابع ان لا يكون
بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قوم وصفا للضبا من متعلقه معرفا
فلا حاجة في تقييده الي عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية
علي ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاخرى فيهم الوصف يخرج بينهما العارض
قوله ان يكون من صلة الدنيا وهي نصب صلة لي ويحتمل المجرور ان يكون كلمة من الداخلة عليه صلة
الدنيا وهو بعيد قبيل المعنى ويحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور
وقيل معناه ويحتمل ان يكون من جملة ما هو صلة للدنيا وان لم يكن ههنا منها وفي كلامه نظر وهو ان
من قومه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا انه
متعلقه من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل في ان يقال انزلنا عادا وتبعناهم في الجحيم التي هي

من قوم نوح الا انا وإلى بعيد ومعنا ان يراد دنت من حين قوم نوح اي كانت قريبة منهما في
الزمان او تشبهه بما في الاحوال قوله للمحافظة علي الفاصلة اي علي الفاصلة الاولى في قوله تعالى
علي موسى وهرون عليهما السلام وليس في الشعراء هذا الفاصل فالمعنى لنا خير هو يقع عليه السلم
فقدم رعاية للاصل مع المحافظة علي الفاصلة النونية ايضا في قوله فما كان الغرض الا من يراد الآية
الا بحرج المبنية علي التقديم لعارض يورث الاهتمام ويفيد فيها للنظاير وخاتمة حال من المستتر
في ولعلهم من الانواع الثلاثة اشارة الي اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوي واعتباره بينه وبين المفعول
واعتباره بين متعلقات الفعل قوله فليكن ما عرفه فيما سبق علي ذلك مسكن لتعلم ان ذلك العلم
قد تسلك في هذه الانواع ونزل المصيب في الفاعل والمفعول منزلة المخطي فيقدم وقد يعكس
في كل التقديم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات منزلة الاهم فيقدم وقد يعكس فيتاخر ولا يقدم الاهم
كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر **قال واما الجملات اقول**
هذا قطب الحديث لاختلافهما في الاستقبال والمضي وفي عموم الجعل وعدمه وفي كونهما حرفا
واسما وظرفا وغير ظرف ولم يبال اذ وجب نفيا بحيثهما لانهما يقتضيان شرطا وابتداء لان كلاهما الا
ودعمهما بالزيادة مناسبتهما ابا هما بتسار الطريق الاول ثم بما يخص العقلاء او
فقدم ملجئا مثالا نا اصلها وما خيل في لعلهما وفصل لهما عادة الكتاب لانهما لا تعمل حيل
بعد واذ انما هو في الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وتنهما للنفي ونشرطتهما
نعتريه ولم يذكر ايما استغنا عنها فيما قوله فالكلب جواب اما وضربها للجملات في قوله اما ان
للشرط في الاستقبال شرع في تفاصيل اما من هذه الكلم اي في تعليق حصول مضمون جملة بحصول

أخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط
أعني حصول مضمون الجملة الأخرى كما أشرنا إليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه
أيضا لأنه حاصل في الحال وليس الغرض إلى جعله ظرفا لحصول الجملة الأولى كما لا يخفى ولما
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لأن مقصوده أن يذكر ما به تمايز إن وإذا
وأما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم أن اختصاصها مبني على حالي
الاستقبال أنه في الحال وليس بشيء فإنهم اتفقوا على أنهما للمعاني المشكوكة فالأصل فيهما أن
لا يجزم بشيء من طرفي الشرطية وقد نبه على ذلك حيث قال ويجوز فعله الكريم أم لا وجب جعله
أن لم تكن أبا لك من قبيل ما هو خارج عن الأصل بسبب الجزم بلا وقوع الشرط أو بوقوعه فإذا
استعملت إن في الحال كانت خارجة عن أصلها قوله في مقام الجزم أي بوقوع الشرط أو
لا وقوعه قوله لا لنكتة تقتضي المقام إياه كما إذا سئل العبد عن سيده في الدار وهو يعلم أنه فيها فيتجاهل
خوفا منه وقال إن كان في الدار أخبرك أو كما إذا استطال الليل فقلت
إن لم يطلع الصبح فماذا أعمل وأنت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل تجاهلا وتولها
ولو أن صدقت كي أن ظهر صدقه فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الآن المخاطب شاك
فيه فاستعمل فيه إن نظرا إلى شكه والظاهر أن الشك المتكلم وعكسه في أمره وقد يجعل إن صدقت
مثالا للتجاهل أيضا فإنه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويري شككه فيه
لاعتبار مناسب يستدعيه قوله وإما بتنزيل المخاطب منزلة الجاهل وقد يكون المخاطب جازما
بوقوع الشرط أو لا وقوعه منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقوله

لا تنتن المؤذي إن كنت أبا لك فلا تؤذني وإن لم أكن أبا لك فكيف تراعي حقي وكلمة كنت للاستمرار أي
دائم على كونك على غاية حقي فإنه عالم بوقوع الشرط في الأولى وبعدم وقوعه في الثاني لكنه لما لم يعمل
بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك فتجاهل وتحقق في لزوم امتناع الجزم تغليب الغير فقط نحو كما في أمر
لتحاصل أن الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه أن يعبر عنه بالمضارع فلا يترك
ذلك إلى الماضي إلا لنكتة ويعلم مما ذكر من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط أن الأصل فيه أيضا أن يكون مضارعا
فلا يعدل عنه إلى الماضي إلا لعلة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وإنما قال نظرا إلى لفظ إن
الملحق بواسطة كلمة الشرط فقد استقل إلى الاستقبال الآن لفظا باعتبار وضعه الأصلي موقوفا بالتحقق
قوله مثل ما ترى مثل النكتة العدول في الجزاء عن المضارع إلى الماضي بقوله تعالى إن يثقفوكم
فإنه ذكر فيه ثلاث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية أحدها يكونوا لكم أعداء أي يظهروا
عداوتهم ويعملوا بمقتضاها لأن نفس العداوة ثابتة غير معلقة على وجدانهم للمؤمنين وثانيها
يبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء أي القتل والضرب والشتم وقد ذكرهما الجملتان بصيغة
المضارع على ما هو الأصل وثالثها وودوا لو تكفرون وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على أن لو وقع
ودادتهم كفر المؤمنين لوجدانهم إياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله العداوة وبسط الأيدي لجواز
أن يمنعهما حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة إذ لا أحب عندهم
من كفر المؤمنين فإنه أضر الأشياء لهم وأنفعها للكفار إذ به يحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر
المقاتلة والمشاجرة وإنما دل الماضي على تحقق اللزوم دون الجزاء المعلق بالشرط فمعناه إذا وقع
جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان معنى لتحقيق وهو غير محتملها لما أنه على المعنى

فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا تكون معلقة بها قلت لا بل يجعل ودوا
حالا اسعدوا وعطفا على مجموع الشرطية فيكون المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليهما من الجد
والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول
عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد ان ذكر كلمات الشرط مفصلة واحدة بعد واحدة
فصدر بعد نقلها بكلمتي ان واذا فقال اما ان واذا كما في البواقي التي عطفنا عليها ولم يجمع بين ان واذا
مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال تحقيقا جا اي للاستدلال على شرطية اذا فقوله
قال الله تعالى استئناف لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة في جزائها كما ادخل في
جزاء ان وذلك لعنق بها من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فناسب ترتب الشيء على
غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان تكون اذا فيما ذكر من المثال ظرفا مجردة
عن معنى الشرط معمولا لمعنى المفاجاة اي ثم فاجؤا زمان الشرك في يوم سنهم في زمان اذا قنطهم منه رحمة فالاولى
ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم يتغلب الى الاستقبال
مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى الاكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يتأتى في
جميع الموارد واما نحو اذا جئتني اكرمك ... لا يصح ... في مجرد ...
... يصح عليك ان الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ
فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيها اي كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع
الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات واستعمال العا

فاذا اجيب من العطف ان المحل تفصيل فلا حاجة الى ايراد كلمتي اذا في المقطوعات

تستعمله في الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمه معارض قوله قطعا مصدر للمصدر المعبر
اعني القطع على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا ويحقيقا صفة اي قطعا محققا وقوله
او باعتبارنا عطف على تحقيقا اي وقطعا ملتبسا باعتبارنا خطابيا وجاصلا
بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما اذا طلعت الشمس وعرفي فان المظنون
قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كما ظنها بالوثوق فتجئ اذا انعم عليك زيد فاكرمه
بجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وباستحقاق المخاطب بكما ظهاله التشجيع على صدق
على اذا اتيت ليلى بخلوة زائرا فيت الله رجلان بحافيا وقد صحف جاء رجلان برجلين ويتفاعل
خرافات في اعراب البيت حتى قال فالمصدر رجلاي فاعل زائرا وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي
يعني في معنى زائرا بيت الله حافيا وان خيرا نذيه زائرا بيت الله الى الرجلين ركيكه جدا وبان الحاجة
اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذ
اضحوكة يتلهون بها فوقه من النكتة في كون الاصل في اذا الجزم هي النكتة في تغليب الماضي مع اذا
على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق بتغليب وقوله لكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى النكتة
المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل
في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة
وقوله نظرا حال من المستتر في اقرب تنجل النظر الى لفظة قوله قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة
استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع
بناء على ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع

اي منظورا اليه لفظا ومفعول له ... بكونه اقرب لاجل النظر

ادبا للاوقع قوله حيث ادرت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلوب جريء على الملاء ه
اذا لم يكن معه ما يدل على تعدد واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة
اعني الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله تعالى بقوله قل كل من
عند الله وكذا التنكير في قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل من الفتح والغنيمة
يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة وشهادة ما قبله
اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن
فاشكل ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان ينبغي ان يستعمل ان مع المستقبل واما استعمل
الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم
فهنا كل شانه يحقق معنى قوله بلفظ اذا مستعملا يقال وحيث اديت تعليله وقوله لكون
حصول الحسنة المطلقة تعليل لذكر المعلل على ان ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب ارادة
الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثرة وقوعا معطوف على
مقطوعا اي قطع بحصولها كثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكره في الكشاف
من ان جنس الحسنة وقوعه كالواقع لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكون كثيرا حتى يحصل قوله واذا كان لان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت
تعريف عهد الذهني اي كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اي جنسها اما
تعريف عهدي كما في ادخل السوق واما تعريف جنس على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد

السيئة البلية والسخط الغضب
مستعملا من الشيء م

ومن شرط ذلك كان قد حذف ان قصد الاستغراق
السعد

لكن احسن من نفسه على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة فانه يدل على ان اعتبار الحسنة المطلقة كثيرة وقوعها
فيما بينهم صار تنزيل المحقق الجازم كما نصت عليهم ويكون انسب باستعمال اذا وادخل في التكبر
على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الحسنة على نهجهم خال عن هذا الاعتبار وبالخصناء
لكنا انصح بحكم المرام من هذا المقام وان ندفع ما توهموه من الاشكال فانهم يجعلون الدين اليوم وغدهم في
خوضهم يلعبون قوله ولفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا اي بان السيئة محمولة على الجنس
كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الا فكان ينبغي ان يلفظ
ان في جانب السيئة ولكن التنكير هنا اذا بنوع الاشياء فقلل منها بخلاف الحسنة فان الواقع
منها انواع غير محصورة ولذلك التنكير في نوع الاشياء اي في قليل من الزمان
قبل قد عرفت قوله اي فيما استعمله اذا مع الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع
في جانب السيئة الا ان الحسنة هنا لفظ الرحمة منكرة وكالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد
منها الى نوع العليل للنظر الى لفظ الاذاقة فانه يجب اصل وضعه عن العلة
وان كان ههنا مستعارا للاتصال اي اذا اذقناهم شيئا ما من الرحمة فرحوا وطغوا وان
تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا وشكوا وكما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة
مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق الى الفصل الى نوع التقليل
نظرا الى لفظ الاذاقة المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في امور دعائم
فيتحولون فيما حيث ومعناه اراد ان غاية القلة الذوق فما
الكثير فايدة ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة وبالجمع بين المنافيين

حق كل منهما ان يقرن بالامكان سوال لمطابق للبلاغة **قال واما في قوله وان كنتم اقول** الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقية القرآن وحقية
حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما هو قطعي متحقق بل واقع وذلك منافٍ لما تقدم من ان الاصل
فيما عدم الجزم فاشار الي ان استعمال ان فيهما للقصد الي توبيخ المخاطبين عليه وتصوير ان
المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله علي ما يقلع الريبة عن اصلها من الاعجاز الكلي
منه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله والشاهد الخالي الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب
ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان يثبت فيه الارتياب الا علي سبيل الفرض كما
في فرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة
في نفي شي كقوله تعالي ولو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها
بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء علي اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية التي لا تجعل الا لذي العلم
ثم الاصل في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه
الا انه جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال الاصل الواقع ثم جعل منزلة ما لا قطع بعدمه علي
طريقة المساهلة وارخاء العنان قصدا الي التبكيت والافحام فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان
آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجي بكلمة الشك علي
الفرض والتقدير ومثله قوله تعالي قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر
علينا فان حقيته عند ذلك القائل امر محال ونظايره كثيرة ومن ثم توهم ان كلمة ان تستعمل
في المحال اصالة قوله ومثله في المقام عطف علي لا يصلح فذلك لانه لما الحق الارتياب بالمحال
لم تقصد ثبوته منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله اي ومثل ان كنتم
في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فمن قرا بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك
كان واقعا فاستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير اي تصوير اشتمال المقام علي ما يقلع الاسراف عن اصله
لا يصلح الا لفرضه ومعنى افنضرب عنكم اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اي القرآن
وما فيه من المواعظ صفحا نصب علي المصدر اي اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اي للاعراض
او معرضين واذا في ان العفو كان تجيلا اي لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط لا يكون الا
والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا يجزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الي تاويل اجيب
بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه علي حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب
انه ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي المتحقق في الحال وهو مما قال الكوفيون ان
ان هنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الي الاستقبال لمحضه للزمان
مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الي انه اذا اريد بقاء الماضي علي معناه مع ان جعل
شرطها لفظ كان كقوله تعالي ان كنت قلته وان كان قميصه قد من دبر قال في الكشاف ان كان الشيطان
الشيطان وكل النبي قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك بحيث اراد ان تعتبر
شرطا ان بالماضي فقد يكون قوله ومنه اي ومما استعمل فيه ان في مقام القطع تنزيلا يحفل
قول العامل عند التقاضي الا ان القطع هنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق
كان القطع بوجوده فلذلك قال مثل ومثله والعمالة بالضم اجرة العامل والتي هي التاجيل
مسجم اي نفد وكف ومفعول قولوا محذوف اي نعولوا لم يعمل ان طلع مضارع جرفهم

جلي بالالآخر فقوله منزله من لا يعتقد انه عمل به بل يشك في انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله
ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال
ان لم تعتقد واني عملت علي ما توهم وادعى انه فانه تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فلا
وقوله ويلكم دعاء من العامل عليهم وقوله واما التغليب عطف على قوله فاما التفصيل النوع على
البعد اشاره الي وجه اخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من
لا يرتاب بل كان مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اي غير المرتاب على المرتاب ويرد على هذا
الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان علم الشرط متعلق عابه فلا يكون
ايضا مع فحاله ان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بان
واما ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا ان لو جميعا منزله
من لا قطع بارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الاية لا تعلق لها بالتغليب

قال وباب التغليب باب واسع اقول

يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر فمن انواعه ان تغلب الاكثر من جنس على الاقل فيدخل في
الجمع ما ينسب الي الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود
كما غلب هو عليهم في الخطاب في قوله او لتعودن تغليبا في قوله والا فهو كان لم يدخل في حكم
التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها فقوله صغيرين فيهما نوع
من كثيرة لعيب النظ عنه فيه اشارة الي مذهبه كما سيجي في موضعه ومنها تغليب المذكر على المؤ
في صفة مشتركة بينهما يطلق على كل منهما بصيغة ممتازة عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا ابدله معا

التي تصف المذكر كقوله تعالى كانت اي امراة لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب
اي الي الهلاك وقوله كانت اي مريم من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور
جعلت منهم في التعبير بلفظ مختص بالذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد
من جنس اخر مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس عليهما كما في قوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر المحكي
وكان استثناؤه من قوله فسجدوا استثناء متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله عد الانثى من الذكر
اشاره الي انه تغليب المذكر علي المؤنث في كون اللفظ مناولا لغيره ما وضع له ايضا مع عدم
ظهور الضعف بمكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب
وغيبة فيعامل معه بالنظر الي جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ
قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فان لفظ قوم هم انتم فصار عبارة
عن المخاطبين ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء تغليبا لجانب خطابه المستفاد من حمله
على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل ومنها تغليب جهة المعنى
على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب
ان تعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون يعني قريء بالخطاب
فانه لا يعني ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه السلام بلا تغليب ولا امتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان
او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم ولما
قرء بالغيبة فلا يحمل على عموم على الكل اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب

ولا تغلب احديهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجميع
ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان تعبر عن الجميع بصيغة تختص العقلاء كقوله تعالى خلق الله الناس
والانعام وذرءهم واما قوله تعالى يذرؤكم فيه فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي
خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلايل او ذكورا واناثا وخلق
للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل
الذي هو منبع بالتوالد والتناسل ففي لفظ كم في يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس
على الغيب اعني الانعام وان قيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا لقيل
يذرؤكم واياكن ولعل احسن من ذلك تغليب المخاطبين على الغيب حيث بالكاف دون الهاء وتغليب العقلاء
على غيرهم حيث بالميم دون النون ومنها تغليب احد المتناسبين على الآخر بان تطلق اسمه
على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا الى المشاكلة المعتبرة نحو الاسم الاخص الذي ان تكون الامثلة المذكورة
كالقوسين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التغليب كما في المشترك من الاشتراك
في معنى يصير امرين جنسين واحدا ذو محتلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن للطهر والحيض وعينان للجارية
والماء وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه ادعاء ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليجعل مفهوم
يتناولهما ثم يثنى باعتباره كما قيل في العلم ولكن هذا يفضي الى كون المسميين بالاب والخافق هو المغرب من خفق
النجم اي غاب وقيل المشرق لانه يخفق فيه الكوكب اي يلمع واما فصله عما قبله بقوله ومنها اي ومن هذا الباب
لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب قال واما قوله تعالى
واذا مس اقول اراد ان الضر في سياق الحال نادر كالسيئة فقد استعمل اذا في المشكوك

فيها في ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هنا كان امر اياك يتقاضى ايقاع
كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس يخبر عن القلة في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام الذي يحتاج به الى التقليل
وقد جعل معنى المس الناس لتمادي في عصيانهم مستحقين لان يلحقهم ويخاطبهم كل ضرر فاستعمال
اذا بناء على مسان تقهير من الضر الاشارة الى انه حقيق ان يكون في حكم المقطوع به والخ ابنا على ما في
الوقيم دعوا ابتهم منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعا فالصواب حينئذ واذا مس الانسان
ضر دعانا في النغم قوله واما في قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر هنا كالضر هناك وقد فات من تلك الامور
واحد منها اعني تنكيره لانه اي اعنه شيء اخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما يعتضيه
هو الى مطلق الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما تبادر الى الوهم فكون استعمال اذا
بنسها على ان مثله يحق ان يكون ابلا في بالشر مقطوعا به يعالى اي بجانب الى نفسه كان الجانب مجاز والمعنى الغد
بنفسه وذهب بها عن مجلسها ومقامها تكبرا وتعظما قوله وعند التحقيق ان اذا في اذ ما المناسب للاجمال الكتاب
في تعداد كلمات الشرط تقديم اذا ما على اذ ما لكنه عكس لرعاية اسمائه حيث كان اذ ما للزمان الماضي
معربا عن الظرفية مضافا الى ما بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية الملكوة للاضافة استعملت الى معنى الشرط
في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا اذا ما كلمة براسها كما زعم بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما وحيثما وايما
وانما قال في باب الشرط لان اذا قد تكون لمجرد الظرف بخلاف اذ ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق
من حيث ان الجزم باذا مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة قال اذا ما جئت يريد انهم يقولون الاتي ايتك
في الاستعمال فان قولك اتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة يحمل على طلوع الغد فيستحق العتب مع الاتيان
فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به ولو قيل اراد ان اذا يحمل على وقت مناسب بوجود الشرط فعلى

في كل الانسان بعد المطر مثلا واذا اما ... ولو عنده ولا نعد ... اعم اي اشد واقوى عموما
لانه اكثر افرادا الان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلوم كل وقت من اوقات وقوع
شرط حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق طلقت في اي وقت دخلت من ليل او نهار ولكنه ربما يختص بعض
الاحيان بخلاف مهما فيكون اقوى عموما وليس في شيء منهما تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم الماد
في كلما وعطف الاحيان على الامكنة اما تعبير واما تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للبر والبحر
من الفراغ المتوهم الذي يملؤه الممكن بحجمه واعمها في الامكنة على قياس مهما في الازمنة وقوله حيثما
نظيرا مهما في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من تختص في وضعهما بذوي العلم وتعميم في الشرط وفي الاستفهام
انصارا اي هما جارا غم تسلكه اليه فوقه اي توصل اليهم الذل والهوان وتلصق انوفهم بالرغام
وما لتعميم الاشياء اي في الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رايت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان
قلت من هو وقد يطلق كلمة ما على اولي العلم كما في قولهم من لما يعقل وسال عن صفاتهم لكن الاكثر ذلك
ومهما اعم على قياس ما مر في مهما فهما ولكل شيء من الاشياء بحيث يختص بخلاف ما فانه يختص وجه كونه اعم
اذا قد اصله ماما ظاهر لان الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في متى ما وايما واذا جعلت كلمة ... ما
في وجه كونها اعم وضعا كذلك بمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل اصله مه بمعنى الكف ضمت الى ما
الشرطية فهم زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شيء قوله او غير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة
الى الغناء كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحدة والثقل والطيب والكراهة قوله والمط بين المعمات
الى العبارة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرها وترك التفصيل الى الاجمال
في هذه الامور اما وجوه كما اذا اقتصل علم التصريح بالذكر واما مع التحقيق اذ من تطويل لا يفي بالاحصاء

او نحو لك بمثل الاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من المفعول يعني اذا اتى زيد الى الحر اي
في قولك من المقبول ذاهبا الى عدد برعاية الاستيعاب فانك اذا لم تفد قولك من ياتك تعد استيعابا
عددا قطعا وان قدرت نفسك من نحو شيئا لم يعد قوله مع قيام الاملاء لانه زيد واما في غنى ما ولا بكثر
ابدال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيحصل حذف الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ولعل احسن نظر للاية
على ما نقله من المعنى وحذف الى اعاليها لان الفرح حذفا والظاهر في نظم الاية ان تعالى قد ذكر من اتى
وانما ذكر او ليكن نظرا الى ان تعميم الافراد عند شمول الحكم لجميع قال واعلم ان الجزاء
والشرط اولى دلالة على الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولا ينبغي من المناسب لقوله لما كان
تعليق حصول امر يعني مضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعني مضمون الشرط ولهذا نبه حيث جعل
الجزاء والشرط بعد التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعليق المقصود ان
الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين ولذلك اخرج لو لان الاصل في جملتيها
المضي كما سيأتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق نسبة انشائية فان الجزاء
قد يكون انشاء والحصول المعلق تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا وتحقق ذاكر
حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا تتصور في الانشاء
قوله استلزم ذلك اي كونهما تعليق حصول امر الى اخره امتناع الثبوت يعني ثبوت مضمون احدهما في الحال اما
الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول
الشرط وقوله فامتنع ان يكونا اسميتين او احديهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى
بحسب اللفظ فامتنع في الكلام البليغ العدول عنهما الا لنكتة كما سيصرح به بقوله ولذا امتناع المضي النصب

اي وكذا استشكل مذكور امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع باعتبار عدم
المطابقة ايضا ان تكون الفعلان في جملتيها ماضيين واحدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع
بعد لفظ المضي فاما ان تؤول او يجعل به امن المضي ومثل العدول الى الماضي لما اشتمل ملتفتا الى معنى الاستقبال
ثم اعاد لفظ يحتمل العدول الى الاسمية في الجزاء وجد لان الاسمية تبع شرط الاختصاص كلمة بالفعل
واعاد ثانيا العدول الى الماضي البادي على معناه المحوج الى التأويل الذي سيذكره الان تيسيرا للاول
بلا تنويل يلي ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان تكرمني الان لكان المظهر في التعقيد وايضا قوله مما اوجب
كلونه مضارعا معه سان لقوله يحوي في المواضع الثلاثة اي من الصور التي كلونهما مما يوجب كون الفعل مضارعا
اذ مع الموجب يحوز العدول اصلا وان كان فيه نكتة شريفة وكلمة ان اذا اكد بما وجب تاكيد شرطها بالنون
لئلا يحبط المقصود عن رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين
او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله ربما يا ايها خبر لقوله ان يجئ واعتبر لاجل الكلام لا تغير
اللفظ مثلا طلب فيه نكتة العدول قوله مثل توجني او دلالة التعبير الى عين اصل نكتة أ طلب ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل ب طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ من لا يراد غير الحاصل في معرض الحاصل
اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخر اجمالا بقوله وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع
اي ما هو محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقق الوقوع وعليه اي ويبنى جعل ما هو للوقوع كالواقع
والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى فانه تعالى عبر عن الاحوال
المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا اي وكمثل
نادى انا فتحنا اذا الابد فتح مكة لنزولها قبله زمانا مرجعه من صلح الحديبية وللمؤمنين ألقى الآخرة فتح

في حيز فتح الروم وفتح ما فتح الله لمن النبوة والدعوة اي دون الاسلام ما بجهاد السيف فانه فتح
مطوي فيه كل الفتوح فل بين من الفتاح وهي الحكومة اي حينا لك قضاء سنا على اهل مكة ان
تدخلها انت واصحابك من قابل قوله ولما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى
ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل على صيغة الماضي مع القطع
بانه لم يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها وتعليق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير
وكذا ابرز ذلك في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا بمن اشرك وحبط عمله وكذا
ابرز ذلك المخاطبين في معرضه تعريضا بمن زلوا ويلحق الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا
ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع
منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي قلنا الاسناد العرضي يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة
وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون بمن يحصل منه الاتباع والاشراك والزلل في المستقبل
والحال بحيث لا يستقيم اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط
ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت انما هي لو قد عرفت انه لا منافاة بين المقتضيات يجوز تعددها
على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي بالشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظير
نحو ولئن ابتغى في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل في التنبيه
عليه اي على ان المراد ما لكم لا تعبدون مكون تعريضا قوله ولذلك اي ولكونه للتعريض قيل آمنت
بربكم دون بربي مع انه المناسب لو لا قصد التعريض وابتغى الى ذكر بعده فاسمعون حمله على الآخر صغاه

ليقفوا على ما اراده من التعريض ويسمعوا اعمالهم عليه قوله هذا التعريض اشارة الى التعريض
المذكور في البطن اعني اية وما لي لا اعبد واتخذ واما التعريض في الآيات السابقة فهما لا يخفى
حسن موقعه قوله طالبي دم المسيح اي قاصدي قتله وهو في ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل
والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى وهي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله
تعالى وقبح عبادة الاصنام حيث دل على امحاض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراد لنفسه
قوله ومن هذا الاسلوب وهو اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى
قل لا تسألون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى النفس واتبعه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا
الاسلوب ما قبله اعني قوله وانا او اياكم حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح
بتضليل المخاطبين فان قلت ما فائدة او اذ الاولى وسلا قل وانا واياكم قلت لان المبادر كون
الفريقين معا اما على هدى او في ضلال وليس بمراد ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى يتبادر من
الكلام تشريكهما في التلف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يتشوش المعنى
واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل
واما في لا تسألون عما اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشاركه في ذلك الآيات السابقة فلا يتخلف ان تقديمه على
ما قبله وايضا هو اوفى في الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام
اي المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف
فعال بمعنى صاحبه حيث لم يجعل الغضب حجة على مخاطبه وان كان من نحو قال الخطيب
قد انصفك صاحبه قوله ان طلب على صيغة الحكاية مثالا لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل

وان ترك على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن
تحصنا اظهارا للرغبة في ارادتهن التحصن وفائدة تسند النهي الشرط المبني على انهن مع نقصان
عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن يرغبه ويكره
المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن ترك الزنا لم يكن يتصور اكراههن عليه وان اعتبر
احد هذه الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما شاكل
ذلك عطف على تقديره نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر
وما شاكله كاتصال المسرة والمساءة بان لذلك نحو ان اكرمتك او ان اضربك وكالاستلذاذ
بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل
اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان بعض الظاهر ان مثال لبعض رحمه الله ونكته العدول
التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط قوله ومن هنا اي ومن مقام نقض براد و
تفصيلا لنكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة
الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة
على ما يقتضيه كمال رأفته تعالى بالعباد فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي
مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا والذي تنبه لها هنا من النكتة الخاصة بعض
موارده كما سيأتي لك فان ما عرفت من النكتة العامة والخاصة في ان ولغات قوله وابراز المقدر
في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثالثة
من نكت المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ به سوى كونه متعلقا ومعلقا به

بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المعنى في المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه
بشهادة كل فطرة سليمة قوله فاعتق بني على صيغة الامر ويكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم
معلقا بحصول الاعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان تاول بالخبر
وتقدير امتناع وقوع الانشائية شرطا **قال واما كلمة لو**
اقول جعل كلمة لو المعلق بها امتنع والمعلوق امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع
اكرامك بامتنع من مجي مخاطبك فظهر من كلاميه معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع
اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حذف الممتنع اي امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى
ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المضي فيهما ويحصل ما ذكره انها تدل على
معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه
وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجي
مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم واستعمال لو
بهذا المعنى فهو كثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الاول لاثبات
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا

فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطا عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى مستقل اي في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين مع العلم بالاخر
بحسب الواقع فلا تستقيم هنا لك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي وله استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شي مربوط
ذلك الشي بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله لو لم يخف الله لم يعصه وقوله
لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار
بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا به وقوله اي ثبت
جواب عما يقال كيف جعلتها مرادفة لما واذا امتنع حملنا اياها على الثبوت امتنع ان يكون جملتاها او احديهما
اسمية ولزم ان يكونا فعليتين وقوله والفعل ماضيا كان اظهر فان ذلك لازم ايضا من قوله
لتعليق ما امتنع بصيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا فيكون داخلا تحت اللزوم وقوله لزم
عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا
فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف جزاء من قوله حيث كانت اي اخر
كما ان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول اي فحيث كانت
كذلك لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا واستلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في
الايات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومضى وتحقق على الناظر وهاجت تشاهدوها وانطلق عليها

كأنه قيل لهم اما دخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفه على كذا اي عرفه اياه وجواب لو محذوف
في هذه الآيات اي لرأيت امرا هائلا عجيبا تعجز العبارة عن تصويره وهذه امور انما تقع في الآخرة
لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي
وكأنه قيل هذه احوال قد تحقق وقوعها وانت ما رأيتها وكان المناسب ان يقال ولو ترى
لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة اخرى هي ان اللفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف
في اخباره بمنزلة الماضي اللفظ المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال لكن الامور ماضية تأويلا مستقبلة
تحقيقا في حق الجناة نحو قوله ربما يود الذين كفروا ونظائره للتنزيل او لأخره عن ظرف
الزمان يعني قوله منزلة الماضي لئلا يقع التعليل من اجزاء المعلل كما ان قوله منزلة وحده وذلك
ان رب المكفوفة لكونها داخلة على تعليل محقق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا شك ان وداد الكافرين
كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل
لما عرف من اخبار الكتاب والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة وما يتعلق به رب
محذوف اي يحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة
الماضي وتحقيق الوداد امر من شأنه الاهوال التي يشاهدون فان كان منهم افاقة ما تمنوا ان
لو كانوا مسلمين وقيل المراد تكثير الوداد قوله واستهزئ في مثل قوله عطف على استهزئ في مثل
قوله وفاعله غير ذلك اللازم ايضا ومفعوله المقصود قوله استمرار الامتناع قيل عليه ان كلمة لو تدل على
الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
واجيب بأن الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي

دلت على دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع دل
على استمرار التجدد فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد
في ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت دل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص
نعم قولك لو تحسن الي لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان فان
الشكر يترتب على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على بابها
وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال
وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد وقتا فوقتا فلاحظ انتفاءه بحسب اوقات وجوده واستمرار
انتفائه في جميع الاوقات وكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه
تجددي لا ثبوتي وقوله على نحو ما بين القصد وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن
مستهزؤن لتظهر ان معنى الظاهر ان يقال الله مستهزئ بهم فعدل الى يستهزئ قصدا الى
استمرار استهزاء الله تعالى وقتا فوقتا وتواتر البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم
على تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به استمرار الفعل
ما كسبوا كما قال بما كسبت قوله لو يطيعكم فلم يعطفه على قولك لو تحسن الا انه الاحتمال
انتفاء الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما لان صاحب الكشاف حمله على امتناع
الاستمرار ولعل الظاهر ما اختاره المصنف وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم
اي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم
فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اخلال الامر بالايالة وانقلاب الرئيس مرؤوسا واما

وأما اطاعته اياهم في بعض ما يونه نفسها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا مرية فقوله
ومكان يرد العرض من لفظ [illegible] ويوح وحسن هنا وجهان في هذه الامثلة وهو ان تقصد
بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي
من شانه ان تشاهد ما يوقعه [illegible] بعضه الى احضار الصورة في الخيال وجعلها مشاهدا
ثم انه جعل الاستحضار في الورد راجعا الى صورة الورادة [illegible] في لو تحسن الى
صورة منع الاحسان على [illegible] من ان العقد تحسن الى الاستمرار امتناع الاحسان
الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر في [illegible] استحضار
صورة المرء المتمنع لا استحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة
الرؤية استحضار صورة تلك الحالة [illegible] فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة
اسفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار صورة اسفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية
قلت يجوز ان تعتبر اولا انضمام لو الى المضارع ثم تقصد استحضار الصورة فيكون راجعا
الى الاسفاء ويجوز ان تقطع النظر عنه وتقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما
يتعين هذه المعاني في [illegible] المقام كما ان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما يحسب في
[illegible] لا شك انه لا معنى لاستحضار صورة اسفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان
في لو تحسن فتدبر [illegible] الى ما قال من انه جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو
التمني لا تختص بالماضي فلا حاجة الى التاويل قوله قائلين لما تقولون يعني قولهم ربنا ابصرنا
وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقاولين بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى

يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين
الى اخره وكانه المعنى يتذاكرون استحضار صورة [illegible] والظالمين عن المعرض لاستحضار
صورة الموقوفين على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب فقوله كما في والله الذي ارسل
لاستحضار الذي فيه فان قوله يثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون
متاخرا عن المستقبل والنوع [illegible] جمع [illegible] قطعة من السحاب [illegible] والمكدود
المضروب بالمنقعة [illegible] الذائب اي يضم بعض تلك القطع الى بعض ولقطته ثم قائمة
مقام [illegible] اخرى اي تكونه اولا عن [illegible] وتضامه ثانيا بعد [illegible] كانما سحابا
[illegible] اي تراكب ركب بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار
الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله اني قد لقيت بدل من قوله بانا قد لقيت
في البيت السابق الا من مبلغ [illegible] فهم بانا قد لقيت الغول تهوي [illegible] بطان وهو موضع والغول من
السعالي وكل مهلك عند العرب [illegible] تهوي اي تسرع كانما تنزل وتسقط والسهب
الفلاة والصحيفة [illegible] من القرطاس والصحصحان المستوي [illegible] سقطت [illegible]
اي القاه على الارض واهلكه ولم [illegible] المقتول والجران مقدم عنق البعير
منه الى منحره واللام في [illegible] للاختصاص [illegible] على [illegible] اليس [illegible] آخران
فقلت لها كلانا نضو [illegible] اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهويت
لها كفي بمصقول يماني [illegible] النضو المهزول والسفر [illegible] واهويت كفي بالسيف [illegible]
[illegible] الى [illegible] الضمير للغول [illegible] البيت [illegible] من [illegible]

والغضب غول الحلم [illegible] وايضا السعلاة [illegible]
الغيلان وكذا السعلاة [illegible]
[illegible]

العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم واستلزم
اي لو للرد فاعله ضمير اللزوم اي واستلزم كون جملتها فعلية ان يحمل الرد على
انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا خبره تملكون لكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لمانع
التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد كان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره
لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان
المقصود الابهام ثم الحذف ثم التفسير فلا يمكن اجتماعها قوله الا ان ضمير عليه مردود
بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق فقوله تملكون يدل على خصوصه ولا من خلل في ذلك
للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمني اراد ان يقال لولا انه لما احتيج الى تفسير
فلكه دلالة ما على هذا وفي قوله منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى ضميره او مفعول له
على تضمين الابدال معنى الجعل وقوله لا حاجة اي لا تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون
انتم تملكون فحذف الجملة الاولى باثرها وبقي تاكيد فاعلها مع مفسرها ويجاب بان فيه كثرة
الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع لاستحضار الصورة وذهب الشيخ الى ان لو بمعنى ان
في المستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين وابا يحيى بكر الشيم يوم القيامة ولو سقط
وعلى هذا جاز ان يحمل لو هنا على الاستقبال اي ان تملكوا بخلق الخشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف
الى انه لما حذف الفعل ههنا برز الكلام في صورة المبتدا والخبر فافاد الاختصاص كما في نحو
صح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المبالغ

قال وامثال هذه اللطايف اقول اي المذكوره في مباحث

معتقد الفعل لا بشروط المخالفة يقال تغلغل الماء في الشجر اي دخل في تجاويفه وعروقه
والرواضع جمع رائض من راض المهر اذا علمه السير وحبسه عن الذهاب الى مناويها كل
وكانه اراد بالرواضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كامثالهم من علماء المعاني والكلام
قوله ولا يتعلق بلا امهم سيدان مسايل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علم الله تعالى
وذلك لانها مستخرجة من جزئيات التراكيب وتعرف بها من لطايف النكت على وجه
يتصل به قاعدة كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان احاد التراكيب غير منحصرة
فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة
بجميع نكتها فكثير من مسايل علم المعاني بعد بالقوة لم يصل اليها اذهان الرواضة والى
اللطائف المخزونة التي يستخرج منها بل علم الله تعالى محيط بجميع مسايله وبجميع
لطائف التراكيب التي هي منشأ تلك المسايل بلا شبهة قوله ولا يتخلل كنه بلاغة القرآن الا
تحت علمه الشامل يعني كما ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي
منه اعني العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى قوله سنا البرق الى الخ القالب
والاستيزاء طلب الضياء وهو خروج النار من الزند والمضع اي المستودعات والركض
من ركض الدابة اذا استحثها للعدو قوله الى انآء من الليل اي الحد غاية متعلق بالركض وكذا الباء
في باستفراغ طوق اي طاقة والمتفوق المرضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا
ويتوزمان بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا ثم ترضعها الفصيل لا فاق و
جمع افواق جمع فوق جمع فيقة بكسر الفاء وهي اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين وقوله بقوه فهم

متعلق بعشق وهو مصدر والكشح كموانع ومتقبل وطامح والصفايا جمع صفية وهي الخالصة وحبات القلوب سويداواتها وضمير عليها راجع الى ما يوردها فقال الخطيب مصقع اي بليغ مجهر والخبايا جمع خبية وهي المخبوة قوله بذلك اي بما ذكر من الكشح وما يعقبه من الصفات بانه اذا تأمل فيه باستقصاء متنقلا اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين النزاع عن ان يأتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال وبعلم ان اعجازه لما فيه من النكت واللطائف الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره انما اودعناه في الفن الثالث من حق انضاجها وتعليقا كما ينبغي الا لذي طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته في تحصيلها لانه باعث على تحمل المشاق وهو الطمع في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والعين بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على محل المشتبه الحسنى

قال الفن الرابع عن لو او ل

خبر مبتدأ وان ليس بممنع والمعنى انه عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومي جملتين مثبت في ذهنك على وجه التبيين كما الى الكاف في قوله لاتحادا ما صفة لمركوزا وحال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان ولما ذكر سلب الامتناع دون الامكان للدلالة على الامكان الخاص وخرج عنه ما كان واجبا من من الاقسام مثاله في زيد وعمرو واذا اخذ كل منهما صاحبه اخالاء ولا ارتباط بينهما اصلا والمبني للمفعول تعال الاسطور كلاهما بمعنى المتحرك بكسر الكاف منا يستحكم الشي اذا اصابهما والاواخي جمع آخية بتشديد الياء فيهما

وهي قطعة حبل يدفن طرفاها او عطر منها عروة يشد اليها دابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولا انبات عطف على اتحاد والوشائج الوسائل جمع وشيجة وهي عروق الشجر وتطلق على القرابة المشتبكة قوله ولا ان تكونا اي مفهوما جملتين من نسبتين من الاتحاد والمباينة والآتي تما عطف على عين كل من نجم او معروف وغيرهما وهنا كل الاشارة الى بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطفا على تكونا من الامر وهي اي بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية هي المباينة لكن الى لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما ويحصل كلامه ان بين مفهومي اي جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله وهو ترك العاطف وذكر اي فرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا علمين اسم واحد لباب مخصوص وتم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مداره على حسن من تلك الجهات الثلث اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هي التوسط وانه يقع في المرتبة المتخلف على سبيل الندرة والعلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والمناسبة ما يعلم بواسطته بعضها من بعض صار الطي الجمل والا فلا ولو وان المدار على بحج العرش قصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعليهما لا على الجهات المذكورة ثم الطي في الايجاز طي جنس الجمل واحدة كانت او اكثر وقد يحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم اختصاص طي الجمل باثناء الكلام قوله وانها اي هذه الجهات الثلث لمحك البلاغة اي ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كماله بالبلاغة واصله الحجر الذي يحك به الذهب فيعرف جيده من ردئيه

ويستعد البصيرة اي الموضع الذي ينتقد فيه النظار ويعرف جيادها من زيوفها والمنهاج مو
موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار الميزان تعرف به العيار والعيار
الذي تعرف به عيار الجوح ومقدار عمقه والمجمع المطهر من عجم النبت اي طهر والمعجم
موضع العجم من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر مصدر
جلوت السيف صقلته والصداء بالهمز والعقر مصدر صدئ الحديد بالكسر اي وسخ واسود
والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لك
سبغ اليوم عطف على القدح والابداع الاختراع والوشي النقش قوله كيفي ان نذكر اي الجمل
تمثيل للتمييز المذكور مع المساهلة في العبارة والمراد كيفي ان تعرف ان الجمل في اي موضع
نكرر متعاطفة وفي اي موضع تذكر غير متعاطفة وانما كان تمييز موضع العطف من
غير موضعه هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل
لكن بها دقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه واما مباحث
الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله واذا اي الوطن ان
التمييز وتشهد الاولى شيئان ا ان التعاطي بالعطف انسب منه بالتمييز ب ولانما
وانما ينشط الواو من جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما بعد تعاطيه ج الى رجوع
التمييز الى العطف فتلك استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الى آخره انما نفى الذا
تبين ان العطف في اي موضع يترتب وفي اي موضع يبعد وكشف احوالها فقد حصل تمييز
مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر القصد في تمييز القريب والبعيد قال

فيما هو ان يقصد العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان معنى
المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول المسند ولم يقل يعتمد اصول الآية ولا شك ان
لا معنى المصدر المبني للمفعول ثمة
العطف بهذا المعنى يشمل الفصل فخرج بما في ضمنه قوله ان العطف في باب البلاغة اي العطف
المطابق لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول المسند واما العطف الذي يعتمد صحة التركيب
وتاديه اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل الثالث اعني وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له
من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحا للعطف الى معاني حروف
بحسب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان
الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا قياس باقي الحروف
وفائدة العطف ما يترتب عليه من كون الثاني من الاول على الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف
سواء تشاركا في معنى اعرابي اولا ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو
فان يكون بينهما جهة جامعة واما في غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة
يقتضيها معنى العاطف قوله وانت اذا تتبعت معاني الفاء بيان لترتب العشر الاول من
الترتيب وهو العطف بغير الواو وقوله على معنى محصل اي معين مقصود في نفسه يستدعي ذلك
المعنى من الجمل بيانا مخصوصا يشتمل ذلك البيان على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذلك
البيان فالاصول الثلاثة ممهدة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف
الواو فانه لا يعطي معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع فيحتاج من المعاني على احتمال المعاني
والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلاثة ممهدة في الواو بمجرد ضبط معناه الوضعي قوله

وكذلك اذا اقتضى سان لغرض الثاني من العقيب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف
عليها محل من الاعراب فيجعل ما ذكر في سان فرقه ان الاعراب صنفان اصل وتبع يحصر
في خمسة والصنف الاول ليس موضعا للعطف بلا حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني
تقدم متبوع وكذا الرابع من الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما الثلاثة فان ذلك
الشرط حكما كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما الثلاثة فانما يقتضيه الواو من
التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من
الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب فيه معنى فاذا كان
للجملة التي لها محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو في المشاركة في ذلك المعنى وح
فقد تمهد لك من تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت
ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث
واستبان امر العقيب ولنرجع الى تعصيك كلامه متوله والعبرة ان الصنف الثاني اي الاعراب
التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب
بمعنى المعرب وجعل الى بمعنى مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر ليكون تلك الانواع اقساما
لقوله والرابع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف
بمعنى المعطوف وكانه علل الاعم قوله فيما بعد ثم هو صيغة النوع الخامس منزلة ان يقال
موضع العطف هو المعطوف في باقي التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمه
اي حرف عطف ولهذا يكون فعال ليتوسط حرف فوله وعلمت كون المتبوع عطف على المعرب

قوله وكذلك اذا اتبعت وانما اورده في المعاني الثاني بعد لانهما ان لكون تلك المعاني متعلقة
اي محكمة متقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة ههنا الى بيان وصلة عنه ههنا لان كون المبدل
منه في حكم المنحى والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان البدل في حكم
تنحية منه اي تنحيه وازالته مع ان كلامهم هذا ليس جاريا على ظاهره بدليل صحة قولك
زيد رايت غلامه رجلا صالحا اذ لو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام
عن العائد الى المبتدا بل المراد وانه ان العمدة هو البدل وما تقدمه توطئة له كانه في
حكم الساقط قوله فهو صوته متحرج بل في قسمة الغلط وذلك لتخرج الكلام من
ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى بتصريح بل انه ذكر الاول بحيث اراد انه اضرب عنه واعرض
والتقريب ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك
انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك فمع تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل
منه فاذا انضم توصيفهم بكلمة الاضراب في القسم الذي ظهر فيه اطراح المتبوع علم ان
الكل في حكم المطروح ستعد بل وانما يقال من ان اقسام البدل يعمها له دلالة تساويها
في الاحكام فيحمل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على على الثاني وهذا ايضا حكم
يعلم بالتامل في التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم فذلك بعض صور التاكيد
وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي تعطف
بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد فيها الا
الى جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان بابه الاتحاد

مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على ابعث وعلمت اي اذا رجعت بعد ابعاثك
وعلمك بما تقدم الي ما لك فيجمعت ان معنى الواو اعنى الجمع تستدعي المغايرة بين
معطوفيه اذ لا يعقل جمع الشي بنفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي
هو اذا التفت ان الاعراب فيما عطف عليه ولم نذهب عليك عطف على جملة تابك
ذهب عليه لنا اذا اغفل عنه فان مثل الثلث من قبيل الصفات ولنا على ان
زيد فاعل جاء لا عطف على مثل فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول
مقدر ولذا الحال في راكبا وفيما نحن قوله ان يا خلا من ذات تعرف عليك ورحمة الله السلام
فشارك الصفات الاول في اسقاط تعوم المتبوع الان المتبوع في الصفات الاول معدوم
وههنا موخر والمراد بل فهم علم النظر انه جدير بان لا يوجد له نظر وان وجد على قلة كقوله
ثم اشتكت لا شكا بي وشاكيه فقد بيتجاد او فقرع على فهد ولا يخفى عليك ان
كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة وذكر المحققون من النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد
حروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا وقد قال حسان ان نعطف ورحمة الله على
ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله
عز وجل واياي فارهبون فيريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا متقدما على المعطوف لعين
موجد هناك كان المعطوف تابعا ثانيا لان المقدر كالملفوظ به فقوله فارهبون
دال على عامل الذي اعنى ارهبوا او مفسر له وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله

لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه
مفسر المعطوف عليه باتحاد النوع وقد يعتبر اعتبارا ايراد الفاء بينهما من حيث ان
حق المفسر ان يذكر عقب المفسر كالمفصل بعد الاجمال في نحو قوله تعالى فتوبوا الى
بارئكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي ليعطف عامله اعني ارهبوا
على قوله تعالى واوفوا بعهدي اوف بعهدكم والذي تعرض له في علم النحو من الاضمار
على شريطة التفسير فقد جعلت الآية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله او كلما عاهدوا
عهدا فمضرب عنه لما ذكر صحيحا انه اذا ما وقع آمنتم به ثم ادخل فيه همزة الاستفهام
على الواو والفاء وثم فيدل عطف على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام
الا انه ادخل الهمزة بين المعطوف من قصد الى معنى التوبيخ فيجوز في المعطوف اما اعتبار
اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة او مهلة قوله المتنبي يعلاه لولا
على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصيته بمعناه المحصل
من قرينة اخرى في سياق الكلام وانما جمع الفعل ابن نظرا الى تعدد المواد الذي انته
اليه بلفظ نحو وفي قوله وهو اكفروا مسامحة لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا
لا اكفروا والذي عطف عليه كفروا هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم
قوله فحصل لك ايضا عطف على حصل الاول قوله ليس واحد منها موضعا للعطف
بالواو وان شاركه في ذلك الفاء وغيره لان المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض
الانواع الاربعة صالح للعطف بأو وبل لكن كما تقول زيد اي جئته او بل جئته وجاني

ني بل حمار واراد بشرط العطف تعدد المتبوع وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين
المعطوفين وانما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا للعطف بأي
قوله اما موضعه النوع الخامس يعني اتباع الناس اذا لم يتوسط حرف قوله
واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف
ليس موضعا للعطف فان قوله كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود
الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاء الحال
من النكرة بلا تقديم الحال عليها لانها تخصصت بوقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة اذ
المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف وجعل الواو للتأكيد
لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف فليس بشيء اذ لم يثبت واو بهذا المعنى و
اعترض المصنف لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه وهو عجيب منه لان الانسان محل السهو
ولا ادنى جنب والبشر لا يخلو عنه انما العجيب في الخطأ وهو ان تستقر الصورة المنافية للحق
فلا تزول بسرعة وفي الحال نكرره في الكشاف بحمل على الوصف مع بسط وتفصيل والحكم
بكونه سهوا سهو اذ الظاهر ان قوله تعالى ثلاثة رابعهم كلبهم صفة لسبعة كما يشهد به اخواته
اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم وايضا ليس فيه في حكم الموصوفة حتى يصح
الحمل على الحال اتفاقا فلا يشكل ان معنى الجمع ناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح
فليحمل هذه الواو عليه تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف ويكون هذه اضافة الى العاطفة كالتي تجيء
مع والحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال حين جاءت الواو

انقطعت العدة اي لم يبق بعد الواو عدة مطلوب اليها وقد كان البالغة في تحقق هذه
الصفة لموصوفها يدل على ان هذه العدة هي الصواب قوله بين زاد ما ذكرت وضوحا في
آخر هذا الفصل فاذكر ههنا انه يجوز الحال من النكرة بلا تقديم اذا كان مع الواو لعدم
الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كان النكرة مستغرقة
كما في هذه الآية كان ذلك ادخل في الجواز قوله ثم اذا اتبعت ايضا شرع في تمهيد الاصل
الثاني في الواو بكلمة اذا مع ما في حيزها معطوفة على نظيرها في تمهيد الاصل الاول
قوله معرفة موضعه ومعرفة فائدته بدل الاشتمال من اصلان اي ان الاصلين هما الموضع والفائدة
المعرفتان اسمها الآخر اي قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصلين احدهما
الموضع الصالح الى آخره قوله فاذا عرفت شرع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما
اختار عرفت على وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما مقرر في علم
النحو ومعلوم مما ذكرته بالتأمل ولما وجه القبول في العطف بالواو اي الجهة الجامعة فانما
نقرر في علم المعاني كما ستفصلها واورد المثال من المفردات وان كان الكلام في
عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال او لا تحدث
وما نا محدثة نظرا الى تركيب كل من ذلك وبانت كلها وقد بان كلها تأكيد والمبتدأ هو المذكورات
السابقة ونحو الخبر بخلاف كل ذلك فانه مبتدأ مذكر **قال واما توسيط الواو**
اقول اخذ يبين بعض فيما يجب مراعاته قوله غير متصفة اي ثم تكن تلك الاصول الثلاثة
غير متصفة بها تماما وذلك لان فائدة العطف بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة

ولهذا قيل ان الواو فيما بينهما للتزيين اللفظ فقط وكذا موضعه المعلوم في النحو انما نظهر في المفردات
بلا اشتباه فنظر منه ايضا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي محل لها وهو أي عدم كون الواو حصل
ممنوع من النزول البتة في انه قد تشكل هذا التوسط قوله وما قصرها عليه الا وبما قصر البلاغة على عرفان
الفصل من الوصل قوله وانا اصل نفح الميم عطف على مرة تعرض هذا العرض بجري منه مجرى
التعيين له من تعرضه كالعقبة العليا وقد يتحاوزها الا من خلف العنوق الا اخرى التي كالعقبات
التغليبات قوله واعلم انه اذا اتيت يعرف النحو فيما الحصر في الترتيب وفاعل قرب ضمير متصل
تأملت والباء في بحيث يحصى متعلق بقرب على معنى الظرفية وفي باذن تنبيه متعلق ايضا
على معنى الاستعانة وفي باذن الله تعالى متعلق بلا يحصى قوله وهو ادنى التنبيه هو ان
الجملة متى نزلت الي آخره ونزولها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات
شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعني تقدم متبوع على المعطوف اما فواتا تحقيقيا
كما اذا لم يقطع الجملة عما يتقدمها او حكميا كما اذا اتيا بدلها من جملة اخرى سابقة عليها
ونزول الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها للاشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف
بالواو ولم نذكر الصفة هنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وهو متصور في الجملة
أصلا فالموضح بل انما يجعل بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك
مناولا لعطف المفردات كما دل عليه تمثيله الجهة الجامعة لعطف المفردات على ما اشار اليه
واشتراط الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند
البلغاء فان قلت قوله لكمال انقطاعها عنها متعلق بقوله لم يكن بينهما وبين الاولى

جهة جامعة فهو علة لانتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت
لا بل هو متعلق بما يليه اعني قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف يجعل ههنا
وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه علق فيما سبق امكانه
لما قبله الموضع الصالح هناك كونه من حيث الوضع لم يتناوله وجه القبول لانه من حيث البلاغة
والطلب ههنا فيتناوله واعتبر في كونه اصلا ما لنا على التفصيل السابق لانه كما لا يطاع
قد تكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا فلا يتعرض ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة
الجامعة ههنا المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها كما انه قال ليس
بينهما مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية من المناسبات الجامعة
نفيها
فيتناوله كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما تكون اي الجملة موضعا لدخول الواو اذا توسطت
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة الاولى وهذا عبارة قوله فيما سبق
انما موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف بالواو ههنا
اي في جملة لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره كما هو معلول فائدة العطف
بالواو فيما لا محل لها من الاعراب الشريك والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق بحسب
نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين
على تحقق مضمونيهما في الواقع فيشتركان قطعا قلت ان ما ذكره انما هو دلالة عقلية بل كل
المقصود الى
مقصوده فبالعطف يعين بان الاجتماع مقتضى الدلالة العقلية بالوضعية ويندفع
ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله فاكل من هذه الانواع اي القطع فيما



وكمال الاتصال للايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما ضمير ورودها
لهذه الانواع والمستتر في تطبق ورتبة راجع الى ورودها ههنا كالاشارة الى مقتضيات الاحوال
وفي البلاغة حال من درجة بجوز تعيينها بينهما وضمير مناطح للكلام

قال فصول امّا الحالة المقتضية للقطع

من اولا الاحوال المقتضية للانواع المذكورة باثرها على وجه كلي لا بميل في اكثرها ما عينها
انشد لشيء لكل واحد منها لكونه لك عود الى التامل في هذه الاحوال ومقتضياتها فكشف
عنك غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن ودقته كما مر قوله لا من ان تشركه الثاني اي يجعل
الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم والضمير معنى لان بشهادة المعنى ونتم على الاول
للتصالها بالفعل مثال الاشركة زيد عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فتقطع بالرفع عطفا على ينبغي
بريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا للتراخي في الرتبة فان التفصيل
اعلى مرتبة في البيان من الاجمال وفاعله كان ضمير الشان الذي يفسره توجد وانما قال قبل الكلام
لان غير المشتمل على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر هو
العطف الى ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد بناه
ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع قبل الكلام السابق و بعده قوله كالمورد قيل لكن
هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام يصير كونه منشأ للسؤال كانه يورده والتقييد بالفحوى
زيادة توضيح قوله فيطلب بالرفع اي في مثله ويجاب نصبهما عطفا على يكون وقوله
فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها

١٤٧

اي منقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لكونه طلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل
منزلة الواقع قوله بالفحوى حال من السؤال اي وبيان السؤال الذي دل عليه بالفحوى
فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع القطع واما اغناؤه عن
السؤال بعدم شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصل على تقدير العطف
ايضا فكيف يجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت المذكورة ههنا جهات
مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له لترك العطف
فان قلت المجموع لا تتم ايضا فان تلك المعاني الثلاث حاصل على عدم التنزيل على تقدير
العطف قلت وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق كان مقطوعا عنه او معطوفا عليه
يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف عليه لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر اذا لم ينزل
السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل المجرد ينبه السامع
على موقع السؤال واما الاغناء مع ذلك التنبيه الى آخره فلا اشكال عليها اي في تقليل اللفظ
للمعية التنبيه كما ستشكل الى قوله ويقوي اي يكثر المعنى تقليل اللفظ بتقدير السؤال وترك
العاطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى تقليل اللفظ
وقوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي والقصد الى غير ما ذكر واراد بما يحتاط فيه الكلام
ما سوى جعل السؤال منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السؤال وادعاء
ظهور السؤال بحيث يستغني عن ذكره والقصد الى بسط الكلام مع ذكر الجواب المتفرع على تنزيل
السؤال منزلة الواقع قوله ويسمي النوع الاول قطعا والثاني استئنافا فالمراد ان نوع الحالة المقتضية



للنظح تتميان قطعا واستئنافا كما يوهمه ظاهر عبارته بل المراد ان نوعي القطع
الحاصلين من ذينك الشيئين يسميان بالقطع والاستئناف فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص
باسم العام قوله بايراده عطف على تمام المراد بحيث منه مجرى المعنى على طريقه قوله اعجبني
تجمعكم كانه قيل عرفان بايراده تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي يكون مطلوبا من النظر
لا لا لكونه طريقا الى الصفاته كفر به مثلا او القطيع مع الشبيه الشنيع والعجيب ما يعجب منه لغرابته
واخفائه تنبيه واللطيف ما دق وخفي قوله او غيرهما عطف على المنصوب يعني بمثل
التعظيم والتحقير او الترحم او استدعاء للاصغاء بشأن المراد قوله فيعيده بالنصب عطفا
على يكون فهو من تمام الحالة المقتضية للابدال اذ بعينه استيناف القصد الى المراد ليظهر
بمجموع القصدين مزيد الاعتناء بالشان ثم مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس في الابدال
القصد الى ازالة الخفاء قوله فظاهر مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز
او سهو او نسيان او خلاف شي لا يريده او زياده نفي وقال واما الحالة
المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين
فهي ان تختلفا خبرا او طلبا مع تفصيل
يعرف في الحالة المقتضية للتوسط
اقول ذلك التفصيل هو انه لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف
فالقيد المذكور هنا يعرف مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فانه لا يكون بينهما
ما يجمعهما فالقصر على الخبر ولم تقل او طلبا لان الكلام في العاري الاولى والعبارة الظاهرة

في هذا المقام ان يقال او لا ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا او طلبا
الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا
كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا او طلبا سبب مستقل لكمال
الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتبر به ولا يقال حينئذ اجتمع هنا سببان
جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم
الجامع بشرط الاتفاق والوجه في جعل تركيبه ان تقدر بعد فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء
جملة ثم يجعل الشرطية بأسرها معطوفة على الاسمية التي قبلها بعد فاء الجزاء فيصير التقدير او فان
اتفقتا خبرا فهي ان لا يكون وحينئذ يتنظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله عند المتكلمين جميعا من جهة العقل
العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها هي خزانة لصور
المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف
بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من ان المراد بالجامع العقلي ما يدرك
بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالخيالي ما يكون صورة
مرتسمة في الخيال فليس بشي لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء
كان كليا او جزئيا جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد ايضا
على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة
مرتسمة في الخيال كما لا يخفى بل المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المتكلم
وبالوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين عند المتكلم اي في ذلك وبالخيالي امر بسببه يقتضي الخيال ذكر

ثم ان العقل لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع
وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها
الى العقل ولما كان الوهم مما تشتبه عليه الامور ما ناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه
مناسبة لكن لا اسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال
محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب
الجمع بسبب تقارن الصور كليه كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط
في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون
بواسطة امرها اي الجمع ومقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي او لا فهو الوهمي قوله اتحاد في
تصور اي في متصور كما يشعر به قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او المخبر او في قيد من قيودهما
يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد
من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده ظاهر لامتناع ان يقال الهضم
الاثير الحنفي يوم الجمعة وخاطر زيد شيء فقد قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان
الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان
وقوع تلك الامور في الواقع يجعل يوم الجمعة قيدا لها لم يجز العطف لانه ليس جامعا
بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في شرح المفتاح وينبه على ما سيجيء قوله او تماثل عطف على اتحاد
ومثال كاشارة الى التصور من تلك الثلاثة وقوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي
العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال بعد التشخص في الخارج احترازا عن

التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية
الكلية الواحدة فعلم رجوع التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف للاجتماع ظاهر فان المتضايفين
تعقل ان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والبنوة والابوة او مشهورين
كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب اذ في العلة والسبب الحكم
ولتخص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة ولتستعمل العلة في
المحسوسات فلذلك عطفهما باو وفي الاقل والاكثر وصفهما بهما الكميات وما تعلق بها من المعقولات
والمحسوسات قوله فان العقل تعليل بنيهي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يأبى ان
لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مطراع فرد من مخترعاته
وان عباه متصورة وقد سمى عامة حسيا انه لا يخالف لسبب والاولى يجب المعنى انه يتم
بعون لنا وانه لا يستطاع قوله والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصوري
الجملتين شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد لا ان الجامع الوهمي يجب ان
يكون باعتبار كل واحد من متصوريهما بل هو على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله
يجب ان يكون المخبر عنه في احديهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان
يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير اخرجه عن حقيقته
ولكم للعقل منع من ذلك نقيح شيء انما مراع فرد كما عرفت تحقيقه كان الوهم منشأه تروج
قوله والا اي وان لم نصدق في ان الوهم يبرزهما شبه المثلين في معرضهما فالا نم وخفي ليس
قوله يعرفه صاحبه فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلاثة لمشابهتها الامم المتماثلة

تشبب الاشراك في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي ببهائها وطراوتها اشراقا حسيا بالشمس
والقمر ومعنويا بابي اسحق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن ايضا
الجمع بين الملك والشقاء وصفات النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستبعاد عنهم
مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله ولولا عطف على عليك وقوله سواه اي سوى
الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا وتم عليهما ما سوى في المعنى استثناء من الاستفهامية
الى اخره عنها بالذي حسن وانما قال او بقوله اشعارا بان كل واحد من القولين واف على
مقصوده اعني ظهور صدقه في احتيال الوهم ولم ... وقد عرف حال ابن المبلين في قوله بحال في
انه ... في معرض المثلين اي وقد عرف حال المبلين في شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد
بواسطة تجنبهما عن التحقيق فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي
قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والتضاد انهما وجوديان لا يمكن اجتماعهما بالتعاقب
الى الاخر ويتعاقبان على موضوع واحد مع انهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اي
كتضاد السواد والبياض مثل اولا بالمحسوسات بالذات في حد الحواس الخمس الظاهرة
ثم اعاد الكاف ومثل ثانيا بغير من الافعال اللازمة والمتعدية والعلية وقوله والتحرك
والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المحاذية
بالاضافة فان حركة واحدة تجيء وذهابا بتقسيمه الى التخصيص والايمان والكفر اي اذعان الحق و
جحوده من الاعراض النفسانية المختصة بالملك انما جعل بعض الاولى الافعال اعيانا اوكرا
ورثنا ... عنه ولما الاولى والاخير دفعا ... الى اللسان واخير الى الجنان ثم اعاد الكاف

واما وشبه الموصوفات بالمتضادين فانهما في حكمهما ونبه بايراد مثالين ماخوذين من
اول الامثلة السابقة للمتضادين واخرها على ان قوله كالمتضادين ... بما ذكر من الجمع
بين ... ان بين السماء والارض شبه تضاد لاشتمالهما على وصفين متضادين خارجين عنهما لان السماء
... غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالشمس والاسود ... خارجان عن معنى
السماء والارض وكذلك السهل والجبل لاشتمالهما على وصفين متضادين خارجين
عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني فانهما وان كان وصفين ... كالاسود
والابيض الا انه ليس من صفات الاولية والثانية غاية الخلاف فلذلك جعل انما شبه
تضاد قوله فان الوهم ... علة لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين
وذلك لاشتراكهما في الصفة التي هي من الاضافات ... اللازمة لها لما رأينا ولذا ذكر
اي ولما نزل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين يجد الضد اقرب خطورا بالبال
مع الضد من سائر المغايرات اي ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة
وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض ونظائرهما وذلك لان الوهم دائما في
الاحتيال فان قلت اذا كان شبه التماثل والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركها
الوهم وكيف يتصور منه الاحتيال على الجمع بسببه قلت انه وان كان في الحقيقة للنفس لكن
المدرك كليا او جزئيا الا ان لها الات تستعملها في ادراكاتها فالوهم الة بالذات
في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعين في ادراك
سائر المعاني ايضا ومن ثم قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعمله في

المنزهة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك يخطئ فيهما ويحكم عليها باحكام
المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى القوة العاقلة الجمع فيه بسبب استعمال الوهم واحتياله
فلما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب الجمع اليه كما نسب القطع الى السكين

قال والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما

اقول اي بين تصورات هذه الجملة وتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال الذي هي
القوة التي هي خزانة للصور المحسوسة كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي
ليس بجهة علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبهه بها كما في الجامع العقلي والوهمي
بل هو مجرد تقارن من المتصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى
ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما علم منه من تقارنهما مع اسناده الى
اسباب متكثرة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان
جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس تكون صورها وتقارنها فيه بحسب
التادي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك التادي والتكرر فاذا تادى اليه صورتان
معا وتكرر تاديهما اليه كذلك تقارنتا فيه واذا تادى اليه صورة واحدة مرارا متكررا صارت
راسخة عنده ولذلك اي ولان الثبوت في الخيال بحسب التادي والتكرر لما لم تكن الاسباب المحدثة
المكررة على وتيرة واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور
في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تتقارن
في خيال لتعاقد الاسباب في جهة وتلك الصور بعينها لا تتراءى بعضها مع بعض في خيال آخر

قوله وان احببت زيادة بيانا وتوضيحا لما ذكرنا بالتمثيل والتصوير في الصور الذي ... بالايجاد والاستبعاد في قلب ... والله اعلم

وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيالات وكم من صور لا تكاد تتلاقى في خيال
هي فيه معا في خيال آخر كانها على علم اي جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور
وضوحا بحسب الخيالات **قوله** وان احببت ان تستوضح اي تزيد في وضوح
ما تلوح به اليك اي تشير اليه ملوحا اليك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فجل
جوابا لذا مر من تحقيق البصر اشقة النظر من جانب اختيارك اي لاجل امتحانك فتلقى امرها
ملقاه اذا استقبله وبذلك عن حذق وجده فلا يجب الفاء والمعنى تلو كابا بعد ذلك الا بين
الى قوله بعد وذلك مع ما بعده والقول بان الكاتب هو المقدر على معنى تلو كاتبا اي خذ كلامه بعده
لكن يعلم والعلة يتم النجاد ويسمى بالفارسية سكنة **قوله** واحرف اخرى فتلو آخر والمراد الكتب
خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال لما لا يلبسون اي تعينا لا يلبسون ومن المذكورون
ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام فقال واياكان
من اصحاب العرف والمراد هنا عرفهم ... كذلك ما يتعاونه ويتعدونه فاياما نصب على انه خبر
كان وفاعله مستتر راجع الى ما سبق ذكره مثلا اعني من تقدم وقوله فتلقه جواب لما وفيه تعالى
مشحون بتعين ... هذا الظاهر لا واياما وجد فتلقه على طريقة واياما فانه يحيى
قوله فانهم متعلق بقوله والضمير للمذكورين من الكاتب الى النجار وعنهما جميعا والاثر في المصادمة
متعلق بقوله يستبدعون العدد اي يعدونه بديعا خارجا عن القانون في عدا الاثنين واذا عين ...
العالى الى حلاوة ما ثبت في خيالات اصحاب الصناعات الخاصة والعرف العام استبدعوه وانكروه
انكارا تاما **قوله** وهل تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل يلوح تشبيهات واليك والمعنى

منها بان تفاوتت الضوء وفي الوضوح بعد استيضاح تفاوتهما في النعت فيهما بعضهم وتجلو من
جلوت العروس وفيما نحكي حال من شنشمات فانه كانه في جملة الامور المجلية ويحكي جملة استئنافية
وقوله سكك الطريق وهو كتب المجد من قبل لجين الماء اعني اضافة المشبه الى المشبه والاظهر استعارة
النجوم والجمل للبناء على الجدد وقد حسن هذا لان الاستعارة كان مبنيا على تشبيه الطريق بذلك والجمل المركب
وله اسقاط المجرة الظلام جعل الظلام كسترة المجرة الطريق الواضح بجبهها سوى الاجزاء
منعوتا لان لا وجدت اي لم تسوى الاجزاء ففيه مبالغة حيث جعل المانع من السير اعتناء عليه ولعله تجنس عبر
عن الجدة في السير بالطم خنوذ والمجرة باحد الرواقص جمع واقصة وهي الناقة التي لها نشاط في السير كانها فرس
نزل الظلام جناحه وبلغه دواته عبارة عن شمول الظلام للهواء وبشرة لوجه الطريق والقائم البصاشون
عن النزول وقوله فقابلهم عطف على ما استطاع اذ في اي كشف ذلك الحبس عن من ينحطهم اي يسير هم
على غير بصيرة بينا مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لا تسم والنهي بالرأي المجمة
جمع نهيه وهي الرابية لا تعلوها الماء ويطلق ايضا على حفرة يحفر في مكان عال لا اصطياد الذئب فاذا
لغ السيل الذي كان غايبا في الاحصاف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة جمع ربوع والطبيان للعين
كالتيس بالراء فاذا ابلغها المحزام سقط السرج وذلك عند الاضطراب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين
مضروبان لمعاملة الشر وبلوغه النهاية والمثل الاول في تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر في الذي اعني في حيث
الظلماء والثاني حال ايضا من المعاشاه لا منه متردد وفي معناه خبر المبتدأ اعني ثم قوله منظر بهم اي
خالص في هذا الحادث من الامر بتعالى بهم اي الا ضالالة فما خالصه فذيبتا لكون لم يتماسكوا فلم يعردوا
على منع الشهر ان اذيل عليه كل سيف حال لكونه ناطما ناشا وهاد حاشيا بالعصر والنور وسناه

بالمد وهو الرفيع من الريطة اعني واذا شبه عطف على يخضه قوله فما شبهه اي فما شبهه
والعدول الى المضارع لتصوير الحال الماضية والابرز الذهب الخالص قوله او النعات عطف
على متشبهات اي مثل النعات وتسخ اذا ذكر عليك صورة غيرها تلونا او تجلو لديك صوره غيرها تلونا
وانما عطف باو اما لان الاستعارة راجع الى معنى النفي وكلمة او بعد عموم النفي كقوله تعالى آثما
او كفورا اي لا تسلون شيئا منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور واما للتنبيه على ان كلا منهما كاف
لان فيهما هو اصل المقصود اعني الاختلاف وان تعلم ان النعات في الابراد على الوجه الذي ذكره
يدل على اختلاف الصور في الخيال تعاونا ووضوحا ايضا قوله فيما يحكيه متعلق بالايراد ومن في
احسن خيال من الاذكياء وقوله احسن الكلام سعيد القول اي قائلا على انه حال من المجرى كذا
الحال في اخواته وتعب الفكر هو البحث في المعاني ونظم الوظيفة هي ترتيب الالفاظ لتنسيق المعاني في
التفصيل بيان تجعل من كل لؤلؤة خرزة للتحسين والتزيين شبه المعاني اللطيفة باللآلي المفصلة في الجز
والسماء والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والالف للالف اسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردي
الباطل من الشيء وهو معرب يقال درهم بهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة للكتاب وقيل
البهرج اقرب الى المطلوب يقال احمرته اذا جعلته جامدا اي حال الكم سفاح الجلادين من فرق او جلا غلط
وانما الكون بالواو فهو الجنس من الطين الذي في الدوسكة الجنة وخبث الحديد والذهب ما نفي عنهما من الغش
وكون الكلام مركبا في معنى وحسن انه ذكر لانه كان على قياس قوله كل من الكلام في معنى المدح كان واو الوجير صفة اللفظ
ومضمون المعنى بمعاني الغيم سكون الجماد وقد يعني كثير الفخر والانحصار مصدر في الحسنة اي حسنا سالكا في المجيء
الكلام من عيب وحيدانه غير منفوذ لحساه بمنزلة الثالث والقطيس دون الغش هو المطرقة العظيمة واعرض

بان فطنتي الافهام فتنبه من غناء اللام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس وآلدنان جمع دن
والراووق المصفاة وبمعنى عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الافكار وحلاوته في العقول بان حسن
نظمه ولطافة معناه وجودة معراه في نفس السامع لطافة وبلاغته حتى تميله كالنشوان والرقم النقش
والرقم الاشي استعجم الامر اشكل واستغلق والكنة عجمة في اللسان والرمص وسخ الميم الوسخ الجامد في مؤخر
العين فان كان سائلا فهو غمص والبرود ما يبرد به الشيء وبرود العين الكحل اي جعل الكلام البليغ لمن
اعراه شبهه كالكحل لمن به رمد قوله اوستوكا واخبار معطوفان على التشبهات وقوله والالا
تصرح بالعقول المومنة فيما بعده وما اخبر نقال ان البعير اخرانوق وشذلي انفرد عن الجمهور وقوله
قوله اصغى من بحسبه اسماء التي فيها الالف واللام نكرات والتي بعدها وهي معارف ولعل السر في ذلك
ان اللام في جميع ما وجدت فيها وفي بعضه اعني قصده للوحدة والافراد فلا ناسب التعريف الجنسي
ترك التعريف في الكل رعاية للموافقة

قال ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن قول

اي النوع الرابع الي النبه واليسعط لانه نوع من الجامع اي الذي يجمع بين الجملتين عند
المفكرة لاسيما النوع الخيالي منه وذلك لان مشكلات الرابع وهي مباحث الفصل و
الوصل مبنية على الجامع فلابد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي
والوهمي سندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي اذ لا ضابط له بل مبناه على الرسوم
والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالي قوله في ساب معناه من الاقباب
جمع من صومعة وهي موضع العبادة ومذبل وقرآنه ومن الاقباب ارباب بجمع من وسكن

وهي موضع العشق وذكاكين الخمارين واربوع اقوان وبالنظر الي هذا من النوع عظم بين المتشابه
في شان الجمع بين الصورة في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاشياء
واختلافها فيما بين الامم والاشخاص فلا بد في ذلك لم يكن صاحب علم المعاني جمعه من التيقظ يقال وفاه
اي اعطاه اياه واعنا ما فاته اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدد اي حضرة اي يتحلي
كلام رب العزة اي كيف ومن اين تستخلبه من معنى لمحمود الاعلى عالم الغاني المجيد تستحليه اذا ابو
الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق به والمستتر في بصر فنا يعني الله سبحانه
او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الدليل لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم
وذكر الشيء نصبا على المصدر وافلا ينظرون الي الحرمة الابل منه مقدر مضاف اي نسوق افلا ينظرون
واما معوله لنا شفا نعالا ينسق الكلام اي يعطف بعضه على بعض واللام في كيف متعلق بالنوع المتعالي
من انى يستحلي اي يستحليه البعد البعير عن خيال كونه من اهل المدد في مقام النظر الي التفكر في
معرفة الصانع وصفاته كما ابا النظر الي مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله
عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خيال الذي لكل العام قوله وذلك اي سقط او يتوقف حقه سقط
تحصل اذا انظر كان نجل مرتب عن ضمهم اي معظم ما يعود اليه غرضهم من نزول المطر يحله اي يحله ونزل
بجنح اي نحله في جوارنا وحفظنا يقال اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب
منع اي ممنع على طالبه تسبيحا كما به يرد الطرف اي بيرفع الى بكل طرف الناظر اليه اشهد
بالبرع على ان حصونهم الجبال ومن اصحاب مواش ذلك اي ومن كفل لهم بطول الملك في منزلهم عندهم
الامور من مرغوبات الامور وفعلها ما يعهد وعطوف اي نظر المذكور منها النظر المذكور وعند نظر في

لما سئل عنه ان بين من هو مستحق للانقياد لعظيم صنع الغيب مسند الى ضمير المبتدأ والمعنى انطق الحصى
عنه نطق مثل ان البدوي اذا استوحش اي اخذ والمراد انكار النطق قوله هنا كلى اي في
خوار الصوت وضميرها للصوت الابل والاما متعلق بما به او نحوه اي البعير حيث اعوق اليه
اذا احتاج اليه ولم يعتد عليه وضميرها بما كصوت الابل والاشيا او كذا نص اي اسرع من نصت
الشي رفعه تليلها اي عنقها بعد من اي بعد صوت الابل والاشيا والجبال قوله اي اكرى الجهات
البدوي كذلك لم ساخر لم يسمع ولم يامن بعضها بعضا فوقها على كل الوجه اي على الترتيب
المخصوص المذكور فما من ذلك الصوت نظر البدوي الى عطف الطرف في السماء اعني الى السماء
وما بعدها على ما قبلها تعطف احوال الكل اعني كيف فخف الى الاخر على ما نقل عنها انه لا
كلا منا في الجامع بين جمل لا يحتمل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية هنا معوك متحد ان لا عطف
المفرد اي ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية نكير لذلك **قال**

والحالة المقتضية للتوسط بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع اقول اخر بيان التوسط عن بيان كمال الاتصال والانقطاع

لتوقف معقله عليهما ... احدى الجملتين خبرا او طلبا ... لها مباحث فيها
يعني من خلاف ما اذا ... اخبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عن قانون الخبر الكلية
واما نحو ان الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف فيس بعض ذلك الترجيح وانما يبسط الترطاعي قوله ان
اختلفتا من المبتدا والخبر لان الله الاختلاف في بعض ... الاختلاف ... بتضمن الخبر معنى الطلب
على عكسه الذي هو اخل في القانون اما المراعاة تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا او طلبا او

لانهما جنسة اكثر وادق واراد بسمين حليهما معنى الاخر فانعم استعمال الحرب بمعاني ... الاخر وانسباب
الى سيد الاخر وقوله شركا ... فان ... دعوى عطف على مشتملا وانما قال في جملتين جامعة
بصيغة الجمع نظرا الى المواد المكثرة لجملتين المختلفتين خبرا وطلبا لا ان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في
جميع مستعمليهما فانه غير واجب كما اشار اليه وكلمة من في جملتين بعضية لا بيانية لمكان ذكر جهات و
لا يخفى ان ما ذكره هنا من نسبي كمال الانقطاع وان في ابيات التوسط من نفي كمال الاتصال
ايضا كانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الايهام
بالتضمن فان فيها مباحث ... على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشركا معا اي مشتملا ومشركا كائنا
على نحو اشتمال المقام واشراكه في قوله عز وعلا واذ لا يصح تعليله لاشتمال المقام في ... لانه
على ما يزيل الاختلاف لظاهر ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي ... الامر
والنهي فلذلك عطف عليه قولوا المعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدوا او قولوا ... اخذ الميثاق في قوة العشرة لا تعبدوا وجواب فلا حاجة الى العلاقة
العول ... تجعل لا تعبدون ... ان المصدرية ... من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل
الى الرفع وعلى هذا يكون قولوا امرا او نهيا صالا لا ان في قوله تعالى ... لو ... اما ...
تحشون نظرا الى السابق او سعيد ... نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل
على تضمن ان اصحاب الجنة معنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى طلبهما وفي اي ...
على تقديره لانه خبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا وبيان تضمنه انه
ان قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مسوق وقت الحشر لا عطفه بالفا على قوله ان كانت الا صيحة ...

الآية فلكونه متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يتاتى عطفه على الآية بل على انه معمول
اي يقع الظلم في ذلك اليوم متاخرا عن الاحضار لان على الاخبار يتبين متاخر عنه ليكون كلاما في المحشر
لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق منكرا معرفا يراد منه
الزمان الحاضر بعينها في خطاب يكون المعنى فتعال الحكم اليوم لا يظلم نفس فهو كلام متعلق
بحال العموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي بحال المحشر في حقهم
على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل المحشر
لكنه العام انفجرا عن معنى واحد بعطف بعض وقد يشكل ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون
تفصيل لمعنى الخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا بل لذلك لم يعطف عليه فيكون اي قوله
ان اصحاب الجنة متصلا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر هذا ثم
انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة قال لاهل المحشر حين يسار باهل
الجنة الى الجنة لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون نحو قوله في شغل فاكهون من قبيل
تنزيل ما هو الكائن منزلة الكائن مبالغة في التحقيق فنقول ان معنى الآية هو ان اصحاب الجنة
منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه الفصل والطلب
والامتياز فاشتمل الكلام على معنى فلما تميزوا واعلم الى الجنة فهذا الطلب المعنوي ولذلك الخبر
عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان نظم ان اصحاب الجنة متصلا بحين يسار بهم
الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فلا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم
ايضا متعلقا في ذلك الحين الذي يوجد الخطاب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف

مع المعطوف عليه وهو باطل لان الخطاب بعضه بل لا بد له على الاحضار الذي هو قبل الخطاب
احسن ان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه
في الزمان لا مكان فلما تميزوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف
عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمعنى على
معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك التطويل
في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما نقله من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم وارد بالمطلوب
قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي ذكره اعني فلما تميزوا واعلم بل لعله
بملاحظة الخطاب مع الذين يسار بهم الى الجنة بطريق الخطاب مجملا يدخل في طلب الامتياز
كما يلوح بالتامل الصادق فهذا التقرير كلام على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف
فالوجه في الآية ان يجعل من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينبه
لا يجاد دونه على ما صرح به في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة
في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما تعطف
الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين بل نقول انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب لها كمال مناسبة الثانية مع الاولى
بل من عطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر والمقصود بالعطف هو المجموع وشرط
المناسبة بين مجموعي القصتين فلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احرى ولا يشترط

المنار من جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظيرها تعالى في عطف المعنى في مثل قوله تعالى
سواء ويل والآخر والظاهر والباطن من ان الواو الثالثة لعطف مجموع الصفتين
الاوليين من المتقابلتين على مجموع الاخريين المتقابلتين لكن لو عطف الظاهر وحده
على واحدة من الاوليين لم يكن هناك تناسب كما صح في المفردات كذلك صح في الجمل
الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها لمن ابا بالجواز اولى لكن ذلك
اعني عطف القصة على القصة على ذكر مك فانه بحثك عن تكلفات باردة في مواضع شتى
وقد سوى وامار واطلاق معنى الجز بلا دقوعه في تبيان منفصل الجز كانه قيل وانتم ايها الجز
ممتازون مفرزون عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة
واعلم ان قوله وان الخطاب في قوله وان قوله ان اصحاب الجنة وقوله وان العذير بالاشما معطوف
على قوله ان الذين قبله قوله واما كونه اي كون المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه الذين يحسن
من الآتين في جهات تجمعهم عند المتكلم فظاهر واما الآية الاولى ففيهما الاتحاد بين المعطوفين في المسند
والتماثل في المسند اليه اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس حسنا والاشراك في قول الخلد
الميثاق واما الثانية ففيهما الاتحاد في المسند وهو الاستقرار وشبه التضاد بين المسند اليهما
اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم
قوله ونحو قوله تعالى فلما جاءها نودي عطف على قوله ولا داخلا من الشروع في بعض
معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها بورك من في
مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى

نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة فالمراد بالمبارك فيهما موسى عليه السلام
لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حولي ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في
تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليهما من ارض الشام فان الله تعالى جعلها مبوءة بالبركات
في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين قوله وسبحان الله تعجيب لموسى عليه السلام من ذلك وتعالى في مقام
المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا بالحالية عطفه على نودي لحال الى وخبر انه للسان
وان قيل انا الله على انهما مبتدأ وخبر او لما دل عليه ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان له انا
قوله عن تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك والحصر ما
ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرف في علم النحو من ان ان هذه لا تأتي الا بعد فيكون قوله على
ان العذير وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي بمعنى
قيل في قوله والق معطوف على ان بورك هذا والمراد انه عطف على نودي ان بورك
وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما تفسير
لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك انتهى والدليل على ذلك قوله
تعالى في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير
كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق
معطوفا على بورك وداخلا في حيز معنى القول قلت الطلب
حسن القول كان القصد فيهما الى اللفظ المؤدي للمعنى سورة الاخلاص العطف كما تقول
قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد يحكي قوله معطوفا احدهما على الآخر اي قال الجملتين

بل نقول لما ذكان لهما محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما ستعرفه فان قلت
لعل كلام الشيخ ليس ولجهة الا ان المصنف تسامح بذكران في المعطوف عليه فلنجعله تضمين
في الى نرون قوله وقيل الذي على هذا التقدير اظهار العامل المعطوف عليه في المعطوف كما قال في
جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا يعد تضمينا للقطع الا ان يختار المصنف الخ
العامل مقدر لفظا ويجعل تضمينا فيلزمه ان لا يكون عمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد

قال واما قوله تعالى وبشر الذين امنوا الخ

يعني فتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الآخر كما يشهد له قراءة زيد بن
علي رضي الله عنهما وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن بصدده وليس
كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر فلان يا بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة وان كانت موجودة
بينهما باعتبار التقابل بين المسند والمسند اليهما الا ان العطف بين امرين لمخاطبين
من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا
بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه
على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن
حال عليكم فاتقوا وبشر مقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضا مع غيظهم وهذا التقدير
الربط كما في قوله نحو ذكر العلامة انه من عطف القصة على القصة لان المعتبر بالعطف هو مجموع ثواب
المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما يحققه وذهب بعضهم الى انه معطوف

على فاتقوا وهم معتذرا بعد اعدت على طريقة قوله واستاروا واختار المصنف انه
معطوف على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول بواسطة
انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى
يأمرهم ويخاطبهم على لسان النبي عليه السلام واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عليه السلام مأمورا
بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجاب بانه مأمور
باداء معنى الكلام بعبارة تليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل علي او مأمور بتبليغ
هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله تعالى وهذا اشكال ونظيره قوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم اي ذا معنى هذا الكلام بطريق الخطاب او ذا كلامي هذا اليهم بطريق الحكاية
قوله اي وقلنا او وقائلين كلوا اشارة الى تجويز الوجهين في الاول عطف على انزلنا وتقدير
المعطوف مع العاطف في الثاني حال من فاعله قوله ومن ذلك لورود من ذلك مبالغة
وتصريحا بان كل واحدة من هذه الآيات مما قدر فيه القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه
وانما قال او وقائلا انسب لموسى ليعلم ان قائلا متعلق باضرب لا بنضرب المقدر والا كان المعنى
قائلا له موهمنا بحث وهو ان قائلا ان قدر حالا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني
اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا
بما يوجب اختلاله ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فعلنا او على فضرب المقدر بل
ولو قدر العاطف الفاء لكان اظهر قوله اي قلنا الحذوا ولم يقدر ههنا اسم الفاعل كما كان في الاول الخ

من غيره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف
والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر الا ان جعلنا سعمل الطلب بمعنى الخبر كما في وألق
عصاك قوله اى تقولون ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع لتوافق قراءة عبد الله المنا
المناسبة لكونه حالا معتبره لبرفع وانما قال على قول اصحابنا البصريين لان السعد عندهم [illegible]
يقولون اى قائلين وعند الكوفيين ان يا نبي متعلق بوجه لما فيه من معنى القول واعترض بان
التوجيه قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن يراد الصلة اعني الجملة
وجه وان اريد بها ما الخاص لم يتعلق به يا نبي بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المفضي
لتلك الصلة وتعلق به يا نبي نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذكر الخاص وفيه تكلف والصواب
تقدير القول قوله وتقولون ذوقوا قدره مضارعا معطوفا على نظرا اعني ينصرونه اولى
وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف
الطلب على الخبر بالتضمين كما مر في قوله وابشروا قوله اى فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير
القول ههنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام
الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك انهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا الا اناسا منهم فامروا بنبذ العهد
الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر امنين من ان يتعرض لكم فيها وهي الاشهر الحرم
والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين ولما كانت المعاهدة باذن الله تعالى
واتفاق رسوله عليه السلام نسب البراءة عن العهد اليهما كما نسب الى المعاهد اي نبذوا بما عاهدتم
المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله ولذلك عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندي انه معطوف

على ما

١٢٩

على ما قدرناه اي مثل عطف بشر الذين آمنوا على قل مرادا به يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين
على قل مرادا به يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر انه جعله
معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى
آمنوا وذكر انه دلالة على التجارة المنجية وتعليلها والمتعارف في التعليم ما لا مرد للنفي
ورد عليه ان يؤمنون تفسير للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا في سلكه اذ لا مدخل للتبشير
في ذلك التفسير فالصواب تقدير القول كما اشار اليه كرر في قوله ولكن الحاكم وفي اشارة
الى رجحان ما اختاره اما في هذه الآية فلما عرفت آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما في قوله
وبشر الصابرين او وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان يتفق الجملتان خبرا عطف
على قوله او ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف ومدخر في الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهي
الاتفاق في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة فكان الانسب بعبارة في الحالة الاولى ان يقال فيها
ان اختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يعول بهما او ان اتفقا خبرا ان يكون المقام مشتملا على
اشتراك بينهما في جامع وقد تعدد الوجه في جمع الجامع في قوله جهات جامعة قوله والظهر انما قال
ذلك لان بعض الجوامع كالعقلي اقوى واظهر وله مراتب متفاوتة في الظهور وكذا الحال في الوهمي
والخيالي منقسم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولتخير يريد انا فصلنا الحالات المقتضية
للامور المذكورة فيما سبق اجمالا على وجه كلي مع تمثيل في بعض المواضع فالآن نذكر الامثلة
لتشير لها لتجتنب تلك الامثلة صنعك وتحفظك عن الزلل ان استقلت باجتهادك في زمان
نزوعك في سلوك طرقات تلك الحالات وقوله ان عين تفسير المرة في النسخ المعول عليها فالربط

لان محصولها ان فالكرد عوى الانتماء اليهم وجالهم انكار ذلك ونفيه لكنه ترك العاطف بينهما لئلا يتوهم
عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصير حينئذ لهم الف وليس لكم الاف داخلا فيما
زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها مفرد وقع مفعولا
فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما يجعلها في قوة المفرد قلت
صح ذلك لان زعمتم متضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة
فجاز عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى وان
لهم الفا قوله بمعنى الجحال اراد بالجحال ما يعم المعالي كما مر مرارا في القرآن الجبالة وذكر لان
الزعم قد اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح لكل شيء كنية وكنية
الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم
ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شيء من ذلك
الرحلتين وايضا فان لهم من الله تعالى من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون والى هذا اشار
بقوله اولئك امنوا خوفا وجوعا وقد جاءت بنو اسد وخافوا والالاف مصدر آلف
مؤالفة والايلاف مصدر آلف يؤلف والالف مصدر الف يالف الفا قوله وذكرنا الى الشاعر
وحسن ايضا طرف لحذار اعني فصل عن جملة كان للانكار قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون
جعلهما جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احديهما كالعطف على
الاخرى ولما كانت الثانية او بدل اشتمالها على ذكر الاستهزاء فالكل لو عطف على انما نحن
لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وهنا معنى آخر يقتضي عطفه على انا معكم

أن اعترضتك وعني متجه لعدم معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل عنى شرطا
كما لا يخفى ولو جعل في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عنى وفي بعضها عنى ان الغرض ايضا
وليسا بظاهرين لغرض معنى

قال ومن امثلة القطع ايضا

قوله لم يعطف الا بها اي لم يعطف الا بها على نظيره مع الاتفاق في الخبرية والانشائية
في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليه اعني المحب والمحبوب
مع ان المسند اليه في الاولى وقع فيها اي مفعولا في الثانية كيلا يتوهم التناسب مع ان الاها معطوف على
ابغي لعدية واشتراكهما في الجامع اعني الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسند مع اتحاد
في قيدهما وحسنت بعد المعنى كما ذكره قوله وليس بعيدا ثم ليس هو قوله ان يكون قد قطع و
قوله لانتصاب تعلل لنفي الاستبعاد والى ايراد متعلق به واضافة ايراد اي عن ان السؤال
اضافة المصدر الى مفعوله لا معنى له اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذكر السؤال وجب
ان يكون الا هاهنا فاذا نقول ليس يجب ان يجعل المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى
ان يجاب عنه قوله فلم يظهر هنا الا ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون متوهما لاجل اللفظ اعني رعاية
الوزن بل هو في مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى فيها
جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب عن رتبته
الى ما دونه وانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن
اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف لهم الف حنفه ان يظن برد ان لهم الف جملة
اسمية خبرها جملة فعلية على انه صح وهو الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتم في الجهة الجامعة

بلغ [illegible]

ويبين ان مشاركه ايضا في كونه مؤكدا انا معكم قوله لتشاركه في اختصاصه بالظرف المتقدم الظاهر انه
جعل اذا ههنا لمجرد الظرف فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهه ويحتمل ان يريد
انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط وافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما
واما اسناد الاختصاص الى التقديم بالشرط مقدما كان او مؤخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه
بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيده سواء قدم جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية
فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه
اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون ح قطع الله يستهزئ للاحتياط
لا للوجوب قوله وما سولت اي زينت مفعول معه او تسترح حال من فاعل خلاهم
متصل خبر قوله فان يستهزئ الله وقوله بكل حال ظرف للنفي الذي يستمر انتفاء الانقطاع
في كل حال لقوله فانهم معتقدون تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه
المتقدم ليس مراد بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطع الا انهم لمثل ما تقدم اي لم يعطف الا
انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا
ولا على انؤمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر
قلت يتعين جواز ذلك اذا وقعا محكيين فحينئذ القوله الاعتراض بجواز العطف على قالوا
ماخوذا مع قيده متوجه على هذا الكلام ايضا فقد اجيب عنه في الكمل بان قالوا في الاية الثانية
الثالث ماخوذا مع ظرفه المتقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا

عطف

وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ ولا انهم هم المفسدون
ولا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ يدخل الشيء منها في سببية العذاب وغيره يجوز ان يكون واذا قيل لهم
لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا وان كان نوعا جاوح لا بد من العطف على ذلك القيد ما ذكره
من الحكم وفائدة ولى المصير الى الاستيناف على ما اوضحه ايضاحا تاما فان قلت لماذا خالفت في ايراد الايات
ترتيبها في نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على ما قبلها المشتمل على ذكر الاستهزاء
اظهر في بادي الرأي من الايتين الاخريين بالبحث عن ترك العطف اظهر اهم قوله في الذي قبله
اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يترك الكلام عن الجواب فلزم المصير الى
الاستيناف لا انه يلزم تعين الاستيناف على الاطلاق قوله على ما ادعوه اي على وجه حصرهم
في الصلاح بانما

قال ومن امثلة الاستيناف اقول

قوله عن جماعات العذال اشار به الى ان العذل جمع عاذل صفة الجماعة لا امرأة بشهادة قوله
صدقوا والغر المشهور والانجلاء الانكشاف وكلمة حتى ههنا في حكم لما وجوابها صار وضمير
كان المعطوف على شرطها راجع الى الابتداء السكان قوله فنبئ اي اشتمل الكلام عليه اي على هذا السؤال
وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السؤال فانه يكون بلا عطف
اما لكمال الاتصال طلبا وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا او لان خبرهما لا كلام مختص
فلا مجال للعاطف بينهما وحذف بضم الدال رواية الكتاب بفتح فيحتمل وهو في الاصل ضرب
من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب والجنب اسم موضع وهو في الاصل الارض
المطمئنة فيما بين عرفات حيط عنها بحبلها والاجمام الراحة ... الله الكلال

في قوله تعالى ومن الناس من يقول

والمناخ موضع الاناخة والقادسية موضع قريب من الكوفة لج اي خذ في السير وذلت
اي الناقة من شدة السير وبعد المنزل قوله دخل اي اراد العدل فلم يعطف قوله عن النساء
العاذلات اشارة الى ان العواذل ههنا جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة قوله داين وقلن
قوله بكي اي اكثر البكاء والعدان بالكسر موضع وبدار بفتح الباء وكسرها موضع دفن فيه
ملك العرب والمحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من اعدائه بالنار وقبر المحرق بها
والنجوم المامن من حولكان امنا لم تعطفه كانوا على طالب للانصاف قوله اي كيف الكهم
فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت بل يطابقه لان المعنى كيف ابكيهم اعانة لحالهم جاهلة
ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم لي وقيل المعنى كيف ابكيهم واصفهم
في بكائي صفهم لي كان الشاعر قال العاذلي كانوا على الاعداء اي الجرو ولا يخفى عليك
ان الجملة التي قطع عنها كانوا على طالب اقامتهم عن التي نشا منها السؤال الذي قوله
بكى قوله عفا اي اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت و
العسوف الظلوم والوبل القطر والهطل الكثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله ماذا عفاه
جملة اسمية قطعا فالظاهر ان يجاب بمثلها فما قال كل حنان عفاه ومن جدابهم عفاه
على طريقة ما عرف في ماذا صنعت وكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السؤال الذي ما تبهم مستفها
منه الجملة الفعلية على قياس ما تحققه في من قام ولا تاتي ذلك في ماذا صنعت اذا جعلت
اسمية فتامل قوله عفاه من جدابهم قيل معناه عفاه من جدا الابل وشاتها بهم اي
والبهم من المادحين والسائلين يقال عرضت له ضجرت ومللت والعرض لم يجب الامور

ادخل عليه اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد ظرف لما غرضنا فقدم عليه توسعا طوي عنه
كشحه اي اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب الى اخره اختار من
العبارة على ان تقول اما للمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينها اشعارا
بفائدة تكرير الموصول في الايمانين وتركه فيما عداهما وهي ان الايمان بالغيب اصل متفرع منه
اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل متفرع منه الايقان بالاخرة فكرر الموصول
في الاصلين وعطف احدهما على الاخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة او
المنصوبة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن فرعه لان كل فرع مبني على اصله و
مدلول عليه في ضمنه وقوله اختصوا حال من المتقين وكنه الامر غايته ووقت الامر كنهه ايضا
ولا مر منه فعل وقولهم لا اكتنه كنهه اي لا ابلغ نهايته كلام مولد ولا نعاد قدره اي لا نعادل
قدره فضلا ان نغلب وقوله في حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا وقع السؤال هكذا
ما للمتقين اختصوا وما بالهم اختصوا كان معناه اي اسباب تاخذت في شانهم حتى استحقوا
تلك الهداية واختصوا بها فكان سؤالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة على السبب
قلت الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم ينتبه له فنبه عليه اجمالا با
الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار عزهم بتلك الصفات حتى كالمحسوس المشاهد
والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع اي ظاهر من حالهم
استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا
بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بجنس الملك

لا يخفى ايضا ان الذين يؤلجها لهم الى تلك الصفات كان ما لهم الى ذلك الاختصاص
فان قلت حصر الفلاح مستفاد من توسيط الفصل وتعريف الخبر واما حصر الهدى فكيف
يفهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن سبب
اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين فيشير الى ذلك السبب اجمالا كما ذكر
من ترتب الحكم على الوصف المناسب المخصص فيكون مخصصا ايضا قوله وكان ان تقدر
مبتدأ فوجه ثان في الآية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا على بيان الموجب لانطوائه اجمالا
مفصلا والا فهي استئناف على الوجه الاول منطويا عليه ايضا لكونه مطابقا للسؤال عن السبب
لكنه انطواء اخفى اجمالي كما مر سابقا قوله وكذا ان تخرج الآية عما يخص بصدده يعني الاستئناف
وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا اذا
جعل مرفوعا على الاختصاص فكأنه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله
مرادا به اي بالموصول الثاني مع جنس التعريض يريد ان فائدة اخراج الموصول الثاني عن كونه صفة
للمتقين كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم
وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خام
فليسوا من الفلاح والهدى في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب المنزلة كلها الا بالنبوة
محمد وايقنوا بالآخرة على وجهها لا كما يزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان اللذة في الجنة ليست الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم
والمشارب والمناكح قوله جاعله حالا من جعل الموصول الثاني جاعلا حاله والذين يؤمنون بما انزل اليك

الى الاخر من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين
فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان لحال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت
من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكأنه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود فكانا
في حكم صفة الكتاب فيحصل التوافق بحال الجملتين بلا لبس بنظامه واذا جعلت هذه الجملة برأسها اي مستأنفة
من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف الذين يؤمنون على ما قبله في الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين
على ما سيأتي قوله والفصل من هذه الوجوه استئناف الذين يؤمنون بالغيب لجعله اما بالنظر الى الوجه
الاول فلأن الاستئناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد
لطف بل هناك نوع عدول عن السبب المبين كما مر وايضا استئناف الذين يؤمنون بالغيب يعطي
على بيان الموجب ويخصصه مفصلا دون استئناف اولئك كما عرفت وايضا لا فصل ههنا
من حيث السؤال عن الحجاب بذكر صفات المسئول عنهم بخلاف ههنا كذا واما بالنظر الى الوجه الثاني
فلأن الاستئناف فيه كثير الفائدة سليل اللفظ وايضا الموصولان ههنا منتظمان في سلك واحد من غير
تحللها في الوجه الثالث وايضا يصح عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث ويحتاج
الى تكلف كما حققه انفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستئناف واما بالنظر اليهما معا فلانه يغني عن
تأويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه او تأويل المتقين بالضالين الصائرين الى التقوى وعلى
التقدير حسن استئناف الذين يؤمنون بالغيب واما استئناف اولئك والابتداء بالذين يؤمنون
بما انزل اليك فيحتاج على تقدير المصيرة الى تكلف في وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على
المتقين قوله حصل نوع على كلا قال اشار لعطف جملتها اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبيه

ونركنا العطف للاخلال وطلبا لمختصر الاكتفاف واجرائه لاتساقه في اجتماع اسباب الفصل

وكانه نبه بقوله فتقطع ان هذا السبب لعدم الاكتفاف في غاية اللطف وقد استدل الحكيم البيع قطع النظر

عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعلتها لانه من المعلوم ان الفصل الكونه جوابا لذلك السؤال

والثاني كل الكذاب والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه

كانوا اثني عشر ملكا وانما جعل ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم عليه السلام

ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله تعالى قال عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته

واذا دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والاضمار في ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر

ومحاذ ان نصب بحديث وان لم يرد معنى المصدر واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من

جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا لهم عنهم اي انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم فراغ

اي ذهب في خفية من ضيوفه كما هو ادب المضيف والهمزة في الالا تاكلون انكار لعدم الاكل او حث

عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس

رضي الله عنهما وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله في القرآن كثير تعليم في القرآن على

عادته المجردة الاستعمال دون المجرد من سلوك هذا الاسلوب كثير في غير القرآن ايضا قال

ومن امثلة البدل اقول

المثال الاول بحري مجرى بدل الاشتمال

لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان

مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته

وذلك لان الرجل اذا كره اقامة من نصاحبه لمخالفته وعاد في بمادي الكراهة حرجه وربما ارتد

فيما يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قال ارحل فقد كمل اظهار الكراهة يدل على ارادة الارتحال المستلزمة

لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو

مبني على ان الامر الذي يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكف

كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء المدلول الاصل وعلى هذا المذهب يكون دلالة

ارحل على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة فيحمل

المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل قوله مثل ما قال الاول ان ابي ما بفعل

من قولهم اذا مضنا الى الآخر كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل كما مر وان اريد بما هو اعم منه كان من

قبيل بدل البعض كالمثال الثالث فلا وجه لحمله على الاشتمال فلم يتعرض له اكتفاء وفي المثال الرابع لان احتماله اياه

بعيد جدا ولا لكون الكلام الثاني اوفى بتأدية المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو على عكس

فالكلام السابق واف بتمام المراد فابدل منه ما هو فيه قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا

وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامعين انهم آمنوا ويحتمل ان يكون على وجه

الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فاذا بين الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف

ان يكون استئنافا كأنه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما نفعهم في ذلك فقيل يخادعون واجمل على البيان

اولى لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون

الجواب عن ذلك السؤال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين لم تصح

لان عالم الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين ان جاز ان يخدعوا لم يجز ان

يخدعوا وانما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين معهم صورة صنع المخادعين حيث اجروا عليهم

احكام الاسلام

احكام المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخدع ايضا
ومن هنا يخادعون بمعنى يخدعون لانه اخرج على صيغة المفاعلة للمبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله
جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة ويعضده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين امنوا
وعلى هذا فالمنافقون في حكم الخادعين او خادعون حقيقة لان الله يخدع الله خدع رسوله لانه الناطق
عنه بأوامره ونواهيه قوله في سوس اليه الشيطان الوسوسة الصوت الخفي بعض الهلال
مقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة من اجله واضافه التجرع
الى الخلل على معنى ان الاكل منهما بسبب غرسه للخلود الاكل وان لا يموت في ملك يبلى اي له سلطان
الى نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هنا مبني
على ما هو المختار رفي الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وملك
للمتقين جملة ثالثة محذوف المبتدأ وانما جاءت مسكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية
اخذا بعضها بعنق بعض قوله حين كان منزلة ابي قتادة في ثبتة وهي في الاصل مصدر وازن
موازنة ومن يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب بمنزلة التاكيد المعنوي
واخرى بمنزلة الحال المؤكدة ومن الاولى بقوله يدل على كونه بمنزلة نفسه في الجملة
الى اخره ثم حكم بان نحو كونه حالا مؤكدة ظاهر كما ستطلع عليه والضمير في انه للشان فكلمة حتى
مهنا مستعملة استعمال لما وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام مشتملا على وصف الكتاب
بذلك المبالغة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فقطع السامع في شكله وبلوغ
الى قوله في وصف الكتاب وضمير شانه لكمال وبلك المبالغة مصدر بولغ مجيب محل قيد لبولغ وكذا قوله

بشهادة قبله بعد تشبث بالعقد الاول والاصول هي القواعد التي يتبعه من ان اسم
الاشارة للبعيد اذا استعمل للقريب افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند
اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الانحصار اذا لم يكن حقيقيا كان للمبالغة
في كماله فهنا اعلى حتى البعيد فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فيفيد المعنى الى ان هذا الكتاب
البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره من المجازفة الكثير
مصدر جاد في الاصل التي يعبر بعيد معرفة بليغة والفعل في ما بعده مسند الى ريب فيه اي
جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب بيانا لانه مظنة ان ينطبه السامع قبل التامل في سلكها
حيز فيه ويتلصب اي بذلك الاتباع المجزو اتباع نعت الحاشية مصدر وتابعه والحاصل ان ذكر
لدفع توهم المجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام
السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب في ان هذا الكلام بل هو صادر عن تحقق
واتقان ويجوز ان يرجع الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الاية ويكون مع ذلك دافعا للمجاز
الضار ان نفي الريب عن الشي شهادة وتسجيل كماله لان الكمال انما الحق والنقص كالنقص بعض
من الباطل والشبه وانما كان نفي كونه حالا مؤكدة ظاهرا لانه يؤكد معنى الكمال المستفاد من الخبر
الذي هو الكتاب كما انه يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف
لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للاول فيه متعلقة بالفصل والضمير المجرور والمدنى للمتقين
في قوله لان ذلك الكتاب لا ريب فيه مشوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب
متبوع ما بعد لا ريب فيه متعلقة به صار مؤكدا بهدى للمتقين بناء على ان دفع المجازفة من الكلام يتم له

فلا يجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه ليشملهما في انهما اكدا
لذلك الكتاب وان المذكور في الكشاف ان هدى للمتقين اكد لا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب
قوله وان يعاد بكسر الهمزة جملة حالية او عطف على جملة تعد بنوبها ايضا جزا عن المبتدا الكل
من قوله هدى للمتقين وكونه نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر عليه وكونه بالغ
الدرجة القصوى في الكتبية كنفيها مستفاد من تنكير هدى قوله واما بيان انه هدى واما مبين انه بالغ
هدى للمتقين منوط بما ذكر من وصف التنزيل بكمال كونه هاديا فمما تراه من النظر الشاهد له اي التنزيل
وقوله يتحدى ابلغ امثال الاشتمال باعادة الجار او اللام في موضع البدل اي الشاهد للتنزيل باحراز الفضل
قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو ذلك النظر الشاهد
تكرير للشهادة قوله ثم من بعقبه عطف على من النظر وانما اورد لفظة ثم تنبيها على التراخي
فان تقوية الشاهد وتركيبه متراخية الرتبة عن اهل الشهادة وانما وصف النداء بالبليغ لكمال
الربية ...بلاد النافية للجنس قوله والكل يعني والكل يعني ان ذلك الشاهد المصدق يشهد
باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه والمقصود منه ليعلم ان شان الكتب السماوية وما هو
المقصود منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية يتفاوت شان الكتب في درجات الكمال اذ
كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظر على علو شانه ورفعة مرتبته بحيث
اعجز جنس الكتاب وكمال دينه فدل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله
بحيث اتحد معناهما في المآل بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله
ان الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب الى قوله

١٦٢

ولكنه لكن فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع
كما سياتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك لان لا يؤمنون مقرر
لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان فان المعنى
باستوائه ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاد
تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق ولا سمع يدركه ولا يكون بهم بصر
في بصرهم غشاوة عبرة ولكن كان ابلغ لكمال التاكيد وجزمنا للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم
الله تعالى بمنزلة التاكيد المعنوي لها فان قلت لم تجعل ختم الله تاكيدا لقوله لا يؤمنون قلت
لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين ذلك
وعدمه كانه الاولى عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد الذي ليس ثمة الموكد لا يعطف
على ما بني ما ... ختم الله استئناف وليس ببعيد واما قوله تعالى ولهم عذاب عظيم
فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين او على جزائه لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب لهم ليس
منه تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما في اي كالتقرير الذي نريد قوله وكذلك
قوله انا معكم اي هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد وقوله لما كان المراد الخ بيان لكونه الآية من
هذا القبيل فقوله انا معكم قلوبا يفيد الهزء اذ المراد هو المعنى وحق الكسر على الحكاية
بحسب المعنى ولنا الحال في هزء انا او يعهم وضمير معناه لقوله انا معكم قلوبا وقع قوله انما نحن
مستهزئون مقررا وجه التقرير ان ابهام الايمان يتضمن نفسه والاستهزاء باهله يتضمنه ايضا فكان
الثاني مقررا للاول وفيه ان معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام الخ

منه مولانا كمبد الكشاف

المسند بالشيء المستحق جايز ان يقطع وحذف بعض الشيء اكيد لشباهته منطوق
ما سبق لبيان كونه معلوم ان هذا الملك كبير اعني نفي البشرية معلوم الاول لعين اثبات
الملكية تؤكده منطوق الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الآدمية في مقام التحقير يعرفهم
منه عرفا اثبات الشيطنة والسبعية او البهيمية وقوله كان في اذنه وقرا اي ثقلا مانعا من السماع
مقرر لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا قال ومن
امثلة الانقطاع قوله وقرينه نافي قسمي كمال الانقطاع
والمراد ان لا يكون في مثال ما يدل ذلك الا في كلام والرايد هو الذي يطلب الماء والكلاء
للدفعة من راد يرود اذا جاء وذهب تعالى الى ديث السفينة العيث لتقف
والمزاولة المعالجة والضمير للحرب وقوله فكل تعليل للامر بالادرهما لمزاولة والتحف الهلاك
يجري بمعنى ادري بعد من الله تعالى وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للتغنية
وذلك انهم لما راوا ما فيهما من الطمع طمعوا في اخذها فاحرسيا القوم الملا حين ان
يرسلوا اليه اخذوها فان قلت ارسلوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها من الاعراب
قلت النظر هنا الى المحكي اعني كلام الرايد دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد هيكل الكلام
عدم مناولة ما لا محل لها ايضا فان الحصر طلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا الست
بنى فلان الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكفي في كون العطف بالواو
بينها مقبولا لجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك الاختلاف في عدمه الا ترى الى قوله تعالى حسبنا الله ونعم الوكيل
فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات

ولست النسب من اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى الحدود كالنسب الجزئية والطلبية خصوصا
في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت معها الظهور فائدة العطف
بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر صفاتها الغايبة
فظهر فائدة العطف بينها بالواو الا بان يكون بعض ان يكون بينهما مناسبة كمال الصحيح
العلامة في سورة نوح بصيغة قولك قال زيد نودي للصلوة وصلى في المسجد كما ذكرناه سابقا لك
ملكته تجلى تمليك الحمل عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف الثابت والقاو على غاربه
اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لعلة الرغبة في مواصلته والتصرف فيه وقال
اني في الهوى كاذب قال اكذب في دعوى محبتي كما ذكرت ان الشاعر حكى كلام حبيبه بعبارته
فقوله بالرفع فيهما اي في يا كلك وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف
ويجعلهما جزاء لشرط محذوف اي ان ترني اكلك على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع اليك الاجرة
فان قلت لماذا اسند الفصل في تزاولها ويا كلك وادفع الى الاختلاف دون الاستئناف
مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر المتقوم والاستناد اليه اولى فان قيل عطفا تستم
على الجزاء الذي عليه حال الصحو والاشتراك في كونه مقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه على
مقتضى كمال السند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين وربما يجعل استينافا سعيدوا سلم الله
جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف ويعني به القسم الثاني
من كمال الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله وقع في خاطرك يعذب في انا الحسن
الذي يكون فيه قوله مثال الاول كنت في حديث اي مثال الاول منه القصة قوله وان حاجة

منزلة عطف مفرد اي خاتمك عليها ما وصف وان خاتمي ونزل العطف في قوله انه خاتمي ضيق
لا يخلو عن لطف قوله ابن معاملك من الجميع من ذكر الخاتم وذكر الخف وفيه تنبيه على ان الجامع
قد يعتبر في بعض المقامات كان يكون مثلا في تعداد الامور التي يتعلق بك ويناسب احوالها فيقول
كم ثوب واسع وخاتم ضيق وخف كذلك فصل لكن مقام استعمال اهل مجلسك من كل احد كم
من عين ذلك خفك مع خاتمك وكذا في قوله فقيل منذ اوسمها جامع غير لطف التي اشعار بما
ذكرنا ايضا فانه لا يصلح ان يكون جامعا في شيء من المقامات ثم يسمي جامعا وقد سبق منا
في تحقيق هذا المطلب ما يمكن ان يتمسك على بالذي لا لطف له ما يتوهم من ان قول المصنف هنا صريح في
ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد بين الجامع من المسند اليهما ايضا
قوله او يكون في حديث عطف على يكون في حديث وقتيم له كما اشعر به قوله بعينه وقد تم والاحكام
الاول ان لا يكون من الجملتين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير لطف التي في
ذلك المقام وقد عرضهما الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه
قوله بعيد التعلق به وانما فصل عنهما لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى ان الذين كفروا
قوله وكون ما عقبته الظاهر وكونه لا انه وضع المظهر موضع المضمر لا معان من الحسن جامع
بين ذكر العلوم والاحسن في سياق كل منهما وكذا في الآية اذ الحاصل انه مثله للمعتز
معترض مع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال الكفار مطلقا لا بيان حالهم بالقياس
الى الكتاب بسببه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال لشدة ما اثرهم جهلهم ولا يعتبره لما
وانما ذكر العلوم ومطلوب متنافي فهو ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الآية اذ المقصود

ان لا نفع في الانذار سواء كان بالقرآن او بغيره قوله بحلاوة متعلق باخرج اي اخرج
من صدره بخلاف حالة الحاصل اذا اذكر وفي قوله هوانا اشارة الى ذكر منه اجمل معا بلا عاطف
ليس عينه يحسن ايضا لكنا لنحط حينئذ امرين اذ منا لجميع في الذكر ودلالة على الاجتماع
في نفس الامر بالواو وهنهنا بمجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمه الحبيبة
من انه دائر سواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال
باللوي ودثور والخطاب في هواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها
بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على
سوى الهجر وفي قوله من مرارة الموت وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد
وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما تعالى من ان كرم ابي الحسين له حلاوة وان مرارة الموت
دار وكرمه دواء فهما لا يخفى شاجه قوله تعلم ابلج هذا مثال للتوسط في المفردات ونكته
ما موصولة لا استفهامية اذ ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع من الجمل الواقعة
صلات وقوله ان الذين ارادوا مثال التوسط في الجمل قوله وغير ذلك اما من نوع عطف على ما تلوه
اما بحرور عطفا على قوله وانما لم يتعرض لمثال التوسط بازالة الخلاف لانها قد تقدمت سوى
قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين بعد ان التوسط من كمال الاتصال
والانقطاع يصح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر ان التناسب بعده تحسينا زائدا على
ما يقتضيه اصل البلاغة قوله ومن ذلك يعني كونهما شرطيتين او طلبيتين وكون الفعليتين بحيث يكون
فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الخبر في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى

بغير ذلك من تفاصيل الاحوال المجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان تقصد التعرض
لصدر ذاته بعين فصح ما ذكره من الامثلة ويرد انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة
الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيد الزمان بخصوصه ان النسبة تقصد
عن وجوه ثلثة الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا اريد انه
دل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل
على التجدد لا انه يدل على عدمه او يدل على الاستمرار الاطلاق ودوامه فانه يستفاد
بمعونة المقام كما مر الثاني ان تقصد معها خصوصية معينة فلا يصح رعاية التناسب
اذ ربما لا يستوي الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد في احديهما التجدد وبالاخرى عدمه الثالث
ان تقصد النسبة في اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعى بصيغة الخطاب
في نسخة معتمد عليها ومن يروي بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والى التناسب يقول مفعول قوله
وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الجزء في الاسميتين فعل وما قيل من ان ما بين الجملتين محملا
ان تكونا فعليتين ايضا فصح ان تعد امثلة في الاسمية او الفعلية مختلفتين فيهما انما يصح على
مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا تعوق عطف على ان تراعى ولو ترك ان
وعطف على مفعول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا نقول ذلك ايضا للاختلاف
في الاسمية والفعلية وان اشتركا في افادة التجدد وافترقا في ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف
واذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الاخر في الاخرى
واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في احديهما وتنصب في الاخرى لا دراية

اي لا اختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير الضمير عامله كقولك زيدا لقيته وعمرا رايت
او متعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وتنبيه بما ذكر على ان التناسب في الاشتغال
بالضمير او المتعلق يراعى في الجملتين ايضا فقوله امثال ذلك وربيه ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار
على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكرهنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي واريد
عدم التجدد في الاخرى وفائدة لفظ يعلم تقويه الثبوت المستفاد من قاعدة فعلا لتوهم قصد
الحدث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي على كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى
الثبوت وان لم يكن العطف بالواو في قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
اشعارا بان المعنى ولم داخلا يجب المجيء على المستويين وقد يقال المستويان ههنا مضمونا
الجملة كانه قيل اهذا واقع ام ذاك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله اذا جرتهم
امر اي اصابهم مكروه وضرر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشفه بلوى قوله اجدت بالحق
ام انت من اللاعبين قوله للتجدد ... المناسب للاحداث وقوله لاستمرار الثبوت
لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى
ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقاديات والى انه يفضي الى التعليد في امور ظاهرة البطلان
كحال عبدة الاوثان في تقليدهم اباءهم وقوله في عبادة التماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله اذ قال ابراهيم لابيه
وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم
في ضلال مبين

قال واذ قد لخصنا الكلام اقول

قوله المجيء بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بجر المبتدا اي الحال

الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس بحري بحثهما وحذف الواو فرع للعاطفة كما للتزايد التي صرح
به بلفظ اما ظرف او مصدر وقوله معها معطوف على مؤيدا اي بحثهما اخرى مجردة عن الواو
ونجعل لا سند معنى غير حتى يكون معها حالا ايضا معنى خبرها به بحيث ان ما بعدها اعني معها
لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في لكافي في ان الحال في اي موضع يجي بالواو وفي اي موضع
يجي بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثير
الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار
بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثمه قيل الاصل
مدلول الدليل والنهج يختار الاستعمال وفرق بان الاصل ما يتعلق بالمعنى والنهج ما يتعلق باللفظ وقال لفظ
معا انه لولاه لربما توهم ان لكل منهما نهجا على حدة كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا
تحقق وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم بيان اصل
المؤكدة بعدما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثبات وفي بيان المنتقلة الانتقال والثبات سابق قوله
وصفا ثابتا اي لازما للشيء وذلك لان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة
سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية ايضا كقوله انا انزلناه قرآنا
عربيا فان عربيا تؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عربيا وكذا لكن قائما
بالقسط تؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله اذ نفهم منه القيام بالقسط ولا شك ان الوصف انما يؤكد
مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة لدلالة الاسم عليه حينئذ فاذا صرح به الكلمة مضمونه وبما قررناه
يتحقق ان الحال المؤكدة ما تقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولو مدبرين و

لا تعقل في الا دون معتدين وتبسم ضاحكا فمن لم يجعلها بمعنى المصادر واجوا الحال المؤكدة مع انها
ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل
صدر من الفاعل او وقع على المفعول متلبسا بتلك الصفة والهيئة والمتنقلة انما يفيد اذا كان الصفات
المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم
ولما كان الاصل في النوع الثاني ما سبق وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة
المشبهة نحو حسنا وشريفا وسخيا جوادا او بطلا شجاعا وما يجري مجراها ونحو قائما
انما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن بما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول عدم
الثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان
على لزوم معناهما للموصوف فيما يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة ومن ذلك ما في تعليم
من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث
كما يدل عليه الفعل والثبوت هناك مقابل الحدوث والمراد به هنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير
مشتق كبسرا ورطبا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة قوله وممنع ان يقال جاء زيد طويل لانه مما
صفات لازمة لا فائدة في تقييد المجيء بها والتأويل الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو و
الانحطاط فيحدث له طول او قصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من اسباب الطارية
قوله ونهجهما في الاستعمال ان يأتيا عاريين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة
التي تضمنها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل حرف النفي عليه انما يدل
على نفي الصفة والهيئة فان نفي الصفة المتغيرة قد يراد تأكيدها وكذا قد يقيد الفعل بها

171

قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة والفعل ثبوت الصفة نحو الحال المنتقلة حقيقة او اعتبارية فان ثبوت الصفات والهيآت مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان نعبر عنها بما يدل على الثبوت مع نظر قد يقصد من نفي صفة او هيأة ثبوت اخرى كما يقصد من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان المنفي منضبطا متحصلا قلت فالاظهر ان تكون الواو والمحال في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيأة المقصودة فلا يخالف هذا النهج في فن البلاغة وان جاز مخالفته بحسب النحو قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى كون اعرابهما غير تبع يقتضي عدم دخول الواو وانما اثر اصلها العاطف لانها في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قيل قوله في الحق من قوله تعالى اذا الحال هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اعني احقه او اثبته وعند المصنف ضمير الفاعل فيما اختار تقديره في علم النحو حيث قال احق الذي ادعى في زيد ابوك عطوفا فان ابوك يحمل عطوفا معنى هو الحق هنا ابده ومنا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والجزء ليس موضعا للدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالصفة بالموصوف فقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلمة اي قوله والتحقيق اي فيما ذكرنا من ان الحق النوع من ان لا تدخلها الواو وقوله الا بعد ان يكون هنا كلام في موضع انتظام الاعراب الكلمات تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان الهيآت الاعرابية وضعت دالة على معاني معتبرة نظرا على ما يؤدى من الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب في موضع وتناول

شيئا بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان لمدلول الكلمة المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلمة المنضمة اليها فلا يحتاج حينئذ الى تكلف معنى آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها مبينة لهيأة ذي الحال وقيدا للعامل او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا وقوله لكن النظر اليها اعتداد عن دخول الواو في الحال اذ كان جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بافادة فائدة هي النسبة الثابتة بين طرفيها وان كان غير مستقل باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد قبل الفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم يكن متحدة بالجملة السابقة عليها اتحادها اذا كانت مؤكدة وقد ثبت انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود جهة جامعة بينهما نزلت منزلة الجملة المتوسطة بين كمالي الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يتخللهما الواو الدالة على الاجتماع والاتصال المعاونة لما لها في نفسها وتربطها بما قبلها زيادة ارتباط كما يتخلل بين الجمل المتوسطة بين غايتي الانقطاع والاتصال ثم انه جعل مرتبة هنا حالا مؤكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة مؤكدة للجملة التي قبلها ايضا فلا يخفى جريان ذلك الوجهين فيه وشبهه فيما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع نظر الى تعدد موارد الحال كما مر وقوله كما في نحو جاء زيد يقاد الجنائب بين يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجيء ناسب قود الجنائب ولا ضمير فيه يربطها بالسابقة وان الحال في سيفه على كتفه وقوله بسط خبر لكن وان قلت ما ذكره يقتضي بعينه في الجملة الواقعة صفة فلم لا يجوز دخول الواو فيها قلت له ان نقول ارتباط الصفة بالموصوف اشد لكونه اقوى فلا بد من الجواز هنا الجواز هناك وقد سبق

[illegible]

[illegible]

تجويز بعضهم ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يستقر اشتهار كون الواو للحال

وقد يصرح بدليل ظاهر يكتفى به في مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو

على قياس ما يجي كلام المصنف فقد تمتنع وقد تجب وقد تجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه

فبعد تمهيد القاعدة شرع في تفصيل ذلك وقال اذا تمهد هذا

فنقول الضابط فيما نحن بصدده

اقول اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا المنتقلة اذ قد ظهر لك ان المؤكدة تمتنع

فيها الواو وقوله ان الاسمية كما يعدد الدعلى السوق اغا يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو

زيد قام فانه كما هو نص عند المحقق كما عرفت انه بني الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية والجملة الفعلية

واردة على اصل الحال الاطلاق فاذا كان على نهجها ايضا بان تكون مثبتة ليست في حكم المنفية

كالتي فعلها مضارع مثبت كانت متمحضة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو

جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما قلنا ليست في حكم المنفية احترازا

عما اذا كان فعلها ماضيا منفيا فانه في حكم المنفي كما سياتي ولذلك لم يمثل ههنا الا بالمضارع

ومثله بقوله اي يجيء فرسه على ان الحال قد تكون سببيا كما تكون فعليا على طريقة المسند وقد يكون صريحا

وقوله لا كاد يمنع اشارة الى ان دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني اكثر اذا اجريت

على ظاهره واما اذا قدر معه مبتدا فدخول الواو جائز مسموع كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذونني

وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا قوله وذلك لان تكون

اسمية في الحال الغير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة فحصن التقييد

ولم يبلغ

بالاسمية فيما سبق وذلك لان تكون فعلية في الحال الغير المؤكدة لان المؤكدة تقع اسمية مفردة

ما يقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها

ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية صفة خارجة عن نهج الحال

ايضا قوله ما جاء بخلاف هذا الاصل معدودة الحقت بالنوادر يؤكده قوله فالوجه الواو

فيعتقد ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم كان دخولها من قبيل اتيان

البين والنحاة اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت

في تاويل مفرد نحو قوله الى فيه اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا

كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك

ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ابتدائه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه

رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يجوز ان يكون مرفوعا على انه فاعل رجع مجازا

او بدل اشتمال من المستتر فيه او منصوبا على الحالية بمعنى عائدا او على انه مفعول به بان يحمل

رجع على المتعدي والكل ضعيف وفي اصلاح المنطق كتاب ابن السكيت في تصحيح اللغات

والاعمال كتاب ابي علي الفارسي في علم النحو والمسدن بن علس يصف غواصا نصف

النهار منتصب النهار من نصف الشيء بلغ نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء واحشوه ورفقه

بالغيب لا يدري اي لا يعلم بما اذا حال الغواص وفي الصحاح بلغ النهار من نصف الشيء

اي نصف والجملة الحالية خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو محذوفة

اي والماء غامره اي ساتره وحان اي ان يبلغ طلاقه وخنق اي لا يجع قوله مضوا هو

الضمير في بها وهو
النهار

من اسات يدل بها الشاعر عنه ويذكر نزعة اسقاطهم قبله والمعاج النزول من البر في آخر
النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشي وغالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال
وفتحها ما قدره الله تعالى من القضاء قوله لا ارضاع فيه متعلق بخلوا والبيت للحالتين بن زيد
من معاوية والورق الدراهم النقص المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى حال كونه
ردي به ان وصل بالمضر والواو زائدة بين ابنهما وخبرها لتاكيد الثبوت كما تزاد لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف وكذا الكلام في وكنت وما بينهما منى الوعيد بقال انهض الرجل
اذا كفته وزجره اقاد وامن وجب اي مكنوا ولي القتيل من دمه وجب على من اقاده
مكنه من القود قوله الا ان ترك الواو ابجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا فيهما كما
ابجح ترجيحا للاصل على النهج مع تمام الاصل بان يصحب الحال ترك الواو قوله
والفعل الماضي معنى منفيا مستدا حين منتظم في سلك المضارع فان قيل
ذكر المنفي مستدرك لاندرجه مع المضارع المنفي فيما يدل على اصل الحال دون نحيا
ومشاركته اياه في الحكم وهو ان التركيب اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا
بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي وان يفرق بينهما في بيان حكمها ولم
لم يرده على نهج الحال مع وروده على اصلها الذي هو ابتداء ولم فلم فيرده وفي كلامه
في حسبكم حين فطالع من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي واذا
دخل قد عليه قربه من الماضي وابعده عنه ذكر الرجيح تمام قوله حتى يصح الحال ملتحقه
وان كلمة قد يقرب الماضي من الحال اعني الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم ويقصد ما بين كونه الفعل

فان الحال هنا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون
مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشا من اشتراك لفظ الحال واجيب ان الافعال اذا وقعت
قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها او استقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد
لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولم الاستبعاد في ما ذكره
فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة
الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم منه انه كان ابتداء
الركوب كان متقدما الا انه قارب المجيء في الدوام واذا قلت جاء في زيد ركب لا يلي تقاربهما
وحينئذ نظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجرد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها لاوهم منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها يجب
ان يأول قوله من زمان الحال الزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ولكن ان يقول عاملها
قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظ قد للتقريب وفيما عداه طرد الباب فلا يحتاج الى
ذلك التاويل وهذا واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي
نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال المتكلم سوغه ذلك التنافي ومنزل الاستبشاع فمما يفضي
اليه ذوق سليم والاستطار في سلك المضارع معناه لا يرتفع بجهان السر كما صرح به
وذلك لان الكسر كالف العلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه
قوله وتجهده السير بفتح الهاء اي يتعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك الواو في المنفي وفي
الاثبات ابجح متعلق بقوله لكن انقول الى آخره وهذا المجموع سان واكيد الاستطار في سلك المضارع المنفي

وكان التصريح بترجيح الترك فيهما دفع لتوهم عدم ترجيحه في الماضي المثبت الذي هو الاعادة
حرف الجحد في الاثبات قوله بحسب التقدير يعني تقدير الفعل كحصل ويكون الظرف حينئذ جملة فعلية قطعا
وتقدير اسم الفاعل كحاصل فيصح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرتفع به كقولك جاء زيد على فرس
كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية فيعمل
الظرف في ذلك الاسم لاعتماده وان يكون جملة اسمية فيقدر خبرها مقدما وان لا يكون شاملا للافراد و
لكونه بتقدير جملة اسمية والاصل ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح حينئذ قوله ويرد
لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعل والافراد غير وارد عليه وهو على التقدير
نعم لابد من حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله
جاء الامران انهما متساويان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ابلغ قال الشيخ عبد القاهر
اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي علي سواد
وقد يكون مع الواو كقوله وان امرأ يسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
والسر في غلبة ترك الواو وامتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي ولما
ترجحان دخوله على تقدير الاسمية فقط واذا لم يكن بعد الظرف ظاهر كان رجحان الترك اظهر
كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرض في عقب الكلام السابق بهذا البحث
لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى من عرف ان البحث في تقديم الحال على النكرة دفع
بالصفة بتجويز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس ههنا اصلا لامتناع
دخول الواو على الصفة كما مر وينبه على تجويزه اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها

وكونها

وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار منضما الى اعتبار انتفاء الالتباس يترجح
الجواز وينبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس
ولوجوب تركه فيما اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة واما قال
فالاولى بطلان قول من ادعى خلافه وهو ان يكون منا تحققه واما ليس فوجه بالذكر اذ
ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل كان وما يكون حتى يكون ترك الواو فيه ابلغ
لا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة للنفي كأبى وامتنع حتى لم يرد فيه فيتبع كون الترك ايضا ارجح
بل هو فعل دال على نفي في الحال صريح فلا مجال فيه لعل لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفي
اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذلك الواو وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح
بحسب الدليل واذ ورد في الاستعمال فلذلك ان المجوز للواو هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي
الفعل المنفي بالاداة عارض ويقويه ان ليس بمنزلة حرف نفي والجملة بعدها اسمية في الحقيقة
فلذلك كان ذكره ابلغ لكنه يعضد ان يكون الترك ههنا في صورة معدودة ملحقة بالنوادر
لا في صورة ليس كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى وصف الجلادة في الاستسقا بحث
اذا جرى في كف الرشا لم يبق في البير شيء من الماء هذا وقد قيل لا نسلم ليس فيه ما يمنع
[illegible] للحال لم جعل الغلبة لذلك على قياس قولك [illegible] اي صريحة صريحا

قال وأمّا الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا لا طيها اطنابا أقول أراد

بالكلام الجنس وجمع الجمل

نظرا الى بقية الموارد فان المطلوب في موضع قد يجب ان يكون جملا
بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات بالنظر الى اقسام الايجاز والاطناب
بحسب مراتبهما وذكر الحالات بجملة لانه احالها جميعا على علمك بما سبق فلا يبقى
لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل وبسطها لانهما المهم في موضع من الباب وان وجد
الايجاز والاطناب بطي المفردات وبسطها ايضا بل قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا
ومبني ايجاز قصر وقوله ايجازا او اطنابا مفعول له وقيل حال لهما على انه فسرها في صدد
الجزء بالطي والبسط وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن
البليغ مساويا لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سياتي وكلمة ههنا قائمة مقام العائد الى المسند
اعني الحالات المقتضية كانه قال استغني بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط
الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز على الاطلاق
كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في
كتب القرآن وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد
الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند وكذكر الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا
او بيانا او بدلا فعلم منه وجوه ايجازات بطي المفردات والجمل وبين هناك ايضا حالاتهما
المقتضية اياها من ضبطها استغني عن البسط ههنا لانه تعرض على المذكور بالمعاينة
عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب امران

نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك
ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين
يجب بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليهما بل كل كلام يعرض فانه يصلح لذلك فعند ذلك يمتاز
الموجز عن المطنب حتى يحكم على هذا الكلام بانه موجز لا مطنب وعلى ذاك بانه مطنب لا موجز
فان كل ما يوجد اذا نسب الى آخر واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى آخر يتصف
بالاطناب فعلم انه لا مجال لهما للضبط والتعيين بناء على التحقيق الصرف بل لا بد من
ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة
لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب
التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا الاكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم
في تادية المعاني مشهورا بين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق قابل
ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررناه
اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق
فان الاضافات كثيرا ما تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة
على الوجه الذي قرر في علوم اخر وقوله مثل جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه
ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لا بد للمنصف من الاعتراف
بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما فصح البناء عليه
وانما قال المتعارف منهم ولم يقل كلامهم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل الكل عفوا بحكم [illegible]

وضعيه فلا مجرة لهم فيه ولا يدنية ايضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امور دينهم ودنياهم
نعم اذا نسب ذلك الكلام الي مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ
لداعي ضرورة داعي فيه عن الكلام لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك الاصوات في صلة الفضل
الاول وفي تسميته بمتعارف الاوساط عبارة عن كلامهم الذي يتكلفوا فيه بتقليل وتكثير
وقوله باول من عبارات متعارف الاوساط متناول الايجاز بالحذف والقصر الذي لا حذف فيه
وفي قوله سواء كان القلة او الكثرة راجعة الي الجمل او الي غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب
لا يختصان بطي الجمل ولا بسطها بل يكونان ايضا بطي المفردات وبسطها كما ذكرناه قوله
وقد نبهت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلاثة ومباحث الفصل
والوصل اذ مر فيها طرق اختصار الكلام باطلاق المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة
ومر فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به و
تعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لئن فهمتها موطئة
وفي لتعرف جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف
كلا من الايجاز والاطناب مستغنيا بما زاده ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى
ما قيل في وصف البلغاء من انهم يوشون الكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم
يرمزون الي المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء شبيها برمز الحاجب مجيئه
بموضع عينه خوفا من الرقباء وقوله وحي الملاحظ نصب على المصدر اي يوحون يعني يرمزون
وكما نبهت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هنالك ايضا مقامات تقتضيها اياها وقد اسلفنا

يذكرها الي مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات
وبعضها تهما اذ ليست اشكال الاوساط الذين احتاجهم الي ترك الرعاية وما يلحق كلامهم بمدح
ولا ذم بل ما صادف من اختصار كلام وتطويلك موقعه اللائق حمد في باب البلاغة وما لم يصادف
ذم وسمي الايجاز عيّا وتقصيرا لانه عجز في الكلام وقصور اي جعله قصيرا وسمي الاطناب
اكثارا وتطويلا لانه ذكر في كلامه وتطويله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي
وفي قوله طرق الاختصار والتطويل وقوله للاختصار والتطويل محمول على المعنى اللغوي

قال والعلم في ان الايجاز قول اي المال المستقل

في باب الايجاز قوله علت كلمته بيانا لعله ن علم في هذا المعنى اي شئ تعرف به فان قلت
الايجاز بالقياس الي كلام الاوساط فما كلامهم ههنا حتى نقيس عليه قلت معلوم ذلك بحسب
نوعه وان لم يكن مجهولا بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوية تحت قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة بحيث لو ادتها الاوساط لادوها بعبارة اطول منه اي من
الي كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله واصابة اي اصابة قوله
القصاص حيوة محل البلاغة بالايجاز الذي فيه تظهر بعضه زيادة على ما هو اوجز كلام
عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه أ قلة الحروف فان الملفوظ
في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر ب الاطراد اذ في كل
قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل ج عدم الاحتياج
في قوله الي تقدير بحسب المعنى فان تقدير متعلق انفى الا عني في القصاص محوج رعاية قاعدة لعطيه

فهو من قبيل المجاز العقلي وكذا في قولهم ان هذا انفى من تركه د ما في نفى من حيوة من التعظيم او النوعية ه صنعة الطباق بين القصاص والحيوة و النص على ما هو المطلوب بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته ز جعل سبب الشيء منبعا له بايراد لفظة في ح الخلو عن التكرار مع التقارب فانه احسن من استتباع فلا يجعل في الاكثر رد العجز على الصدر حيث يكون تجنيسا ط عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن ما في قولهم من توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان ى ان كون القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل فقد صرح بهذه الحيثية في قوله دون قولهم

قوله ومن الايجاز هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله ذهابا اما حال من المستتر في الجزاء اي قوله هدى للمتقين من الايجاز حال كونه ذهب في الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام اي يحمل من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحتراز بذلك عن المعنى الآخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات فانه ليس في على المعنى الآخر ايجاز يعتد به وقوله لما ان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معناه المتعدي اعني الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء للضال لا للمتمسك وفي الصحاح هداه الله هدى وهديا واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور

شتان أ قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه مجاز شائع منه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم مرض المريض وبعل الفتاة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال الصائر الى التقوى مستفيضا بخصوصه ب التوصل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين البقرة وآل عمران سميتا بذلك لنورهما من زهرت النار اضاءت بذكر اولياء الله وفي هذا التصدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا المقصود انما يصح اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليس كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الحجاز فانه من ايجاز القصر ايضا ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله تعالى فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة تقصر عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بحقيقته دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الآية على ان المراد نفي المثل لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك

بحكم العادة لكن الاخبار منه وقع في وجوه المثل فنخرج بمراحل عما نحن فيه
نظم الآية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرناه وانظر
قال صاحب الكشاف الفاء في قوله تعالى فتوبوا للتسبيب لا غير لان الظلم باتخاذ العجل
سبب للتوبة والاولى بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على
ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم ويجوز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة القتل
على ان القتل تمام للتوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما ان
جواب الشرط مقدر وذلك وان فعلتم فتاب عليكم وجعل نون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره
داخلا في مقولة موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وحينئذ يكون الخطاب
من الله تعالى على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى فعلى هذا الفاء
في قوله تعالى فانفجرت متعلقة بمحذوف فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا
في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمصنف
اختار في الآية الاولى العطف لعدم التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع
لفظة قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة
وانه بعضهم النقل عنه والصواب خلافه لان العلماء عندهم في الفصيحة قول الشاعر
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهي بتقدير الشرط اي قيل
فان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جئنا خراسان قيل ولو ادعي اختصاصها
بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال ان الايهام مدفوع بقوله كما ذكرنا

فانه اشارة الى الوجهين فتعين وبني على هذا ادعى ان الفاء على كونها متعلقة
بسبب محذوف شرطا كان او غيره تسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف
ولما وصفها بوصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى بديعا واقعة موقعا حسنا
اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه الفاء المفاجأة بالاحتجاج
حسنة رائعة وخاصة ان انضم اليها الالتفات وحذف القول نحو في قوله تعالى
فقد كذبوكم اذ تقدره فقلنا وقال تعالى ان قلتم انهم معبودونا وآلهتنا فقد
كذبوكم وفي لفظ المفاجأة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب النتيجة
فنعوجئ به واما على تقدير العطف في حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه
على ان الموحى اليه لم يتوقف على اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشك
عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى او به شك انه لا يتخلف
الى امثال هذه الدقائق يشير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا
اي انظر الى الفاء التي فاء فصيحة في فقلنا اضرب ومعنى حال من الفاء كما ان قوله
كيف افادت كذلك قوله وتامل عطف على انظر واتماما ذكره لان الفاء الفصيحة هنا معنونة
يحتاج الى تامل نظرية موقعها ولان المحذوف هنا اكثر من جملة واحدة ويدل عليه انسياق
الكلام اليه والفاء في فقلنا المقدر داخل على كذلك يحيي الله فاء فصيحة ينفي تقدير فضربوه
فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقد صاحب الكشاف
يعني انه جعل الآية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وفاء عطفا على آتينا لان موضع

موضع الفاء تعالى اعطيته فشكر ومنعته فصبر فعلا لعائه معطوفا عليه مترتبا بالفاء
على آتنا كما ذكره وكأنه أشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فاقتضت
من المصطفين الأخيار ان تشكر بانواعه فعلا وعلما تشكرا فعليا وعرفا قلبيا وقالا لسانيا
ومنا وجه وجيه وجوز المصنف عطف وقالا على آتينا ان تفوض ترتب الحمد على ايتاء
العلم وتتبعه الى فهم ان مع شهادة العقل تفويضا شيء تفوض ترتب في فهم
يعقل فان المعنى على التنبيه اي فانه يعقل لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستئناف
كما اختير في آية العطف بالواو وتفويضا للترتب الى فهم بمعونة المقام وانما جاز ترتب
الدعاء على قم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على
ذكر مسببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر عامله مضمون ما تقدم كأنه قيل فوض الترتب تفويضا
تفويضا ويجوز ان يكون حالا من فاعل الجزاء وفاعل وان يكون مفعولا له لكليهما واستغناه
مفعول لتفويضا ومثله صفة له وانه اي التفويض **قال ومن امثلة الاختصار**
قوله اقول فضلها عما سبقها لعدم ادراجه اياها في حين النظر وتامل مع انه
طال الكلام بذكر تقرير صاحب الكشاف وابائه ذكر الاحتمال … لفظة الا مثله
تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكورة ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ
الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الى قوله وقد نبهتك فيما سبق طرق الاختصار
والتطويل فيهما … التجاوز في الايجاز … سفاهة من جهة اوجزه الى قوله وذكرت لك
ايضا للاختصار والتطويل مقامات الى آخره فلو ان الايجاز والاختصار بمجرد التكرار …

حال احدهما من الآخر ولما صح قوله ومثل الايجاز اذا ذكر العبارة وقد تجابت البعض ان بينهما
عموما من وجه لا يرجع الايجاز الى معاني الاوساط كما … قد سبباني ان الاختصار
قد يرجع في دعواه بانه الى معاني الاوساط واخرى الى كون المقام بالبسط مما ذكره
وقد يطلق الاختصار … اذا كان في الكلام حذف قوله لولا فاء التسبب في
فكلوا نص انها تدل على ان الامر بالاكل مسبب على ما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق
لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فقدر شيئا ادخلت فيه الكلام على …
ابحت لكم الغنائم وبيحه … فحذف الفاء فصيحة ايضا لان المحذوف سبب غير شرط
فكان الاولى به ان يضمه في تلك قوله فما عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله سبق اثباته
في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يؤاخذ
احدا بعمله بالتأكيد البحجة … النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما
تكميم من الله تعالى عذاب عظيم روي انهم امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا ايديهم
ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المبنية عليها الانفال
جملة الغنائم حلالا حال من المغنوم او صفة للمصدر اي اكلا حلالا … فلم تقتلوهم
لما انهزم اهل مكة يوم بدر … من الحصباء واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك
فكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر
وفي الحقيقة مترتب على ما اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم … الافتخار
اي تجاوزه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار مشكوكا مع كونه واقعا

تنبيها على انه لا يكون نفوس ضالة مستحقا لما سيأتي قوله فلم تقتلوهم اسم باطلها رباك خير المجاب
ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وهذا لوالا اللانفال
ههنا للدلالة الفاء دون فاء التسبب اشعارا بانها اي فصيحة عنه كما في الآية السابقة
قوله وكذا اورد ثمه امثلة مصدرة بلفظه كذا يعني انها ايضا من قبيل طي الشرط للدلالة
الفاء كقوله فلم تقتلوهم قوله تعالى فانما هي زجرة واحدة فان تقرير اذا كان
ذلك اي البعث فما هي اي البعثة الا زجرة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثالثة وقيل
هي صيحة منهم نفس ححم وجاز ان تكون الفاء تعليلية اي لا تستبعدوها فانما سهلة
هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلايق كلهم احياء بصراء ينظرون
قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق
فليتخذوه وليا وقوله الا هو الولي سواء اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الجزء وتوسيط
الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ
بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فلم جعلت الفاء تعليلا له حتى يستغني
عن تقدير الشرط قلت ان قوله فالله هو الولي ليس على معنى المضي فلا يصح الا علاوة ما يصلح
وقد يعلل انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به
الذوق السليم ولذلك لا يوجد في الاستعمال نظير فيا الصح قوله فاياي فاعبدون
اذا صله فان لم تتأت الي آخره وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في العبادة
منصب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم يتأت ان تخلصوا العبادة في ارض
فاخلصوها اي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم تأت وهي في الحقيقة
داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فعطف به
لما قبله لتطابق المفسر المفسر من كل وجه وفصل عن المفسر اي فاعبدوني عبادة بعد
عبادة وصح كون الثاني مفسرا للاول باعتبار النوع وفصل التغاير بين المعطوف عليه و
المعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تغيير
الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح بينهما معنى التعقيب دون مرتبة المفسر
في الذكر انما يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله
وعوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط كانه
عوض منه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول
الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم
المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص وعنه نظر لانه انما افاد بين قصد
التعويض وافادة التخصيص تقديم واحد قوله وقوله كلا ترك ههنا لفظه كذا لان المثال
لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا عطفا عليه لانه حرف يدل على معنى
الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب
في فاذهبا انما هو لموسى وادخل هرون فيه تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني وكيف
اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الى آخره ولذلك قال اي ارتدع عن خوف
قتلهم دون ارتدعا قوله للدلالة انهم على ذلك يعني طلع النحوي يريد انهم بكفلهم

قوله وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للاولى والمناسب للمعنى هو ما ذكره كما قاله بعض الشارحين انما يكون دالا بواسطة علم النحو
ان لو كان هناك تعليق وهو ممنوع طرا ان يكون جملة تمكنه على معنى يلقونه اقلامهم فابين ايهم يكفل مريم والمراد بالالقاء الاقلام و
الاقتراع فانه مجاور بيت المقدس تنافسوا في كفالة مريم فالقوا اقلامهم في الماء فمن طفى قلمه على راس الماء كان كافلا فائدة

جملة اسمية يعني محذوف وفائدة الربط بما قبله وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا
للمعنى ومعلقا عن العمل وتقدير لعلم النحو على ان التعليق انما هو في افعال القلوب
والمناسب للمعنى هو العلم لان العاقل اذا علم ايهم يكفل كان لذلك وانما قدر النظر
لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا طفح فوق الماء دون
اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله فعلنا فعلنا اي فعلنا فعل من اختار دار
الشوكة لكم مع وعادتكم ان ينصركم ليحق الحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يمحق
الباطل ويستاصله وانما قدر المعلل المحذوف مؤخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص
اي ما اخترنا لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقبل
لا حذف هناك واللام متعلق بيقطع وكذا ولنجعله تعليل معلله محذوف اي ولنجعله
اية للناس فعلنا ذلك حذف المعلل مع ابقاء عاطفة داخلة على التعليل القائم
مقام المحذوف في دخول العاطف عليه اي في صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا
مؤخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر لنبين به قدرتنا و
لنجعله اية للناس فعلنا ذلك وكثر الحذف كذا في قوله ليدخل الله في رحمته معلله
محذوف وهو ما دل عليه الاية وسيقت له من كف ايديهم عن اهل مكة والمنع من قتلهم
وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير
من يشاء منهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله
وقوله انا عرضنا ترك فيه لفظ كذا الاية لا اشاركه ما تقدمه في حذف متعلق الجار بل

لم تقدر كنفنا ومنعنا امالانه ليس بذلك الحسن
المتداول واما للعدم حوار التقدير
ايه اذ فان جعل كان تامة
كان الاوقف اعني ليدخل
لغوا وان جعلت
ناقصة كان
مستقرا
ە
م

١٨١

في مجرد الاختصار قوله اذا لم يف الجهل بمنع الامانة والغدر فيها وقد يفسر الحمل في
الاية بمنع الامانة والغدر فيها بالامتناع عن ادائها من قولهم فلان حامل للامانة
ومحتمل اي لا يؤديها الى صاحبها حتى يخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو
حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون ولي عليه دين فمعنى الاية ح انا عرضنا
الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام
العظام فانقادت لنا انقيادا مثلها واطاعتنا الطاعة التي تتاتى من الجمادات حيث لم يمتنع
على مشيتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على خلق مختلفة وهيئات متفاوتة و
اشكال متنوعة والانسان مع صغر حجمه وكونه حيا عالما عاقلا صالحا للتكليف لم يكن
حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد كذلك وانما نواهينا لحال تلك الجمادات فيما يصح
منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن ادائه الامانة محتملا اياها وعلى هذا يظهر
وصفه على طريق المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة وبالجهل لخطائه ما يسعده مع تمكنه
وهو اداها ولا يشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات وابائها واشفاقها من ترك
ادائها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشي على ظهري ومعنى الاية ح ان ما كلف
به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها
لامتنع عن حمله والاشتغال به واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته
ورخاوة قوته وعلى هذا فلا بد ان يقدر ثم خاين به اي غدر تحمل الامانة حتى يرتبط به
قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة لا يناسب الوصف

بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا
الوجه وان اشتركا في الاختصار بطي عرضنا ها على الانسان وقد يقال على التفسير
الاول ايضا اختصار مخصوص به لان تصوير عرض الامانة والامتناع عن تركـ
ادائها او من ادائها يقتضي تصوير المقبول قطعاً فالاولى ان لا يحمل قوله لانه لم يعتبر
ظرفاً لكون الاية من الاختصار والاية يوهم الاختصاص بل شرط جزاؤه كان اصل الكلام
قوله منبهاً على صيغة المفعول حال من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال
من ثم خاتم تأويل الكلام والذي مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوماً جهولاً
قوله في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه اي ما ثبت عليه الانسان في
الغالب واحترز به عن الانبياء عليهم السلام ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء
فيما عليه تنبيهاً على كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الاية قوله
تمته ذهبت نفسك عليهم حسرة وكلمة من ح اما موصولة والمقدر خبرها واما
شرطية والمقدر جزاؤها وقوله فواه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون
جزاء الوجود الفاء في الماضي بدون قد وايضا لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسناً
على تقدير تزيينه واما اذا كان تمته كمن هداه الله فمن موصولة والمقدر خبرها انما قدم
الوجه الاول مع تأخر مرتبته في نظم الاية لانه افيد وما حسرة دون حسرات مبالغة
في الانكار اي ما كان ينبغي ان يكون منك تحسرٌ ما عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان
الله يضل من يشاء ويهدي وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية

للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه الله كانت الهمزة
لانكار التساوي كانه ءم اعتقد ذلك حيث يتحسر على تركهم الاسلام ذلك التحسر ولا يخفى
ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين
كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله قال لا فقال الله تعالى فان الله يضل الاية ولم يلتفت اليه
المص لظهوره لان في ترتيب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال
هلك عليه حباً ومات عليه حزناً وحسرات مفعول له اي لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها
ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي اعمالهم قوله وقول العرب مبتدأ
وايثار للايجاز خبره وقوله وهي الجنة او الشدايد بكلمة او اشارة الى صحة تقدير الموصوف
مفرداً او جمعاً وقوله يهيت على صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة مبلغاً
وانث الضمير العائد اليه في منها لكونها عبارة عن غاية الشدة والفظاعة وحتى
لا يجيء بالرفع في نسخة مصححة على انه مستأنف مسبب عما قبله وبنصب على جعله غاية
لما قبله يقال ما احار بينت شفقته اي ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله
عز قائلاً فصيلة عما تقدم لانه نوع من ايجاز القصر له ظابط مخصوص هو ان ينفي اللازم
وما يجري مجراه قصداً الى نفيه ونفي ملزومه معاً قوله ولا علم الله متعلق
به جملة خبرية مبتدأ وخبره معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله
نفياً حال متعلقة بمعنى كلمة التقرير اي اقر ما لا يعلم عالم ثبوت ولا علم الله متعلق به
حال كونه نافياً للملزوم الذي هو المنبأ به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاء لهم
بنفي لازمه وهو كونه معلوماً لله وانما زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيهاً على انه
لا شبهة فيه وقوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه يجب عموم

علمه تعالى للمفهومات كليا لان نسبة ذاته الى الكل على سواء قوله باى اعتبار كان
يعنى من الثبوت لذاته او لغيره فى الماضى او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة
فى الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعنى اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم
بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقرآن وقبول التوبة لازم لها لزوما
عقليا على مذهبه فى التحسين والتقبيح العقليين واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا
بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال ههنا فلن يكون
اى فلن يثبت قبول لقرينته تنبيها على ان عدم قبولها لها فرع لعدمها ولم يقل ههنا
فلا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى بشىء انما يكون لانتفائه فى
نفسه وربما يقال قصد الافتنان فى العبارة وقوله الواجب فى حكمته اشارة الى
ان ما ذكره من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب ولا يقبل عذره
وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما هذه مصدرية
وفى قوله ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بسبب
اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شركاء ولا انزل
الله باشراكها حجة فقد نفى فى الآية الفرع الذى هو انزال الحجة قصدا الى نفى الاصل
الذى هو ثبوت الشركاء ايضا وفى الآية وجه آخر من هذا الاسلوب اعنى ان يقصد
نفى الفرع والاصل معا بنفى الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها فى نفسها
فنفى الانزال وقصد نفى الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب حال من ضمير نفى

اى كائنا على طريقة قوله سنا برقه ثم اج بينهم على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله
لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر الشدقمة اليد الى الشىء وسدت
الناقة وسعت خطوها واللاحب الطريق اذا عدا وله حفيف فى عدوه واللاحب الطريق الواضح
والمنار العلم فى الطريق والانجحار الدخول فى الجحر وقوله لا ضب ولا انجحارا يا اى الى ان قصد
الشاعر نفى الانجحار لا نفى رؤيته او الى ان فى قوله وجهين من ذلك الاسلوب كما فى الآية
فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفى الرؤية وقصد نفيها مع نفى
الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعنى فى الآية والبيتين وهو نصب على الحال وفى
التعبير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس ههنا لزوم عقلى كما فى الآيتين لان بين
بل لزوم عادى قوله ومنه اى ومما ورد على اسلوب القصد الى نفى الاصل والفرع
معا بنفى الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفى فيه العلم بالشريك وقصد به نفى الشريك
والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفى فيه الاطاعة لان النفى متوجه الى القيد على ما
عرف وقصد نفى الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية
فيهما قد تجردتا عن اللزوم العقلى والعادى ايضا قوله ومن الايجاز ههنا نوع مخصوص
من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه
قوله لان الخلط يستدعى مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به
مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى خلطت
كلا منها بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسىء مخلوطا ومخلوطا به فلا يحتاج الى التقدير

فلت لا بد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة وح يكون تقدير الآية
هكذا خلطوا عملا صالحا والآخر السيئ بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار
في المعنى لان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اى
تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان
احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله امله قل لهم قولي لك هذا مما حذف
فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك لان قوله
قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان
يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ
المراد وادّ اليهم هذا القول المنزل عليك واسمعناه بعبارة الخطاب منك قوله
فيمن قرأ بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى التقدير
وكذا لا حاجة اليه اذ قرئ قل للذين كفروا ان تنتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب الكافي كما في مصحف
ابن مسعود رضي الله عنه ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب
وكذا على قراءة الغيبة ليتوافق فالحمل على ان اللام بمعنى الاجل حتى لا يحتاج الى تقدير
مرجوح جدا قوله ومن امثلة الاطناب قوله تعالى ان في خلق السموات والارض
واختلاف الليل والنهار اعتقابهما والفلك التي تجري في البحر ملتبسة
بنفع الخلق الناس وموصولة وبث عطف على انزل اى ومابث فيها او على احيا اى وبث
به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها قوله ترك الجارة بيان لما سبق من

من كون الآية من امثلة الاطناب وهو اى ذلك الايجاز ان يقال ان في ترجيح وقوع
اى ممكن كان على لا وقوعه لايات اى علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه
لما لم يكن من ذوات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او مستند اليه دفعا للدور
او التسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة
وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لايات نظرا الى المقصود وهو ان في ترجيح وقوع
الممكنات لايات وقوله لكونه متعلق بترك والامم صفة كلاما اى غير كائن مع الانس فقط
والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اى متدرجين في الوجود
متعاقبين فيه الى انقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فيهم بكسر
الهمزة اى والحال ان في القرون التي هذا الكلام معها من تعرفه انت اى في الموجودين
ومن تقدم اى في الاتيين في الزمن المستقبل وقوله من تركبي التفصيل بيان لمن واذا كان
كذلك فالى اى مقام للكلام ادعى لترك ايجازه الى الاطناب اى لا مقام ادعى للاطناب من
هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك لك مع على النظر
لان كل واحد منها يحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة كيف وفي ملاحظة التفصيل
ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله او تنزل الاطناب فيه على ايجازه بيان لكون الآية
من امثلة الاطناب وقيل استينافي ولما كان ظرف لاوتي وتفريعا منصوب به على انه
مفعول له وليتبجح عطف على تفريعا ووقع عطفا على اوتي والخطاب في قولوا للمؤمنين
والمقصود امرهم بالثبات على ما قالوا من كلمة الايمان ودخول بين على احد كونه ههنا

للجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه وشيئا
اما مفعول به او مصدر اي شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل
المفدي اشتملت الاية على نفي الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره
فاما ان يجزي شيئا او يشفع او ينصر وقد بولغ في نفي النصرة بالجملة الاسمية قوله
اذا كان متعلق بلم يوت وكذا قوله لئلا يختص متعلق به ايضا وقوله لنقش متعلق بكلاما
دقوله وفي الامة للجاهل حال قوله لئلا يختص الحظ منهم اي من الامة وهذا النقش
صورة ذلك اليوم في ضمايرهم بفهم احدهم كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كمقابليهم
وان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يختص
الى ضمير بعض دون بعض هو الفهم والبليد ولذلك عطف بام دون الواو فان قلت اي فائدة
في الاطناب بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل وتمكين النقش واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد
والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار قوله اذ ليس احد من مصدقي حملة
العرش يرتاب في ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع
في الافعال الثلثة الدلالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين امنوا على يؤمنون
اعلام فان الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس وتباعدت
الاماكن قوله لترك جواب لو اذ ترو المسترد فمدا حج لي والله يعلم انك لرسوله
معترض فعوله اي تعليل للملازمة وقع بين اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفاء ولو ترك
لكان انسب قوله ولكن ايهام يعني لولا الفصل المذكور في البين لتما توهم ان التكذيب اجمع الى البعض

الشهادة وهو المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الخلوص على ما مر وقد نقل عن المصنف
على قوله هذا الفصل بخطه فيه للاحتراز عن الحاق الفصل على شيء من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع
تبعية قوله فصل في البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما يحكيه مبتدا خبره من
باب الاطناب دقوله وكذا ما يحكيه اعتراض بينهما ولولا لفظ كذا لجاز من باب الاطناب خبرا لهما قوله
لكن عصاي الاولى ان يقول عصا اذ في عصاي اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب
بانها انما يكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من ايجازتها بانها انما تكون
ايجازات ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة مسلوم عند
المصنف عن الغنى بانه اراد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على حد متعارف
الاوساط فكانه قال لو لم يرد الاطناب لقيل كذا ومن ثم يثبت بينهما الاطناب قوله ومما يعد هذا الاطناب بزيادة
ما ليس بجملة اعني الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله وانما قال يعد لاحتمال ان يقال زيادة لك الكرة
الثانية ما وجد في متعارف الاوساط ايضا وهو اي الاطناب في موضعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر
عليه خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا فزجرا لكانه قد قدمه من عدم استطاعة الصبر معه ترغيبا
دم وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما داه قد غفل عن ذلك وذهب عما هو بصدده واعترض
ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقريب لذلك العدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية
الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به لا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب
عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقريب ولو قال لما كان قد تقدم
لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بعد قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى اي هو ايضا

عابعد من الاطناب وهو فى موقعه وقوله لاكتاء متعلق بزيادة فى وقوله وان كان الطلب
بفتح الهمزة عطف على لاكتاء وضميرها للزيادة ومن تأكيد بيان مالا يكون وضمير عنه
للزايد الذى هو لى ولوقال بدونها اى بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل ان زيادة لى يفيد امرين
احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف
قولك اشرح صدرى والثانى ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تاكيد
طلبه وذلك ان هذا الدعاء كان وقت ارساله اى كثرة مزيد حتها غير فلا بد من انشراح الصدر
لتحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما نوى
متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اى على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار
والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدا خبره فى موقع ومن الاطناب حال من المستتر فى الخبر
او بالعكس والاول وقع بحسب المعنى والثانى بحسب اللفظ ولفظه مثل له يوجد فى بعض النسخ
وهو تاخير الحال عن ذى الحال المعرفة
واذا وجدت فان رفعت كما فى نسخة مصححة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت
كان مفعولا به وعلى التقديرين هى كناية تفخيما لشان المضاف اليه وخلافا حال من المقول
اعنى لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعنى الدعاء على الخبر الذى دل عليه بكلمة لا دفعا
للايهام كقولك عاد عليه فى مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه ومن ثمة قيل هذه الواو احسن
من واوات الاصداغ على وجوه الملاح قوله وكان تقدير باب نعم وبئس موضوعا
على الاطناب اذ لو اريد الاختصار يعنى ان اللايق بحال اواسط الناس فى تأدية اصل المعنى
المقصود فى هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو لكنه بحكم الواضع غير جائز الاستعمال فبالنظر

الى هذا الكلام المفروض له وسائط كان فى هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه ههنا
اعنى متعارف الاوساط محققا كما فى سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم
فرض عده من الاطناب الذى ونسبة الى الواضع قوله وان تجعل عطف على ان تقدر واختار
لفظة الحكمة لانها انسب بالواضع من النكتة ونحوها قوله فى ذلك اى فى وضع هذا الباب
على الاطناب واللام فى لاقتضائها متعلقة بتوخى وفى لكونها بالاقتضاء والضمير المثنى
فيها النعم وبئس وضمير تحققها للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما فى كل خصلة ان قولك
نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا فى جميع خصال حمد الرجال وقولك بئس الرجل زيد يفيد
كونه مذموما فى جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم فى
جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس والسر فى ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة
مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا حال الاطلاق عموما يناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان
كون الممدوح والمذموم متصفا بجميع كمال جنسه ونقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى زيد تقرير فى
الكلام قوله وتجعل عطف على قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اى المختار ان اللام للجنس اى جنس
المفرد كما فى المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع كما فى قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون
وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره ببعض بل الجنس ادعاء فانه زعم فى مقام المبالغة ان زيدا مثلا
جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجى
المشار به الى تعيين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك ولذلك
لم يقل به احد فى المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهنى المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت مع المبالغة

بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلاً على ما توهم
قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسير .. قوله
او ادامت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف توجه ايضاً المدح الى زيد اولاً على سبيل الاجمال قوله
فاضمر تعالى اضمرت زيداً والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما في الآية اذ ذكر الفاعل من غير ذكر له
سابق وفسر باسم جنس بعده اعني رجلاً فان المراد به الجنس دون الفرد وفسر ذكر الجنس بزيد لما عرفت
كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعاً اليه حتى يمتنع تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع
ايضاً افراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون قوله وانه هذا الباب بكسر الهمزة استطراد
في اثناء مباحث الاطناب في قوله الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكر من انه مقام المدح والذم العامين
يقتضي مزيد التقرير قوله وفيه تقرير السؤال الخ ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء المخصوص على
السؤال الجملة مع مبتدائه المحذوف جواباً له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل ان هذا
النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالفحوى لا ينزل منزلة الواقع
الا لجهات لطيفة لتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل او غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اي
موقع الاختصار بترك المبتدا ما ذكر فيه الاحتراز عن العبث وابتاع الاستعمال الوارد على ترك
النظائر قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما يتضمنه
هذا الباب من اللطائف الا ايراد الى قوله فيه من الاطناب وفيه تقرير السؤال وفيه اختصار
ويدل عليه ايضاً عود الضمير جمع بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوء اي هذا الباب
يورث الكلام في معرض الاعتدال نظراً الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوء

ايهام الجمع بين المتنافيين اعني الاطناب والاختصار ايهاماً مثل ايهامه ذلك في جمع بين الاجمال والتفصيل
وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعاً وكذلك
ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفاً وقيل اسناد ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا
الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يحسن بل هذا الباب نفسه يبرز ذلك الوجه فالضمير في فيه
وانه ايهام للاختصار بترك المبتدأ وجمير لطنابه واختصاره وحجمه للكلام ورد بلزوم انتشار
الضماير مع التكلف في كون ذلك الاختصار موجباً للاعتدال والايهام على ان قوله نظراً الى الطنابه من وجه
والى اختصاره من آخر يأبى ان يجعل الاختصار مبرزاً للكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة
الفطرة واما قصة ابطال الابراز الى هذا الباب فيتم اذا اعتبر خصوصية هذا الباب لو ما تقتضي
اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكفى جواب لو لم يكن وقوله فمبني تعليل
للشرطية وتأخيره انسب والسحر الكلامي غرابته ولطافته الموثرة في القلوب الحلولة اياها
من حال الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك اي امثال ما ذكر من اللطائف قوله وقد الحقنا
عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفى اي فيه هذه اللطائف التي كل واحدة منها كافية
شافية وفيه لطائف اخر لم يصرح بها اكتفاء بما اودعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج
جهات محاسن الكلام فتفتش فانك ان فتشت عنها في هذا الباب تحلو الجهات من الحسن
مما ذكرناه او احلناه على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات الحسن
مثل كون المسند فعلاً دالاً على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهراً معرفاً باللام
الجنسي او العهد الذهني ومضمراً مميزاً بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام

والتمييز وكتعقيب المسند اليه بمخصوص تعيينا له ففى ذلك تشويق الى ذكر المخصوص ودنايا تقرير المدح او الذم وكتقرير السؤال وحذف المسند اليه فى الجواب وبروز الكلام فى معرض الاعتدال واشتماله على الابهام من وجهين قوله وكنت عطف على جواب الامر اعنى رد عليك الماضى الى الماضى قصدا الى تحققه قوله فى اختيار المختار اى فى اختيار ما هو المختار والراجح فى نفس الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مهديا باللام للجنس دون العهد وحيث قال وفيه تقرير السؤال قوله والفعل مع الذى يليه اى مع فاعله المظهر او المضمر ماخوذا مع تمييز خبرا مقدما وفى هذا القول فوات نكتة تقرير السؤال وحذف المبتداء وفيه ايضا جعل الانشائية خبرا للمبتداء مع عدم ظهور تقرير القول وفيه تكلف فى اعتبار العائد الى المبتداء بجعل الجنس بمنزلة العائد وتعسف فى اعتبار الابهام والتفسير الذى عليه مبنى الباب وهو ان يجعل الترام تقديم الخبر فى الغالب ابهاما وذكر المبتداء بعده تفسيرا وفيه ان الضمير فى نعم رجلين الزيدان ورجال الزيدون ان جعل راجعا الى المبتداء المقدم رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان قطعا لما هو حقه للاحتياج الى العائد قوله على ما رئيت يعنى ما قررناه من كونه فى تقرير اسمية حذف مبتدءها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختياره كون اللام للجنس دون العهد فانه خبير بوجه ما قررناه لك فى اختياره اياه قوله واعلم ان باب التمييز كله سواء كان عن مفرد او عن جملة باب نعم الا انه من جملة جهات الحسن فى باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة

مستحسنة جدا حتى ارتكب سلوكها ازالة باب من الكلام كثير فى الاستعمال عن اصله اعنى باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اى ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اى عن ذات مقدرة فى نسبة اما فى جملة او فى ما ضاهاها فان قولك طاب زيد علما معناه طاب شيء من زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله منادية على ان مفعولا تجدها نادت على ان الاصل ما ذكر لان المقادير وما فى حكمها من المقاييس بمنزلة الصناعة للاجناس فى كونها مبينة كميتها فحقها ان تجرى عليها والفعل فى طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعنى النفس وقوله وطير الفرح عمرا وملأ الماء الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه فى الاشتقاق لفظا فى التعدى كما فى المثالين المذكورين او فى اللزوم كما فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا فى المعنى قوله وللمصادفة متعلق بقوله ترى ما ترى يريد ان مصادفتها الموقع ههنا اقوى لان مقام المبالغة اعنى اظهار الشكوى يقتضى زيادة التقرير والمقصود بيان مزيد حسن الطريقة الاجمال والتفصيل فى صورة جزئية من باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلامه فى التمييز والصورة المشتملة عليه اعنى اشتعل الرأس شيبا قال وفى هذه الجملة وفيما قبلها لطائف ولم يقل وفى قوله انى وهن العظم منى وفيما بعده لطائف وانه كلمة مستدرجة لا تحتوى والمعنى على انكار عدم احتواء الكلمة من كلمات القرآن على لطائف اى ليس لا تحتوى الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الجملة

واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفاعل النصب لفضلا وهو
انتفاء عدم الاحتواء اي نفي انتفاء عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اي ذهب هذا العدم
بالكلية وبقي ذلك الانتفاء قوله فالاخرى كلمة ما ابهامية تؤكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة
بتلي واهل الوبر من البشر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وقوله هناك اي في مقام تلاوة
الاية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلة من امي
لم يحك اهل الدراية وهنا ميل منه الى ان الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بفأتوا لركاكة المعنى
اي لم يبق ضنو للمعارضة اصلا وقوله على انهم حال من فاعل ما الحاذوا والصدر وفائدته دفع توهم عدم التفاتهم
الى المعارضة قوله في رهان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهي ما يفتخر به والمخبران بضم الميم اسم فاعل فاخره والشطط
تجاوز الحد والامتهان الابتذال قوله تابى لهم العصبية جملة مؤكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام
الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اي نزل والمراد ههنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانية والجهام السحاب الذي لا ماء فيه قوله
مقتصر الا على اصل معنى الكلام ومرتبة الاولى وهي على ما اختص بتشبيه الادنى من الطرفين اعني متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم الى
النظر في التفاوت بين ذلك المأخوذ اعلى اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة
عليه والى النظر فيما بين احد الطرفين في كم درجة يتصل بالقرب فقط به لان في كل درجة من تلك الدرجات نكتة مرتبة فوق
وفي كم درجة عطف على قوله في التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة يتعين العائد والى النظر في كم درجة يتصل باحد الطرفين
بالاخر وقد يقال الجار اعني في كم درجة متعلق بيتصل والتقدير والى النظر ليعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى
المأخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم قوله فان
الشيخ مشتملة اي دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس الذين تعرض لهما في الاية

كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة نفسها
كبر السن وسما في زوائده قوله ثم تركت اشارة الى تراخي الرتبة وانما قال لنوع مزيد
التقرير اذ كان في المرتبة الاولى اعني الاجمال تقرير ما خصوصا اذا انضم اليه كلمة فقد فانها
لا تخلو عن تأكيد لكن المفصل اتم تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة
الثانية معنى في الجزء الاول اعني ضعف البدن وفيه تقوي الحكم فان الكفر في افادة التقوى
بمطلق الضمير الراجع الى المبتدا فلا احظ وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فيعلل
من في معنى انا وهنا واما تقديم التقوي على رأي الشيخ عبد القاهر فلا خفاء قوله
ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام بدنه [illegible] على المبتدا وكلمة ان ثم
طلب تقرير النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى البدن بسلوك طريقي الاجمال والتفصيل
فان قوله ومني العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه
كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله مني يدل عليها تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح
لي صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصوله من المجموع بالبعض دون كل فرد فرد
وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقتضي انتسابه الى كل فرد كقولك جاءني الرجال وقد
لا يقتضي كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهن العظام من قبيل الثاني
فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا انتفاء قوله وهن العظم مني فانه يدل على
شمول الوهن لكل فرد فرد قوله اذا اريد ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة لانها
اي اذ [illegible] ينخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب

والملك اكثر من الملائكة واضناب الوهن الى جماعة يستلزم نسبته الى كل واحد
من الآحاد الداخلة في تلك الجماعة على قياس ما عرف في النسبة الى المجموع وقال في الكشاف
انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس
الذي هو عمود البدن وبه قوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها بل وكان
هناك من ظن عدم الشمول فرد عليه وهذا ما ناسب المقام اصلا فانظر في كلام الزمخشري
واختر منهما ما تشاء قوله وسلك اي ترك الحقيقة عطف على ترك من هذه المرتبة الثانية نزع
عن مراتب الدرجات في الجزء الثاني اعني شاب رأسي فانه شبه انتشار الشيب وبياضه
في الرأس في سرعته باشتعال النار كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب
بالنار وابدل الاشتعال بحذفه كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز
ابلغ من الحقيقة ثم ترك من هذه المرتبة التي هي ابلغ الى ما هي ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله
وكونها ابلغ مستفاد من جهات قوله والفرق نيّر اذ تشهد به كل ذوق سليم وقد لخصنا
بلفظ يسير محرزه ولو ان التنكير ههنا للتمييز ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو
ومن العظم مني يعني في سلوك الاجمال والتفصيل في نسبة الرأس اليه فان اسند الاشتعال الى الرأس
تبين ما اجماله ومنه تعد بها تفصيلا قوله لو يشعر عطف بتعقيد التركيب وقوله لم يزد مزيد
التعبير بعيد الذكر المعلل وقوله وجه اي زيادة مزيد التقرير ابهام هو الله تمهيد
على العقل بقرينة العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وهو ابهام لما

ابهام لما مر من ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخيل دون التحقيق
ولا شك ان الابهام اعني الايقاع في الوهم نوع من الابهام فجاز ان يكون مقصودا
وموجبا لمزيد مزية التقرير قوله واعلم ان الذي فتق لي فتح دمشق والاكمام جمع
كم بالكسر وهو غطاء النور وغاء الطلع والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور
الشجر ومنه الجهات اشارة الى اللطائف التي تنبها في ما بين الجملتين تلك
اراد ان المتنبه لما احتمر في تلك الاختصار وما تتبع قلة اللفظ مبتدع لكثرة المعنى
فدلت على ان الكلام الذي هو اساس له تشمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني و
اللطائف ولما كان من البين المكشوف ان في ما بين الجملتين اطنابا بالقياس الى ما بين الاولى
فكيف يوفق ما اختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على انه لكلما ذكرنا من النكت يقع
لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم ان الاختصار نسبته المباحث الايجاز والاطناب
وقوله والذي نحن بصدده من القبيل الثاني عنه على ان ما بين الجملتين يوصف بالاختصار
بهذا المعنى مع كونهما موصوفين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه ان من بعض تلك الجهات
على الحذف فيه ودنا الاطناب ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكتاب يوجب التطلع
المتطلع فيه قوله فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى هذا فقوله
والمعنى ان الكلام شروع في بيان وجه حسن وارتباط آخر وهو ان اختصار المتنبه يوذن باختصار
ما يورد بعدها ومن الاذن ان يحمل بهذا لوجود الاختصار فيما بعدها وان نوقش في ذكر
كونه بمعنى آخر هو ان المعتبر في كلا المعنيين قلة العبارة وانما يختلفان في المنسوب اليه فالذي اذنه

اختصار المعتنه مع ذلك المشترك فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بالبسط ما ذكر
رد الى جهالة ذلك لا ورد اليها بالمناسبة الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها
كما يرد اليها في اعتبار مقتضى الحال في بساطة الكل على ما مر قلت اذا كان
المقام خليقا بالبسط كان المبسوط اللائق ذكر غير مبسوط لا نفوت مقتضى ظاهر
المقام بعدم البسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن انفس اعراض
الشباب وايام المشيب فاولى ان يختصر الكلام في هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله
من اعراض ايام متعلق باحق ومن ايام المشيب عطف عليه وما اصدق قصصه ايام يعتذر
العول ومن يقول لتستحضر الصورة العول كسبحانه والمصنف شبهه اضيف الى
فاعلها والامر افعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة
الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لي اي ومن
يتكفل لي بعد ان المشيب مع كونه خيرا عجيبا اتمنى ان يعقبني زمانا واتمتع به ولا تعقب عنه
الا ان يجيبه الموت في وصايا منه قوله فانه لا يكون الا ما شاء قد انطقه الله بالحق
حيث حصر كون الاشياء في مشيته واسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

قال فصل اعلم ان القصر اقول

القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها
مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معهود في قوله
كما يجري بين المبتدأ والخبر يجري بين الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند

فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند
اليه ثم ليس هو مخصوصا بهذا بين المبتدأ والخبر كما اراد بهما بالمسند اليه والمسند في مواضع
كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصره عليه قصر الفعل
المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال
على الحال انه ما جاء في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال
ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اورد به التكثير وذلك كالموصوف
والصفة والتميز وما انتصب عنه والفاعل وما على المفعول به من سائر المفاعيل لا الا جزاء
الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله
وانما اخذ التعنت ازاحة الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بان القصر في اسناد الكثيرة من
المسند اليه والمسند بين المبتدأ والخبر ولذلك ذكر الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين
المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت فقبيح ان نذكر فيما عداهما كالفاعل والمفعول
قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على
المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقتصر احدهما على الآخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم
الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند التامل مع شعره بان المراد القصر الحقيقي كما يشعر
ايضا قوله المعنى يعلمه شاعر او منجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع
ولا تعدده اصلا ولو مسند الاستعارة لحكمنا بان الحقيقي فيه اضافي قوله ان في آخر

مناولا الواحد وما هو اكثر منه والا يخرج عن تعريف القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو
ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين فقوله بوصف وارد على الاحتمال
الاول حيث كان مرغوب عنه وقوله دون ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان
المقابل الى الاول واحدا كان او اكثر فقوله لمن يعتقد زيد على احد الوصفين اي يعتقد متصفا
باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين تخصيصين قوله وفسمي هذا اي مثل المذكور من المثالين
للمسالين فادرج قصر التعيين اذا الشركة احتمالية فقوله او بوصف مكان آخر عطف على قوله
بوصف دون ثان فلفظ مكان منصوب على الظرفية اي بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا
كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لعدم الموافقة بين المعطوفين في الاعراب
الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
والا يخرج المثال المذكور من القصر كما انه نبه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود
على انه يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجاري بين المتنافيين
وغيرهما فقوله او الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف وعند ان مع نوعيه
قوله قصرا افرادا نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه وقائم مقام
موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدا او خبر بطل فيه عمل ما لتقديم الخبر
وبانتقاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعر وما قائم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدا الذي هو احد
وفي الظاهر مبتدا قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا لشاعر او ما قائم على انه صفة رافعة للظاهر
وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قائم الا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما

لكنه تردد بين تخصيص لكان اظهر اذ حينئذ يكون قد تعرض لتعيين الافراد معا في قوله او اكثر
دلالة على انه لم يرد بقوله بان امرا واحدا فقوله في حيصة من الجهات معينة بعينه مثل الدلالة او ما
اشبههما وهو احترازية معتبرة في المثالين معا ليكون القصر حقيقيا فافهما لكنه احتمال آخر الشارح
قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قائم الا زيد لم نرد به انه ليس في الدنيا قائم سواه كما ان حاله
بل نريد ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر
والقائم كما دل عليه تشديد الشارح في مثال القلب بتقليله معينة او طرف معين مستند او نقول
لا نحصر القصر فيما ذكره من ان الشارح يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع
يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا او اعتقد على خلاف ما عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره
فيقول ما انا الا شاعر ايّ على ظنه خطأ كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا بشر مثلنا
كما سيأتي في بحث عنه بانه لعلّه لم يتعرض له ههنا ولهذا الفاضل يصرح بالقصر الحقيقي فان
اجله قسيما عن قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل كما سيأتي مثاله واما قسيمه الآخر
اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد لما اراد على طريقه الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة
بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعرض فيه الانقسام الى الافراد والقلب
كما اشار اليه

قال وللقصر طرق اربعة اقول

يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمسند
والخبر مع تعددهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان تعدد لكنه عام يجري في امور كثيرة
واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب

البايع اشارة الى ان بعض الامثلة المذكورة للافراد وللقلب انما هو بالنظر الى حال
السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة
كما مر وانحصر في ذكر لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله باعتبار بعض الافراد والقلب وهذا اشارة
في امثلة القصر بطريق العطف الى بعض الاعتبارات وبقيم النفي اخرى قوله سعد لا غير زيد
مع يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصد ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون من قصر
الموصوف على الصفة وتصريح باستعمال لا غير في كلام العرب قوله ومبني غير على الضم على نحو
بناء الغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا ثبت
غير لم يغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فنقول رأيت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما
ذكر ليس غير وليس الا ههنا فيخص سبيل الاستطراد لمناسبته اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف
بل من طريق النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي ويكون اخراج المذكور من ذلك
العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد والا زيدا فان قلت قوله ليس
شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وهذا ممتنع في كلام العرب
قلت المسند [illegible] في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا المذكور قوله
فيجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد من عدا زيد او شك انه ساوى زيدا ايضا والا
لم يصح استثناؤه منه فكأنه خص النكرة من علا زيد البقاية على ذلك الرد دون زيد قوله
وما يشبهها اي وما في الطرق الاربع النفي بادواته كليس وما وان المذكورة ههنا
وغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها واما الاستثناء من الا باب

كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعد من طرق القصر فتأمل وذكر في الامثلة الصفة
الثابتة كالشاعر والمنجم كالقيام في صيغتي الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد
امثلة ابعد من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني انهم وان
لم يعتقدوا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه لهم نزلوا منزلة المبعدين
للهلاك وجعلوا كانهم يعتقدون نفيه وصفي الرسالة والبعد عن الهلاك فورد عليهم
بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين
انسب بالصحابة من دعوى التبري عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعمه بعضهم قوله
مقصور على الاتصاف بعلى زيد اي مقصور على الكون على زيد لاستعلائه الى الكون
على وما لم يكن معنى الوصفية في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف
تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدأ اعني الحصول والثبوت على زيد
وكان هذه المبالغة منه في توضيح المعنى دفع لا يتوهم ان المقصود قصر الحساب
على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود
قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الانذار والطرد
ولا ترددوا بينهما لكن نزلهم لما عينتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله
فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين
بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمل على قصر الافراد على قضية المتكلم

اذا اعتقد
قصر العين وهذا مبني على ما ذكرنا من ان المتكلم ان السامع يعتقد تردده كان
له ان يسلك معه طريق القصر وسائر ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل تحته
بل هو ظرف للجزء الثاني من الصدق ومن الكذب والمعنى لستم مترددين بين كونكم صادقين
وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يصح التشبيه بظاهر حال المدعي فان
ظاهر حاله انه متردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق
قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا يتجاوزونه الى حق كما
يدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان يكونوا على الحق الذي يدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم
التردد
معنى
ومن زعم ان ههنا من المخاطب على انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية
امركم انكم تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي بين
صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه و
كذبه عند السامع كان المعنى ينبغي انكم ترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما تردد الكم
بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم مدعون فينبغي ان تقتصروا على
ما هو ظاهر حال المدعي وليس لكم ان تقولوا مراده ان غاية امركم انكم ترددوا بين
صدقكم وكذبكم عندنا حتى يناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان
تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق
للمرام قوله اشارة الى ابتدائه ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا
نوع كونه مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تعلم ان ههنا للتقوى

والنهي للتعريض بفعل جعل عيسى عليه السلام عمل له من قال للناس غيرها امر الله به وهو
دعاهم الى عبادة نفسه وامه ولم يقل ما امرتني به من دعائهم الى عبادته وهذا توبيخ لاكثر
الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى دعاهم اليها وما امرهم الا بها
فلا توبيخ في قوله عيسى قصر قلب قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف
على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر
مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يزعم انه ليس بشاعر وان زيدا
ليس بجائي يعني ويرى انه شاعر وانه جائي قوله وتحقيق وجه القصر وجه
القصر في طريق العطف ظاهر منكشف لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه مصرح
كما هو حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس بمذكور فيه صريحا اذ كان
الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق
وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق
بتحقيق قوله ومنع الشرطية جزائك وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخرى يعني غير
علوم العربية جملة معترضة بين ان وجزئها ثم انه نقل عن المصنف ان نفس الذوات
التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا يحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا
الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدي نفعا
كصوله امتناع الخلاء
لان القصر الواقع في الاعراض ان حسابهم الا على ربي في ذلك ما التساوي اذ القصر
خارج عنه والقول لان الاعراض تعاين على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم

اعني امتناع النفي ليس عشرة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقايق الاشياء
سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل
جاعل ولا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق
في علم الكلام وهو ايضا باطل لان المصنف قد صرح في مباحث هل بان النفي والاثبات
لا يتوجهان الى الذوات انما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء في انفسها
بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقررة في الواقع
او نابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا
فلا يتصف لذلك الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو
الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث النعت ولا شك ان النفي و
الاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم من فهم
موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت
معنى زيد وانسان مثلا ولم تقصد معه نسبة شيء من الوجود وغيره اليه ولا نسبته الى شيء
لم يمكنك هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا ثبت بان نفي توجه النفي الى الوصف اعني نسبة
شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض الاشياء اليه باقية
لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج
شيء منها بالاستثناء كان نافيا وما عداه مثبتا له وهو معنى القصر وما قررناه تبين امتناع
قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحيث لا نزاع بمنزلة الشرط وشاو لما جزاؤه

وقال

وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسلم ثبوته فهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل
للنفي ثم لكن الاعتبار من قبيل الذوات بل الشعر المذكور المراد من حيث قيامه بالغير
ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة نسبة الى ذلك الغير فانه من حيثية
غير مستقل بالمفهومية وقابل النفي (لورود) عليها او اراد بالوصف هنا معنى اخر اعني القائم بالغير
وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فالمراد نفي
نسبة الوجود اليه او نفي نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته في نفسه مسلم
فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت
الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما متوجه النفي اليه عاما وان خاصا
فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد بقيد لهما وفي اي منهما اشارة الى القصر الحقيقي
فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فتساوي عطف على توجه وقوله
لذلك اشارة الى المدعى له وانه خبر بان حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم لغو
هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم
به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء تعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء
كان عاما او خاصا مساويا للمنفي او لا فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا
على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عنده بلا كلام

قال وثالثها التقديم اقول اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما

ذكما أنه يستعمل ههنا دون سائر الطرق لأن الطريق بما يسلك ويشتغل به ليتوصل
الى مطلوب ولا شك أن العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان يشتغل بها
بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ إنما فذكرها معنى حصل بإقامة
إنما نحو جاء بنو علي صيغة اسم الفاعل أو وقت لمن يردده بين المجيء والذهاب أو رأى
كان نصيحة بالقسم الأول من أنه يزاد أيضا كما صرح بعضهم معها في قصر الصفة على الموصوف
حيث قال أو يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر أن قولك إنما جاء في ذلك الكلام لمن زعم
أن الجائي عمرو لا من زعم أنهما جاءا أن فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين
القوم زيد وحده كان تكلفا إلا أن المصنف لم يلتفت اليه قوله ويتضمن الكلام
مستدرك قطعا والصواب أن يقال بدله ويتضمن المجيء الى عمرو لأن الكلام في قصر الصفة
لا في قصر الموصوف قوله بالتتبع في أفاده إنما لما كان في إفادة إنما معنى القصر
نوع خفاء حتى يرده فيها جماعة أشار الى أن التتبع في تلك الإفادة من أن الواضع
ضمن إنما معنى ما وإلا ولما لم يكن ذلك التضمن أمرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول
المفسرين وقول النحاة وأيده بالمناسبة المحسنة للتضمن ونبه أيضا على التضمن أيهما
بحريان بعض أحكام ما وإلا فيه قوله وهو المطابق لما قالوه من أن معناه ما حرم
عليكم إلا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع الميتة مع كون حرم مسندا للفاعل
فإنها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير ويحسن فيها أن تكون ما موصولة والعائد محذوفا
أي أن الذي حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول وإلا

كما أن يتعرض لبنائه وأيضا لم يتعين حينئذ كون ما موصولة لاحتمالها أن تكون كافة
كما اختاره الزجاج وأن يرجح كونها موصولة لبقاء أن على عملها وأيضا القراءة
في قوله صلة حرم عليكم مبنيه بالفتح في نسخ الرعاية وأما ما توهم من أن قوله
أن المحرم عليكم بعض البناء للمفعول فجوابه أنه بيان للمعنى لا للتقدير
لا شك أن المحرم عليكم والذي حرم الله عليكم متساويان في المعنى كما أن المنطلق زيد
والذي ينطلق زيد متساويان في اقتضاء الحصر مبالغة قوله ومن عطف على
تتبع وفي اختيار يزيد في لفظ تمامه مبالغة حتى صار بها شاهدا قوله
ويذكرون عطف على يقولون لذلك أي لكون إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه
مما يقابله وقيل عطف على قوله والتتبع وضميره معنى ما وإلا فالضمير للعلماء
وذلك إشارة الى تضمنه معناهما والتتبع منسوب الى جميعهم قوله للتأكيد
إثبات المسند للمسند اليه فإذا فرض أن المسند كان إن لتأكيد ثبوت ذلك
للمسند اليه كقوله تعالى إن الله لا يستحيي قوله على ما يظنه حال من النافية
أي كائنة على الوجه الذي يظنه وإنما قال لعلم النحو على تضمن الى توقف معنى الإحاطة
والمراد يعني يوقف له هو الإمام الرازي بناء على أن قوله لا النافية مع ما يعلو من
كلام السكاكي فلا حاجة فيما أسند الى الرازي فإنه ذكر في المحصول أن كلمة
أن للإثبات وما للنفي فإذا لم يتوجها الى واحد لزم التناقض فوجب أن يتوجه
أحدهما الى المذكور والآخر الى غير المذكور وإنما تعين كلمة أن للمذكور

لكونهما اسبق وبالمجاز فحملهما احق لكونهما للاثبات الذي هو اشهر ولكن لم يصر
بما ذكره بطلان صدارة ما في تعالي جرح ان الاثبات والنفي ثم يعقبهما بالمثبت
فقط وجواز اعمال ما في اما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم في علم النحو انها
كافة قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الي مصدر انقضت وفاعل
نائب مصدر ضاعف بتاويل ان تضاعف او لفظ اما كما هو فاعل ان تضمن
وانما قال نائب ان تضمن لان التاكيد علي التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر
مشتمل عليه كما ذكر علي انه منظور فيه اذ الموجود في القصر فيما اورده من المثال
كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني فتاكد الاول بالثاني ولم يكن هنا تاكيد
علي تاكيد كما في انما فتدبر قوله فيما كان اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور
كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا وتكريرا والاثبات الثاني تاكيدا علي
تاكيد واذا تردد فيه ذلك يجعل يجوز السامع ان يكون الواقع هذا مع لا حظه
لذلك والتفاته اليه نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا لا اعتبار
ثبوت الحكم في الجملة وهذا التاويل جار في الكل وايضا ما ذكر من الاثبات الصريح
والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وغيره انا و
وقد يجاب بان يصحح المناسبة بكفيه بعض الصور ولكن ان يقال اذا ذكر الاهمام
في بيان المناسبة ايضا الحكم بان الكلمتين يا فيتلبس علي حالهما وهذا لان رعاية
المعنى الاصلي تفيد الامكان اولى فان هذه المناسبة اقوى قوله
الذي من المناسبة التي ذكرها الرضي م

ما هو

وبالعكس اي والقصر الكائن بالعكس او كائنا بالعكس وقوله ضمنا صفة اثباتا اي ضمنا
قوله وعما بينه انما كان تمييزا لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتاتى تمييزها
شيء بعينه الفصل لغرض بان يكون انما نضرب انا في معنى ما نضرب الا انا قوله
منه اي مثل انفصال الضمير في ما نضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعني نضرب الضمير
المتكلم قلت هو في الحقيقة مسند الي الغائب اعني المستثنى منه المقدر اي ما نضرب احد الا انا قال
اذ لا يصح الفعل في الفاعل المضمر يظن بهما نهل يجب انفصاله وتاخيره او لا قلت
ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته يجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر الفعل
الواجب طرد الباب وعدم الوجوب انه يجوز الانفصال نظرا الي المعنى والاتصال نظرا الي اللفظ
اذ لا فاصل لفظيا بقوله صحة انفصال الضمير معه اراد به ما يعم الوجوب وغيره الذائد
الطارد وذمار الرجل ما يحق عليه ان يحميه من حماه وحريمه في الحسب
ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه تعالى قطري الفادين العاة علي قطن اي جانبه
قوله فيه بحث التقسيم اي تقسيم ما حقه التاخير فانه يشمل القصر علي ما ذكر
سواء تقدم معموله علي حاله كالخبر المبتدأ او المفعول او لا كغيرهما لكن لا يعتبر فيهما كما يفهم انه اقتصر
في قصر الموصوف علي احد قسمي الا فراد اعني صورة التردد وفي قصر الصفة علي قسمه الآخر
اعني صورة الشركة قوله بالاعتبار معنى الافراد والعلة قوله وكذا انما اضرب
فصله لانه من قصر الفاعل علي المفعول بعينه علي الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها علي ان التقديم
فيه يفيد الاختصاص في ذاته كما في نحو الا ان الغرض كونه منبئا عن المذكور منبئا لغيره ليس

اي اختصاص النفي
لا نفي الاختصاص به

علم الفعل على المذكور كما أشرنا اليه فيكون النفي ههنا بما نفي دونه ما ثبت قوله
والطريق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف
بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني
انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفي بها عما بعدها
ما اوجب قبلها لغيرك كجاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفي
فيه عن منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها
بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة له كليس وما وان
وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما
او بافعال تضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور
كما سيأتي واورد لتحقق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلثة
امثلة من قصر الموصوف على الصفة تنافي فيها الوصفان كالقائم والقاعد او بالعدم
والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالموجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه
الثلثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله كشف الكشف كل الخطاء وذلك لان الذي سبق في تحقيق وجه القصر
في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يتوجه الى المنازع
فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المنازع كان منفيا قبلها باداة
النفي فيمتنع تحقق شرط منفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها
اياه في كلام العرب العرباء وان كثر في كلام العلماء ففي الكشاف فارسلنا كل الانبياء الا حفظا

عبارة

ظ
تمهيد للقاعدة الكلية القطعية في مطلق القصر الاضافي يريد ان قانون القصر الاضافي
مطلقا ان المخاطب فيه يجب ان يكون حاكما حكمين احدهما صواب والاخر خطاء وفايدة
القصر تثبيت صوابه وتزييف خطائه فالقصر في اصطلاحهم ملزوم [illegible] المعنى
وهذا المعنى لازم له ووجود الملزوم بدون اللازم ممتنع ولما كان ههنا اشكال
وهو انه كيف يكون هذا المعنى لازم القصر وقد يكون المخاطب متوقفا عن ذكر
وهو انه نحو اياك نعبد واياك نستعين اجاب رد المحقق بان الحكم باللزوم
انما هو بالنسبة الى المخاطب الذي يصح عليه الخطاء لا في مثل اياك نعبد بل المعتبر اه
مصنفك

ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول
ثم تعتبر في الضرب وفي الثاني في عدمه تشهد بذلك الفطرة السليمة قال وهذه
الطرق تتفق من وجه اقول
قد سبق ان المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه الحكم بثبوت
الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف باحد الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما
او احديهما والخطاء والصواب في قصر الافراد ظاهر واما قصر التعيين فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه
ونفي تردده وقوله وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض ما هو صواب ونفيه عن البعض وهو خطاء انما يصح
في صورة دون الاخرى اعني قصر التعيين وهكذا تحقيقه من كلم فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطاء
والتردد في مثل اياك نعبد قوله ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه قوله بوساطة الوضع
فيحكم العقل به بسبب ان الواضع وضعها لمعان يفيد القصر بحيث يحكم العقل بالقصر اذا نظر اليها
لتلك المعاني فدلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى اي بسبب مفهوم الخطابي وحكم الذوق فانه يدرك ذوق
سليم اي قوي ادراكه لدقايق تراكيب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل
على التقديم فهم منه التخصيص واما من ليس من هذه القوة فربما انكره مع كمال قوته الادراكية في المعقولات
والمنقولات روي عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار
يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخر
الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب كما قرره في الكشاف وغيره كذلك
ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود قصر الفعل على غير المذكور

وهم المتقدمون من علماء المعاني

عليه زيد وكان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى انه يدا بما يجز والاخير رتبته اذ لا يمكن
معنوه بما والا الا متاخرين كما لا يخفى ومن السبب في ذلك قوله انما انا بشر لم ترد به
وانما لك ذكرناها قوله لكن استند الكشف قوله ومجامع الطرفين انه حسن وما علمت
كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعول انما وجامعتها حال باخفا وقوله بشرط ربانه شرط
لصحة الجامعة كما تصرح به قوله واذا كان لا اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة
وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن الجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة
لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكونه دلالته على الاختصاص
اضعف من دلالة انما قوله انما يستجيب الذين يسمعون فيعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية
بالكون فيعقل المسموع كما ان قوله انما تنذر اشارة الى ان المراد بالانذار
هو التخويف مع تبليغ دعوة ما اليه بأثرنا انه المختص بمن يخشى الساعة اي عقابها وهي الخشية
موقوفة على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع
ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى
الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يتخيل ان الانسان يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا
في العقول ابتنا فيها بحكم العادة هذا مع ان التفنن في العبارة مطلوب ايضا وهذه
الامثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثاني فلان
المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشى كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر
كما في شرح الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهرا الاختصاص بالصفتين في الطرفين

ومتيمنا وما كان ذلك الا لاختلاف حسد بينهم لا لشبهة في الاسلام وما هي الا ثبوت
لا عمرو انما قلنا تعريض بكون العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاء في الحال
لا النساء لا سيما قوله وهو ما شاع لا عمرو وقد يقال ان المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء
لكن الاولى انه مثال نحو زيدا ضربت لا عمرا وقوله ووجه صحة لا لما كان انما
بمعنى ما والا كان المستبعد ان تصح مجامعة لا العاطفة اجابه بما دون الاخر فبين ان الوجه
في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي
في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح اذ لا شبهة في صحة ولك
امتنع عن المجيء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفى ذلك
الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد هنا شرط منفيها ونفى في الثاني المجيء عن زيد فلا يتصور
تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن زيد
ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه لا العاطفة
وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع
في مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعده كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك
الاشتراك بين ما جاء في زيد وما جاء الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة
كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا
ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما او التقديم لسبقهما وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر
واذا قلت اغا تميمي انا كان القصر مستفادا من التقديم لعدم الاحتياج الى التأويل حتى يكون المقصود

مما ذكر من امتناع المجامعة ههنا كلا ايضا فلا يقال لمن يشتغل بان امره التذكير
انما انت منذر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر
لانا نقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرنا او نقول ان هذا الحكم مخصوص
بلا العاطفة **قال وطريق النفي والاستثناء او**
هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يستعمل مع مخاطب
يعتقد فيه المتكلم خطاءه وطريق انما يستعمل مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطي او يعرف
خطاءه او يجب ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة فينبغي ان يسلك
طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذكره في القياس واما العطف والتقديم
فلا يعتبر فيهما الاصرار وعدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا منكرين انهم بشر
وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطأ في
اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان
الرسل عند الكفار بمنزلة من يدعي انه منتف ومنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنه حكمها
بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل
على دعوى الرسالة بمنزلة انه مصر على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين
للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل
في ذلك المعرض للبناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان
يكون مفعولا لجهلهم لفساد المعنى قوله او ما تسمع اي لا تنتبه وما تسمع قولهم في موضع آخر

مفعول

مفعول في جعل كيف نجد ما تحكي عنهم ههنا كلا في ذلك الموضع وتنبيه بان في مفعولي
نجد وفاعله ضمير ما تحكي ومن بعض بيان لما يلتفت وكلمة هذا صفة لجهلهم
اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي ما تحكي عنهم
ما انتم الا بشر الآية وانما جعل مفيدا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا
انكار الرسالة بمثل ما قال على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا
وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه ههنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا
فاتونا بسلطان مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله
واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية
للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها
اعني الرسالة وداوا فهم الرسل على ذلك القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم
لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير الجواب
انه من المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا
ليعثر حيث يراد تبكيته واقحامه باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك استدراج
للخصم الى التعثر بتكثار ما يثبت له اصلا ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك
فتماشيه في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فان الرسل قالوا
سلمنا انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان الله يمن على
من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر ليكون على

والمقصود اذا اورد الكلام لا على مقتضى الظاهر

وفي كلام الخصم في الصورة فانه اتى في باب المجاراة ولم يقصد وابالك تسليم
الحصر واللام في لبعض متعلق بالمجاراة بحيث يراد ظن التعجيز وهو من العناد
بمعنى الله قوله انما يحققها اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز
فانك ان انت الا نذير بمسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم
اموات في القبور وقوله لما كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم جوابه ابرز لذلك
وقوله وما كان نعماه ومنى وآهم معطوف على خبر كان اعني شديد الحرص وعلى كان
وبداخله جواب منه ومن بانها والوجد الحزن والكآبة سوء الحال وهو الانكسار
من الحزن وضمير كاد ويبخع للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وضمير لما اي يداخله الوجد
الذي كاد النبي يبخع اي يهلك نفسه لذلك الوجد تساقط عطف على جملة تراهم
تداخله اي كان النبي يتساقط اي يلقي نفسه في السقوط والهلاك لاجل الحسرات
على توليهم وما كان عطف على يتساقط وبلغ حال من مفعول تدعو واللام في ليهديهم
متعلقة ببلغ تعالى هام في الارض اي ذهب متحيرا وبل كان اضراب من قوله وما كان
والمطاعة قيل وفي بعض النسخ بالنصب وتعربخته مستوفي وقوله وعيني متعلق
بأقتر اي كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يتمموا ويعوا اي يحفظوا وادركنا
في ذلك اي في الدعاء وتزيين الايمان والصعب من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة الى
ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله ولست ممن كان يحل انكر
عرش الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر

قوله وقوله عز وعلا مبتدا اخبر معطوف في هذا القائل الى في باب قوله تعالى وما انت
بمسمع من في القبور ان انت الا نذير وكانه عليه السلم هو واسطة فيه من الله تعالى واصابة
في الامور وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه ان يملك لنفسه نفعا و
ضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة
لا يتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير و
الانذار انما يجديان بالقياس اليهم ويعتد انذارهم بهم او اراد نذير للكافرين وبشير للمؤمنين
فحذف للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب اي مخاطب كائن في مقام وجملة لا يصر
على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد اي لا يصر فيه وقد اورد كمثال واحد
من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما سلف المخاطب الذي لا يصر فيه على خطائه
وقوله انما الله اله واحد من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب بلفظه عليه فيقول انما الله هو
الله قوله والاصل في انما ان هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم
بحيث لا يعود ذلك بحقيقته معتبر في استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه
ذلك لانه اعتبر فيه خلافه وقد يقال هو تتميم لما يحقق لما ذكره في طريق انما من انه يسلك
مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الى آخره تعالى اعوذ بالله التي اذا احتاج اليه
ولم يعتد عليه ويرق الرجل جعله دقيق القلب شفيقا والتحقيق هو التلطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا لان قوله
قوله انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع

لصاحب الرتبة خطأ وأما الأمثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الحمل على معنى

قوله ومن البلاغة قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب

أي كوكب ثاقب في دفع الحيل وإرضاء تجلت أي انكشفت الظلماء عن وجهه فيسمى الكاشف

به والجلاء بالفتح الوضوح ويعنيان به ملكه منه وإرادة قياة الأخلاط وإلا فإنه

بما العمر أفنا الناس إذا لم نعلم ممن هو عليهم علي من يجي إنهم والضمير للمدعو حيث

وما فرقت وما حكمت ولا أقسم في مدحهم إلا بالفضائل والكمالات التي علمت بها قبله سيعة قوله ادعى

ذكر الادعاء لتناسب التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة أعني لديه مثله

أي مثل الممدوح نظرا إلى ظاهره لا نظرا إلى قوله وما يحكي عطف على قول الشاعر أي ومن البلاغة

ما يحكى عنهم في هذه الآية وهو إنما نحن مصلحون وإلا بيات الثلاثة المتوسط بينهما استشهادا

على ادعائهم الظهور في كلها بمدحونه محمد وجميعهم وقوله ادعوا بأن للمجلي من قبيل الكناية

وقوله على محيب صفة للمصدر أي ادعاء كائنا على مجيء عادتهم أو حال أي جاريين على ذلك

المجرى قوله ولذلك أي فإنهم ادعوا ذكر الادعاء المشتمل على التأكيد بإيراد الاسمية والقصر

وبابه أمر جلي والإضافة في قوله معرفة الخبر وهو يتوسط الفصل من إضافة اسم المفعول إلى فاعله

وتأنيثها باعتبار الضمير العائد منها إلى ذي الحال أعني الجملة

قال وإذ قد ذكرنا القصر فيما بين المبتدأ والخبر

الكثرة مثله التي ذكرها من باب المسند والمسند إليه بل من المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه

وفيما أمثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر أيضا مثال قصر الفاعل على المفعول لكونه

ما قلت لهم إلا ما أمرتني به وإنما حرم عليكم الميتة وقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله

ونحن نذكره أي القصر في ذلك أي فيما سوى المسند والمسند إليه فلنطبقها أي فلنطبق البقية

والأسماء وإنما مثال أي في القصر فيما سوى المسند والمسند إليه عدة اعتبارات لجواز

تقديم الفاعل مثلا إذا أريد قصر المفعول عليه في ما وإلا دون إنما فتقديم وتأخير المنصوب

عطفا على تقول كأنه تفصيل له أي لك أن تقدم المستثنى مع الأداة سواء كان فاعلا

أو مفعولا وتؤخر عنه ما يلي أداة الاستثناء هو المقصور عليه تقدم أو أخر فلا

التباس ههنا كما في إنما إلا أن هذا التقديم والتأخير قليل الدور في الاستعمال كما ذكر قوله

دون الصفة المقصورة على الآخر بصريح أن المراد من قصر الفاعل على المفعول هو

قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من أن المراد قصر فاعلية و

تصريح أيضا بأنه من قصر الصفة على الموصوف وفيه لكن لا يخفى أن ذلك الفعل باعتبار

تعلقه بالمفعول صفة له فهو أعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا إلى قصر الصفة على

الموصوف كأنه قيل ما مضروب زيد إلا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل ومنعه

جماعة من النحاة أي امتناع هذا التقديم والتأخير فلم يجوزوا ما ضرب إلا عمرا زيد وما ضرب

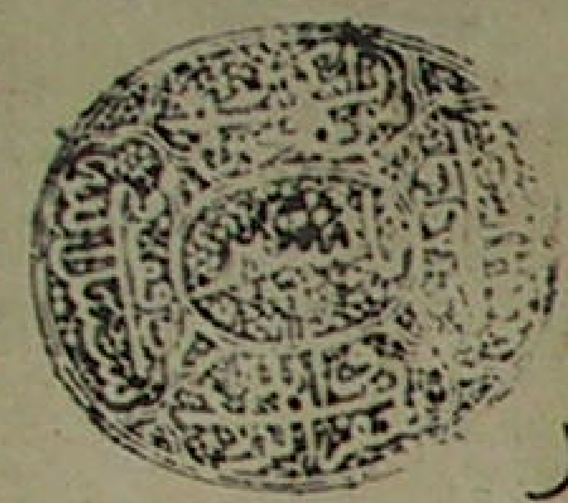
إلا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر إذ يلزم الحصر

في الفاعل والمفعول معا كأنه قيل ما ضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد وما ضرب أحد أحدا إلا عمرا

وأما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المصنف وتوهم

قوله نعم وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وقول الشاعر

لا استثنى بانعم الاكابر هنا بابا باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا
فمعناه كانه لم تمت حجة سؤال ولم تقم على احد الا عليك النواهج واختاروا لنعل بر فرسا
على ما ارتكبوه اي اشتغلوا في نادي الراي ولا استعى باب الامير واختار فارسا وقامت
عليك النواهج لا تخ عن تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة مثال ايضا من قصر الصفة على
الموصوف كانه قيل ما كسوت زيدا الا جبة وما كسوت الا جبة زيدا وكذا اما ظننت زيدا الا
منطلقا اي ما ظننت في زيد الا منطلق وما ظننت منطلقا الا زيد وقد اشار
في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت
قصر ذي الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه
لم يكن زيد في زمان المجيء الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه
في المثال المذكور ان المجيء على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم
ايضا قوله والاصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر ههنا من امثلة القصر فيما بين غير المسند
والمسند اليه واما القصر بينهما فقد تحقق فيما سبق وانما فصل الكلام الناقص لان كل
رون البحث في الاستثناء المفرغ كما اشار اليه ويدل سياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكر من
ان كلمة الا لكونها مستقلة به بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد انه علل
عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا يكون الا مستقلة
فمن هاهنا تم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه تعيين هذا بقوله
لا اقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله ولذلك اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى



المعتد قوله ان الضمير الظاهر ان تعالى بانث الفعل كما في الكشاف اذ لا ضمير هنا كان الفعل
مسندا الى ما بعد الا وقد نقل عن نظر المصنف الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك
العام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقه في لكن
اذا كان عن افادته وجعل ما بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما بدله في الكلام التام وهو مردود
بعدوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظاهر الى
المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقد جعل علامة التانيث ضميرا مجازا
وقد الغرابين بالرفع لانه اذا نصب صح فلفظ كان مسندا الى ضمير العقوبة او
الاخذة واذا نصب لكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب
وصف بنت ذي الرمة ما طوى التنجيز الا جرازها في عرضها وهي التي لا نبات لها و
العرض بونان العلق للرجل كالحجزة للسرج وقد يضح [illegible] جرز و
الضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو القوي العظيم
قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا
لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا منكر لاقتضاء المقام معنى شيء من
الاشياء قوله والتمثيل مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه
مناسبا في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لابد مع ذلك من مناسبة مخصوصة
يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء والجسم والحيوان بل يقدر
احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان

وموضع وعلى هذا القياس قوله ومن المستثنيات اي الامور الثلثة
التي استدل بها كلمة الا في الكلام الناقص يجب اي يجب جميع تلك الاحكام
المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه من
الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على غير المفعول
ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان افادته للقصر معلومة
بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر ولذلك خص البحث بالمفرغ وايضا
استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد اشار
الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا
على الجنس وكذا قوله فيكون الجنس مقصورا على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما يحققه
قوله واذا قلت ما اخترت رفيعا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر
الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا
متصفا باي وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيعا موصوف كأنه قيل الا
شخصا رفيعا فلا بد ان يكون الجنس موصوفا على الاطلاق ليكون بعضنا مناسبا للمقام
قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيعا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيعا
كما انك اذا ذكرت احد الاصلين الثابتين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح
كذلك اذا ذكرت احد الفرعين اللذين في الاستعمال بدل الآخر لم يخرج عن فرق كان بينهما
كذلك الفرق بعينه ايضا فمعنى ان القصر في ما اخترت الا رفيعا منكم انما هو على الرفيع وهو ممنوع ان

يختار

يختار منهم غير الرفيع وذلك لان الفرعين في تغايري الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل
في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يخرج عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج
الى نوع تأمل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة
مشعرا على ضعف الفرق وكان كما ذكرنا فرق فيما زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت
الا رفيعا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيعا تغير رفيعا وجعل منكم صفة له بعد ان كان
في المبدأ مفعولا ثانيا للآخر كان بينهما فرق ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيع
على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيعا قصدي وفي الا رفيعا منكم ضمني
لزم من وصف الرفيع بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيعا لم يصدق انه لم يختر الا
رفيعا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام في هذا المقام يابى ان يحمل على ان الفرق
حينئذ قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيعا منكم ان يختار غير الرفيع منهم ولا يمتنع ذلك في
الا منكم رفيعا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيع من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم
رفيعا والا رفيعا منكم يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس
السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المعتبر اختيار الغادين اي خطيب الا منكم
يعني انه يقتضي رضانا في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني
يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا فلا يمتنع اختياره من غيرهم ايضا فيختل المقصود من
المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المحكي
عنه ههنا وان كان بعض الامثلة الآتية في افادته المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم

اي المبالغة في المدح

المدح الاسم منه لان الاطراء المبالغة في المدح

قوله ولا يصح على صيغة النهي بان يعتبر لقوله اعرف وامض عطف عليه ونزل
صيغة احدهما لما اذكره لك والمراد بالقيد الاخر من الكلام ما يكون جزءا منه
بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر في آخره فقط فان الموصول مع صلته المشتمل على
قيود متعددة فيه واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه في قولك انما جاءني
من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك انما جاءني
رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فقد يجيء انما يضرب زيد تقديره ما يضرب
الا زيد وفي ذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فينحصر الضرب في زيد وكذا الكلام في التقادير
الاخر قوله ولذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره ما زيد الا يضرب وفي ذلك التقدير
هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه من قصر المسند اليه على المسند قوله
قوله ولا تعمه اي ولا تعمل انما في ذلك اي في جواز التقديم والتأخير عليه اي على
والا وتوجيه تقصيرهما باعتبار كونهما من حاطب نفيا واحدا للقصر لحاله اي انما والا
اصل في افادة القصر اذ احتاجه فيهما الى الاعتبار بتضمن معنى شيء آخر واعتبار مناسبة
بينهم وايضا يفيد لهذه احتمال واختلاف في تعيينه بخلاف لا فكانه كالفرع عليه في ذلك فاذا
الا واذا وانما لم تعمل فرع عليه لانه اداة للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حيث التضمن
والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ووجه ذلك
الا انه بمنزلة الفرع سبيل ان يكون ادنى مرتبة من الاصل فيما في التقديم والتأخير في ما والا
عند عدم اللبس لان المقصور عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما يلتبس اذ لا دلالة لها

على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس
الامر في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا
وقلة على انما قال مع الى الالتباس ولم تعلل بالتبس اشعارا بان الالتباس قد يرتفع بالنظر
الى حال المخاطب قوله وكذلك قوله اي وقوله انما هذا لك تقديره ما هذا الا لك وانما لك
هذا تقديره ما لك الا هذا تقديره مثل تقديرك في الامثلة المذكورة يعني قوله الاول لما هذا
لاجل الا لك والثاني ما لك شيء الا هذا وكان قصده ليبنى عليه حيث الاجتماع مع
لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت
هذا اذ معناه ما قاله الا انا بشهادة التقديم وبقوله انما الذي ذكرناها لان
المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما بالمثال فلان تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر
الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل القصر على الخبر وانما على طريقة هو لك وانا الا قلت
هذا واما بالبيت فلان فيه يجب فيه اعتبار التأخير الى التأخير اذ لا يمكن تقديره الا
بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما تميمي انا فانه قدم
فيه الخبر لقصر المبتدأ على الخبر على طريقة ما شاعر الا زيد وما تميمي الا انا الا يرى كيف
تقدم انما لك هذا بما لك الا هذا واذا تحقق ما قلناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها
جماعة قوله ولا تقول انما جاءني زيد لا عمرو والرواية في غيرهم والرفع عطفا على غيره وقياسه
على ما جاءني الا زيد لا عمرو ويقتضي جر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل
يجر رفع تقديره لانه بمنزلة ما بعد الا وجره لظهوره اضافة الغير اليه والله اعلم
غيره

فعوله وعمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا **قال واعلم انى مهدت**

اقول يروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت

الفراش بسطته والشاهد الحاضر المعاين قولة بنا قوسا اي البناء على تلك القواعد

فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة تبجح اي بين ظ ووضحت والمناهج الطرق

الواضحة احذت بكاي احذتك والباء زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والمجاهل

الفلاة التي لا علم فيها والمتعسف موضع الاخذ على غير طريق اي بحذ ويعدك عن المجاهل

ما يرده الى الطريق المستقيم وصرفك اي تلك المناهج والاجن الماء المتغير لونه وطعمه

والمطروق الذي يردة الدواب ويخوض فيه والتمير عند الاجن والغليل حرارة العطش

انتخيتها فضلتها والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة

في هذا العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك

واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد

واختلف العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله مهدت على صيغة الحكاية اي جمعت

لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام

اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليس عند احد بمجموعة وهذا ابينا وقوله

حذوت اي قست وقدت عليها اي على تلك الامثلة وابت عطف على امنت وفاعله

بنا الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيما نبني اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة

الشرطية الى موصوفها اعني امثلة انما هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها وقيل فاعل ابت

الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال

خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها فنهج المناهج

وسلوكها اياها ونصب الاعلام وانتحائك لها وتمثل الامثلة وحذوك عليها اذا كنت

ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة السليمة وتصفحت

كلام رب العزة اي نظرت فيه متاملا في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج

والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على ما يورد كل منها اليه في كلام رب العزة

موارد النزه اي جرت الشروحة وكشفت اي تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت نحو انضا

لك عما اجمله ايثارا وليك المصاقع فان اخيارا وليك الواصلين الى نهاية بلاغة البشر المعارضة

على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم بدل الحمال على

ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه اويدانيه كما بين في علم الكلام قوله

فانه لا كل اي لا يشترط مع تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع الذي منهما ملاك الامر في

علم المعاني دون ما عداه من العلوم والا اي وان لم يجر غلوها الغزل اخبار هذا العلم لم يحط

بطائل اي بفائدة مما تقدم اوتاخراي من مسائل هذا العلم اي بسعية ولزم ولا غرو بمعنى عجب

والصبح مسفر اي مضي مشرق قوله فتذكر اي تنذر على سبيل التفصيل وتبين

النكتة فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب

قال القانون الثاني في علم المعاني

اقول قد تفنن في ذا القانون فقال ههنا

ك

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلق
بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون اما مبتدا محذوف الخبر او خبرا محذوف المبتدا اي
القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله نستتبعها المقام وذكر ثمان احكام
اقسام الطلب موقوف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه
والتنبيه على ابوابه الخمسة في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصلها اي اصولها
لكنه قد جعلهم الالتباس على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فهي المقدمة
مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظه مبتدا خبره
قوله ان لا بد للطلب ... قوله ناقلين الكلام الى التنضيح بابواب الطلب فالمقام الاول
اعني بيان ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا
كتصور القيام على هيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له
ايضا من المطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور
ليرتبط به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويذكر عقيبه قوله يستدعي
امكان حصوله وهل يستدعيه قوله ولكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا
وقت الطلب قد يتفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى
غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال زيد لصاحبك لكونه
حاصلا الى غير ذلك من نظائره ومنها قوله في الباب الرابع ولا تطلبن من طلبا للحاصل
فان الطلب حال وقوعه متوجه الى الاستقبال كما نبه عليه في صدر القانون قوله والطلب

هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم مادة يستدعي امكان المطلوب
مع كونه مفهوما سلبيا لمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكونه مطلوبه ممكنا
ولذلك اجمل الاقسام على التأمل وايضا ما لا يستدعي بل قد يجب وما يستدعي انواع
اربعة فهي من ذلك اجمل من العدد قوله اعم لانا نعلم استدعاء الامكان بجامع استدعاء
اللاامكان اعني الامتناع وبجامع الامكان ايضا فالتمني يجري في المستحيلات
والممكنات المستبعد وقوعها قوله لان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان
اتفاقا وانما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على قول في موضعه والحاصل
اما ثبوت متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاء متصور للحصر العقلي ولا بد من اعتبار الحصول
معهما لانه المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة
حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن ولا نعني
بحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه
كون انتفاء القيام موجودا ثابتا في الخارج قوله ثم اذا لم نرد بالحصول الذهني
على التصور والتصديق اي لم نزد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي
لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي هو حصول
انتفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او انتفائه في
الخارج وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اربعة في اثنين
في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في

في الخارج بل لا مقصود ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلاً فإنه يطلب وجوده أو
انتفاؤه في الخارج فظهر أن المراد بالمقصود كما أشرنا إليه هو المدرك مطلقاً ولذلك يشمل جميع
الأقسام وأن المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به أي ما من شأنه أن يتعلق
التصديق به فلا غبار على عبارته قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب
حصول المتصور في الذهن والحال أنه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل
وملخص الجواب أن تصور الشيء على مراتب متفاوتة في الإجمال والتفصيل فالإنسان
إذا لم يتصور شيئاً أصلاً لم يمكن منه طلبه قطعاً وإذا تصوره إما إجمالاً بأن أدركه من حيث
أنه شيء ما كالإنسان مثلاً فيكون تفصيله بالقياس إليه أمكنه أن يطلب حصوله في الذهن
ولم يكن ذلك الطلب متوجهاً إلى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل إلى مرتبة غير حاصلة يتفصل
بها ذلك المجمل أو يزداد بها تفصيل ذلك المفصل قوله وعلى هذا ذلك أي وجه رجوع
طلب حصول التصور إلى تفصيل المجمل وتفصيل المفصل وإنما قال المفصل بالنسبة لأن المفصل
من كل وجه لا يطلب تصوره قوله أما النوع الأول من الطلب فهو التمني هذا هو
المقام الثالث وهو التنبيه على أبواب الطلب ولما كان التمني يستدعي إمكان المطلوب
وكان من المستبعد أن يطلب العاقل ما لا يمكن أشار إلى جريان التمني في المحال العقلي ككون
غير الواقع في الزمان الماضي واقعاً فيه وفي المحال العادي كعود الشباب وبلى أنه قد يجري
في الممكن وحيث أن يكون مستبعد الحصول لا يتوقع ولا يطمع فيه فإن المتوقع يستعمل فيه لعل
والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع أقوى من الطمع ولذلك قال ولا لكان ترجياً في وقوعهما

أو تفصيلاً بأن أدركه باعتبار مفهوم أخص من مفهوم شيء ما

قوله وأما الاستفهام المناسب لما تقدم أن يقال فأما النوع الثاني فالاستفهام إلى آخره
الأقسام الآن عبارة عن ذلك لأنه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الأربعة
سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن فأورد الكلام على وجه لا يتطرق إليه المنع إذ لا
شبهة في أن هذه الأقسام الأربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني
لأشعر بعدم انحصار النوع الأول فيه وقد يقال أنه لما قال في التمني أنه انحصر فيه النوع الأول
بقي ذهن المخاطب في باقي الأبواب متردداً في سائر الأبواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب
أن حالها ماذا فأورد كلمة أما تفصيلاً لذلك المجمل وإزالة لتردده مع كونها قسيمة لما
الأولى وهذا أوجه مع أن الأقسام في ذكر النوع عن مقصود أيضاً قوله و
الاستفهام لطلب حصوله في الذهن الاستفهام هنا أقسام أربعة من تلك الأقسام
المنحصر فيها أقسام المطلوب لأن التصور المطلوب كشيء كالقيام وأما تصور انتفائه
كاللاقيام وكذا التصديق أما بثبوت ذلك وهو التصديق الإيجابي وأما بانتفائه
وهو التصديق السلبي واختار أن التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الأوائل وقدمه
في التقسيم لأنه مفهوم وجودي وامتناع الانفكاك من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على
شيء أو بشيء من غير أن يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به إشارة إلى ما هو المشهور
من أن كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولاً كقولك زيد موجود أو معدوم
وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة أو يعدم عنه الكتابة فالقسم الأول يسمى
تصديقاً بسيطاً ويسمى كلمة هل الطالبة له هل البسيطة في قوله باب أو يتحقق أو موجود

التصور م

التصديق م

وفي ليس الاطلاق بقريبها انتفاء كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم
الترتب لانه بمعنى قولك الانطلاق به في ما الانطلاق ثابتا الا سيما مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه
منتف عنه الترتب جم

ولا انه مزيد التصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالنسبة واثباتها
قطعها فاما ان يتعلق بثبوت شيء او انتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته او انتفائه عن
غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه
قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا
فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق
فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق
وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع
طرفيه في هذا النوع انضا بديهيا فيستغنى عن الطلب بالكلية كعقلك الواحد نصف الاثنين
قوله واما الامر والنهي والنداء فهي الثلاثة من القسم الباقي من تلك الستة
اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مخلوق
فيه وما الخبر منه سابقا هاشم وذهب بعض الى ان المطلوب في النهي هو كف النفس
عن الفعل لا نفس حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال
قدم النهي لذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج
كما ذكره وانما مثل للنهي بقوله لا تكن لئلا يتحير لانه اظهر وان جاز ان تعتبر الساكن بتحرك
قصدا الى الاستمرار على سكونه كما سيأتي تحقيقه قوله والطلب في الاستفهام فقد تبين

أن الاستفهام

أن الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي
فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج
اي تحصل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان والقيام زيد مثلا ليحصل
في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية او نقش نسبة مطابقة لذلك المتصور
او المصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما
سوى الاستفهام متبوع لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت وانتفاء خارجي
ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام
والمطلوب بالامر واخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجد كتعقلك ما العنقاء او
كقولك لك اضرب لمن لم يضرب فيهما كونهما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء
فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان او كونه فانما الطلب حصول النقش الذي
هو في الخارج وليس باستفهام قلت المطلوب الحقيقي في الاستفهام كقولك لك
انه قائم مثلا هو العلم والفهم مثلا واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المطلوب
فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش
ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت ماذا تقول في نحو
اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب
حصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبك فلا اشكال ومن زعم ان المطلق
بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصلي وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في ذهن

مخاطبك بجود الحيلة فعدا لبعد عن الصواب قوله فتوقفه هذه المعاني يريد بها انعكاس الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى آخر حققها اي في التصور والتصديق بالتجربة والاستدلال يستدعي علوما اخر

قال واذ قد عرفت اقول هذا هو المقام الرابع من الاربعة

وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها ولفظة اذ معمول المضمون خبرها اعني فيجري ان معنى والمعنى يليق بنا ان نبين اذ قد عرفت لك ما طلعت ويا رفع عبارة عن الامور التي ينبغي فيها وما تتفرع فاعل كيف تتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بين واذا بنعلية لقوله فيجري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول يعني الاتي منها اجمالا لانه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة المقام على معان اخر مناسبة لتلك المعاني فيورد لذلك امثلة ولا يتعرض افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك العلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلي والتبعي وغير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الجهات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن هنا ظهر ان المطلع على الخواص مساق الكلام في العلمين معا واللام في لتلك الصيغ متعلقة بضمنا والضمير للفصول وما سبق مفعول لاحقا ومنها كالاشارة اما الى علم البيان فمتعلق بالتلاوة او الى الكيفية التفريع فمتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت عشرة للمعرفة الكلية بالمعرفة الجزئية علي

علي

نحو تحصيل المعرفات بالمفردات ولفظة ما كافة وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت في محال لما ذكر يعني كون قولك خطابا للمنهمك معه اي حركته قصدا لا المحادثة لا ن ذلك ما لم قوله ويطلب النصب على انه جواب التمني الذي يتضمنه امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله فيطلب قوله وللمعونة قرينة الحال يعني السؤال كأنك قلت هل لي شفيع او هل تحدثني الا انه ابرزه في معرض التمني اظهارا للحب الكثير مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى من صاحبك في قلة استماعه باباك قوله في مقام لا يمنع الحكم ان التصديق بوجود الشفيع وذلك ان يكون لك مثال المصدق بعدمه وفائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام اخراج المتمنى في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشأنه قوله ولذا اذا قلت لو يأتيني زيد بيدك فيه العطف و الى الواو واورد لفظة لذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكره هنا باعتبار ان غير التمني ولد التمني بمعونة في هذا المحال وقال النصب في لو لانه لم يمكن اجراؤه على اصله بان يجعل الكلام بجزئه فا ويحمل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما نعد لو متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الوقوع في بعد الوقوع قوله وسبب تولد لعل معنى التمني بعد المرجو وغيره كما لو ان لعل ايضا ليس من الابواب الخمسة ودال النصب في لولا لم يحمل على التمني والنصب هو العرف وبعد المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة

فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة والاستبعاد في المتمنى قوله اوكما اذا قلت هذا
من اشد ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الي الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله
لمن نزل لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقرينة الحال قوله امتنع اي امتنع ان تكون
مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجوده او عدمه لكون
التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه بمعونة قرينة الحال
الى نحو الا تحب ليظهر معنى العرض اذ ليس المقصود بحقيقة عرض النزول بل
عرض محبته للنزول قوله لعلك بحاله اي بحال الايذاء وهو انه واقع والصواب
ان يقال وتوجه الي ما يلائمه بحذف الا نعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان
الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل لغير الايذاء في استحسانه مجازا وانما
اعتبر ههنا معنى الاستحسان لكون الانكار ابلغ والتوبيخ فكانه قيل
انه يستحسن هذا الفعل والا لما فعله ولم يعتبر في النهي انه في نفسه مستقبح جدا
والوجه في الانكار والتوبيخ عليه ظاهر خلاف الايذاء قوله هل ينجي الا نفسك او غير نفسك
اي هل ينجي غير نفسك فهما مثالان ظاهرهما طلب التصديق بان ينجي الاب هل هو نفس
منجي الابن او غيره وكونه منجي الغير لكن التصديق بانه منجي نفسه حاصل قطعا فوجب
الحمل على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان نطلب العلم مادبك فيل الكتاب
بعلم تاديبك والاظهر سين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اما قام زيد كان المطلوب
العلم نفيا مراسا او نفيا لكن ينكر احد طرفيه لزيادة اهتمامه به والافنسب ... كلام

ان تقول انت تنادي فلانا وهو لانه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام
اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يوجه اليه الاستفهام اثباتا
او نفيا قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما عرفته من ان اعتبار شي مجهول الحال يقتضي اجراء
الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام اي امتنعت ان يستفهم عن وقوعها او لا
وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال الطيبي او عرفك لانه لما كان نصلعه بمحضر من المتكلم مع
عرفانه به كان علامة لظنه انه غير عارف وانه لم يتخلف بمحضر كما ان الاقدام على الاساءة علامة
نسيان التادب وانه لم ينس قوله امتنع المجي عن الاستفهام للعلم بحصوله وبمعونة القرينة التوبيخ
اي بعث المجي وانه في موقعه وقد استعمل لانكار المجي ايضا قوله وتوجه الى مطلوب مقصود
للمتكلم يمكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وهو لانه التعجيز لنسبته الى العجز وجعله ثمة دون العجز
اي الالجاء الي التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الي تحي اعرف ... الشم
اي تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الي غير حاصل مثل
زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه والتوجيه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني
المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات اللطيفة بينها وبين المعاني الاصلية للكلم
الخمسة معينها مرشد ذو قسليم وطبع مستقيم فلا ينبغي الاكاذب يحدها مستمسكا بالاحتمالات
العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له رجال يحاولونه عنها وانه يطلب العلوم اللطيفة
بابرهانا وكان استعمال التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة قطعا
وان كان خفية في بعض المواضع جدا قوله ولعنصر ذلك من المتولدات التمني واحدا

قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من توهم من انه يقتضي ...

ولا الاستفهام عشرة ولله در ابن ولكل واحد من النهي والنداء فاحدها ثم اشار الى انما ذكر
من معاني المتولدات انكر في للتنبيه فانه لا يستغنى هذا المعتاد من البيان ان يستقضى
ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستغن بمصباح لم يستغن باصباح قال

الباب الاول في التمني

اقول لشرع في تفصيل الكلام الابواب الخمسة وقدم التمني لعموم جريانه في الممكن والممتنع وعقبه
بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكامه قوله
بني لشيء مما هو مستقر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء فلم يريدوا ان لكل ان من موضوع للمعنى
الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص
متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة لهما رابطة لاحدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس
معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمني
مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو
وهل كانه قال هما ايضا عندنا انا لوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كونهما موضوعة له
فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد
منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكانها حروف اورد لفظ كان
لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد
قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله مركبة [illegible]
والظاهر ان يقال مركبتين حال من ضمير منهما او يقال مركبة منهما من لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة

والعابد

والعابد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هلا ولو اذا كانا مفردين يفيدان
مجرد معنى التمني على سبيل المجاز واذا ركبتا مع ما ولا افادتا معنى التمني لا لافادته بل
لتولد منه معنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل واما لم يجعل التزام التركيب واو
التحضيض والتنديم ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان
التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه قال

الباب الثاني في الاستفهام

اقول قدم الهمزة هاهنا لتقدمها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم
تصرفها وقرنها بام لانهما يتقاسمان معنى الاستفهام انما يظهر فيهما اذا كانت منقطعة
بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان الدال هاهنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يدخلها في
كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل
كلمات الاستفهام وجمعهما بهل لانهما حرفان مثلهما وانما قال يعني ايا لانه يكون اصلها اي و
ان لان لكثرة ضعف همزة اوان وحذف احدى يائي اي وقلب الواو وادغامها في الياء مع
كون الاسم غير متمكن ناسب في ذلك لاصل فالكسر عوض ذلك الياء لانه ثقل في مقام التخفيف
وقد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من ان او فعلان
من اي فصلف الحال اذا جعل علما قوله فانهما لا يختص به لا يختص طلب شيء من مخصوص
التصور والتصديق بل يعمهما وانما اخر عن المختص احدهما لانه مفهوم سلبي ثم عاد في التفصيل
الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الشيء او لا سفا في مقام التردد

وذلك لانك اذا تأملت ادنى تأمل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد طرفي
النقيض وانما سأل عن التعيين واشارة ههنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور بأسر
التصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد ههنا كل الجواب عن اشكال يختص بالتصور ويتجه
على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بالتصور اجمالا او تفصيلا قوله تقول في طلب التصديق ما قدمه
على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن
التصديق بالاسناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية
والآخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه مستقر بمعنى الكائن الذي هو المسند
في الحقيقة ثم ان قوله ام اشكل قوله او دبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند
او غيرهما مبني على الظاهر وتحقيقها الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل
قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يزد في الجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المطلوب
هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما
من غير تعيين في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان
مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما
وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توهموا وحكموا بان التصديق حاصل
والمطلوب هو تصور المسند اليه اي من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه وهذه الحاشية
اشارة الى ان التصديق هو المطلوب فتأمل وقس عليه نظائره من قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق
اشارة الى ان التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقابل هل بأم المتصلة لتعيين الاحد

احد الامرين بعد حصول اصل التصديق وههنا فيها سؤال الطالب للتصديق وضعا قوله
بالاتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قوله هل عندك عمرو ام بشر وان
اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة وأجيب
بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين
ما وليهما نحو أعندك زيد ام عمرو وانه عندك ام في الدار والبيت زيد ام عمرو جواز اجتماعهما
كما في شيء لكن المعادلة احسن فما ذكره المصنف من قبيل الحسن دون الاحسن
فلا اشكال ولا يصح ان يقابل هل بأم المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب الحكم فلا منافاة
بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة
قوله دون ام عندك بشر بالانقطاع فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع
بعدها مفرد كقولك ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع
فلا حاجة الى اعادة الجزء قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر
اذ لا يلتبس بالمتصلة واما بعد الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة لئلا ... اعادة
الجزء قوله وقبح عطف على امتنع اي ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق
من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق بأصل الفعل وان الكلام
في تعيين الفاعل او عدده والاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره فيلزم ...
مدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف ويفسره هذا المذكور فلا يكون هناك
تخصيص ومدافع لكنه بعيد مستبعد ولكنه الحال في هل زيد عرف اذ المبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل

التقديم لغرض آخر او بجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه
لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون هل زيدا عرفت فانه غير قبيح لان المحذوف
المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله وكذا لم يقبح ازيدا عرفت
وازيدا عرفت لان الهمزة لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع بينها وبين
التقديم دون لما سبق متعلق بيقبح قوله واذا حضرت ما سبق من التفاصيل في صور
التقديم يعني ما سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان نكرة كان تقديمه
للتخصيص قطعا واذا كان معرفا فمظهر احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء
وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وسائر متعلقات الفعل كالظرف والحال
اذا قدمت عليه افاد التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت
قبح هل زيد خرجت وهل يوم الجمعة خرجت وهل في المسجد صليت وهل راكبا جئت
ومعرفة علم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها ايضا قبيحة
اتفاقا واجيب بانه اراد انه لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة
اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المعنى للفعل فلا تفارق الفعل اذا وجد
في الكلام كما فيما نحن بصدده واذا لم يجد كما في هل زيد قائم تسلت عنه ذاهلة
وعرفت ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور
فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عرفت لا
انه يعني لا يكون بعدك محتاجا الى تكلف ما طوي ذكره الى تأمل قوله ولانه لا

كان بعده للنفي واو الكان موضحا ظهر

من ان يخصص الفعل المضارع بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع
كما في السين وسوف فكان الاولى ان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال
فان قوله لا يبقى مسمًا ان لهل معنى تقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب
التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح
لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقته
لقولك هل زيد اي الآن او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة
الحالية اعني وهو اخوك ليكمل الانكار دون ما لطفه على قصد معنى الحال بالمضارع لان
مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو
اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا كائنا على نحو اتضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال
قوله ولكون هل مدخلها ما عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق بقوله والمقصود
بان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة واشتراكا في ان الاستفهام بالفعل
اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او
الانتفاء وقد تبين فيما سبق ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي النسب دون
الذوات التي هي المفهومات المستقلة في المفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات
داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء ولذلك كان لهل مزيد اختصاص في ارتباط وتعلق
بالافعال دون الهمزة والثاني ان هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وهو
انما يكون اذا اعتبر مفهوم غير الثبوت كونه مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبر

فيه الوجه واو عن البحث الاحتمال والتعلق الاختصاص بزمان فالزوال من جهة
دوال ليس فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال وبه يعرف انما ذكره في التنبيه والايضاح
بعض نسبا يحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لهما وانفي يعلقها بها وكان
بلفظ من الوجه الثاني ان يقول هل يخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون
ادعي للفعل قوله استلزم ذلك اعني استلزم ذلك المذكور ويكون هل لطلب الحكم و
اسند عاد والتخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام بها فلا معنى لاسناد
اليهما اذ هو نظر فيه قوله لفضل زيادة نوع العضل لزيد الاكرام ومحاسنه بانه اراد
اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو كما يكون جيدا ودعا الضمائر
ذلك اشارة الي هل اي للامر استلزم هل من يد اختصاص الاداة وضع اسم
مكان له كما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر من كون وانما كان كون الفعل زمانيا
اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالته بعض الاسماء المشتقة علي الزمان
بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اي ولانها اظهر من اختصاص بالفعل قوله
عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لاستحالته
من علام الغيوب قوله هل انتم شاكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سواء جعل انتم
فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة الاسمية اذا كان
خبرها فعلا دلت علي التجدد كما مر والفرق هو ان في هل انتم شاكرون زيادة تاكيدا ليست الكثير
اذ الفعل فيه بعد الحكم اذا جعل اسمية وليس في هل تشكرون شي من ذلك

قوله فترك الفعل معه يكون ادخل وذلك لان ترك الشي مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى
ادل علي ان هنا لما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في انه ابانا عن
استدعاء المقام عدم التجدد عن كمال العناية بافادة الثبات والدوام
قوله الا من البليغ لانه الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل
الي الاسم ويراعي مقتضيات المقامات فلا تقول هل زيد منطلق الا لداع اقوى يدعو اليه
فكيف يفضل بها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن
التركيب المشتمل علي بناء الفعل للمفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا عند كل
احد بل ممن يعرف تلك النكت المنطوية فيه كما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة
في نحو ازيد منطلق اسهل لان استدعاءها للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا
ذكرت مع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص
حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا ادخل هل علي الجملة الاسمية وقصد الاستفهام
طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس
لكم ليحصنكم دل علي الاعتناء بحصول الفعل وحدوثه واذا قصد الاستفهام الانكاري
دل علي زيادة التقريع بانه وقع علي سبيل الثبوت والدوام وكان ينبغي ان لا يقع علي
سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد الاستفهام حقيقة فماذا يكون فائدة العدول قلت
فائدة التنبيه علي ان ذكر الفعل كالا انطلاق مثلا في هل زيد منطلق مطلوب الاستمرار والدوام
قوله من طلب حصول التصور بيان للنوع الاول اعني معني من المخصص بطلب حصول التصور

وجه ودوله على تفصيل حال المستر في قوله فمن النوع اه والمصنف منك بطيتها اي
بطيبو تلك الكلمات في الكلام علي ما يستوجبها اي يستوجبها المعنى تطبيق
الكلمات علي الشي الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه ما اقتضاه المقام قوله بقول
ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك تعني انك عرفت ان عندك جنسا من اجناس
الاشياء علي الاجمال قاصدا عن خصوصيه ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان
افاد ذلك تصور لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب الانسان وسلمت
تفصيلا اخر عن اصل التفصيل الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وسواء جنسا من
الاجناس كان عندك قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصلا عما تقدم لوجهين ا ان
ما سوال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدم سوال عن موجود خارجي ب
ان الاول سوال عما هو مبهم مطلقا والثاني سوال عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل
ما مدلول هذا اللفظ اي جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يراد في تلك اللفظ
ان وجد والا جي بمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا
بل المقصود مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك الغضنفر سائلا عن مدلوله
لغة فانه يجاب بالاسد مثلا في تمثيل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حد لفظيا و
اما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي على الخصوص
وقولك ما الكلمة طالبا الحد التام الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته اجمالا
فيكون الجواب بحسبه فاطلو ولفظه مضعف المعنى مفرد فهو بالعلوم انسب لانه تطلب فيه تفاصيل الحقائق
ان كان جواب السوال الاول هكذا
والسوال الثاني هكذا

الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يستعملون
المعرفة الاجمالية قوله اي اي من في الوجود يعبدونه في العبادة اراد اي اي جنس من
اجناس الموجودات يعبدونه فيها كما يعضده سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من اكد يستعمل
للسوال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس
من ذوي العلم ومن غيرهم بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمالها في السوال عن
وصف ذي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم ما المغيرة وزيد رسول الله قال الذاكرون
الله والذاكرات وكذا استعمال الموصولة في ذي العلم قصدا الى الصفة لقوله تعالى
والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكونها للسوال عن الجنس والسوال
عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لو وقع منه الوقعة بينهما وجوه ثلث
مذكورة في الكشاف في الوجه الاول انه يكون فرعون قد اراد بالسوال انه اي شي هو من الاشياء التي
شوهدت وعرف اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به على انه تعالى من افعاله الخاصة ليعرفه
انه ليس بشي مما شوهد وعرف من الاجسام والاجرام والاعراض والمصنف اختار هذا الوجه
الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السوال بناء علي ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا
مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء
كان يعتقد ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام ومولما كان موسى عالما بالله
اجاب عن الوصف اي عن سوال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين
فذكره صفات دل على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات

واستدل الى ان ذلك الادعاء من فرعون ليس من الايقان وحيث ما ذكر على
النظر الموجب الى العلم اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون
الجاهل عجب الجهلة الحاضرين حوله فعدل موسى عليه السلام الى وصف اظهر في الدلالة
على وجود الصانع وصفاته من آيات المتعلقة بانفسهم وما يتعلق من الاوان
المتعلقة بالآفاق وقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون استمرار موسى باستناد
على جواب لا يطابق السؤال استهزأ به وجعله قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
فعدل موسى عليه السلام الى وصف اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل
على صانع بحكم حالة نوع استمرار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون
تغليظا عليهم حيث لم يفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد سؤالهم بحماقة و
حلمه جوابه الكريم ولقائل ان يقول لا يدخل في هذا الوجه لكونه للسؤال عن الوصف كما زعمه
المصنف بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض انه للسؤال عن الجنس فقط
كانت العضد باقية على حالها لانه لما كان جوابه بالوصف مبنيا على انه حمل كلامه على السؤال
عن الوصف لما نقول مبناه على التخطئة في السؤال والتنبيه على ان النظر الموجب الى العلم بحقيقة
المنزه عن حقايق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني انه عن نوع سؤال بما
عن خصوصية ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هي فلما اجاب
موسى عليه الصلاة والسلام بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر ... بسبيل
الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله وعدم التطابق بين السؤال

والجواب الذي لم يتعرض له المصنف ظاهر ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه
مبنيا على حسن التماس من حقيقته اولى الوجه الذي ما اشار اليه بقوله ويحتمل
الى آخره وهو الذي مال اليه العلامة في شرح قال والذي يليق بحال فرعون
يعني ادعاءه للربوبية ونزاعه عليه الكلام انقضى ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون
للعالمين رب سواه فلما اجاب موسى بربوبيته الى غيره عجب قومه من جوابه فلما تحقق
تقرير قوله جننه الى قومه وطعن به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب
وتلهب وقال لئن اتخذت الها غيري لاجعلنك من المسجونين ... الاجرة ان يكون
فرعون يسأل بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى بربوبيته كان سؤاله عن
الوصف لتذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن الجنس فقوله لكون رب العالمين
عنده مشتركا وذلك لانه مع ادعائه الربوبية لنفسه كان يعترف بربوبيته تعالى
واما لانه تنزل على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين
طامعا في بعض ... ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما
قوله الجملة متعلق بكونه مشتركا عنده وما سواه الذي نزغ الشيطان في خيشومه اي
اقتضى ايقاع الفاسد الباطل في دماغه وتصويره في خياله والبائه في تسليم متعلق
بالنزغ وضمير لفرعون واياها للربوبية والاذعان ... والاعتراف بذلك
اي كونه ربا الى ان يحققه بقوله اي ذكره واعتقد فوقهم امنا برب العالمين رب موسى
وهارون قوله ان يكون ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل

والطاعية بحذف الياء هو الطيع والضمير في جوابه منصوب به
وحاضره يعجبه لفرعون وهي في بلده لمن نسبة وهو منصوب على
انه ظرف بعدي بمعنى مكانه على ما شلعت قوله فيجعله بالنصب
عطف على يجري اي فيجعل معنى فرعون مخلص جوابه وسفهاه بان تذكر وصفا
مخصا به وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى ذا جرى على نهج حاضره به مخلصا له
من طعن الطاعنين قوله جهله متعلق بطاعيه واذا كان متعلق جهله وضمير فيه لذلك المقام
الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله
لم يكنه اي لم يكن المخلص فرعون كما طمع وقيل لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاكم
او لم يكن المخلص المخاطب تعالى يعني في كلامه اي توسع وطلابه فاه قوله من المتحيرين اي من
الذين عرفوا حالهم في تحيرهم كانهم في هواه تروس فيهما بوروده سمع صوت الى ان يموتوا

قال واما من فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم اقول

المشهور انه للسؤال عن العارض المشخص لذوي العلم فاذا قيل من جبريل
يجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاء كل يعني زيد مثلا
وقد استدل على وروده للسؤال عن الجنس بقوله فمن ربكما حيث وقع الجنس في جوابه
وفيه بحث اذ الظاهر ان فرعون ظن انهما ابتغيا فسالهم عما يشخصه فردوا عليه بان من الجنس
رب من ابوه نبي الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصلها عما تقدم من ان الاستفهام فيه للانكار

ره على حقيقته قوله الى معنى الكمال ربي سواي اي على طريق الكمال يعني ليس لكما رب
سواي وعلى هذا لو قال لهم بدل الرب لكان اولى قوله خلقه اول مفعولي اعطى اي اعطى
خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى
اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار
والاذن الشكل الذي هو فوق الاستماع وكذا الحال في سائر الاعضاء قوله
ثم هدى اي عرفه كيف يرتفع بما اعطي يعني زاد هموداوا لكيفية استعمال الالات في تحصيل
كمالات وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصره قوله وتقريره اياه على ما قرره على
انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله واتبع عطف على سلكت اي في ذلك الطريق
او السلوك فانه يحتاج الدليل الحاذق ولزمك جواب اذا سلكت بكونه اي يكون ذلك الصانع الذي من الحذق
وصفه والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها
يؤدي الى العلم بوجود صانع حكيم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان
متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون العباد بكل
حاله دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على ان الضلال انما نشا
من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله اهل المشاركين التفي فيه بان قال ما يقصد المشارك
اعني الاثنين واراد اطلاق المشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه
اي وانما وصف الامر بعمومه للمشاركين بالعلم للتشارك وزيادة الايضاح لقوله فيطلب
اي من ذلك القائل وصفا يميز ما الى يميز لك البيان عنه ذلك عما تشاركهما في الشيئية وذلك الوصف

المميز لكونها كنايتا أو غطنا او جر برا الى غير ذلك من الآله وههنا فالمميز في معارف
الناس قوله ايكم بأسمى هو سوال عما يميز أحد المشاركين في الخصوص والحكم
ولما كان المخاطبون ههنا كلهم مشتركين في النعلين الى معنى السوال الى ما ذكره بقوله اي
الله نبي ام الجني ولم يرد به ان يا سوال عن ذوي العلم لمن اراد في كيف كل الجنس
في تعيين من ذكر فيه اله جنس تلك الله فقال بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني
وعرفه في غيره اي ههنا واقتصر على ذكر جنس من تلك الثلثة على ان ما صرح به اراد
من معنى اي منع هذه الارادة قوله كم رجلا لك اعشرون ام ثلثون
فيه اشاره الى ان كم الاستفهامية مجعولة على العدد والوسط في نصب المميز وافراده
وهذا انفس بالمثال الاول اذ المناسب للثاني اعشرين ام ثلثين قوله
ويقول كم درهما الي اخره تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام قوله
قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال اللغ ذكر في قصة اصحاب الكهف
والمميز محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في
حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز ههنا مذكور اعني عدد سنين والظاهر
انه كلمه قال هذه من كلام المصنف عطفا على ما قال عز وجل فيحتمل ان يكون من
كلامه تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم
والمستتر في قال لله او للمامور بسواله من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة
والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وهكذا الخلاف

فيما بعدهما اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم
هذا السوال للتقريع والاستفهام للتقرير ومميز كم من آية فيل اذا فصل بين كم
ومميزه بفعل متعد يزيد في مميزه لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع
زيادتها في غير مواضع هذا الفصل قوله فمن روي بنصب المميز يعني بنصب عمه
اذ ح يتعين ان كم استفهامية مرفوع المحل على الابتداء وعلى رواية جر عمه يكون كم خبريه
مرفوع المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع عمه فكم استفهامية او خبرية اي كم مرة
او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمه مبتدأ لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر
معمول لخبر المبتدأ اعني حلبت فيدل على المبتدأ والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة
او ضربا شديدا ضربت ومثل ذلك يعني فصله من العامل وعموله بالاجنبي قوله
فخالة هي تابعة لعمة في احوالها الثلث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او
الرجل وامرأة فدعاء قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن وصف
هيئة التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف يعني في اي حال فتاره تكون في محل الرفع
على الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف
جئت قوله او يتبع هو فعل من يتبجح على وزن تحرجا ومعناه فالجذب من الجذار
هو الموضع قوله ينتظم الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا و
قد عرفت انه يسأل بها عن الاحوال والصفات التي لها نوع استقرار قوله قال
فأتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته وهي مجخية من دبرها

في قتلهما كان الوليد اخوك لعنزلت الآية ردا لهم اي فادرءوا عن انفسكم الموت ان كنتم صادقين قوله تعالى انى شئتم وعلى اي وضع
اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك هذا وذهب
بعضهم الى ان كلمة انى وحدها بمعنى من اين وآخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة
فقوله واخرى اي تستعمل اخرى بمعنى من اين حتى قال المتنبي ومعنى ايان نعيم العيش
ايان يوم الدين ايان وقوعه فان طرف الزمان لا تقع خبرا عن غير الحدث

واعلم ان هذه الكلمات اقول يريد ان هذه

الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما تستعمل بمعونة قرائن الاحوال
امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرف الاستفهام فيجلح على معنى يناسب المقام
قوله فتعالى اما هذا ومن هذا المجد والاستخفاف والتحقير ولا يخفى عليك ان كون
التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام
ايضا ومالي لا ارى الهدهد يعني التعجب من حيث انه كان غائبا وصف لا يتعجب من
عدم رؤيته وفي الكشاف انه قال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره
ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له
ونظر ما ذكره انه حمل ما لي على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين
قوله وكيف يؤذي اباك للانكار اي لانكار الايذاء والتعجب ملتبسا بمعنى التعجب حال من ضمير
في عليه الراجع الى المبتدأ او من المفعول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه
الاصل الذي يتولد منه الانكار والتوبيخ فانه سبحانه لكونه يتبعدا مستقبحا جدا كان انكاره

منكرا وفاعله موبخا والآية المحتاج الى التأويل برجوعها الى العباد وتتحاشى لنا البحث
منه تعالى قوله وجه تحقيق ذلك لك تحقيق ورود قوله تعالى كيف تكفرون
وملخص ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان
سؤالا عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل من اختصاصها بها كقولك كيف جئت
اي اراكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر بها اختصاص من تعلق العلم بالصانع وبالجهل الا
انه يعتبر باعتبارهما فعالا كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله
كان المعنى افي حال العلم بالله ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله
وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا
وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال
منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع
للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور
الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله
كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعاني قوله في حسن صدور الكفر
طرف لمعنى النفي في الابد واما عالمين بكل من الطرف الواقع خبرا ان كونوا وقوله انساق جواب
فاذا قيل اي انساق السؤال الى ذلك اي الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال
حال علم بهذه القصة اشارة الى ان قوله وكنتم امواتا الى آخره في موقع الحال وايثار الواو
داخلة على كنتم امواتا فحينئذ يجب تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله

وقصصكم الم تكنتم امواتا اي نطفا في اصلاب آبائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا

وجب التأويل العلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني تكفرون واما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لنا علي تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الدلائل

الواضحة الموصلة اليهما قوله صير الكفر جواب اخ فقد والمستتر فيه عائد الي المصدر قبل قوله هو انه حال اي حالة العلم بهذه القصة وقوله عن سواه اي عن غيره

قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب هنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف السؤال عن

الحال فادوا واستعمل في الانكار كان انكارا للحال لا للفعل الذي هو الكفر هذا قلت حال الكفر يلازمه

ورديفه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريق الكناية وذلك اقوى في انكاره قوله

للتوبيخ والتقريع والانكار اراده الانكار النفي اي لا معتبر لك وقوله حال الذليل

المخاطب اي اهانته طرفي السؤال قوله لكونه سواء لا يعني ان قوله ان شركائي الذين

كنتم تزعمون كان توبيخا لهم طبيين وتقريعا لهم لكونه سواء في وقت الحاجة الي الاغاثة

عمن كان يدعي انه يغيث سواء وسؤالهم عنها علي سبيل الانكار فكانه يلزم منه انكاره

علي وجه برهاني وقد حصلهم ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله اني يعمهون علي صيغة الخطاب كيف يعمهون ومن اين يعمهون فاني يؤفكون اي يصرفون تعال اذكر بانكم

الكافر فتح الهمزة اي صرفه اني لهم الذكرى اي من اين لهم الذكري اوكيف يتذكرون ويتعظون

بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم

لكن

من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات فقد وقع علي قريش دخان

من السماء حين اخذوا بالسنة بدعاية عليه السلام فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه

الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان

ياتي من السماء قبل يوم القيامة وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا نجد

للقول والكار له باكار زمانه فيكون انكارا له بينة قوله وقد عرفت الطريق وطريق

استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القرائن الي سواها

من المعاني المناسبة للمقام فراجع تمسك في ذلك فان امكن حملها علي حقائقها فذاك

والا فاحملها علي مولداتها واذا سلكت تلك الطريق فما سلكها عن كمال التيقظ لما

اي لما عرفته فخصه قوله وقوعا او غيره وقوع تميز لحال الى الفعل وانما قال حال النفي الفعل

لان حال معتقدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او غيره وقوع مستدرك لان

التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشار به الي صورة النفي لقوله ما شتم

زيدا فان المنازع فيه هنا هو عدم الفعل الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الي ماذا

فالمعلوم من الفعل عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم

العلم بالطرف الآخر واذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوع ليس بحاصل

لجاز ان يحمل كلامه علي التاكيد اذا جعل كلمة او بمعنى الواو قوله اريد انه مفعول

به يجوز ان يكون حالا من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب عنه او فتح ام لا وانما عبر ذكر

التجوز ان التقديم يستدعي العلم بوقوع الفعل فقد فعلت قوله ولا انه ضرب زيد لانه التقديم اي لا يجوز

هذا ايضا مثال من وقوع الفعل لا من علة التي شرك بينهما وانما قال سيفيد التقديم احترازا
عن اجرائه على الظاهر اذ لا تخصيص فلا تنافي ولم يصر في المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد
الاهتمام لانه قليل في طريقه الى خلاف اجرائه على الظاهر فانه كثير شائع وهي اعتبار
التخصيص قوله ولا ترض ازيدا ضربت ام عمرا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت
زيدا او ام لا ضربت اصلا كان الشك في نفس الفعل فينافي التقديم قطعا مع فوات المعادلة
بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستعمال
بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربته او ام
لا ضربه احد وقع التنافي وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة
والبعد وانما قال هنا ايضا لا يفيد التقديم لانه اذا اجري على ظاهره جاز ان لا تخصيص هناك
فلا تنافي فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا دخل الهمزة وام على جملتين جاز ان
يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان لم يكن
حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت
ولذلك قال بحال تقرير الفعل وبحال تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار
كما شاع في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله فاحذه امر من حذا
النعل النعل وعداه بعلى لتضمنه معنى التاسيس والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات
الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذكر لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة
فلا بد ان يكون محذوا على مثاله كما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا لذلك اذا اردت

تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره
قلت انت ضربت زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانتجه على معنى الانكار
وذلك لان مآل الانكار الى النفي فكما ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه لذلك تدخل على ما اريد
انكاره من الفعل ومتعلقاته قوله اوقل ازيدا ضربت ام عمرا على المثال الاول يعني اضربت
زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية فانك اذا انكرت من يردد المخاطب الضرب بينهما
ويدعي انه ضرب احدهما نفيت ثبوت الضرب على وجه برهاني لانه عينهما ليس محلا للضرب
الا تفاق فاذا انكرتهما لم يبق محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء
ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين
اي لو كان حرم الله تحريم لكان متعلقا بالذكرين من جنسي الضان والمعز او بالانثيين منهما او
بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما
وما اشتملت على ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منهما كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا
تارة يحرمون ذكورة الانعام وتارة اخرى اناثها او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى
فرد عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا واثبات
اتخاذه وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات
دعائهم اياه عندها كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصل عما قبله
لاحتماله ان يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول الذي الكلام فيه
دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب

ان هذا الفعل صوغ البعيد الانكار الى المفعول وانما قالوا امنا دون الاتباع منهم حينئذ بعد
وقالوا اطبقوا استبعادا لان اتباع الامة الكثيرين واحدا اراذلهم واحدا من افنائهم ليس
بافضلهم قوله هنا متعلق قبله اعني قوله ابشرا منا اشارة الى ذكر الاحتمال وقوله
لا تعمل متعلق بتعلم والمقصود البتة على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ
على معنى لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك
او على معنى لم تكون في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي
ربك وقد يكون الانكار للتكذيب كقوله تعالى افاصفيكم ربكم وقوله تعالى اصطفى اي لم يكن
اي صفاء واصطفاء او على معنى ليس في الحال ولا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها
وانتم لها كارهون قوله واياك وان تزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق
لا يخفى عليك فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الى اخره
يدل على انه يجوز اعتبار التقديم في نحو الله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد الا ان
يذكر ان الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه تقوي
الحكم دون التخصيص واعتذر عنه وكذا بانه اراد ان في الاية ما يقع اخر سوى ما تقدم واخرى
بانه بنى كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا
كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكشاف في نحو قوله تعالى
من قبل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله
مرادا منه حال من مفعول الجملة الراجع الى نحو الله اذن وفي قوله بتقويه حكم الانكار بنفيه

حتى ان الكلام المشتمل على التقوي اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد
كما في مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد قوله وانظر في هذا المسلك الى بيان نكتة
نحو قوله الله اذن فهو ان حمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التعميم وهذا الظاهر
في قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم اذ المقصود منهما صدور الفعل من المخاطب
لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرر اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون رحمة ربك فالظاهر
منه قصد التخصيص رد لقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكار ان يكونوا
هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله الا ترى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا
بينهم وكان المصنف نظر الى ان المخاطبين لم يعتقدوا انهم مخصوصون بقسمة رحمة الله
حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام
ولا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان ما نقضه ذوو طائفة لا يقوم حجة على الغير
فان قيل تقوية حكم الانكار او التقرير امر معقول فما معنى تقوي الحكم في حقيقة الاستفهام
في نحو قولك اانت ضربت مجهولا على الابتداء قلت كان المتكلم يخاله ضربه فاستفهم
عن محصله وتعيين الامر الى كثرة التاكيد اذ في قوله انك لانت يوسف لظهور العلامات
المخيلة كما يشعر اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله
واذ قد عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بحث تقديم المسند اليه من انه يتضمن الاستفهام
يقتضي صدر الكلام الا انما ذكره لا ينافي ما وعد لانه دل على ان المستفهم الذي هو المطلق
اسم لا على انه الطالب اهمهما فيجب حينئذ ان يتقدم المطلوب على اداة الاستفهام فان قيل المطلق

بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت هذا منقوض من الاخبار اذ لا بد ان يكون اهم من
عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما انها ذكره المصنف منقوض بالامر والنهي والعرض بان الاستفهام
الحصول النسبي الذي هو اشتغال اشرف الاجزاء واسفلها بالصورة الادراكية
بخلاف الامر والنهي فانهما الحصول الخارجي فيبعد في تلك المرتبة من الاهمية فالاولى
اليه في الامور العرفية فان الحصول الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاهم في متعارف
اهل اللغة قوله ولا يجعل صيغة غايب بين التعجب وفاعله لزعم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي
لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر
في كلامهم من ان كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول
الامر نوع الكلام فيفرغ ذهن السامع لفهمه قوله ووجب التقديم عطف
على لزعم يجري مجرى الخبر وخص بالذكر من الظروف المعدودة بالجملة على الاصح
كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت خبرا عنه وانما
وجب ذلك لانهما في صور المفردات وكذا الحال في انى واين لانهما في معناها وصورتها
ولعل الوجه في وجوب تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول
في مكان مخصوص على الاطلاق وسواء فيه الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين في صدر
هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كما نقل في الدار زيد ام في السوق
بخلاف زيد اين هو فان الاستفهام هاهنا على النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد فصح
الى تعتبر القول لا في الجملة الطلبية وتقع خبر المبتدأ فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا

احواله على ما يحققه ولا حاجة اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد
فلم تقع فيه جملة طلبية خبر المبتدأ حقيقة فتأمل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك
متناول لسائر كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات
الاستفهام كقولك عمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدر الكلام قلت لا يبطل وذلك
لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد فلذلك
تقدم الاستفهام عليهما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض اللغات انه قال فعل ماذا
ويكون ماذا في تسكل انما ذا فيه متعلق بمحذوف صاغ بعد بغير ما تقدمه

قال الباب الثالث في الامر والنهي للامر حرف واحد

اقول قوله للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو لامر الغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امر
المخاطب ايضا وقوله في ضبطها اي في ضبط الصيغ اشارة الى ان الصيغ المخصوصة مضبوطة
بقواعد في علم الصرف واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدها اذ لا
ضابط لها الا ما نسب لسيبويه من ان فعال من الثلاثيات المجردة قياسي قوله
والامر يعني هذا اللفظ المركب من ا م ر وقدم بقوله في لغة العرب لان الامر
في عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما
ذكره وبهذا المعنى يشتق منه امر يامر فهو امر وذاك مامور وما له ما قيل من ان الامر
طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء
لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثالين لما اشار اليه من ان يجري نزال قليل عند بعض

واعتبار الاستعلاء كما هو مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزلة
لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة آمرا مسيئا للادب والمراد من ان
معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع
من معاني تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة
والتي من قبلها يعني اخواتها التي لم نذكرها ههنا هل هي موضوعة في اللغة لتستعمل في الطلب
على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه اقوال مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار
ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء و
استدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات
الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت ان مآل المعنى الذي فسر
الامر به وبل على ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من الدعاء الى آخره فان هذه المعاني مقابلة
للطلب الاستعلائي لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر ههنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور
فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا كما هو ظاهر كلام الشارح لكان ركيكا سمجا وجعل اطباق
ائمة اللغة على اضافة الصيغة والمثال واللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي تستعمل فيها
مؤيدا للاستدلال اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها
لانها اخص النسب التي بينهما فاني اهل اللغة وانما لم يجعله دليلا برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر
في هذه الاضافات نفس الصيغة على الوجه الخاص فلا تكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف
اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا كما هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا الكلام كما في الايراد

على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال ان النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة
مثلا تصلح للامداد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة في تعبير الفقهاء ان هذه الصور
وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي فيه
قوله ولا شبهة في ان الطلب المقصود على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب
بعد ثبوت الايجاب يعني ان ذلك المقصود على المطلوب منه وهو المأمور اي بمعنى قصد الزام الفعل
عليه وجعله بحيث لا يكون رخصة في تركه ونبه بقوله بعد شيء على ان الايجاب ليس معنى هذه الصيغة
لكنه لازم لمعناها متفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا
مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك
لان الفعل يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب قوله
بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام
او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتفاوت اختلافها بحسب احوال الامر علو مرتبة واحوال
المأمور ومناسبة المقام وقد يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل
والعرف قوله والا لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو على مرتبة لم يستتبع
ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول
قلت لعله اشار الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي
ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله
فاذا صادف متفرع على ما سبق في هذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان تستعمل في الطلب

استعلاء والشرط المذكور هو كون الآمر مستعليا ممن هو على رتبته قوله والا اي وان لم تصادف
منه الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك بان يكون الامر مستعليا من غير الاعلى فيفيد ايجابا بلا
استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيفيد طلبا للفعل
مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا يستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة
قوله ان استعملت في التوليد مما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس
هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية
للطرفين وبعد في الطلب ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيهما طلبا للفعل
وقد يتعسف فيقال هنا طلب يتوصل به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل وكان الاولى بالمصنف
ان يقول وان استعملت في مقام طلب الاعلى فضل افادت الندب

قال الباب الرابع في النهي للنهي حرف واحد اقول

قد عرفت ان الخلاف في ان المطلوب بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل قوله
يجزم به جزم الامر يحمل على التضمن اي ينصب به نصب الامر ولولا تضمنه الجزم لما يعقل
يجزم جزمه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان
ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف ذلك لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب
اي وجوب الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا
في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو على رتبته فهو شرط لافادته
الوجوب خارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق ب

هو كونه من الاعلى والمصنف ادخل هذا الشرط في اصل وليس كذلك

المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال بل ثبتنا باعتبار الشرط
المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونهما حقيقيين
والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذا الاعتبار
والا اي وان لم تصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب اي بدون فائدة
وجوب الترك وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي
لو قال ان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ولم يرد
عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن
لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت ما الفرق بين الاباحة وبينهما قلت هو ان الاولى للمستاذن في الفعل
فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا وفي الثاني بالعكس واعلم انهم
اطلقوا الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انها حيث قال هناك
تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافضل فيفيد تنزيه الترك
ولكراهة الفعل تنزيها قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا
الاتيان بالفعل والترك في اول اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة في الامر
والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من
الفور والتراخي من خارج لما يجي من مذهب كثيرين في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي
التكرار والاستغراق الا انه بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق
الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قرائن الاحوال

قوله

لفظه كانت ومعنويه ولفظه يوقف صيغة مجهول لما خوذه من التوقيف بمعنى جعل الشي
موقوفا وقوله عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا فلا يحتمل
التراخي بل كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والنظر مبتدا خبره منه وانما جعله منبها لان دليل
اما لانه يلائم بداهة المدعي او لانه بحث عن الكيفية في اللغة ولان انواع الطلب من الاستفهام والنداء
يستدعيان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تحصيل المطلوب وان
احتمل ان يكون ذلك لخصوصيته هذين الطلبين قوله ومماثلة على ذلك ايضا على ان الامر
والنهي حقهما الفور قوله الى ان المولى متعلق بمبادرة الفهم قوله دون تعذر
حال من الفهم او من مجرورها الى والمعنى تبادر الفهم الى التعذير متجاوزا عن تعذير المولى للجمع بين
القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب قوله وارادة مجرور معطوف على الجمع
اي تبادر الفهم الى ان المولى عنى بامره بالقيام الا الى الجمع بينهما في الطلب مع ارادة التراخي
للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن
مقيدا به لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال
لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقييد الجمع وارادة التراخي
في ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ننبه على ان حقهما الفور
استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امر مولاه وانما تم هذا التنبيه اذا لم يكن
هنالك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله فاما الكلام في ان الامر اصل في المرة فقد
في الامر المرة لانه اشبه بان يكون مرادة بالامر من الاستمرار وذكرنا ان الامر يدل على خصوص

المرة كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل
يتحقق بمرة واحدة وهذان المذهبان مشتركان في ان المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة
الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج فقد تم في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي
من المرة وذلك لان المقصود به ابقاء ماهية الفعل والمبادرة من ذلك اتفاقا في جميع الاوقات
ومن ثمة ذهب اليه كثيرون واختار المصنف في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه الذي
لا يخفى وجهه على ذي سلامة فطرة قوله ولا نظر الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض
متوسط بين المعطوف عليه اعني قولك في الامر وبين المعطوف اعني وقولك في النهي وقوله
كما نبه عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعيها لما ذكر فلا بد ان يكون
الطلب حال وقوعه متوجها الى مطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب
ولا شك انه لا وجود للمطلوب في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون المطلوب
بقولك لا تتحرك تحركا حاصلا في الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للحاصل قوله فالاشبه
الاستمرار لقوله وان كان الطلب بهما راجعا الى القطع الواقع قوله يتركها
في الاعانة على تقدير الشرط بعدها يعني انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذكر انها تدل على
الطلب والغالب في المطلوب ان يكون مطلوبا للغرض وسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح
توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا
هو معنى الشرط فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع مجزوما على انه جزاء
لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه

قوله واما العرض الي آخره اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من ان الاول
المعنية علي تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله علي حدة اي علي انفراده
براسه بل معدود داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخولا لدعا في الامر في نحو قوله
فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما جاز ان يكون الاول منها لان الهمزة فيه
للانكار وانكار النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر مثبتا ومنفيا كما هو المعتبر عند الجمهور
بخلاف قوله لا تدن من الاسد ياكلك علي مذهب الكسائي اذ لا توافق بينهما مثال
قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب بجزم اذا قصد السببية
وتقدير الشرط واما اذا لم تقصد كان المضارع باقيا علي رفعه اما حالا كقوله تعالى
في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استينافا كقولك
اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور علي ان يرثني بالرفع صفة وليا ورده المصنف بانه يلزم
منه ان زكريا لم يستجب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لا لما قيل
من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى
حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل علي انه تعالى اعطى زكريا ما ساله
مطلقا من غير تعرض بين اصل المسئول ووصفه وقد تعسف بان الروايات متعارضة والاية لا تدل
علي هلاك زكريا قبل يحيى عليهما السلم وان في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض
مرتين اولهما قتل زكريا او حبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخر قتل
يحيى بن زكريا لا تعالى الا حسنا في اخبار جازم بانه نبي فيلزم الكذب في كلامه عليه السلم

اي اضمار اللام

ما اضماره فلا يحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا ذكره خبر لكانه قيل لم يطلبه
فعال الثيرتي ولا غضاضة عليه في عدم ترتب غرضه علي ما طلبه لاجله فان قلت محصن
عن الاخبار الكاذب علي قراءة الجزم قلت لعله بنى الاخبار علي ظنه كانه قال الكاتب
لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال في قوله عليه
السلم كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة
وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا علي مجرد قوله عليه السلم اشارة الي ان حق العباد المشرفين
بالاضافة الي الله تعالى والايمان ان يكونوا بحيث تترتب امتثالهم علي مجرد امره عليه السلم
كما ان في قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة الي ان الطهارة بيان في صحة
الصلوة حتى كانها مترتبة علي الطهارة وجودا ومن لم يدرك هذه النكتة اختار
اضمار الجازم اي ليقيموا علي طريقة قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد و
احتاج ايضا الي تقدير القول اي قل لهم قولي لكم ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار
الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن علي ما هو
نظير الضعيف قوله وتقدير الشرط الي آخره كلام استطرادي وفيه تنبيه
علي ان تقدير الشرط كثير جار في غير هذه الابواب الخمسة بعينها ايضا فلا يعدل الي اضمار الجازم
النادر فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثيرة كقوله تعالى

فاياي فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله وقوله فاياي فارهبون
اي ان لم ترهبوني كشيئا فارهبون ولا ترهبوا غيري فقوله ولذا نون
الجزاء لما اي لفنائي الاصل لذلك اي كثر في القرآن ايضا منه ما فقد من قوله تع
ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظاير ومنه قوله تع ان كان من عند الله اي
منزلا من عنده وكفرتم به اي كنتم لكونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله
بن سلام على مثله اي على مثل القرآن وكونه حقا وفي الحكام لفظة مثل تفخيم للقرآن كما ان
في نكرتها تعظيما له فآمن اي شهد فآمن واستكبرتم عن ايمانه فههنا لزم
الشرط والجزاء معقد اي الستم ظالمين وهمزة الهمزة انكار النفي وتقرير للمنفي والمعنى انتم
ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره علي انما بضميمة الشرط المذكور ينبئ عن بنية الجزاء ابتداء

قال الباب الخامس في النداء اول

من يسعى التعرض لذلك في علم النحو فانه قال هناك الضرب الذي ينصب الاسم اسماء انما
وقع منه ايعرضنا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كيحيى يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك
او تقديرا للتبعيد لنفسك عنه تهضما لنفسك يا اي للخلو والملقى منزلة البعيد من نائم
او ساه تحقيقا اي نسبه الى جد الامر الذي ناديت له كذا كقوله تعالى لحبيبه يا ايها
اي لنداء القريب وقد ينظم في جملته اللندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في الخلو
ان تصور نفسك فيه كانما في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تصور مبادر
بعد بل يجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله

ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء بل بنية تعلق نوع من الكلام على
بطائع مع كونه منقولا عن النداء باب يراعيه لا امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار
او على بحسبانها الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد النبي مني في هذا النوع عن
حرف النداء لكراهيتهم التصريح باداة النداء فيما لم يستعمل معنى النداء اصلا بخلاف نحو
قولك يا مظلوم ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطلل ويا ماه جيدي ويا عين بكي
اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى اياه افعل كذا مخصصا بذلك
من بين الرجال الاشارة الى انه نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب
والبناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى
بطلب اقباله ثم جرد عن طلب اقباله ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من بين امثاله
بما نسب اليه فاذا قلت انا افعل كذا ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا
ليكون نداء بل قصدت به ما دللت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسبت الى
اعني قرى الضيف فصار مآل المعنى الى قولك انا اقري الضيف متخصصا بقرية
من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه السلام
انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون تقديرا قصدا الى الاختصاص على
ما يحققه وان يكون منصوبا بتقدير اعني واخص نحوه في نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس
فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب الاقبال
منه على فكر الفعل تنبيها على انه امر يعتنى به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه والخطب اسمع

سنا التوبيخ في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **قال واعلم ان**

لما ذكر ان الذات وهو **الطلب كثيرا ما يخرج** **اقول**

طلب ولا يستعمل في غير موضعه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع

الآخر وداعي ذكر عادة في الفنون السابقة بذكر لواحق الكلام لم مقتضى الظاهر قوله

فلما تفطن لها اي فلما تفطن لتلك النكت من يرجع الى دربة اي عادة في نوعنا هذا

اى في علم البلاغة والبعض نظر ممارس قاطع كنايه عن الجد في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه

اخذه باضراسه ليتمكن بالاخذ وقطعه بها حتى وصل الى الغاية وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ

تعالى عضه وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فنقول لم نعض

فمن قبيل يجرح في عراقيبها واما البا في قوله بضرس للاستعانة قوله

والكلام بذلك اي الكلام بايجيهما في موضع الآخر متى صادف مقام اللائق اي محلهما

وما يعتبر في تحقق ذلك لا نوابعها الخارجة عنهما من الحسنات البديعية اللفظية والمعنوية

قوله افتر لك اي كشف وابدى لك ذلك الكلام عن السحر الحلال ملتبسا بما شئت

اي بغاية ما تمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله

انظم الكلام اي بين انظم الكلام ويكون هنا القوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث

ضبط القرائن وذيله نقضه السؤال عن المتوفي بصيغة المبني قوله اذ لا شبهة لتعليل

يظن نوالعباس كانه قيل لا يمتنع استحسان الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام

لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر متحقق عند كل شبهه لكنه

اختلاف

اصلا مع جزمكم بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا تممت اختلاف حال

المتكلم في الحسن والقبول بحسب الاختلاف في اللفظ اي اعني اختلاف المتكلم لانه نظير قوله

فلا بل حسن الكلام من انطباق على الاجلة نساق تفريع على صحة اختلاف النظم

مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحب لي عراق وولابد له ايضا

من ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم دون آخر واراد بقوله بالاجلة لنا

النكت والخواص المناسبة للمقام التي تساق لاجلها الكلام قوله والا لم

اي وان لم يكن للكلام صاحب عارف بجهات الحسن غير متخبط اياما لم يمتنع حمل الكلام

الذي وجد منه على غير جهات الحسن وخروج الكلام عن الحسن للذهاب كسوء اعني

قصد الانطباق على مقتضى الحال ومنزلته اصوات الحيوانات ولو نعلق بما يوهم

فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصود للمتكلم لا ما يمكن استخراجه

من الكلام مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقات تلعب البها كما مر قوله فلابد

اي فلابد مما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق والصاحب العارف من السامع الحاذق

وانه صحيح جمع الصماخ والضمير في غيرها للاتفاقات والشرطية اعني قوله اذا اتصل مستحجة

بان المانع فيها من ان الآذان الخطي والبلية الكبرى من بلد انه صحيحة وضمير فوقها للاصحة

قوله لا ترعيه الى اي لا ترى لله الذي لا يمتن عليه ولا نفا بلمه بل نفضل على الله وقد مستحجا

مصدر مستحجة وتعوقه صفة له والعائد محذوف اي تعوق الكلام بسببه في المستخلص تعيج

الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمتين آذرنا الحرز واقلها فيه قوله ولا رما تجد

القرآن بكذا الامر بعينهما او ان كان يعينا معلوما حتى يحتاج الى ان يقال ولهذا اي
ولكون تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام يتبدل القرآن متفاوت العدد
ارتفاعا وانحطاطا بين ساير الطوائف فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان
القرآن من بلاغته واشتماله على اللطايف وصل الى حد الاعجاز والجهلة سووه بكلام
الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى او حطوا بل من الجهلة المتمردين
من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك في فن رفع المطاعن قوله
الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب لتكثر ارادة استعمال الخبر في موضع الطلب
استعماله في معناه الحقيقي انه جعل فيما مثل رحمه الله طلبا تمتنع عطفه على الخبر الذي
قبله اعني باتوا ونحوه وجعل لا ولائك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف
المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه في خبريته
وذكر بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واتفاقا قوله تارة تكون
مثالا لما تقدم اي بان تكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفأل بالوقوع
قوله لتفاؤل على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك في قوله بلفظ الماضي
دون ان يقول يجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل في معنى الطلب
قوله واما اي التفأل النوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله اذا حسن اعتبار
ما هو ابعد اي من التفأل بلفظ الماضي في ذلك الا بعد مثل الا بالكناية وما ذكر لبيان ما هو مدرج بالتصحيح
انما ينتج فيما هو ابعد من هذا الابعد مثل اما اهل النظر في اي اهل الكياسة مع لطافة الطبع

السرجل

السرجل كيلا يتوهم بطيرا بتصحيف ثم في لغة العرب والعدول عن عبارة الاغنياء في
قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير واما ذكر الوفاق في قصة
غيره فهو احتراز عن التطير بلفظ الخلاف وبقال بلفظ الوفاق اي او هل خلع غير هرون
حتى خرج الى الخلاف الا لانه لم يسمع ما عليه الاغنياء من نتيجة الخلاف قوله
اقري اي افعل فقط ان خلع هرون وغيره كان لامر غير ما نحن فيه من التفأل وارد احتراز
عن التطير قوله حتى غضب ظرف لا غضب وحتى افتح بلاهة والداعي العلوي
هو الحسين بن زيد بن محمد الحسيني من اولاد زيد بن علي وهو الذي استولى على طبرستان
وما يليها في خلافة المستعين بالله وتسمى بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي
وقد ولي الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل
اي التطير اذ قد عرفت ان التفأل بحسب معناه اللغوي يتناول التطير ايضا قوله وقيل
تسمية العرب يعني انما ذكره تفالا ان من واضع اللغة او من اهل العرف العام لا من المتكلم
قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر ان ترك اللام في هذه المعطوفات ونحوها
مثلا وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لمناسبة المعطوف عليه
اعني قوله تارة يكون قصد التفأل لانه لا يحفظ في عطفها جانب المعنى فان هي كلها الجهة
المحسنة لاستعمال الطلب يكون لكذا قوله غلطا اي غلط الطالب الحرص في الحكم بخلاف
ما خيل اليه انه واستخرج الطالب الحكم الحرص حملا تارة لخبري وعليه اي على ما ذكر من
ان الطالب مع تبالغ حرصه الى الخ قوله شيخ المعرة وهي من ديار بكر ابو العلاء صاحب

السعط فالمزي يتوسيرها بالليل والنا وبالسبيا بالنهار وهما في موقع الحال على ان المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي مصحبين تارا وعاويا او في موضع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سري
وذلك لان حصول النظر اليه من الحي ووقت او بقوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى ينظر الي استعمال نم الطلبة
النطق منه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية التي لها حسن في نفسها وقد انضم اليها مهنا
نكتة اخرى ترتبحي بيهما وهي رعاية الادب مع المولى بتحويل صورة الامر قوله وبان يحمل
المخاطب على المذكور اي على المطلوب الذي ذكر فعلا او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على
المطلوب بابلغ حيل من حيث انه يدل على تحققه امتثال حتى يصح الاخبار عنه من حيث الصوره
وكما لونه بالطف وجه من حيث انه يدل على ان المخاطب في محبة الطالب بهذه المثابة اعني انه
بحيث لا يجب ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت
من لا يحب ان ينسب الى الكذب تقول تاتيني غدا ولها تاتيني تعني فلن ذلك حينئذ الا باتيان ماامرت
وان انتهائها عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر مهنا باق على معناه لكنه
استعمل في موضع الطلب لابلغ حمل والطف وجه لكان في غاية الظهور قوله وتارة
مناسبات لعز الرواية لرفع مناسبات على معنى وتارة تقصد مناسبات اخر غير ما ذكر
ولو عطف على قوله قصد التفال لنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لقيل
وتارة لمناسبات لعز وتلك المناسبات كان تقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم
الصافه بالسعي مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى
اذ ليس فيه هذا النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ ان تقصد اظهار الرغبة في الامتثال...

لي كما بدلا شراء واظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع
اعطني او ان تقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطك الا غير ذلك
مما يهتدي اليه بالتامل في المناسبات قوله ومنه اي كلمة تنزيل ان ما الاستغراق
النفي واية مبتدأ ومن اي القرآن واردة صفة له والجملة التي تقع بعدها خبره وهذا
اشارة الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على ان لا تعبدون ولا تسفكون
ونقصون وتجاهدون بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والاقوال انما يكون
في متعارف الكلام بالامر والنهي ومن اخبار والكلمة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع
المطلوب وحمل المخاطب عليه بابلغ حيل والطف وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر
بوقوعه ولو في الاستقبال قوله اي بكثرة حتى يحسن كل ما ذكرنا من ان هذه الاخبار
في موضع الطلب احسن وابلغ من جمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة و
رجوع المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن جمل تؤمنون على
انه كلام مستانف متاخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال
الى الله تعالى لعملنا ما فنزلت الاية السابقة فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي
فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون ويحتمل سواء تؤمنون سواء كان معقبا في النزول
او متاخرا خبر بمعنى الطلب اما لم يتسق سواء قد بينا سواء الاولا فلا يكون حمله على الامر وجها
آخر بخلاف استعماله في موضع الطلب قوله ومن هذا القبيل ومن قبيل الخبر المستعمل
في موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الى ان رحمه الله او يرحمه اذا صدر عن غير البليغ

لم يحمل على نكته وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهه وعصمك من الحيره ودفعك
للتقوى مغنيا عما ذكر ههنا لان ذاك مثال للدعاء بلفظ الماضي من غير نفسه وهذا استعماله
لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والكلمه في رحمه الله التفاؤل او اظهار الرغبه في وقوع الرحمه
او الانباء عن استحقاقها وفي رحمه الله احدى ما دل على ان كانت في صيغة الماضي اظهر قوله
ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر وكذا لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين
ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا على النكته الاولى كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب
نكتا اربعا ثم عمم بقوله وتارة مناسبات اخر قوله اظهارا الى درجه اي اظهار المعنى الرضا
الى درجه كان المرضي في تلك الدرجه مطلوب فان ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى فالكثير
مخاطبا بعزه اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة
انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلت التفات من الخطاب
الى الغيبه احترازا عن نسبة التقلي الى العشيقه بطريق المخاطبة قوله فلذكر لفظ الا
بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة يريد ان المعنى على الاخبار
اي انا راض بما تفعلين في حقي لا تلومك اساءت او احسنت ولا نبغضك وان ابغضت
قوله بينهما بذلك اي بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او على الامر بالاساءة
على انه ليس المراد بالامر الايجاب وفي ذلك ان الامر ليس على وجه الايجاب المانع من الترك
مع الامر بضده معطوفا احدهما على الاخر بأو المقتضية للتخيير فانه مقصود وقوله
لكن المراد مع الاباحة هنا في كون الامر بمعنى الخبر هو قريب من المعنى الخبري وبعيد

عن معنى الانشاء الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلاكل في ذلك حال من قوله ذكر
لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله فرضا بالرضا اشارة الى درجه مطلوبه المرضي كما مضى وقوله
او التحقق اظهار نحو ان تعاونتني جواب عطف على قوله لتحقق اظهار فرط الرضا كم نكته
اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخله في النكته الاولى اعني اظهار معنى الرضا
بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا للنكته
الاولى والمعنى ان الكلام لتحمول اما على تحقق اظهار معنى الرضا الى درجه المطلوبه واما على
تحقق اظهار نحو ان تعاونني جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر بتعاونه اي تعاونت
ذلك الداخل وقوعا كما اذا اشارت بعلم وقوع كما اذا احسنت وفي ذلك الجواب الذي لا تعاون
مولانا لا نلومك ولا نبغضك بل نثني على مجلسك فكانه نطلب منها ان تثني بسط في حاله او تحسن
وسطها في حاله حتى تبيين لها بانه على الحبها بحيث لا يتغير عنها بذلك اصلا وجعل ضمير تعاونيه
راجعا الى ما اضافت اليه وجه له وقوله كما نقول لمن تعلل آخر بالنكته الثالثه وجعلها تجلد
البيت فانه دائر من الكلس كما عرفت وفي قوله البتين يتابك على الصيام صام سواء لم يصم
تصريح بان اظهار الثبات نكته مستقلة بر اسمها ليست داخله في اظهار معنى الرضا بوقوع
الداخل تحت لفظ الطلب وسواء كان تعقادا وقوعا او عدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفعا منهم
سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكه انه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا
في ما بين الاتيين فكن فيما حققناه على بصيره قوله من لطائف الاعتبار ان يعتمل
كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا ينبغه على ارادة حصوله

بلفظ الطلب قوله وانه من تجانس مخطط اي انه من باب التجنيس مخطط
في هذا السلك اي سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات
كما ستعرفه وهذا التخطيط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب اصله اكرم زيد
اي صار ذا كرم فهو الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم
مثله مما ينبغي ان يطلب فيستحق منه واما على القول الآخر اعني ان يجعل الكرم من
الكرامة والباء زائدة في المفعول او يجعل الامر من الكرم ثم صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس
الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد انه
كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى كلام ظاهري تعليل لكون اساليب
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان الاخراج على خلاف
مقتضاه يدخل في كل واحد كما في احوال فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في انشاء
بعض الكلمات الماضية وبادارت بالنحوي كما في ايراد الامثلة من خلاف مقتضى الظاهر
بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عرق في البلاغة شبه اساليب الاخراج على خلاف
مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة يشرب بتلك العروق
من مواده نتيجة البلاغة الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك المواد بالماء فانه اي الشعب المكش
فكانه جعل العرق مشتقا من الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا
فقد تبها اذ ليست العروق والماء فانها ههنا منسوب الى شيء واحد كما ترى قوله
ولا كالاسلوب الحكيم اي هو افضلها لانه اجمع عرقا واكثر ثمرا وهذا الاسلوب نوعان احدهما تلقي المخاطب

كريم م

ترشيد الى ذلك بارزه بالتصريح م

الحكيم اي واجال انه لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب م

تعرما

٢٤٧

تعرما ستب وب تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر
فانه انقص فيه بسلوك هذا الاسلوب اي اشتكيه عني مشاق مزاولة القرى
ومعالجة الاطعمة للضيفان واحال انهما ثقلت الضيفان يقصدون منزلي وكانت مرتقبة
مني ان اجوزها المتساهل في ذلك فلقيتها بغير ما ترتقبه وامرتها بزيادة الجود والبذل
قوله تشكي حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير
ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تع يسألونك عن
الاهلة قل هي مواقيت للناس فان المصنف حمله على انهم سالوا عن السبب الفاعلي
للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي تنبيها على ان السؤال
عن الغاية والفائدة هو الاليق بحالهم لان ذلك الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات
بعيد عن اذهانهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال
كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها و
تمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا
السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها
برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا يشكل ان هذا السبب
بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما عبارة فما بال الهلال
يبدو دقيقا الى آخره فكما يحتمل السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي
ايضا ومن الثاني ايضا يسألونك ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا

وقد ابتنا حالا من ضمير تشكي لكان حالا من ضمير م م

ببيان المصارف تنبيها على ان السؤال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا تعتد بها
الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو
الذي فيه خير ومنفعة قوله نزل سؤال السائل هو على صيغة المجهول اي لكنه
نزل السائل بغير ما يطلب قوله ان السؤال ههنا جنس اليه الجملة صفة موضع لا صفة
سؤال ههنا على انه عين المسؤول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا قوله
اليه بحاله اي بحال السائل كما في الآية الاولى او اهم له اي للسائل كما في الآية الثانية
قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على
طريقة قوله عليه السلام يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بهذا السواد ومثله قليل
في الاستعمال ونظيره انه قال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال
هذا الاسلوب واشاره الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد جعل الحكيم صفة لهذا بعدما وصف
بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتأمل قوله لربما صادف المقام اي
طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من ههنا
تبعيضية كما في قوله هزّ من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الا بالتكلف كون ما سلبه
بدلا من المفعول الذي هو من نشاطه والعقول الحكيم الرزين والمسحور من ارقه السحر فجعله
متحرا طائشا والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد
الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وابن الشكيمة اذا كان نجدا وذلك والخارجي هو القبعثرى
كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والشيمة الضعيفة

والفعلان اعني ان توسل تنازعا في الفاعل اعني الاغر انحم في الادهم القيد والكميت
الاسود والاشهب الغرين الاسمن من الشهب وهي الساطع الذي غلب على السواد متجانبا
اي متظاهرا من نفسه الغباوة مبرزا اي مخرجا فيهما حالان من فاعل قال ترك العاطف بينهما لان
الثاني باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجي
ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله متوصلا
حال اليه معطوفة على مجموع الحالين لا ناقشي اي متوصلا بما ذكر من التغابي والابراز
الى ان يبين الحجاج والامرة بالكرم الامانة يقال اصفده اي اعطاه من الصفد العرك
وهو العطاء وصفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق والوعد عام فاذا عهد
به بعاد المختص بالشر تعين للخبر قوله ولكن عطف على مقدر اي خذ ما ذكرناه
مستغلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد تقدم علمه
اي ذا افضنا الوطر من ايرادنا لما نحن متصدون له وبصدد بيانه من علم البيان واستيفاء
الاحض في التعرض للعلمين مع تعرضه لخصوص مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من
العروض والقوافي فانه استوفاهما نظرا الى اتيم المراد منهما بحث المعاني
ولذلك قد ختم الكلام في علم المعاني الآن وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده بالنعم
ومن الله التوفيق وعليه التكلان في تيسير الكشف عن فوائد البيان فانه هو الموفق والمستعان

قال الفصل الثاني في علم البيان

اقول اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر

فصل علم المعاني الا انه اختصر المجيبان بينهما تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل
الاول قوله والخوض فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لتنضبط بها
الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث افادتها في وضوح
الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع علم البيان على ما مر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه
الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح لتظهر كون معانيه مضبوطة في فصله وليس بشيء لان علوم
الادب انما باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الاول
من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون بما موضوعات
العلوم المذوقات بل ربما يكتفي في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز
والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعي ان التشبيه من مقاصد
حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله وهي ان مجاوله ايراد
المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا كما يراعى فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار
تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها
الافرادية هذا من لزوم الدور كما هو المشهور واما باعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم
البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي تبحث في علم المعاني
عن افادتها اياها والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة
واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من ان التخارج عن هذه
المراتب مردود قطعا والباء في قوله بالدلالة اما ان تتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد

٧٦

الطرف الاول اعني قوله بطرق عاملا في الطرف الثاني اعني بالدلالة على طريقه قولك اكلت
من بستانك من العنب اي اكل المبتدئ من البستان ابتدائي من العنب فلا يكون مما يمنع اعني تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان تتعلق بممكن فان قوله
غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب
لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان
احتاج الجار في قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالة متعلقا
مستقرا حالا من ايراد المعنى وانما ترك التاء في غير ممكن مع كونه خبرا عن المجاولة لان
المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المجاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال
من العاقل كالمحال ولان اسماء المصادر قد لا يلحقها التاء لكونها مأولة بالفعل مع ان واما لانه جعل
لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد بعلة لقوله ممكن فان
المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا لها و
ايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا تبين حال المثال بوجه علم جريانه
في جميع الامثلة على سواء يثبت القاعدة الكلية بلا اشتباه وان كان نظريه ومثل هذا شائع في الطرائق
تصوير البرهان الكلي في ما الجزئي تأنيسا به قوله امتنع ان يكون كلام الادا لكلام المركب
مطلقا لان قوله خد يشبه الورد في الحقيقة تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح
النحاة بان يقدر مبتدأ او خبرا اي هذا خد ولذلك قوله كمال منصوب على انه خبر يكون وضمير هو
لمقول قلت اعني خد يشبه الورد وقوله فانك اذا اتيت تعليل لا متنع اي اذا اتيت بكلام كلها

اي من كلمات الكلام ان يؤتى بما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات
كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه
من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان تكون الف السامع ببعض
الالفاظ المترادفة اكثر فيستفاد منه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية
مثل التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي
في العلم بالوضع لا تتفاوت في انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا وبعض
فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا
في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين
في انفسهما قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة
لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا من معنى ذلك الكلام اصلا اي لم يفهم ذلك المعنى اصلا من
الكلمة اي لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فظاهر
واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم حينئذ تمام معنى ذلك الكلام لان الكل معنى
يستفاد جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من مراتب الخفاء ايضا هذا معنى
قوله اصلا وهو نصب على المصدر اي نفي الفهم نفيا بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا قطع
اصله كان الكل فكذا حكم كلمة اذا شاء وقد يقال ان المراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى
بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا
فلا تفاوت وفيه ما ذكره انه اذا علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في شيء من البعضين

قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظ ذلك كما سيصرح به في كلامه الى الايراد المذكور
فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم الامكان بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح
ولا الى الجهالة قوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل ههنا عن الباء المناسبة
لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية
محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية قوله مثل ان يكون
نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية او نصب بتقدير اعني ولا يجب ان يكون
الممثل به هو عين ما اضيف اليه لفظ مثل لكثرة ما يكون مستفادا مما في حيزه كانه قال
مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله ولشأن عطف على الشيء
اي او يكون لشأن تعلق بذلك الاخر ويكون لشأن ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل
لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جوابا لها
اعني قوله فيمكن ان يكون تفاوت الى اخره لاستقام الكلام واتضح المرام اذ بتفاوت تلك اللوازم في
وضوح اللزوم وخفائه يصح التفاوت في طريق افادة ذلك الملزوم اعني المعنى الاخر
الذي يتعلق به الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكرها كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها
او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها لان التفاوت في طريق افادة الملزوم انما يتاتى اذا
توصل اليه بمتعدد ولذا صحة التفاوت فيه انما تظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها
وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها بشرط طريق واحد اذا نسب الى طريق اخر ممكن
ظهر صحة التفاوت في طريق افادة ذلك المعنى الملزوم قوله وخفائه والخفاء اراد بهما

نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتصاره على مراتب وضوح الدلالة وبالجملة
ما قرره في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية سواء كانت لا خفاء في ان المعنى الواحد
متعلق به اشياء متعددة متفاوتة في تعلقها في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها
بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه
من بعض آخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح
الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا فلا بد
في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض
مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية **قال** واذا عرفت
هذا فنقول اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له
فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف
من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط
ما هو قيد له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج لان صاحب
علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة
ما الى معرفة انواعها ليتميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة له اليها في ضبط ما هو
موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع

في التعرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة في اللفظة اشارة الى ان
الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها
الى الانواع الثلاثة كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك
تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن الى انها كون اللفظ
بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان
الوضع متوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة
الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالة حيث قال امكن ان يدل لان مجرد الوضع لا
يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفهمه
بامل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم
مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه لم تكن الدلالة حينئذ مطابقة لعدم تطابق
اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل
والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل
ولذلك تسمى وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية
في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له
من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ
مشتركا بين الكل والجزء او بين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمي
المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج

تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل متعلق بتدل ومشير الى قيد الحيثية في حد
الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل
مدخلا فيهما لا انه مستقل باقتضائهما فان الدلالة على الجزء تتوقف على الوضع للكل
وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج
اللازم تتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي سواء فهمه يستلزم فهم لازمه
فمن هذا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية
بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وذكر لفظة ايضا في تسمية كل واحدة من الاخريين بالعقلية دون تسمية
الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتهما بالعقلية
لتسميتهما بالتضمن والالتزام بل ادون منها بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها
فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية
ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كما يقال
للانسان والفرس كل منهما حيوان اي يطلق عليه الحيوان قوله
ولا بد في ذلك اي التعلق الذهني بين المفهوم الاصلي ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل
اي ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر كما
في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة العمى على الملكات وانما
تعرض لبيان حال التعلق فعلا لانه توهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم

الفن

۲۲۹

العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا
دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع منه
فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة
في متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد وحده
على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو مجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما
علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا يكفي كون اللفظ بحيث اذا اطلق
فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الآخر
ان يكون عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف عام اي معروف
فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين
التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على امر هائل
وجرأته وبين احجامه عنه وجبنه وكما بين البخل والجود في مكان التمليح او التهكم
الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين
ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا
الى العقل او العرف وغيرهما اذ حينئذ امكن للمتكلم اي جاز له وتيسر ان يطمع من مخاطبه
ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع
او غير مطابق تعالى المكنى الشيء اي تقدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد
المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل

التراكيب كالمركبات فادخل فيها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على
ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة
فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف
الصور مع تقدمها معنى لانها ذكرت هنا بعبارة اخرى اعنى لفظ طرق فكانها
غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور هنا هو المعانى الاول التى يتوصل بها الى
المعانى الثوانى التى هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب
اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت قوله
وهي الانتقال اي الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير
الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ
معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل هي الانتقالات من معانى الى
معان فان قيل المقصود هنا الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيرها
قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال
من معنى اي معنى بالغ باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد تفسر الدلالة اللفظية
بالانتقال من اللفظ الى المعنى وتفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع المعنى وكل
ذلك من المساهلات التى لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة
صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن
فاذا فسر بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع

ومفهومه المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها مبنية انباء ظاهرا عن حالة
قائمة به هي كونه بحيثية يترتب عليها ما ذكر قوله كما لزم احدهما الاخر
هذه الكاف متعلقة بحسب المعنى على طريقة ما يقال اما خمسة مطلق كانا د
اذ قصده ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما الاخر بوجه من الوجوه اي سواء
كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفي تنكير
علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف
على التمثيل وحمل اللزوم على العلاقة لم يصح الجزاء على الشرط الذي رتبه عليه اعني
قوله واذا عرفت مع ما في حيزه واراد بالملازمات من المعانى اللزومات منها تشهد
بذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازم
واللازم ايضا على معنى اللزوم كثير شائع ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة
ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة وان لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام
معا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات من المعانى وان كان اختلاف اللزوم
في الالتزام اظهر فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد
على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان
لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون هي
ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر حينئذ ان مرجع البيان اعتبار الملازمات
من المعانى قلت قد سبق منه ان التراكيب التى يدل بها على معانيها الوضعية فقط

بمنزلة أصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها
وقد سبق منا أشارة إلى ذلك في حد علم البيان فتذكر قال ثم اذا عرفت
أقول لما فرغ عن تحقيق ما هو قبيل موضوع البيان اعني الدلالة المختلفة
في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجملات أصول هذا الفن ليزداد
بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل مثل ذلك في أوائل الفصل الأول قوله
كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل أراد أن العقل يحكم بأن ما له أحدى هاتين
الجهتين من الأجسام كانت له الجهة الأخرى قطعا ولم يرد أن تعقل كون شيء
اماما لآخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فإنه باطل قطعا ألا ترى أن الشخصين
المتوجهين كل منهما امام الآخر نعم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل
كون ذلك الغير متأخرا عنه لأنهما متضايفان فيتلازمان وجودا وتعقلا وأما
الامام بمعنى الجهة فانه متضايف لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط
وانتقال الذهن من الامام إلى الخلف كانتقاله من السواد إلى البياض قوله
بحكم الاعتقاد الناشئ من العرف العام أذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم
ان طويل القامة اذا كان له نجاد أي علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والبخل يستلزم
الجبن استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والأسد يستلزم الجرأة استلزاما
كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر لك
ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت ورد عليه

انه لا يدخل لمعرفة انقسام اللزوم إلى قسميه في هذا الظهور اذ يكفيه أن يقال اذا
تصور لزوم بين شيئين كان أحدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال من الملزوم
إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم فظهر أن مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين وقد يجاب
بأن الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما أيضا كما سيذكره فكأنه قال
ههنا وجهة الانتقال من لازم هو ملزوم إلى ملزومه فيثبت لذلك التقسيم مدخلية ما
في هذا الظهور قوله ولا يرتاب المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء من أرابه
بمعنى رابه أي أوقعه في ريبة وشك وقد يروى بفتحها أيضا والمقصود أن النظر إلى ظاهر
الانتقال من أحد لازمي الشيء إلى الآخر كما في المثال المذكور يوهم أن هناك جهة ثالثة فلا
ينحصر مرجع البيان في تينك الجهتين لكنك اذا تأملت عرفت أن مرجع هذا الانتقال إلى ما
ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فإنه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم إلى الكمال
أنواعه فينتقل منه إلى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه إلى لازمه الآخر
اعني البرودة فليس للانتقال الواحد سوى ما ذكرناه ولعلك ان تقول اذا
اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا أو كناية معا
فان التجأ إلى تكلف بأول بوجه في أحدهما فقط فقد أهمل حينئذ ذلك التأويل المهم لذلك
والفاء في قوله فمرجعه ما ذكر لتعليل النفي عن الارابة أي لا يرتاب لأن مرجعه
ما ذكر قوله وقد يتبين اللزوم دفع لأن يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث مع
انه له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث وان

لم يكن له لازما لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا موضحا
للقاعدة القائلة بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صريحه او لازمه
ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا
واراد بقوله وفصل نوع المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة
والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل ومحصول ما يطلعك عليه ذلك
الفصل من كيفية الاعتراض هو ان الانتقال من اللازم الى الملزوم معين بمعنى مساواته
اياه اذ لا يتصور انتقال من العام بما هو عام الى الخاص بل لا بد ان يعتبر معه ما يصير
به مساويا له وعند التساوي كونهما متلازمين وح يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا في سلك رعينا الغيث في جعل
نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات
التي ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم
التابع وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة
كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج
الى الاعتراف بانه تكلف ارتكبه روما للضبط بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم
وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال
مطلقا من الملزوم الى اللازم وانتصر في الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان اقرب قوله

وان الكناية بكثرة الرماد عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار
لكون طول القامة ملزوما لطول النجاد دفعه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم
بمعنى المستتبع والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من
عكسه اذا اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان
انضباط علم البيان اي التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما
من الملزوم وفي الآخر من اللازم فلا بأس علينا ان نجعل كل منهما اصلا على حدة
فانه الانسب بذلك التمايز والأليق بحسن التعليم قوله واذا صح شرطه
فلا عتب ايضا العتب عليه اي لا عتاب ولا لوم والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على
الكناية في تعريفهما جميعا وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد
وذلك ان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه بل يحتاج
فيه الى ان يعتبر امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه
حتى يصير كأنه ملزوم لملزومه لما مر من ان العام بما هو عام لا يتصور منه الانتقال الى
خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر
هنا كالمساواة او الاخصية لا العلم باحديهما وانما جوز كون اللازم اخص
بناء على ما مر من ان المراد باللازم التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك
عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لانتقال
اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل

يحتاج فيه أيضا الي اعتبار أمر زائد لجعل الملزوم مساويا أو اخص لان الموضوع المتبوع هو الأصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فعل لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الاستعمال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون ح واضحا نفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو متبوع هنا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوة فتامل والأصوب ان يتمسك في تقديم المجاز علي الكناية بانه ينافي ارادة المعنى الاصلي دونها فهو منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به انه يتعين ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه علي الاصلين الآخرين ولما كان احد الأصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني علي التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز ذو عقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها للمجاز باويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا يتحقق بيان الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول وقوله تستدعي بيان الضمير ايضا خبر ان المجاز وقوله من حيث يعليل لتستدعي وتقدم علي معلله وانت خبير بان ما قرره يستدعي تقديم التشبيه علي الاستعارة

وجوبا وعلي المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في حقيقته مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من نوع التشبيه وفوق نفعه في المطالب البيانية كما تشير اليه فيما نفي عن ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة اتخذ اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يخفى عليك ان هذا كلام بارد اراد المصنف ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلابد من ان ناخذه اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الآخرين الحقيقيين فلا علينا ان نبحث عنهما والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بعد الوضع اما نفس المعنى الموضوع له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان تكون علاقة المشابهة او غيرها فعلي الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلي الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الي المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة وبظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى انه لم

متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما

تشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني

وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط

ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا يراد به ما هو مفهومه وضعا بل يراد ان ذلك

الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة

المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة

ايضا فاستحق التقديم قطعا قال الاصل الاول اقول

قد ذكر آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان

ومقتضى ذلك ان نقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه او نقول البحث

عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد الفصل الثاني

اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلق فالاسم المدلول على الدال على

قانون ما سبق منه في الفنون الاربعة من قانون السحر فلذلك قال الاصل الاول

من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله

واشتراكا عطف على طرفين وقوله مثل الضب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله

وافتراقا قوله او بالعكس اي او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو

ان يشتركا في الصفة ويفترقا في الحقيقة اما في تمامها كالطول من جسم وخط او في

بعضها كالطول من انسان وفرس واقتصر على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ايهام الاختلاف

في الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى يعترض بالاشتراك في

بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة قوله صفة يتميز وطولا بدل منه

او نصب على التمييز اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اي وان لم يكن

بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه لا كجزء بما يدل على عدم

صحته حينئذ وهو ان ارتفاع الاختلاف الى آخره ثم انه قدم في البيان التشبيه بطلان

عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه

فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه

ومحاصله ما ذكره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين

الذي هو ادناها يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد فبطل

التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركته المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف

نفسه اي بمشاركته نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا يعقل الا بين شيئين

متغايرين تغايرا ان ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون التشبيه

طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث لا مجال للوصف بها اصلا فيكون باطلا ايضا

قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه مستدع

وكذا وان نحا له عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج جملة مقررة لقوله

لا يخفى فيرده بما لسنى عليه قوله انما يحوج اي الى آخره والمعنى ان هذا القدر المجمل وان

استغنى عن ذكره فيه النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كامل

لكن تحصيل مضمونه لحاله الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وهو
اي ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه واشار اليه اعني بابدله
او بعيدا بنيها على ان بعد التشبيه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله
وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية
لحسن البيان وجودة التعليم قال النوع الاول قوله
هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه
فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه
صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة آ ان يكونا مستندين
الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد له
امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به
كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة و
والاطيط صوت القتب والفراريج جمع فروج بالتشديد وقوله بالعنبر اي
برائحة العنبر وكالريق اي كطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اي
كلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة لظهور المراد
وجاز ان يقال في الكلام على ما يتعارف بين الناس من قولهم شممت
العنبر وذقت ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد علمت هذه الاجسام
محسوسة بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات

قوله واما ما تستند الى الخيال هو المعدوم الذي تركبه المخيلة من المحسوسات
المتادية من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان
كل واحد من الامور التي تركب هو منها محسوس كاعلام ياقوت منشرة على
رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق فهو مبصر
حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق داخلة على الممثل به وانما ذكره اشارة
الى البيت الذي يأتي والقرن بفتح القاف والراء جبل شبيه بعيران والملزوز المدود
من لؤلؤ اي شدة والصفقة واذا كانت الخياليات في ون الحسيات فسر الحسي
بما ندركه هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة اما لانه لما
ذكر الحسي وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان
حاله ماذا هل يعد قسما برأسه اولا وقد نبهنا كما سبق على مثله غير مرة ب
ان يكونا مستندين الى العقل اي مدركين بالعقل واورد له مثالا واحدا ج ان يكون
المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة ثلثة اشعارا بكثرة تشبيه
المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة د عكسه واقتصر فيه على مثال واحد
تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يكن حسيا
ولا مادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة تخترعها الوهم من عند نفسه
باستعمال المخيلة من غير ان تركبها من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية حيث
كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم

صورة تكون لها آلة في ذلك لا هلاك شبهه بالمخلب أو الناب المجعفين للسبع
ولما الخيال كبيري الاشيا كالانسان فخترع لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك
تشبيهه بالنسان ولعله أخرجه من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس
الظاهرة مع أنه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد بين بذلك عن العقلي المحض و
عن الوجداني ونبه أيضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم كما أنه ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال ولما الحق
الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فسر العقلي
بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس فقابل الحسي المفسر بما تقدم و
تسمى أن المدركات بأسرها فظهر انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة
قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات
كما عرفت كون الخيالات ملحوقة في حوزة الحسيات والفائدة في ذلك تعليل الاقسام
وتسهيل أمر الضبط على المتعاطي للمرام قال النوع الثاني
أقول قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين
واشار قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه اما
حقيقية لطرفيه سواء كان تماما أو بعضا منها واما صفة لهما والصفة
اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية هي ما عدا الحسية
والعقلية اما حقيقية اي موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها في الخارج

والحقيقية اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست كذلك والصفة
ايضا اما مرجعها امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول لما انحصر التشبيه
جار مجرى الشرط وجوابه ما تعرفه وضمن انحصر معنى تردد فلذلك قال بين أن
تكون الاشتراك بالصفة بترك لفظه في الى لفظه بين وادعى انحصار التشبيه
في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على أنه اراد بالحقيقة هنا معنى
الذاتي مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بجسمين
ابيض واسود على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقيقة الاجسام والاشتراك
في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك
مثل هناك بالانسان والفرس للمختلفين في الحقيقة ولفظ مثل نصب على أنه حال
من فاعل ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما في البياض و
السواد قوله وكذا مثل انف ومرسن لما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة
نوع خفاء فصله وبين أن حقيقتهما اي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وان
افتراقهما بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات
اي الحيوانات التي يجعل الرسن في أنوفها وصرح بلفظ الاتصاف بينهما على ان الاختصاص
خارجان عن حقيقتهما المذكورة لا يقال قد علم ما ذكره في الفصل المجاز الكذ
لا نعد ان الانف والشفة والرجل مطلقة تناول الانسان وغيره وان المرسن
والجحفلة والحافر مختصة بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما افترقان

بالاختصاص بالمسموعات وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك
من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص بالاصوات
انما هو بحسب عرف الاستعمال الطاري على اصل الوضع فلا منافاة وفي عدم شموله
للافتراق بجوهر وعرض لا يشتركان في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط
تأييد لما ذكرناه من انه اراد بحقيقته هنا معنى الذاتي مطلقا قوله
والوصف ابتداء بتقسيم الوصف مع تأخره في الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا
في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحين انحصر الوصف يحذف
ودل عليه بما ذكر بعد الوصف اعني قوله حين انحصر وكذا الحال في قوله والعقلي
ايضا لما انحصر اي ولما انحصر العقلي فهما شرطان معطوفان على الشرط
الاول اعني قوله ظهر لكما ذكر فلا اختلاف في عبارته اصلا قوله
كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعني ما هو
من مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير
والحركات ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال
وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وقدر ان المثل به لا يجب ان يكون
عينها اضيف اليه لفظ مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء
وكانه جعلها داخلة في الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال
والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة

[illegible]

تعرض للمقدار من حيث انه يحاط بحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما في
جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او في ثلث ويسمى جسما والاخيران جميعا
يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرف الخط اعني النقطة لا يتصور احاطته
به قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من الحسن والقبح القادحين
بخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة
العارضة للمقادير وكالسرعة والبطوء والتوسط العارضة للحركات قوله
من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة
واحدة تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي
الروائح اشارة الى ان كلا منهما حقائق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعهما بالشهرة
عند الجمهور وقيد في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعني
الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين
واعاد لفظة من في قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف اذ قد اعترض ان
بالمدافعة الصاعدة والهابطة كما في الزق المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء وفي
الحجر المسكن في الهواء فحصر كانا ملموسين بلا ريبة وقد تعسر ان يميز بينها وبين المدافعين
مع الاشتباه في ملموسيتهما واراد بما يضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة
والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله ومن ان يكون مستندا الى العقل يريد
انه لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف في الحسي والعقلي

ظاهر اقوله والعقلي ايضا يعني كما ان مطلق الوصف ينقسم الي الحسي والعقلي كذلك
الوصف العقلي ينقسم الي حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه
ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق
بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغي لا لعوض في
الغريزة ما جبل عليه الانسان من الاوصاف والخلق ملكة يصدر بها عنه افعاله بسهولة
ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات لا وجود لها في الخارج
عندهم عطف النسبي علي الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري واورد للنسبي
امثلة اربعة فان كون الشي مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا فيه
او بعيدا عن الطمع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل للاعتباري الذي ليس
نسبيا بقوله او بشي تصوري وهمي محض وهو عطف علي قوله بكونه مطلوب الوجود
وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل منها من الاشراق والاتصاف
البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل منها من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر
ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين علي ما مر قوله
ومن المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان اما تقتضي جزئي
كلام اعني الشرط وجده فكيف يعطف عليه كلام تام بل هي للحال فقيل انه
من قوله والعقلي ايضا لما انحصر والاولي ان تكون حالا من قوله لما انحصر التشبيه
وما عطف عليه اي لما انحصر التشبيه في الحقيقة والوصف وانحصر الوصف العقلي

في الحقيقي والاعتباري وايضا الان من المعلوم عندك ان الحقايق منقسمة الي البسائط
وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب بسياق كلامه
ان يقول والحقايق حين انحصرت بين كذا وكذا الا انه تجنب الافتنان في العبارة وقوله
وذوات اجزاء مختلفة يدل علي انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء مختلفة
الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقة الحقيقة وفائدة قوله
مما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة في نفس الامر لا يستلزم ان يعلم المخاطب
احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر قوله فهو
شروع في التقسيم بعد التنبيه علي احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه الشبه
اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه
بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الجوهر
مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الي بعض ووضع بازاء مجموعها
لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان
او كان وصفا واحدا علي احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اي حقيقة
للطرفين ملتئمة من كثرة التيام ما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الي بعض
وقصده الي مجموعها حتي تصير تلك الكثرة بالاخرة كشي واحد وقد صرح بهذا المعني
في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الي هيئة واحدة واما جملتان
التيام الحقيقة علي ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانية مثلا كان وجه

الشبه امراواحدا لا في حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد في الحمرة
عد وجه الشبه وصفا واحدا مع تركيبه من جنسه وفصله والظاهر
انه اراد يكون الحقيقه بسيطه او ذوات اجزا مختلفه ويكون مرجع الوصف
امرا واحدا او اكثر على ما ذكر اولا بما فصلناه مما من معنى الوحدة والا لكيا
من الكثرة وحينئذ يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمه هذا
وانحصار وجه الشبه في هذه الاقسام الثلاثه ظاهر لانه اما واحد او كثير
والكثير اما ان تقصد اشتراكا الطرفين في مجموعه من حيث هو لا في كل واحد
او تقصد اشتراكهما في كل واحد وينقسم القسم الاول منها الى خمسه اقسام لان الواحد
اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني
الى قسمين لانه اما في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلثه
اقسام لان المتعدد اما كله عقلي واما بعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها تسعة قال

اما الاول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي معنى
يجعل وجه شبه سوا كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان
ما لا يحس بنفسه لا يحس بشي فيه واما العقل فانه يدرك من المحسوسات
والمعقولات معاني معقوله فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة
المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه
به حسيا او بالعكس وهذا معنى قوله هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم

اي اعم وجودا وتناولا وليس البا في قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هي للملابسه
والظرفان في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم
منه كائنا بالوجه الحسي قوله فالحسي تمثيل لوجه الشبه الحسي بما يحس
باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها
وكذا الحال في سائر الامثله والهمس هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون
من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله وفي قوله
على رغم القوم اي المولعين بشربها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه قوله
وههنا نكته النكتة هي اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة في القلب من نكت الارض
بكذا اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الشي الى حقيقته بحيث لا يشوبه
شبهه قوله بان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا
الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده
بالصورة قوله وذلك لانه متى كان حسيا او رد تحقيقه على طريقة البرهان
الخلفي فنفرض كون وجه الشبه حسيا ثم نبين انه على ذلك التقدير يجب ان
يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من
ان التشبيه الذي لا يكون الا وصفا له بمشاركة المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا
في الطرفين قوله وكل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر
ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين قوله فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع

ما عداه وتصير بحيث يمنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شيء
سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمنع ان يكون هو بعينه موجودا
في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الي هذا الحكم لا يجد
الي الانفكاك عنه سبيلا والحكم البديهي علي الامتناع انما يحتاج الى ان
تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالالتفات الي تعقلك وانحصر بالاعتراض علي البديها
ما لا يجدي نفعا فلا اتجاه حينئذ لما يقال من ان المحال كون الحمرة المتعينة موجودة في محل
معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات
الحمرة كالسواد في تشبيه شيء بخافية الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الي
غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه
موجودا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا
مع المشبه به فلا بد ان نجرد هذان المثلان عن التعين حتى يحصل امر واحد
كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء من الكليات
بمحسوسة فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هف
وانحصل قوله وكل موجود فله تعين علي الاطلاقة كان الحكم بذلك اي بان
كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع
وجود الكلي الطبيعي في الخارج ورد الاعلي ان وجه الشبه يجب ان لا يكون
موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة به اليه في تحقيق ما هو بصدده

قوله ويمنع ان يقال الخ في بطلان هذا القول حتى جعله ممتنعا
واتى بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بترتبه علي ما سبق اي اذا تحقق ان
ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول
مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا كلام
ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان
الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد
مشترك وان اريد به ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المثلين معا ولا حصول
احدهما معينا بمشترك بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي
قطعا فيكون عقليا لا حسيا والاظهر انه يعترض هنا بما ذكره غيره من
ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب
عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي
قوله فان المثلين متشابهان وذلك لان المثلين هما المتشاركان في امر
واحد صارا به متشابهين فمع المثلين الحاصلين في الطرفين وجه شبه قطعا
فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع
في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقل في المآل اي ظهر انه كان عقليا
لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين
في الحقيقة دون المثلين وان كان حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان

آخران محسوسان فانضا نقلنا الكلام اليهما فلزم اما التسلسل
في الامور الموجوده المحسوسة واما الانتهاء الي امر واحد كلي شرك
هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موضعه علم آخر
بين فيها بطلان التسلسل مطلقاً سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبه
او غير مترتبه ومجتمعة في الوجود او متعاقبه وسواء كان التسلسل
من جانب العلة او المعلول قوله والعقلي كوجود الشيء عطف علي
قوله فالحسي كالحمرة وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل واحد
من اقسامه الاربعة بحسب طرفيه مثالين وشبه باول الامثلة علي ان تشبيه
الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما زعمه
الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك هو ليس
بشيء هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد بالعلم
الملكة التي يتوصل بها الي ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة
وطريق الي ذلك الادراك علي وجه المبداية في الجملة كما ان الحياة طريق اليه
علي وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك
معنى واشار بقوله في مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكر من اصحاب النجوم
الي ان الاهتداء باحدهما الي الطريق الشرعي وبالآخر الي الطريق الحسي
لكنهما يتشاركان في مطلق الاهتداءين والقسطاس قد يستعمل

لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل يشبه
به في الثاني ولذلك صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين كاحاد
الرسول عليه السلم حتى تكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول ادعي
ان المعقول بمنزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح مشاهد فصح لذلك
تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا
وبالعكس قوله وبقي اكثر هذه الامثلة اي امثله وجه الشبه الواحد
وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في اكثر او متعلق بقوله تسامح
وذلك لان الصوت نوع من التركيب في العراء عن الفائدة وفي كونهما جهتي ادراك وفي تحصيل
ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس وفي عدم الخفاء وكذا فيما سبق
في الحسي من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين الملمس تسامح تركيب بخلاف الحمرة والخفاء
والجراءة والاهتداء والهداية فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفرده
تفهم منها وأما تلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء
منها الي هيأة منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الي معنى واحد لكنه
قد يعتبر معنى آخر جعل تابعا وتتمة له علي قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد
فاعرف ذلك قال اما القسم الثاني اقول قد سبق ان ما هو في حكم الواحد
اما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة واما اوصاف لهما قصد من مجموعها الي هيأة واحدة فذكر
هنا انقسامه بوجه آخر وهو انه اما ان تكون مستندا الي الحس او الي العقل وايضا

في تمثيل الحسي بما يكون أوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيأة واحدة ثم عقبه بما
يكون حقيقة ملتئمة وجال الكلام في قوله كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور
اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها أي زهرها والمراد بالهيأة الحاصلة من
تقارن الصور الهيأة الحاصلة من صفاتها المذكورة أعني البياض والاستدارة
وصغر المقادير وتقاربها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا منضامة متلاصقة
ولا متفرقة متباعدة يتعين تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص للمجموع
في الطول والعرض وإنما قال في المرائي لأن كواكب الثريا كبار المقادير في أنفسها
والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فيطلق على الذكر والأنثى
يفرق بالصفة فيقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس قولهم حمامة ذكر وحمامة
والمراد ههنا الذكر والأبتر المقطوع الذنب والغضا شجرة معروفة ولم يذكر
ههنا وجه الشبه لظهوره بما ذكر من صفات المشبه به فكأنه قال إذا شبه بجامع
كذا في الهيأة الحاصلة من كونه أبتر مشقوق الشفة ثابتا على رأسه شجرة الغضا
والمراد بالأشل المرتعش إذ في كفه يودي المرآة الهيأة المقصودة وإنما قال
مع الإشراق دون الإشراق تصريحا باعتبار الهيأة الاجتماعية إذ بذلك تظهر صحة
وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيأة التي تؤديها قوله
أو إذا شبهتها عطفه بأو إشعارا بأن تشبه الشمس بكل واحدة من المرآة و
البوتقة مثال على حدة ولو أعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا وكالشمس

أو شبهتها بالبوتقة والمراوحة المناوبة في العمل يقال راوح بين رجليه إذا قام تارة
على إحديهما وتارة على الأخرى كأن المتحرك ههنا كأنه ينتاوب الانبساط والانقباض
قوله وذلك أي وقولنا أن التشبيه في تلك الهيأة لأن البوتقة إلى آخره وقوله
تلك الحركة العجيبة مصدر تحرك وقوله كأنه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة
اللين والتلاحم شدة الاشتباك ثم بدا له أي سنح وظهر له رأي آخر يقال بدا له
أي نشأ وفاعله ضمير راجع الى الرأي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله
والبوتقة في ضمن ذلك أي في ضمن تحرك الذهب لتلك الحركة العجيبة من الانبساط
والانقباض للحال ومودية خبر لقوله لأن البوتقة وعامل في إذا حميت
وناصب لقوله الهيأة المذكورة قوله فإن الشمس تعليل لمعنى الكلام أي
تشبه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيأة أيضا يظهر ذلك لمن أجاد النظر
إليهما قوله وكوجه الشبه من ههنا شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة
ملتئمة فإن المشبه والمشبه به فيما ذكر ههنا هيأتان مخصوصتان حاصلتان
من أمور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيأة المشتركة التي هي حقيقة
ليتنك الهيأتين واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا
على لفظ الوجه الدال عليها إجمالا لأن الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها
فقوله كوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار نظرا الى أن معناه كوجه الشبه
في سقط النار قوله كأن مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار

وذلك لان الكواكب اذا تساقطت كان لها استطالة واشكال وحركات في جهات مختلفة
مع تداخل وتدافع واذا الملتبس بها مع الليل كانت كهيئة السيوف المتحركة حركات مختلفة
في الشدة والشجاعة بخلاف ما او الحال الحال الكواكب في اماكنها فانها في الانتشار تباعد وذكره فيقل
المشابهة بين الهيئتين

الغبار النقع واثاره غيره واسيافنا منتهلو عطف على انه مفعول معه وجوز ان
يكون عطفا عليه وتهاوي كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر في الكواكب التساقط
لان المشابهة ح اتم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه
الشبه هنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه
السيوف بالكواكب في البياض على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من
النقع الاسود والسيوف البيض متفرقات فيه اي في النقع بالهيئة الاخرى
الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه ح
هو الهيئة المشتركة بينهما والحقيقة لها الملتئمة من امور متعددة وما ينبه
على انه لم يرد تشبيها مفرقا ان قوله تهاوي كواكبه جملة وقعت صفة لليل
فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبداد
حتى تكون بمنزلة ان تقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل
واسيافنا مفعولا معه ليبنى عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة
المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف المتحركة في جوانب منه
حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة
فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه
المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لو امعا حال والعامل
فيها معنى كان والمتلالية من تلالا اذا لمع واديم السماء وجهها والملقية صفة

للسماء والمستطيلة المستحدثة التي تقدم طرفها اي جديدا قوله دون شيء اخر
متعلق بقوله منثورة على بساط ازرق لا على شيء اخر مناسب للدرر في الجنس
والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشا من نثرها على بساط لا يناسبها
كما لا يخفى قوله والمشتري بتمامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان
وفي ذات الرفعة اي بمحل عالي الرفعة حال من المشتري في تمامه الراجع الى المشتري
والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب
الى المشرق وقد انزرجت صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة
وشمع من كلام المولدين والاصل فيهما الفتح ولما كان من البين انه لا يصح تشبيه
المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة لم يبالغ ههنا في اعتبار
الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في البيتين السابقتين بل اقتصر على ان قال فالمراد
ايضا تشبيه الهيئة وقوله مسرج الشمع حال من المنصرف ومعنى من دونه
من قدامه في مكان قريب منه قوله ويسمى امثال ذكر من الابيات التي
الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه لا جميع الابيات فان قوله والشمس
من مشرقها قد بدت الى اخره ليس في حكم هذه الابيات وانما سمي تشبيه المركب
بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به مركب والمذكور
قبل هذه الابيات سمي تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه
مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل

مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان والاضافه لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهه والعنقود مفرد مقيد بتفتح نوره والظاهر ان الجميع تعيين للمراد اذ لا قيد له وان الكون في يد الاشل قيد المرآة وان ما ذكر مع الجمار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما مركبان فيعد التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعه الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب قوله فضل احتياج الي سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم في تميز احد اللابسين عن الآخر اذا وقع التباس سوي ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالتركيب فان كان امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتعدد يلي بتشبيه الاجزاء بالاجزاء كما في قوله كانما المريخ علي ما مر تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيأة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تعين التعديد والاصح الحمل علي كل واحد منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم

قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها للطيور والقاها قلوبها لدي وكرها اذ قيل انها لا تاكل قلب الطاير فتشبيه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي اردا التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا يحتذي به في التمييز بين التركيب والتعديد اذ لا يشتبه علي ذي مسكة انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيأة تعتبر بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الي العقل عطف علي اما ان يكون مستندا الي الحس ومتوالكا في من نوعيها يكون في حكم الواحد ومثله ثلثة امثلة الاولى منها ماخوذ من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المراة الحسناء من منبت السوء والثالث من قول من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فقيل هو قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت ايهم افضل واتيا بلفظة مع في المثال الاول وبلفظة المنضم في المثال الثاني الي اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغني عنهما في المثال لظهور التركيب فيه بقوله الممتنعه للتركيب لاجل التناسب في الخصال والمنظر بالنفع عليه النظر من الظاهر والمطمع من اطمعه اوقعه في الطمع والمخبر ما يعلم من الباطن بالتجربة

خفاء بالنقل

من وصف بني المهلب الحجاج وقيل قوله

كان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء

والمؤيس من آيسته اذا اوقعه في اليأس ومبنيا للمفعول هو الاصل الردي واصله كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن تشبيه على المزابل والدمنة آثار الدار واضافته اياها خير من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثمرت الشجر وكذا قوله او الجماعة عطفا بالرفع على الحسناء ولما ترك ههنا عبارة وكما اذا شبهت لاختيار العطف بأو تنبيها على ان كلا منهما مثال على حدة يعني عن الآخر له تعالى حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس عقلا فكيف عده عقليا لانا نقول لما كان نحو الحبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف التركيب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الحصر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار تركب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع اطها وتفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد باخر مثله قال واما القسم الثالث اقول قوله ان تكون تلك الامور يعني الامور التي فهمت من قوله ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين اعتبر

على صحته

كونه حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلثة بلا اشتباه بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت والسفاد نزو الذكر على الانثى ولم يرد ذلك في الغراب فقيل لانه يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وحسن الطلعة حسي ونباهة الشان وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه قد يلتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة الباحثين في موارد الكلام ومصادره لا ارباب البلاغة السليقية انهم تكلفوا التصريح بوجه التشبيه كائنا على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه التشبيه ما يكون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال لا يكون وجه التشبيه في المآل لان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا فاورد له امثلة قوله اذا وجدوها لا تثقل بريدا اذا وجدوها فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكره عطف تفسيري لقوله لا تثقل اي ولا يتعب اللسان بتنافر حروفها كما في الهعخع والمستشزرات ولا بتكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله شاو مشل شلول شلشل شول قوله ولا تكون غريبة اي ولا تكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى

التنفير عن الكتب المبسوطة كقوله ثكأكأتم اي اجتمعتم واطلخم اي اظلم وجحخت
اي تخوتا والي التخرج بدقة النظر كقوله ومرسنا مسرجا وقوله تستكره
لكونها غير مالوفة صفة كاشفة لغريبة وحشيه وفيها دلالة علي ان الكراهة
في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشيه قوله ولا مما يشتبه معانيها
نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فنصب النصب علي انه جواب النفي فتستمر اي فتبصر
عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني وقوله هي كالعسل
معقول القول معلومة الاجزاء اي المقدمات اما ضرورة واما استدلالا
يقينية التاليف بان تكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد الظن
كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان تكون مشتملة علي شرايط الانتاج
قوله فتذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم في الحجة فهو تفصيل لهما
قوله علي ان وجه الشبه في المال اي في الحقيقة التي يول اليها الظاهر هناك
اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة شي غيرها اي غير الحلاوة
وما عطف عليها وذلك اي ذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة
في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة
وافادة النفس من اضافة المصدر الي المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني
والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله فشان النفس
شان الحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة

ملكا لصفات

كونه

يفيد

مكذا الصفات يلذ علي صيغة المبني للفاعل مع رفع طعمه هو الرواية لكن المشهور
هو المتعدي يقال لذذت الطعام بالكسر لذة وجدته لذيذا فيفيد ان اي الماء الكد
نشاغ ويتحدد بسلاسته والنسيم الذي يتخلل برقته قوله ولازم الظهور عطف
علي لازم الحلاوة والضمير في كونهما وجالهما للبصيرة والبصر وفي معهما للشبهه
الظلمة لا يقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الحجة والشمس
قطعا فلا حاجة الي جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان
مشتركا بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد
ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب
التي هي لازمة وتابعة لظهورهما في حد ذاتهما غاية الظهور قوله كالذي نحن
فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس
وكذا كون الشي بحيث ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه بحيث
يميل الطبع اليه ويحب وروده عليه من الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها
قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتباري هو انه لما لم يكن امرا ظاهرا
دل علي مكانة باموره موجوده مستتبعة قوله واول تشبيه ان يكون
تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه وهو انهم لم يحصروه
في العقلي كما تقتضيه تحقيقه علي ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا
علي ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الي حسي وعقلي من تسامحهم هذا اي من قبيل

[illegible]

[illegible]

تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا هناك وجه الشبه
بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه
الشبه في الحقيقة الا ان التابع هناك محمول على مستتبعه وليس امرا اعتباريا
والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري واما قال يشبه لاحتمال
انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتبادر فهما
من الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة
بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جارينا هم نحن اي
اي وافقناهم وسرنا معهم اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه
الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى حسي اما
كله او بعضه قوله واعلم انه هنا وان كان معلوما مما سبق من
ان تشبيه الشي ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر لكنه
اراد ان ينبه ههنا على انه قد تشبه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه
الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صادف
اي صادف التشبيه حقه صح كما ذكره فان مطلق الصلاح بالاستعمال
والفساد بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشتركا بين الملح
والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عليه السلام
قوله فلم يرفع الفاعل تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والعبث الوقوع في امر شاق

والبحث اي تكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان يقال العليك في النحو
ان يقتصر في الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهم بها العارفون
باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف والكثير فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة
والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها
فلا يجدي نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله
ليس مما يهمنا الآن بل المهم لنا ان لا نصححه ههنا ليطابق المثال لما قصدناه
من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الطرفين اعني النحو في الكلام
والملح في الطعام حالا ان تأملتهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي
النحو كائنا في الكلام مستعملا فيه تشابه الملح كائنا في الطعام قال
النوع الثالث اقول قدمه على النظر في احوال المشبه لان الغرض
اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في اثبات شي على آخر كان الوجه ان
يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه
اغلب واكثر لكنه قد ينقلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به
وحيث كان هذا مقلوبا منكوسا بالاول اشار بلفظة ثم الى تراخي رتبته عنه و
ليس المستتر في يكون في قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض
كما يتبادر اليه الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان
حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو راجع الى المشبه كما يدل عليه قوله فلتبعة المشبه

لبيان امكانه ولا ندهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سوال عن لونها ليعرف
كونه بياضا او خضرة او شعرة فقوله كلون سدغ محمول على ظاهره والمقصود
تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال
اللون المشبه اعني كونه احد الالوان المخصوصة لتبيين ماهيته قوله
لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في الشدة
والضعف والقلة والكثرة الي غير ذلك وفي قوله كحلك الغراب اي
سواده مشابهة اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله في سواده حيث
جعل المشبه ذات الشي وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك
لزداد انكشاف مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان امكان وجوده
اي بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا تعلو به شائبة الامتناع
اصلا قوله الي حد يوهم اي يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس
المشبه مثلا الي نوع اي جنس اشرف من البشر والضمير في انه راجع الي
ما دل عليه معنى الكلام اي والحال ان وصول ذلك الواحد في الفضيلة
والكمال الي حد يوهم اخراجه عن جنسه امر شبيه الممتنع مشابهة
ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فان في ذلك التفضيل الذي
زعمته متبع لامر كالممتنع فيتبع ذلك الامر التشبيه بشي محقق ازالة للاستبعاد
واظهار الامكانه بحيث لا يحوم حوله شائبة فالا حالة لحال المتكلم اي حال

ذلك الواحد وهو وصوله الي حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد كشف
بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا
بلا شبهة قوله لتقرير شانه اي شان المشبه لعدم اشتماله على فائدة في
المثال المذكور وزيادة تقريره اي لشانه عند السامع وفي قوله انك في تبعيك
متذكر تمي على الماء تستاسل والمراد انك في سعيك كمن في قوله فانك تجد لمثلك هذا
من التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شانه في ذهن
السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى يشاهده
فكانك في مثلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكونه سعيه غير مشتمل
على فائدة قوله لابرازه اي ابراز المشبه الي السامع واراد بما شاكل ذلك
مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحسن الاعتقاد
وضده وما ناسبها قوله استحسانه اي تزيين الوجه وهو تحليته لاوانا
او تشبهت بعدما عليه باوانا والمجدور هو الذي اصابه الجدري والتحلية
الغدة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان تقال في صورة
شوها لانه تركيب وصفي لا اضافي فكانه جعل اسوة فعل التفضيل
من العيوب على الشذوذ كابيض واسود من الالوان في قوله فانت اسضم
من الطباخ وقوله لانا سود في عيني من الظلم وارادة تقليل الخطاء
او التشبيه على قانون ابتغاء قوله نقلا له اي للمخبر فيه جمر موقت عن صحة

بل اخراجه عما كمال الملك وهو وصول الحجد

الوقوع الي امتناعه عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع
عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك دون ذلك تشبيه جدا حتي تعتبره
لتستطرف اي لتعده امرا طريفا جديدا قوله وجه آخر يعني غير النقل
من صحة الوقوع المعتاد الي الامتناع العادي قوله كالذي تخفيه
ريبا البحر المذكور فاذا احضر اي المشبه به في الذهن تستطرف هو لندوره
فتستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر وبروزه في صورته وهذا الاستطراف
الراجع الي المشبه هو المتفرع علي التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف
المشبه به منه ففيما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر تستطرف المشبه من وجهين
قوله واما مع حضور المشبه عطف علي اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن
اي مع حضور المشبه في الذهن في اوان الحديث وقوله مثل
حضور مصدر لمقدر في المعني اي واما نادر الحضور في الذهن مع حضور
المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج
قوله ولازوردية بكسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد
البنفسج نسبها الي الحجر المعروف لكونه علي لونه تزهو اي تتكبر من زها
يزهو اذا تكبر وافتخر وحمر اليواقيت شقايق النعمان والقامات سياقات
البنفسج قوله فاذا احضر اي ايضا للنار باطراف الكبريت احضارا
مع التشبيه التام الذي بينهما استطرف المشبه لمشاهدة عناق اي معانقة

من صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ احضارا مع المشبه اي
البنفسج وهو خطا لانتفاء الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين
الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل علي التشبيه مسوقا
للمشبه كان المعتبر هاهنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر
بالاستطراف في وجه آخر هو ان الشاعر اذا كان شبه لبانات غصن طري برق
واوراق رطبة من لهيب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبني الطباع و
موضوع الجبلة علي ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كانت
صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا لعينين ما يخفيه
يعني الاستطراف الناشي من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع
حضور المشبه وتنامت المطلع من بعدما شمل البلي ابلادها اي عرف
هذا الرجل واراد نفسه ديار الاحبة معرفة توهم او متوهما لا مستيقنا
لاندراسها وشمول البلي ابلادها اي مواضعها جمع بلد فاعتاد الديار اي
اتخذها عادة رعاية للحقوق السابقة ترجي اي تسوق الظبية ولدا
اغن في صوته غنة قلت قد وقع اي عدي في معضلة ما عساه اي اي شي
عسي عدي ان يقوله ويورده ليشبه به هذا المشبه الذي ذكره
اعني ابرة روق الاغن والحال لان عديا اعرابي جلف جاف اي غليظ الطبع
بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي الي ما يصلح ان يكون مشبها به

الروق القرن والابرة داسه

به لما ذكره اذ ليس يظهر له نظير يصلح ان يشبه به فلذلك رجحه
ولما رآه اتى بما يشبه جمعه مع حضور ذلك المشبه واصاب باقرب صفة
من ابعد موصوف وظهر الاستطراف استحالت الرحمة حسدا قال
واما الغرض العائد قوله جعل مرجع الغرض العائد الي المشبه به
الي ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا الايهام هو الكثير
الشائع فيه وعنونا دركما تشير اليه وغرة الصباح اول ما يبدو من بياضه
وفي قوله حين يمتدح دلالة علي كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق
المادح في مدحه اياه حيث تلقيه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم
بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليلة او للنجوم والظاهر
انه تعالى سنن لاح بين ابتداع اي بين احداث بدع اذان الشاعر قبل تنبيها
علي كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب كما دل
عليه ذكر لفظة بين في الطرفين قوله حين راي شرط جوابه قصد في تشبيه
هذا واراد بالهدي اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر
لان الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدي علي
معني الاهتداء كان تشبيها بالمشي في النور والاستضاءة به قوله
لجعل صاحبها والمجد المسلوك المذلل فيصير من العثور بمعني السقوط
علي الوجه وهو منصوب علي انه جواب النفي تعالى تردي في البير اي سقط فيها

والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة تقابل الهدي فتحمل علي العقائد
الباطلة او علي المعني المصدري والبدعة تقابل السنة وقد طوي ذكر ما
تقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة ولم يرد بقوله تفضيل السنن في الوضوح
علي النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي اي حنادس الليل كانه
جمع ديجاة ان البيت من تشبيه المفرق بل اراد تفضيل الهيأة علي
الهيأة في هذا المثال الراجع الي تفضيل الاجزاء علي الاجزاء قوله
وصفتها بسواد اي علي سبيل التوسع المشهور واراد بقوله اعرف واشهر
بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية باعتبار الابنية ليكون
منالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وكذا ان تجعل معني
كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوي فيه بحيث يتناول كونه
اعرف واشهر فلا يحتاج الي تاويل فشبهه اي شبه الشاعر الظلام بيوم
النوي لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر ثم عطف علي يوم النوي
فواد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل يكثر الراي وهو المائل الي
النساء يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي
يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي
في سلك يوم النوي واوهم انه ايضا اتم في السواد من الظلام قوله
كان انتضاء البدر اي انسلاله في الصباح نضا سيفه وانتضاه اي سله

والبخاآء بالمداخلاص والباسا، الشدة والاحتسار الانكشاف
يقال حسرت كمي عن ذراعي اي كشفت ولا شك ان انتضاء البدر من
تحت غيمه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاة
من الباساء، فوجه الشبه بينهما داخل فيهما اذ كل منهما انتقال في نفسه
وبما فيه من ذلك الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام عرفية
النجاة في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام كونه اتم
بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانتضاء
اتم في نفس الامر من النجاة في ذلك الانتقال وحمل الاتم على ذلك المعنى
الاعم قوله فشبه هذه اي صورة الانتضاء بتلك اي بصورة النجاة
قوله وتكحل السماء لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة الليلهم
اقوى جعل الظلام كانه كحل به اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف
الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة تشبيها
لها بالاماكن الضيقة والواسعة يخيل الشاعر ان اخلاق الكرام
شي له سعة وجعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله
ومن الامثلة لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يرى مستبعدا
عقب امثلة الابيات بامثلة من الايات وبالغ في كون الايات من هذا
القبيل بان كرر في الثانية لفظ من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها

مصبوبة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في
البيع فالمناسب ان يقال الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل
الخمر وذهابا مفعول له لقولهم وانما زعموا كون الربوا قوي ذاهب
في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصود من المبادلة محققة فيه دون
البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بيقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن
لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى
واتم في استحقاق الالوهية والعبادة قوله لكونه بتعليل لاقتضاء
المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى افمن لا يخلق كمن يخلق اي هذا
الكلام الزام للذين عبدوا الاوثان ولا شك ان المقصود في
هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره قوله
سبيها بالله اي تشبيها للاصنام به في استحقاق العبادة واسم الالوهية
بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق لمشاكلة من يخلق و
اما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من ذوي العلم قوله و
عندي ان الذي يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون وذلك لان لفظة
من حينئذ يكون باقيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله تعالى
على ابلغ وجه واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار اشد والتوبيخ اكثر ونفيهم

الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره في اصل التشبيه
المذكور وقلبه وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار موجها الى
ذكره والضمير في به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة بتعريضا
على تضمين معنى الكشف ويكون عطفا على الذكون وعنى بقوله تنبيه
التوبيخ تنبيها قصد به التوبيخ وعلى كان متعلق بتنبيه وفي اخبار افلا تذكرون
على ابلغ تعقلون اشعار بان كون تشبيه الجماد منكرا اذا كان تشبيه
الحي العالم القادر امر معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم
لا يتذكرون قوله منصوب خبر مبتداه قوله عز وعلا وانما غير الاسلوب
لانه على طريقة زيد اسد مع فعل ينبي عن التشبيه اعني اتخذ والمعنى جعل هواه
مثل الهه اي هو مطاوع لهوى النفس تتبع ما تدعو اليه فكانه يعبده كما
يعبد الرجل الهه وهذا القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعني ايهام
كونه اتم في وجه الشبه واذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني
الذي هو المشبه به وجعله مشبها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل
على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة والانقياد
فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد ولفظ تر مجزوم على انه جواب الامر وقد
يتوهم انه لا تشبيه في هذه الاية اذ ليس المعنى انهم شبهوا هواهم بالله و
سموه الها بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها اي معبودا يعبدونه نحو الهه

ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اولا على طريقة القلب من اجزاء الكلام
بلا تشبيه بينهما فقوله هذا القالب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن
التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الهه ان قصد به مفهومه
اعني مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا اولا محكوما عليه بالهوى اصلا وان
قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به
ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته تعالى بل يكفي هنا كمطلق معبود
الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمني
قوله هو ما ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من
المشبه قوله لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه كما عرفه
وفي بعض النسخ واخص به اي بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكرهما
بانا الحال القريبة من بيان المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما ياتي ايضا
وقوله ارادة تعليل لقوله شبهته بلحية واعتبر الزيادة في الاستقباح دون
الاستحسان لان الوجه المجدور مستقبح في نفسه فاريد ان ينقل اليه مزيد
استقباح اللحية بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه نقل اصل
الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تعريف
الشيء بما ساويه التعريف الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التعريف فيجب
ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول مناولا للمجهول التعريف مما ذكر

والاظهران يتناوله ايضا المبتهج نظمه مع ملحداه في سلك الذكر معًا
واذا عرف ذلك الظهر لكانه انما ادعي كون المشبه به احض بوجه الشبه
وأقوي حيلا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ماذكره حتي
يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون
المشبه به علي حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا أزيد ولا انقص وظهر
ايضا أنه ادعي الاعرفيه اما في جميع ماذكره او فيما عدا التقرير منه وقد
صرح فيما ياتي بأن الاعرفية في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان
وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من اشتراط
الاتميه هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه
به اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا أو مستقبحا
كاف هنا قلت وجهه ان قال ليس وجه الشبه من الوجه الاسود
ومقله الظبي مطلق السواد اللطيف المخصوص الذي من شانه ان يميل
الطبع اليه ولا شك ان مقله الظبي بهذا أعرف وأشهر وكذا ليس وجه الشبه
من الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئه المشتركه والا فلا
تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصيه منفرة فكون السلحة اعرف بها
قوله او معرض الاستطراف عطف علي معرض التزيين أي لا بد انه في معرض
الاستطراف والمعني ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض

والافلا تزيين بل السواد

الاستطراف

٦

الاستطراف وقوله نفلا تعليل لقوله شبهته بحر ولامتناع مفعول به
لنفلا واللام فيه دعامة لتسطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله
او للوجه الاخر معطوف علي الامتناع اي اونفلا للوجه الاخر الذي للاستطراف
في التشبيه المذكور علي ماتقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا
فكانه قال اونفلا لندرة الحضور من البحر المذكور الي الذهن ليستطرف
واما الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث
البنفسج فلا نقل فيه أصلا لا لصورة الممتنع الي الواقع ولا لصورة النادر
الي كثير الوقوع فلا تعرض له ههنا وأما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل
لنقل الوجه الاخر واقع بازاء لتستطرف فيكون المعني ان نقل الوجه الاخر
لتستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع لتستطرف استطراف
الممتنعات العادية ورد بانه يلزم حينئذ ان يكون عدم صحة الابراز في معرض
الاستطراف خاليا عن التعليل وانه لا يقع شي بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول
بالمجهول وايضا ليس يجب اللفظ في قوله لتستطرف بعيد بكونه لنقل الامتناع
بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ماذكر من الاستطراف
لا يخلو عن شناعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف
والمراد مثل ماذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشي بما ينافيه
فالمعني لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان الاستطراف للشي

بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوي فيه واخص به ويرد عليه أن
الاستطراف غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه و
كون المشبه به اعرف به واقوي فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب
علي ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فكون
مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوي فيه ولئن ذهبت الي أن
المراد بمثل ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الي اخره علي ان لفظ المثل مقحم
لزم ان لا يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه
او اقوي فيه وكيف يتردد لذلك مع أن المشبه به كلما كان اندر حضورا في
الذهن كان الاستطراف اقوي لا يقال جاز أن يكون اندر
حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه واقوي فيه لانا نقول
من المعلوم أن ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوي فيها
من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا جعلنا الغرض العائد
الي المشبه به ايهام كونه اتم بناء علي ان حقه ان يكون اعرف بوجه
الشبه واخص به واقوي حالا معه وهذا البناء انما يصح اذا وجب في
كل مشبه ان يكون اقوي في الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من المشبه
المقلوب كون المشبه به اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت
قد نبهنا ايضا علي جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي في ذلك
الايهام بكون المشبه به اقوي في غالب الاستعمال والاقسام بقي ههنا
شيء وهو ان سياق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي
أعرف او اقوي في وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل
في حيز قوله لم يصح الواقع جزاء الاشياء كون المشبه به اعرف واخص و
اقوي وهذا الاقتضاء لا يحتمل باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر
واعلم انه جمع فيما بعد بين التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون
المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر ههنا ان المتبادر من التشبيه
الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض
لهذه الاقسام التي ذكرها ههنا مع انه سيأتي تفاصيل احوالها قوله
وربما كان اشار بلفظة ربما الي قلة هذا الغرض كما اشار الي كثرة
الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العائد الي المشبه به كما مر قوله
عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله يشبه ماذا قد سبق انه وجد
نظيره في كلام الثقات وانه يحمل علي الحذف اي يشبه ماذا يشبه
فيكون ماذا في احد وجهيه مفعولا به للثاني المحذوف لكون الاول
دالا عليه والتسني هو التيسر والتسهل يقال تسناه اذا يسره والصاحب
هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب
بالصاحب الكافي توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحدا بعد واحد

اي مشتاقين اشهي الى النفس من الخبز اي هو كالخبز في كونه مشتهى بل
هو ازيد منه في ذلك قوله ليكون كل واحد بتقليد المعنى قوله فالاحسن
ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين
على الآخر بجعل احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه مشبها به مع تساويهما
في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا اي من كون كل واحد من
الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت
كيف يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح
المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه
وقد يعرض من متاني ما يرجح جعل احدهما مشبها لكون الكلام
مسوقا لبيان حاله كما اذا قيل فرسك فعلت بدء غرته كالصبح
او طلع الصبح فعلت بدء كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من
غير ان يعد تشبيها مقلوبا واذ ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب
التشابه قوله عند ما يقع عليك بعض ما مر من انه يجب ان يكون اعرف
بوجه الشبه واخص واقوى فاذا قلت لونه هذا كلون تلك لم ترد
به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت
الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة
التشبيه قوله ومتى كان طرف لان يقال يعني اذا جعل وجه الشبه هذا

المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر
معه الى شدة البياض والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال
في الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يقتصر في وجه التشبيه مشبها على
ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منها
والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصفرة المستحسنة وقوله
لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فيجب ان يقال لون هذه مع ما في حيزه
ومعنى زيادة اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد
تعلق واستنساب الى احدهما كما للجرأة بالقياس الى الاسد قال
واعلم ان التشبيه اقول قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل
على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد يخص بقسم
من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا
ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من امور عدة اي من عدة امور معتبرة
في طرفيه لا من عدة امور يتركب منها فان المتبادر من انتزاع وجه
الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي يتركب منها فعلى ما
ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان
وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه
الشبه من عدة امور هي اجزاؤه فاكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده

فعد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المتكلفين بذلك الي تجويز
افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء علي ان كل تشبيه تمثيلي اذا
ترك فيه التشبيه الي الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان
هنا مفردين كانا هنا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز مناف لما
سياتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب
الطرفين ثم ان قد يكون الوصف غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المص
واما الشيخ عبد القاهر فقد الغي بان لا يكون الوصف متحققا حسا
حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه
عقليا يقال انه تشبيه ولا يقال انه تمثيل وضرب مثل
وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب للاسم
مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه ميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام
التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمعنى وجع المصيبة قوله
فان تشبه الحسود هذا التشبيه ضمني تضمنه معنى الكلام وقد
اعتبر في كل من طرفيه امور عدة اما في جانب المشبه فالحسود ومحنته
وتطلبه للمقاولة ليتوصل بها الي التشفي عن وجع باطنه وصبره علي محنته
وتركه المقاولة مع علمه بتطلبه اياها واما في جانب المشبه به فالنار
المقتضية بطبعها الالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء فيها

بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه
به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة
بين هاتين الحالتين منتزعة من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة هي
كونهما ممنوعين عما مدد بقاءهما ليشرع فيهما الفناء ونظيره للحسود
ولفظة اذا في اذا لم تجد ظرفية محضة والمصدور هو الذي يشكي
صدره ويستشفي بالنفث وقوله من تمامه بانها توهم فقد تعرض
لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الي تركب
المشبه به في قوله وانه من ادنته حيث قال بالعود المستقي وان الغرس
المونق باوراقه ونضرته يعني بعد الذي بصرت من يبسه والي تركب
المشبه هنا حيث ذكر كون الصبي مهذب الاخلاق الي آخره يعني مع
كونه اولا علي خلاف ذلك والي تركب وجه الشبه في المشبه حيث
قال من تمام الميل اليه اي من كونه بحيث يمال اليه ميلا تاما ويستحسن
حاله استحسانا كاملا من جهة كونه علي تلك الصفات بعد كونه
علي خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله
وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حالهم
وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع
او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وسطوعها

ديه وارتفاع لهبها فلما أضاءت النار ما حول المستوقد من الأماكن
والأشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أي أخذ نورهم وأمسكه
ومضى به معه وما يمسك الله فلا مرسل له فهذا أبلغ من أن يقال أذهبه
وإنما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمعه في قوله بنورهم وما بعده
نظرا إلى جانبي اللفظ والمعنى قوله إلى ما تشتهي مطلوب أي تسره
وتستقله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا أسبابه القريبة و
وأما انقلابها في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم
ودخولهم في عداد المومنين ليشاركوهم في حظوظهم وأسبابه القريبة
الإيمان باللسان واتباع المومنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الأسباب
اطلاع الله المومنين على أسرارهم وافتضاحهم بين المومنين واتسامهم
عندهم بسمة النفاق قوله وكالذي أي كوجه التشبيه الذي في
قوله تعالى أيضا أي هو أيضا مثال لما نحن فيه كالذي في الآية السابقة
والعطف بأو في قوله أو كصيب تنبيه على أن كلا من القصتين كافية
في تحصيل المقصود من التشبيه فبأيتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم
فقد أصبت وإن جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب
فيعل من صاب يصوب أي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا فإن
أريد به السحاب ففيه ظلمتا سحمته وتطبيقه منضمة إليهما ظلمة الليل

وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه
وانتساجه بتتابع القطر وظلمة أظلال غمامه مع ظلمة الليل وأما
الرعد والبرق فحيث كانا في أعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما
فيه أيضا ويجعلون أي يجعلون كأنه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي إسناد ذكر
الأصابع على الأنامل مبالغة يخلو عنها ذكر الأنامل ومن الصواعق
والصاعقة قصفة رعد تنقض معها شقة من نار لا تمر بشيء إلا أهلكته
وانتصب حذر الموت على أنه مفعول له للجعل المعلل قوله وأصل
النظم أو كمثل ذوي صيب لا شبهة في أن ذوي مراد بحسب المعنى و
أما بحسب اللفظ فلولا أن الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم يطلب
ما يرجع إليه لم يحتج إلى تقدير في نظم الكلام وإنما احتيج إلى تقدير
مثل لكون المعطوف على و في المعطوف عليه أعني كمثل الذي استوقد
لا لأنه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوات ذوي الصيب كما توهمه
لأن المشبه به إذا كان مركبا وأدخل عليه الكاف كان بحسب المعنى
داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه
ألا ترى إلى قوله تعالى إنما مثل الحيوة الدنيا كماء أنزلناه من السماء
إذ ليس المقصود هٰهنا تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره و
من التبيين فيما ذكرناه قول لبيد وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركهم خلاء
خاوية وقوله اذ لا يخفى اما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي
صيب باعتبار اشتماله على تقدير مثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله
ان التشبيه تشبيه حال المنافقين كاينا ودايرا بكلمة او
بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب يعني لو لم يقدر لفظ
مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دايرة بين كونها مشبهة بقصة
المستوقدين وكونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرف بطلان
هذا اللزوم وقوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين داير بين صفة
اوليك اي المستوقدين وصفة هولاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة
شبه حالهم بصفة اوليك واخرى بصفة هولاء بالترديد على سبيل التسوية
فلا بد من تقدير لفظ مثل فتامل وفي قوله وموصفتهم العجيبة الشان
اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر الممثل مضربه بمورده
للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح
منه الاستعارة لانهم لم يضربوا امثلا ولا راوه اهلا للتسيير الا قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي نظير قوله او كصيب
في ان تشبيه المشبه داير بين شيئين من حيث ان المشبه به ههنا في الظاهر

شي وفي الحقيقة شي آخر معتمد على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى
من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري
اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون
بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله
لم تطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم
الا ان تقدر ههنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فاوقع تعليلا لكونه
نظيرا لقوله او كصيب اي هو نظيره لانه تعالى اوقع التشبيه اي تشبيه
كون المومنين من انصار الله دايرا بين كونها الحواريين وهم اصفياء عيسى
عليه السلام وخلصانه انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى
ويويده نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما
يعضده ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه
سداد المعنى والتحقيق ان هذا الدوران انما يصح ان لو كان لما اقتضاه
ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثمة قال
بعضهم لفظ بين ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك
في زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين ردد
تشبيه شي ثالث بينهما كما في قوله اذ لا يخفى ان التشبيه ليس بين
مثل المستوقدين الى آخره وبنى على ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارة الكشاف

اما نهوا الفكر او انبئه المومنون لانهم حواريوا محمد صلى الله عليه و
على آله وسلم كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي وحواريي من امتي
وادى ذلك الى ان عبّر بلفظ الحوارين في بعض النسخ بلفظ المومنين وعلى
هذا القول تكون ما نحن فيه نظيرًا لقوله او كصيّب في انه شبه
فيه شي بآخر في الظاهر مع ان المراد تشبيهه بمقدر على صورة المضاف
والمضاف اليه لا في دوران التشبيه بين شيئين شبه بهما المشبه كما
في قوله او كصيّب وقوله مشتعل صفة لمصدري ومسند الى ما قال
فيكون العائد الى الموصوف معنويا اذ المعنى مشتعل هو مع لفظ قال
الا انه اختصر فاوقع ما قال فاعلا لمشتعل ومقدم الحاج يروى بالنصب
على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اي زمن قدوم
الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج حينئذ الى تقدير
الزمان فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى بحوا ايك خفوق النجم
قوله ثم نظير المذكور اي نظير ما ذكر من الآيتين ولفظ
ثم للتراخي في الرتبة ولو قال ثم نظيره لتبادر نظيرا او كصيّب
كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولاشك ان البيتين
تشاركان الآيتين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه
ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في الآية الاولى والبيتين يكون

تكون مضافا الى ما هو مذكور فيها اما في الآية فالى مجرور الكاف
اعني الصيب واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه في الآية
الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير امر آخر مضاف الى مجرور الكاف
اعني الوقت الذي اضيف اليه ما قال وصدر البيت الاول الا من رأى
لبرق شريق اي من بصر لجهة برق شريق اي شرق سحابه بمائه
بمعنى انه غص به لكثرته بحيث اسال البحار بكسر الباء ويروى بفتحها و
هو اسم موضع بنجد فانحى اي قصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه
نجد وصدر البيت الثاني فادرك ابقاء العرادة ظلعها العرادة
اسم فرسه وهي في الاصل الجرادة الانثى والفرس العتيق المجرب لا يعطي
عدوه بتمامه بل يبقي منه شيئا لوقت الحاجة والظلع الغمز في المشي لوجع
في الرجل اي اصاب ابقاء العرادة ذخيرة عدوها غمز في مشيها والحال
انها قد جعلتني من حزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي
على مسافة قريبة جدا فلولا ظلعها لادركته على ما قد اي هذان القولان
نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كالآيتين على الوجه
الذي قرره الشيخ الامام ابو علي الفارسي وقوله من سال بيانا لما قد
وانما اسند المقدر الى من يوثق بقوله كيلا يمنع المقدر في الاول
بالحمل على التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وفي الثاني بجعل الاصبع مجازا

عن المسافة القريبة في المقدار من الاصبع فلا يحتاج حينئذ الا الي تقدير
لفظة ذا وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الي ذلك لبعده والسقيا
اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اي انها لسقيا سحابه اي سحاب
البرق فحذف المضاف الاول فصار السقيا سحابه ثم حذف المضاف
الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظتا
ذا ومسافة تدريجا انتصب اصبع علي انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد
في التانيس بحذف المضافات من الكلام قلعا لتوهم الاستبعاد
فقال هو شايع اي جائز في الكلام منه قوله تعالي فكان
قاب قوسين اذ فيه حذف ثلث مضافات متتالية اعني مقدار
مسافة قرب وحذف مضاف اخر علي حدة اعني مثل وذلك لان ضمير
كان لجبريل وليس هو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل
الكلام كما ذكره فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذفت
المضافات الثلث علي التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور مرفوعا
مستكنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروي بفتح الهمزة عطفا
علي ان التشبيه فيكون المعني ولا يخفي ان قوله كصيب الي اخره من باب
التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور وليس بشي
اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله علة لكون اصل النظم

علي حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا
علي قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الي اخره فبعد ما حقق
اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون التشبيه امرا وهميا
منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب وفي
انهم اما لهم او للمنافقين او لهما جميعا والمقام المطمع للمنافقين هو ايمانهم
ظاهرا واتباعهم المومنين صورة ومقاسا تهم الاهوال افتضاحهم
بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطوي عليه ضمايرهم ودخو عم
ذلك في مخاوف هايلة قوله وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل كلا
تقتضي ان يقال وكالذي في قوله عطفا علي ما تقدمه من نظايره لكنه
عدل عنه واورد جملة من مبتدا هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظه كذا
فوجب ان يعطف علي مقدر كانه قال فالوجوه في تلك التشبيهات
السابقة كما هنا اوصاف غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة
وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه
علي قوله وانه كما تري مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور
لانه من تتمة بيان الاية السابقة اعني او كصيب ومعني حملوا التورية
انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها
اسفارا اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا

ما يتر يجنبه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه التشبيه
تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار
النصب على انه مفعول الحامل والباء في بلا سفاع متعلق بابلغ
على تضمين معنى اجدر وضمير كونه راجع الى الحرمان الماخوذ مع ما
قبله وقد يتوهم من قوله مركبا من عدة معان ان تركب وجه الشبه
وحده كاف في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه
مركبا منتزع من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذكر
فيما سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب
لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف
اما على انه بمعنى النكرة كالحمار واللئيم واما لان غيرا تعرف ههنا
بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي وجاز
ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه
مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير
والرواية في نافذه بالفاء والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف
والدال المهملة قوله لالتباسه اي لالتباس الذي نحن بصدده
من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي

اذ ليس لشيء منهما تحقق حسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في
تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب
الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر
في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا
او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج غاية الاحتياج الى
تامل صادق ممن ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع
ولا بد في ارتباط قوله لا سيما بما قبله من تاويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر
التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس
من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة المعاني التي ينتزع هو
منها فربما انتزع الوصف من ثلاثة معان فاورث ذلك الانتزاع الخطأ
لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا
المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي اجزاء للمشبه به لا اجزاء
لوجه الشبه فكن من ذلك على بينة فيما حققناه في تعريف التمثيل
من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه تعالى
ابرقت السماء صارت ذا برق وقوما نصب بنزع الخافض اي لقوم
اقشعت اي تفرقت تقول اقشعت الريح السحاب فانقشع اي صار ذا قشع
كما تقول كبه فاكب اي صار ذا كب وتجلت اي انكشف معرّاه اي

قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المسرع من
المصراع الاول هو الابتداء المطمع وحده واما الانتهاء المؤيس فمنتزع
من المصراع الثاني قوله فشا اي شاع واشتهر استعماله على
سبيل الاستعارة يعني ان يذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة
من امور متعددة ويريد به اخرى مثلها مشبهة بها كما سيأتي
تقريره واراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلاً
وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف
ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في
اصلها من تذكير وتانيث وجمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما
تعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه
فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت
التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم يغير لسترة التاء
وان غيرتها لم يكن مثلاً بل ماخوذاً منه دالاً عليه وعلل صاحب الكشاف
عدم التغيير بان الامثال التي لا يكون الا قولاً فيها غرابة من
بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير
قال النوع الرابع النظر اقول هذا التقسيم على حدة
وقوله مقبولاً او مردوداً تقسيم آخر ولذلك لم يقل او مقبولاً بل بدل

الواو ايضاً استعداداً بالاستقلال قوله والكلام في ذلك اي في
بيان احوال المشبه وهنا كالاشارة الى النظر في احواله او الى الكلام
في بيانها وضبط منها للاصول وكلمة عن متضمنة لافادة علم
القطع بالاخذ او ناوله بما يصلح صلة او صفة لما واورد الشيء مجملاً
مثل ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل واورد له
مفصلاً من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله
وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك الجامع بين
الجمل مطلقاً لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة
وحكايات قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر هذا
الاصل الرابع يقرب من الاصل الاول الا ان ذاك في ادراك الامر الواحد لكن
ادراكا من وجهي الاجمال والتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد
والمتعدد قوله اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات فالجار
اعني الى متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد فيه قوله واعني الحسيات
ذهب المصنف الى ما يخيله الظاهريون من ان النفس يمتنع ادراك النفس الناطقة
للجزئيات المادية المكفوفة بعوارض مخصصة ميل النفس الى الحسيات
اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور يحتاج الى تاويل فلذلك قال
المراد بالحسيات ما يقابل المعقولات التي تجردها النفس من المحسوسات

الحقيقية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المتنبي بالجزئيات
ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة لمفهوم الممتنع والواجب و
الممكن وذلك لوجهين آ زيادة تعلق النفس بهذه الجزئيات بسبب
تجريد النفس اياها بقوتها العقلية عن المشخصات الممتنعة الاشتراك فيها
ونظمها لهذه الجزئيات في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت
بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان
ميلها اليه اتم واكثر وب زيادة الف النفس بهذه الجزئيات
ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها بها لكثرة تاديها الى
النفس بسبب كثرة طرق التادي ولا مرية في ان زيادة الالف تقتضي
كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها
واما قوله على ما ننبه عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي
اوردها في وجه التشبيه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا
قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي
الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة
لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل
فيفهم منه ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا ههنا هذا
ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات

وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها م

والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في آلاتها لا في ذاتها فنسب
ادراكها الى الآلات اعني الحواس كما ينسب القطع الى السكين
وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد انسان وهذا
البياض لون يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا
يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو النفس
فلا بد ان تكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما ما يقال زيف هذا الوجه
بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على
التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدأ الفطرة
خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات
وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا
شك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير هذه
الفاء جواب اما وهي في الحقيقة داخلة على خبر ما يقال اعني شيء و
بعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اعني بمعزل وما عطف عليه
مكان من عزلة وبالف منزل عطف على بمعزل وعن حقيقة متعلق
بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية في كما
ترى كونه على ذلك الوصف اعني كونه بمعزل وبالف منزل والمقصود
بقوله كما ترى وانما بالغ في وصف هذا القول هذه المبالغة لان المحسوسات

ان اتصافه بذلك الوصف واضح فوصفه اولا بشيء ... بحسب المعنى عن ... الوصف

التي سنتم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس
على ما اختاره فلا نتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم تكون
بالحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام فقوله لمحبتها
العلم طبعا الا ترى ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان تكون
هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر
خسيس وانه اذا عرض عليه ما في وسعه ان يدركه اقبل عليه بمجامع همه
كما نشاهده من العوام بالقياس الى كلمات الوعاظ وحكايات
القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة
اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا الكرم اي من حيث معاودهم كما صرح
به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهدة المعاد مكروهة
كما ان المثل الثاني يدل على ان تجدد الصورة مستلذ وما استفيد
من هذين المثلين معا وهو كراهة المكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ
مما ادعاه اولا من ان تجدد صورة عندها احب اليها والذ قوله و
لعمري ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر في
بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها تقتضي زيادة ميلها اليها
وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في
هذا الاصل احوج شي الى التامل وذلك لان الالف الذي لا يحصل الا

من معاودهم

في النسخة المعزية صرح به لكنه كان ملحقا بها بخط مغاير

من مشاهدة معاودهم

بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف
المكرر شي وامتنع حينئذ النزاع اي الاشتياق والميل الى المالوف
لكن الوجدان تشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف
ويكذب بكونه مكروها لا يشتاق اليه فوجب ان لا يكون التكرار والاعادة
موجبا للكراهة والتامل الذي يجب ان يفعل حتى يظهر صحة
اجتماع حكمي الالف والتكرار وزوال المنافاة بينهما ان يقال التكرار ما
يكون نافعا لذيذا يوجب الالفة والميل وتكرار ما ليس كذلك
يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار يوجب الكراهة
والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل
قال فاذا انتهى الينا ما ذكرنا فنقول قوله ذكر الغرابة
اسبابا ثلثة فالاول اعني ان يكون وجهه امرا واحدا مبني على الاصل
الرابع ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا اجماليا لا تفصيل
فيه وهو مبني على الاصل الاول الذي يقارب الاصل الرابع كما
مر والسبب الثاني اعني كون المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الاصل
الثالث والسبب الثالث اعني كون المشبه به غالب الحضور في
خزانة الصور اي القوة التي يجتمع فيها المدركات مبني على
الاصل الثاني فقد وقع ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة

[illegible]

ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاصول الاربعة
ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار
وكذا الحال في تشبيه الجرة المذكورة بالنخل واما تشبيه العنبة الكبيرة
السوداء بالاجاصة ففي الشكل والمقدار واللون قوله لجهة
من الجهات اي من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالبدر على
على الحسن في الليل والبدر وكتشبيه الحاجة في الوضوح وقوله تشبيه
او تشبيه بنحو قوله كأن مثار زاد لفظ نحو ههنا لانه تشبيه
مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان
وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قبل تشبيه احدهما
بالاخر في البحاح اذ بعد التشبيه في ذلك لا ينافي بعد التشبيه بينهما
وفي المثال من الخنفساء يقال انها كلما ردت عن صوب
عادت اليه الا اذا نفخ في وجهها فانها لا تعود وفائدة قوله قبل تصور
التشبيه بين الطرفين ما عرفته آنفا وليسه لكونه شيئا وهميا
فقد سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا هو ماخوذ من
امور كل واحد منها متحقق في نفسه كناب الغول مثلا فان
الانسان لما سمع ههنا ان نوعا من الحيوان يهلك الناس ويسمى
بالغول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب

وضعه البيت ايقتلني والمشرفي مضاجعي بيان لسيف مشرفي
اي منسوب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف
والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق ومحمول الفقعي
شبها بانياب الغول وفي الصحاح ان الشبها يطلق على الجمع والواحد
ولهذا اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا فكثر فيها ذلك او المصوب
اي مال الى السفل او مصعد اي مال الى العلو وما ذكر من اعلام
ياقوت الى آخره ماخوذ من امور كل واحد منها موجود
اصلا وقوله وليسه كما في قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا فان
المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كانها
جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما
يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها
اي ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت
وظن اهلها اي اهل النبات وانث ضمير الكناية لتانيث المضاف
اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اي النبات
حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي لم تنبت
ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غني بالمكان
اقام به وجاز ان يكون الضمير المونث في اهلها وما بعده للارض

على حذف المضاف فقد شبه فى الآية مثل الحيوة الدنيا اعني حالها
العجيبة الشان التي هي تقتضها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية
بعد قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال الخضرة النباتية
وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعدما كان غضا طريا قد
التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوتها وتقوى بعد
ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان
قلت قد يظن ان المشبه ههنا مفرد قلت ذلك ظن فاسد
اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حالة
مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظة فى ضمن الفاظ
منويه مرادة كما اشرنا اليها ههنا سواء قلنا انها مقدرة
فى نظم الكلام اولا وانما نشأ ذلك الظن من حيث ان مفهوم
لفظ المثل امر مبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من
الفاظه اخر اما معلومة الفاظ اخر اما مذكورة معه كما
فى قوله تعالى كمثل الذي استوقد الى آخره او مقدرة او منوية
كما فى قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد
انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك
كل العوم ... الى ان المركب فلا يكون

بعض

بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار
وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان
او عقليا وقد مر انه يجب فيه تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في
موقع الحال من امور خبر كان الاول وضمير حال للتشبيه وفي البعد
متعلق بحال لانه كالقصة والنبأ والحديث يصح عمله في الظرف
واما كون التشبيه مقبولا فالاصل فيه ان يكون الشبه اى التشبيه
كما فى بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وان يكون وجه
الشبه شاملا لطرفيه والابتذال الامتهان وذلك بان يكون كثير الاستعمال
فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا
فى تحصيل ما علق به من الغرض وانما قال محسوسا لان الاصل في
المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله
لون مخصوص بيان لامر ومن جهة متعلق ببيان حال المشبه وقوله فالنفس
تعليل لمعنى الكلام اى اذا كان المشبه محسوسا اعرف شيء بما هو وجه
الشبه فى بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا
لان النفس الى الاعرف عندها اميل هذا مبنى على القاعدة
السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما النهاية
الكمل اى لا شك القبول فى الاعرف الذي يميل النفس اليه الكل وهو

المحسوسات والظرف اعنى قوله فيما الفها به اكمل صلة للموصول في لاسيما
قوله لكن يجب في الثاني اى فى بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه
في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اى مع كونه اعرف على حد مقدار
المشبه لا ازيد ولا انقص قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوسين
في امر حسي هو وجه الشبه زاد ههنا اعتبار وجه الشبه حسيا اشارة الى
ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة
الكامل يتناول التشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال
هناك بحسب الادعاء كما تدري في قوله وبدا الصباح كان غرته قوله
لمثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى الاعرف اميل وله متى
صادفته اقبل والمراد بمثله هو ان النفس الى الاتم الاكمل اميل وله
اقبل قوله مسلم معروفة كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة
الفضيلة امر مسلم معروف فاذا شبه بحال من فاق نوعه بحيث بعد
في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان امكان
المشبه قوله او نحو ولنا التزيين بالنصب عطف على بيان امكان
الوجود وقد سبق منا بيان كون المشبه به في التزيين والتشويه اعرف
بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم
فلا يحتاج اليه لانهما من الاغراض والكلام في وجه الشبه وقد سبق

مثل

مثل هذا التوهم فى الاستطراف لبعده عن التصور اى هذا بحسب المعنى قايم مقام مطلقا
ومن ثمة حسن عطف قوله او نادر الحضور فيه مع المشبه على قوله نادر الحضور فى الذهن ولم يكن
من عطف الخاص على العام بلا نكتة يطلع عليها اى يطلع ذلك النادر على النفس
لما تتصور اى لما تتصوره النفس لديه اى لدى النادر من لذة التجدد وتمثل اى ولما تتمثل النفس
من تعدى النادر عن كراهة معاد وقد وجد فى نسخة مصححة هذان الفعلان اعنى تتصور وتمثل
بالتذكير على انهما لازمان مسندان الى ضميرها وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل
الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة التجدد وتعريه عن كراهة الاعادة وهذا تفريع على القاعدة
السابعة هذا اى هذا الذى ذكر وضمير مسلكه للقرب وقوله من القبول صفة لمحذوف اى الخارج
من القبول وقوله فى مسلكه اى مسلك القبول بيان لذلك المحذوف تفطنت الاسباب
هذا التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها اسباب
للرد والرائة فلذلك طوينا ههنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا فى معرفتها على تفطنك لا يقال
فعلى هذا كان ينبغى ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد بعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول
كان يمكنه ذلك الا انه تركه بناء على ان البعد والغرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه
اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح
وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن
ان يفوض معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله ولن تذهب عليك يقال ذهب عليه
كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه وجرى اى التشبيه لذلك اى لتفاوت الاسباب فى شان

قوله ورده على نحو مجرى التشبيه في شأنه وتبه وبعده يعني انه متى كان اسباب القبول
واكد واقوى كان مبنيها اكمل واشد على قياس تفاوت القرب والبعد نقصاناً وكمالاً
بحسب تفاوت الاسباب قوة وضعفاً   واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة
التشبيه عبّر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيهاً على انها قد يكون حرفاً نحو كأن زيداً اسداً وقد
يكون فعلاً نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسماً نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دائرة
بين الاسمية والحرفية مثل زيد كالاسد   عد اى عد قولك زيد اسد تشبيهاً مثل التشبيه
في قولك كأن زيداً اسد الا في كونه اى في كون زيد اسد ابلغ او قد حكم فيه نظراً الى الظاهر
بانه هو هو وحكم ثم بانه يشبه الاسد وكم بينهما   ولا ذكر المشبه لفظاً اى ذكراً لفظياً
وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكوراً تقديراً الا يرى ان استقامة
التركيب في اسد يتوقف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها
لتصحيح المعنى دون التركيب   واى اسد معناه كامل في الاسدية وهو عطف على اسد عطف
الخاص على العام وقوله كفى جواب اذا وفاعله مستتر عايد الى كون المشبه محذوفاً حذفاً مثل
حذفه في قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر فهو قصير بشرايطه اى
بشرايط الحذف اعني قيام القراين الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله
في قوة الافادة ظرف لكفى اى كفى ذلك الحذف الذي هو ذكره تقديراً في قوة افادة التشبيه
على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي مفيداً له كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت في المشبه
اى على الوجه الابلغ
بين الملفوظ والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة تستحق بها والتشـ

في ذلك

في ذلك ان منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما   واما الواجب يعني ان
اى بين زيد اسد وبين اسد
الواجب في التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلاً بل الواجب فيه انه اذا
ترك المشبه لم يكن معرضاً عنه اعراضاً بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة
على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيهاً بل استعارة
وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلنا هو ان لا يكون
المشبه مقدراً لاتمام الكلام به ولا منوياً مراداً ايضاً وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام
مثل اسد اى اسد
واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظاً فهو الذي ذكر
في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله تعالى وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ
فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل
الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الاية الى قوله وترى
الفلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام
والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه
منوي في الارادة غير مقدر في نظم الاية لكونه معتبراً بينهما وفي مثل هذا الموضع يلتبس
التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملاً
في معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة
المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون لفظ المشبه به مستعملاً في معناه الحقيقي
فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعاً وبذلك يعرف كون اسم المشبه مراداً منوياً

وان لم يكن مقدرًا فی نظم الكلام كما فی هذه الآية واذ تحققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعيناه
من التركيب فی طرفی التشبيه التمثيلی قد يكون بالفاظ مقدرة فی الكلام او منوية فيه فلا كم
وقرينة المحذوف المبتدا ايراد او بقرينة نحو اسدٌ ای اسد وانما قال بغير جملة اشارة
الی ان الجملة لا تنحذ ما المبتدا اسد علی ای ايقاعك اسدًا خبرًا لزيد ان يكون هو ای
زيدا اياه ای الخبر الذی هو اسد كونا منك كون زيد عين الخبر فی زيد منطلق يعنی فيما كان
الخبر المفرد فيه صفة وقوله فی ان الذی ظرف بمعنی مماثله والا ای وان لم يكن هو اياه
كان زيد اسد مجرد تعديد الاسناد بينهما والاستحقاق اعراب لهما والمقدر خلافه
فيلزم يعنی لا بد فی تصحيح معنی هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذی هو اسد
وصفا بمعنی شجاع واما حمله علی حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الی الثانی
فان قلت لا امتناع فی ان يستعمل اسد بمعنی شجاع مجازًا قلت لا نسلم عليك انه اذا
استعمل اسد فی مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات علی الصفة
اللازمة فيه المشبهة عنه لا استعارة او لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد واذا
حمل اسد بهذا المعنی علی زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الی
تشبيه فی الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق المحاربة فی مثل قوله اسدٌ
علیّ وفی الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقی واستعمل
جرئی او جبان علی ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقی علی سبيل التبع ما هو لازم
ومفهوم منه فی الجملة وهذا القدر كاف للاعمال فی الجار فاذا قلت رأيت زيدا اسدًا

ابوه

ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنی التشبيه ای مشبها بالاسد ابوه واذا عرفت ان
ان وجود طرفی التشبيه يمنع عن حمل الكلام علی غير التشبيه وذلك لانك قد عرفت ان المشبه
ما لم يكن متروكا بالكلية مضروبا عنه صفحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الی الاستعارة لان الكلام
ح يشعر بالقصد الی اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة فی الاستعارة بجعل
المشبه عين المشبه به علی ما يذكر هناك عرفت به ان وجود طرفی التشبيه سواء كان وجود
المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع عن حمل الكلام علی غير التشبيه ای الاستعارة
واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر فی اخراج
الكلام عن التشبيه الاجنبی الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة
خروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة علی وجود
الطرفين صريحا من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك علی المشبه
اولا فقوله رأيت بفلان اسدا ولقينی منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع
عن امر ذی صفة امر آخر مثله فی تلك الصفة مبالغة فی كمال تلك الصفة فی موصوفها
فكانه قيل فی هذين المثالين بلغ فلان فی الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد
آخر ولا يخفی تقدير اداة التشبيه وقد يجیء التجريد فی غير التشبيه كقولك لی من فلان
صديق حميم بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله
وهو اسد فی صورة انسان من قبيل ما حمل فيه علی المشبه اسم المشبه به لانه وصف
بما لا يلائم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا يغيب ومثل ذلك لا يحسن

فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال انما هو كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله اذا نظرت اليه لم تر الا اسدًا اقرب من هو اسد مع زيادة حصره في الاسدية ولا بعد في تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد وان رؤيته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية له وتقدير الاداة له بعيد وفي قوله ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فليلك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الاسد منحصر فيه وقوله وليس هو آدميًا بل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية ويمتاز عنه بالتصريح بالمنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الادمي من الحيوانات التي يوصف بالجرأة وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبرا لقوله ان نحو رأيت بفلان اسدا

لا فرق اي لا فرق بين هذه الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه المذكور في الكلام مستعملا في معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان مثل زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه

مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن الطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد اولا يحسن ان يقال زيد كاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام كان الطلاقه اقرب فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الاية معدودين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غلس الليل ولولا بيانهما لكان من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان موجودا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا يرى الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت رأسه وكان يقوم بالليل وينظر اليهما فاخبر بذلك رسول الله صلعم فضحك وقال ان وسادك لعريض انما ذاك

بياض النهار و سواد الليل وقيل كان الاشتباه هذا قبل نزول البيان بقوله من الفجر
والى صل من مراتب التشبيه ذكر في صدر الاصل الاولى ان التشبيه يستدعى طرفين ووجه
الشبه وانه لايصار اليه الا لغرض وان حاله تتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم
منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها دون الغرض فان فايدة الشئ خارج عنه
متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا حال الشئ صفة له متاخرة عنه وقد نبه عن قريب على ان ليس
من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه في اركانه
ايضا ويؤيد ذلك انه اذا عرف التشبيه فقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في شئ بالكاف
ونحوه واذا صورناه بمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار
الى ان في حذف اداة التشبيه مبالغة اراد ان يذكر ههنا مراتب التشبيه في القوة والضعف
بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا وح اما ان
يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف صارت الاقسام
اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف صارت الاقسام ثمانية والاصل في القوة
والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان
حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين
الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابع والثامن منه اى المشتمل على حذف الاداة وحده
في القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة
والسادسة وما ليس فيه شئ من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار

بقوله

بقوله وهى ايضا قوية الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من قوة الحاصلة بحذف الوجه
ولذا قيل في متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار
اليها اجمالا بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من
القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب
قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب
في تلك الثمانية اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها واعلم ان الشبه
اى التشابه يقال بينهما شبه اى تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه جعل التضاد الذى هو كون الشيئين
متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه الشبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم
اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة كان ان يجعل احدهما عين الآخر
بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى تمليح اى اثبات لشئ مليح او الى تهكم اى
استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل كرما
فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان
معا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الآخر
حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفى المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب
والتماثل وما تقدمه توطئة لهذا التنزيل ومعنى قوله انه حاتم ثان انه واحد آخر مشارك للاول في
الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان

الاصل الثانى من علم البيان فى المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة يريد ان التعرض

للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر فى مفهوم الحقيقة الاستعمال
فى الموضوع له وفى مفهوم المجاز الاستعمال فى غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع
له يتوقف على تعقل غير موضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا
الا انه متوقف على المعنى الحقيقى قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة فى اصله ضمنا ويقدم فى الذكر عليه ايضا
قوله والكلام فى ذلك اى فى بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم
على مفهوماتها وذلك لتعرض هو بيان ان سبب دلالتها ماذا هل هو الوضع او ذوات الكلم
ومفتقر الى تقديم التعرض لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت
على طريقة الترديد وانما افتقر الكلام فى ذلك الى ما ذكر لما سيأتى من اخذ الوضع
والدلالة فى تعريف الحقيقة والمجاز ومن تقسيمها الى اللغوى والشرعى وغيرهما فى تحققه
اى فى ثبوته للفظ لا فى وجوده فى نفسه لان الاختصاص امر اعتبارى يحكم التعقيم اى العقل الحاكم
بلا شبهة اما الذات اى ذات اللفظ من يحكى عنه اراد عباد بن سليمان الضميرى واشار بلفظه
يحكى الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سيذكره من احتمال التاويل والاشعرى وكثير من
المحققين اختاروا الثانى والبهشمية اختاروا الثالث لكان يمتنع نقله اى لكان يمتنع
نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المعنى اصلا سواء كان
نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما بوضعه له كما فى العلم المنقول لكنا نعلم قطعا
انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم فى شىء من الالفاظ على معانى الهندى اى اللغة الهندية

لا يقال لعل هناك شرطا فقد فى حقنا فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها لانا نقول
فح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالة على اللافظ لما تقدم
اشارة الى ما ذكره من ان انهل اسم للريان والطلاق على العطشان من باب التفاؤل
لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك هو جون ان يكون ذلك
الشخص فى نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان
تحقق الالفاظ فى انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ فى نفسه يستلزم
تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك
الدلالة عليهما من ذات اللفظ ح كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه
بخلاف ما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ
ح او قد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معا
وهذا مع كونه غير قطعى اقرب مما ذكره المص لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين
انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا فى مثل قوله هو ناهل
ولا شك ان الدلالة انما نشأت من ذات اللفظ عند القائل بذلك حتى فهم المعنى منه لا فهم كونه
مرادا للمتكلم فتدبر ان للحرف خواص الظاهر ان القائل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق
والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف ولكن نسبهما معا الى الكل والجهر اشباع الاعتماد
فى مخرج الحرف ومنع النفس ان يجرى معه والهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج
الذى هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا

وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحروف كان الحروف مهموسا والحروف المهموسة هي
المجموعة في قولك سكت فحثه شخص وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المص ان
المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا ... وان ما عداها مهموسة والشدة
ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف اجدك قطبت
والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري
كما في حروف لم يرعونا وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح
والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها وستدعيه صفة خواص
وضعيها ومنها للحروف وضميرها للحروف والمعني وقوله ان لا يهمل التناسب دال
على ما هو عامل في اذا اخذ ومثل ما ترى صفة فضاء وما بيني منسوب الى ما بين
الى ما بين الشدة والرخاوة وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان
والفعلى يناسب ان يكون ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل والجيدى وهو الحمار الذي
يحيد اي يميل عن ظله لنشاطه وقوة النفس فعل يناسب ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة ولذا
لم يغير العين في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه
وفي ذلك نوع تاثير لا لنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار
التناسب بين اللفظ بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما
اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات
جميع اللغات والحق بعد اي الحق بعد ما اشرنا اليه من ان لا لنفس الكلم باعتبار

ای وفی ان للحروف والترکیبات خواص علی ما ذکره ٥

خواص حروفها واوزانها نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخرين لا المذهب
الاول لان ذلك النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما مر حامل
باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديده الحق بين المذهبين الاخرين
ميل منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوفيق من الله اما بخلق
علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة او بالالهام
على احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب من هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوفيق كانه
تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني ليعطف عليه الاصطلاح ويشير الى انه لا يتاتى من
واحد بل لا بد فيه من توافق بين جمع ولم يصرح ههنا بطريق الاعلام لظهور انه الترديد
والقراين كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقولا في الوضعين منصوب
على انه مصدر موكد لنفسه والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان الكلام
في هذا الوضع دون الوضع الشامل للاقوال الاربع واختار اللفظ على اللفظ اشارة
الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير اي معنى كان وتعيين اللفظ
بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئي كتعيين لفظ الضرب بازاء معناها ويسمى وضعا
شخصيا وقد يكون على وجه كلي كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول و
المصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات
فانها ليست موضوعة بخصوصها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة
كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا ويخرج المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصيا ولا نوعيا

ای واحد او جماعة

لکونه ایسر واسهل وایضا

اذ لا بد فی تعیین المجاز بازاء معنی من اعتبار قرینه اما شخصیة وهو ظاهر او کلیة کما فی اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازیة فانه لم یکتف باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان یکون هناک قرینة دالة علی المعنی المراد ومن قال فی المجاز وضع ثان لم یعتبر فی تعریف الوضع قید بنفسها فوجب عنده ان یکون اعتبار الوضع للعلاقات وضعا نوعیا لکنه متفرع علی وضع سابق فیکون وضعا ثانیا اذا عینته بازاء ما اردته من المعانی ای معنی کان لکن یجب ان یکون تعیینک مبنیا علی قانون العلاقات المعتبرة فی اللغة ان الوضع تعیین الکلمة ابدل ههنا اللفظ بالکلمة اشارة الی ان اللفظة بما ذکره من التعیین صارت کلمة مع ان المذکور فی تعریفات الحقیقة والمجاز هو الکلمة دون اللفظة وما شرع الآن تمهید للشروع فی تعریفاتهما غیر ممتنعة وذلک لجواز ان یکون بینهما مناسبة مصححة لامعان الذهن من المعنی الاول الی الثانی کما نبهت علیه فی صدر فصل علم البیان علی ما ای علی ما ذکر من ان الکلمة المستعملة یطلب بها تارة معناها فتکون حقیقة واخری معنی معناها فتکون مجازا وانما لم یذکر الکنایة لدخولها فی الحقیقة کما سیصرح به حیث بین خلاصة اصلی المجاز والکنایة ومبنی دخولها فی الحقیقة ان یجعل ارادة المعنی الموضوع له باستعمال اللفظ فیه فی الحقیقة اعم من ان تکون وحدها کما فی التصریح او مع ارادة معنی المعنی کما فی الکنایة واما ارادة معنی المعنی علی الانفراد فهی فی المجاز وحده فالحقیقة قد سبق توجیه التعرض لها فی اصل المجاز وتقدیمها علیه والتأویل فی الوضع هو ان لا یکون وضعا حقیقیا بل ادعائیا اذ لا بد ح من ان یکون مبنیا

على تأويل

على تأويل ذلك عن الوضع التأويلی انما یوجد فی الاستعارة بان یستعار المعنی الموضوع له لغیره بطریق الادعاء مبالغة ثم یطلق علیه اللفظ فیکون مستعملا فیما هو موضوع له ادعاء لا تحقیقا وسیرد علیک فی مباحث الاستعارة تحقیق التأویل الذی هو مبنی ذلک الادعاء وانه لا یقتضی کون المستعار مجازا عقلیا وحقیقة لغویة بل هو مجاز لغوی ثم ان الاحتراز بهذا القید عن الاستعارة مما لا حاجة الیه فی صحة الحد لان لفظ الوضع وما یشتق منه اذا اطلق یتبادر الفهم الی ما هو بالتحقیق دون التأویل لکنه اراد دفع الوهم لمکان الاختلاف فی الاستعارة هل هی مجاز لغوی او حقیقة لغویة ونظیره فی دفع الوهم الاحتراز فی حد الفاعل بقید تقدیم الفعل علیه عن المبتدا فی زید قایم وفی حد النعت عن الحال بقید الاطلاق وقوله علی اصح القولین لا یجوز ان یتعلق بقوله تعد لان اصح القولین هو ان الاستعارة مجاز لغوی لا مجاز عقلی هو حقیقة لغویة بناء علی ذلک الادعاء فکیف یصح ان تعد الاستعارة مستعملة فیما هو موضوعة علی القول الاصح بل هو متعلق بقوله یحترز ای انما احترز فی حد الحقیقة عن الاستعارة علی القول الاصح الذی هو انه مجاز لغوی واما علی القول الآخر وهو انه مجاز عقلی وحقیقة لغویة فلا یجوز الاحتراز عنها لکن الانسب ح ان یقدم قوله علی اصح القولین علی قوله فی الاستعارة لئلا یقع فاصلا بین تعد وما عطف علیه اعنی والاسیما والمعترض علی هذا الحد بانه لا بد فیه من التقیید باصطلاح التخاطب کما هو المشهور فی الکتب لئلا ینتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوی فی الارکان المخصوصة لاشتماله علی الدعاء فانه ح مجاز قطعا مع دخوله فی الحد ودفع بان الحیثیة مرادة ای المستعمل

اذ من غير تأويل

فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له و ما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد
حيثية اصطلاح التخاطب فى حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر فى الحدود
وكذا ان تقول وضع فى هذا الحد قوله ما يدل عليه بنفسه موضع ما هى موضوعة فى الحد
السابق بناء على الوضع اعنى تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسه يستلزم دلالتها بنفسها عليه
بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بما للوضع مدخل فيها ووضع ايضا فى هذا الحد
دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل فى الوضع فى الحد السابق واحترز به ايضا عن الاستعارة
فورد عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة فيما هى موضوعة له بناء على ان الوضع
اعم من التحقيق والتاويل ليست مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لاحتياجها فى الدلالة على ما اريد
بها الى القرينة كما سيأتى فى بحث الاستعارة وجوابه انه يدعى ان من جعلها مستعملة فيما وضعت
له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه
فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بقرينة الادعاء فى انها لدفع مزاحمة المعنى
الآخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ح ان لا يكون دلالة المشترك بطريق الادعاء
فى انها لدفع مزاحمة ... دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما فى الاستعارة
فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك فى الاستعارة ادعائى وفى المشترك
تحقيقى فلا يلزم من عدم الظهور فى الاستعارة عدم الظهور فى المشترك او القرء
دخول المشترك فى الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله فى الحد الثانى فلذلك تعرض لبيانه
فزعم بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين بمعان القرء مثلا ما وضع لكل واحد من معنييه مرتين ثم ضمنا فى

يكون

ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعنى مفهوم الاحد الداير بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل
واحد بخصوصه تعيين اللفظ للاحد المطلق لا للمجموع المعينين من حيث انه مجموع فانه غير لازم
فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اى غير مقيد بالنسبة الى احد معنييه كان مستعملا فى الاحد
المطلق الداير بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذى يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين
فقوله فى ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اى وكاستعمال القرء فى غير المتجاوز
وهو الاحد الداير واما بتقدير مضاف اى وكاستعماله فى ذى ان لا يتجاوز وهذا كما ترى
مردود حدا اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد
المطلق المشترك بينهما وهو مما لا سترة به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين
فقط لوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعنى ذلك المفهوم الكلى وفرديه
واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه
فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلى وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم
بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا
بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة والصواب
ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص باحد معنييه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا
بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون
مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك
ان هذين المعنيين متساويان فى التبادر اجمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون
دلالته على ذلك المعين المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعين
الآخر مع كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على ما عداه الى زيد فقوله فى ان لا يتجاوز
لم يرد به ان اللفظ مستعمل فى عدم التجاوز بل اراد انه فى ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما وكانه
مستعمل فى عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله فى جميع
معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعنى اذا كانت المعانى متضادة
كما فى لفظ القرء ونظايره اما اذا خصصته باحد التخصيص فى قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر
واما فى قوله القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفى الحيض تعيين للطهر
كما كان الوضع عينه بازائه بنفسه يعنى ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضى ان يكون

وهو الاحد الداير

لم يلزم الوضع للاحد الداير فيكون بين المعانى الثلثة لا بين المعنيين

وانما قال لم يقل به احد ولم يقل باطل لكونه كذلك امر ممكن نظرا الى اعتبارين

اشار الى انهما لم يكن مرجوحا اصلا وكانت راجحة فى الحد جاز وضعها بالظهور

هو الاعلى بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع
المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فجزء من مقتضى
الدلالة ههنا والاشارة الى هذه التدقيقات التي اوضحناها قال وانه اى ما ذكره من حال المشترك
مخصصا باحد ومنعه وغير مخصص لمعنيه فصل تامل فيه فاحفظه اى استعمال الاحتياط في التامل قوله
المستعملة في معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة من انواع المجاز لان المتبادر من
لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعارة فانها مستعملة فيما هو
معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلثة للحقيقة كما ننبهك عليه ولا بد في الحدين الاخيرين
ايضا من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح التخاطب وبهذا التحقيق يبين ما ذكره
من انه متى تعين عندك صاحب الوضع نسبت الحقيقة اليه بوقفك اى بجعلك عارفا بامكان انقسام
الحقيقة الى اكثر من تلك الثلثة وذلك بان يتعين مثلا ان الواضع من النحاة والمتكلمين فيقال حقيقة
نحوية او كلامية وقد يسمى امثال هذه اصطلاحية وعرفية خاصة واما لم ذكر ههنا كلمة اما
اهتماما بشان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها
وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعه اى هي مستعملة في غير الموضوع له التحقيق فيتناول الاستعارة
المستعملة في الموضوع له التاويل ولما لم يمكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة
اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد آخر يقوم مقام قيد
اصطلاح التخاطب المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه مغايرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى
المغاير عين معناها الشرعي او العرفي في مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظة الصلوة في الاركان
المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا
احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له
معينا لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان تكون الكلمة مستعملة في غير
معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ
الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفية والباء في قوله بالنسبة
متعلقة بالغير فكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار واما ذكر استقلالا فبالتبعية
لظهور المتعلق للجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف
اللام دون عن اى احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اى احترازا عن
ان يخرج فقوله نظرا تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف

الا عن خروج ما اذا اتفق وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اى فيما تكون موضوعة
له بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق
المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل فتقع اى الكناية مستعملة
في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهي مستعملة
في المكنى عنه لان المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد
على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي وههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا
اصليا في الكناية لم تكن مستعملة فيه لما سيصرح به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة
اصلا ويكون تقييده فيما سياتي للحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب
عنه بانه صرح في آخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه
وحده وهو الحقيقة اى التي ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد
به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين
وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي
في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد
الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد
بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قولك فلان لا يخاد له طويل النجاد قصدا الى طول
قامته فاما ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع
لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق
فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي لينفهم المعنى المجازي المشتمل على
المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور في الكناية دون
المجاز تحكم فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب
القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة فيه وح
تحمل الكناية قسما ثالثا على حدة في معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق
متعلق بمعناها حال منه والعامل فيه معنوي كانه قيل المستعملة فيما يناسب معناها
ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معناها
مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتاويل استعمالا اى في غير معناها والمجاز
اعني بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة من معنى معناها وقوله في ذلك النوع
متعلق بمعناها اى ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب

ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب في يدك وذلك العيد
مثل قولهم لعلاقة بينها وقولهم على وجه يصح اجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان
ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون
سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن   واعلم ان ارادة
تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات
التراكيب ليست مما استعمل فيها الالفاظ وانما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية
في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه اجمالا والماعليه   ومن حق الكلمة في الحقيقة
بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وقيدها بغير الكناية لان الكناية يفتقر
في دلالتها على المكنى عنه الى القرينة وان لم يفتقر اليها في دلالتها على معناه الاصلي
والباء في بنفسها متعلق بان يستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء بنفسها
عن غيرها فان تعاين الكلمة بنفسها لمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء
واما ما ينقض بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية يحتاج الى القرينة
فلا يصح الحكم بان الحقيقة بغير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك
ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه تبادر الفهم منه الى الموضوع له
وان لم نعلم بعينه بحيث لكنها لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان دلالته على
الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا خصص باحد وضعيه انتقص ليلا
دالا بنفسه على معين ذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها
كما مر   وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال
وحق المجاز بترك لفظ من فكان حقه منحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله
ليعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي ليعين ذلك الغير الكلمة
لما يراد منها   وسميت الحقيقة حقيقة ارادة بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي
والمعنى اللغوي   لمكان التناسب اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون
اي الثبوت والوجود جاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي بمنزلة
التناسب   اذا وجب اي ثبت ولهذا فسر الواجب بالثابت لئلا يتوهم

منه معنى اللازم عقلا او شرعا   واجب لها ذلك اي ثبوتها في موضعها
وقد اكدته قوله ثابتة في موضعها الاصلي بيان لما تقدم من قوله فعلنا بها الواجب
فهو عندي للتأنيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل
فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التأنيث واما على الوجه الاول
وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل
صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها اعني الكلمة فيجب التأنيث كما يقال مررت بقبيلة
بني فلان وانما ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التأنيث وذهب
الجمهور اي ان التاء على الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة
والذبيحة والنطيحة   لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى
اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها الاصلي
اي جاوزته وانما فسر قوله غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه بنفسها
لمزيد اظهار تعديها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل المصدر بمعنى الفاعل مستبعدا
ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصوير معناه ومسلك اليه   واعتبار التناسب
لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار
التناسب بمنزلة اقدام الاشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على
اقدام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه
بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان له حمرة
باحمر كان المسمى ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة التي ترجح تسميته باحمر على تسميته باصفر
فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا
على خصوصية ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى
في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في
مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة
في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل من قام به الحمرة مطلقا
وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات   ت

و سلوكه مجرى على موصوفه اوله كجرجل ظريف وامرأة ظريفة ٥

لانه ظاهر في المكان دون المصدر لا يعنا يكون فيه انتقالان بخلاف الحقيقة ٥

ويتجه عليه انه لا يلزم ما ذكر من التشبيه بالحقيقة لفوات التقابل بينهما ٥

خارجاً عن مفهومه غير صحيح لا طلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة
صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا تقول في كتاب والله
انهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما
مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصارا بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر
علماً فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجاً عن المسمى كما اذا
سمى من له حمرة باحمر اى جعل علماً له والثانى ان يكون داخلا فيه ماخوذاً مع خصوصية
الذات كنحو كتاب والله وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون
داخلاً في المفهوم ماخوذاً مع ذات مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما
مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية
الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار واعتبر على انه خارج عن المسمى
سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والاله والمعيار
في تمييز الاسماء التى دخل في مفهومها المعنى عن الصفات ان توصف ولا توصف بها
على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شئ اله ويقال كتاب كريم ولا يقال
شئ كتاب ان ترك مغلوباً له بتقدير مضاف اى اتق التسوية مخافة ان ترك
نفس اطلاقه عليه اعلى الالاه الذى وصف بالجبر وقوله عن الاله متعلق
بعاق اى من معنى البعد وان كبيرا سواء اى بين القسمة باعتبار المعنى وبين
الوصف لكونه مجاز عقول اشتقاقا من كذا اى من اله بالكسر اذا حار
واصله وله او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اى من اله بالفتح اى من عبد
والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان هذين المعنيين معتبر فيه لترجح
التسمية به سواء قيل خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه
يتفاوت الحال ههنا بخلاف احمر علماً لجواز زوال الحمرة فيزول العلم ان كانت الحمرة داخلة في
مدلوله قطعنا اى حيث جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه
من قبيل الصفات التى يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه على غير
تعالى يرمون اى يسبوننا والحال ان موضع السب مكانهم الذى هم فيه ليلاً ونهاراً

غفرا اى اغفر لهم غفراً ما صدر عنهم من سبنا الى الباطل وسبهم ايانا وحد
وتحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اى في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد
كلمة كل في الحدود شائع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط
كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهى حقيقة ولا شك انهم يريدون منه المعنى المشترك الصادق
على كل فرد من الحقيقة اعنى الكلمة التى اريد بها كذا فيحصل المقصود بالحد مع تقريب
الى الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت له فى وضع واضع بمنزلة
ان يقال هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له فى غير
اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع
لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع الحقيقى كما مر فلا حاجة الى التقييد لعدم التأويل
كما ارتكبه في حده وخروج باقى المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حدهم حده بعم
واضع اللغة وغيره وذلك لانه بتنكيره وابهامه دل على انه اريد به واضع ما اى واضع كان
ولو عرف لتبادر الفهم الى الواضع اللغة لان الاصل والسابق فى الاعتبار هو وضعه وباقى
الاوضاع متأخرة عنه لان اهل الاصطلاح ينقلون الفاظا موضوعة فى اللغة لمعان الى معان
اخر وانما يذكرون هذا القيد تقريبا للمعنى الاول فان قلت هلا حكم على الاحتراز
عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازى يستند وقوع اللفظ له الى غير الواضع اعنى العلاقة
المصحح لاطلاقه عليه مع استناده الى ما وضع له هو موضوع له قلت انا لم نحمله عليه لان
معنى وقعت له في وضع انما وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذى اخرجناه
بقيد الحيثية ولا يمكن اخراج بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع والذى
يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما يتناوله عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا تفسير
للاعم بالاخص فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا
لانا نقول قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل
دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر تقريرا للمعنى الاول ولك ان
ان تقول اراد بالتناول العقلى ما يعم العادى والاعتقادى ايضا فانها تقع تحته

وفيه ان اراد به وقوع العشرة لكل واحد من الخمستين على الانفراد فالامر ظاهر
والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها لمجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد
لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة
اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد به
في وضع واضع تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر وقولهم لملاحظة بين
الثاني والاول اي لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بوضع
آخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذ لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له لما يرد على حد الغلط فقد تدارك بهذا الايراد ايضا ولم يحصل مقصوده
بقوله فتامل فيه وقولهم فتامل   واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي
الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقها ان لا يسمى الظرف اعني حال وضعها معمول
ان لا يسمى بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق لما في حقها من معنى الفعل وجاز ان يتعلق
ايضا حال وضعها فيقدر الكلام هكذا حقها حال وضعها ان لا يسمى لما عرفت والحاصل
ان الاستعمال معتبر في حدي الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله
كالجسم حال من المستتر في ان لا يسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم به
لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الاول في المكان الثاني والجسم
حال الحدوث له كون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون   واما حال الوضعين
الاخيرين اي الشرعي والعرفي فحق الكلمة كذلك اي ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها في حال
الوضع الاول اي اللغوي ان لا يسمى بهما على الاطلاق اي لا تكون حقيقة مجازا اصلا وحقها
في حال الوضعين الاخيرين اي المتاخرين عن الوضع اللغوي ان لا يسمى بهما مع تقييد الحقيقة
بنوعها اي لا تكون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجاز الحقيقة الشرعية ولا تكون
في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية ولما اكتفي بذكر تقييد الحقيقة بنوعها
لانه الاصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا عرفيا ولا مجازا شرعيا
قوله وان كان في الاطلاق فيه تامل وذلك بان يتوقف فعل الشارع والعرف اللفظ الموضع
بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه يجب ان لا تكون الكلمة حقيقة ولا مجازا

اصلا

اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع
في اللغة اصلا   في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كلام
انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا   وان تسوقه اي تسوق ما عند
السلف مرتبا حال منه وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد تابدا بالضم
وبالكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب وفاعلين حال من
فاعل تسوقه كما ان منتهين كذلك   اجروا اليه اي ركائب افكارهم وان بروا الغاية
اناخوا اي اناخوا تلك الركائب لديه فاذا استناخا اي جاءوه وما نحن بصدده على الخضوم من
في بحبوحه اي وسط ذروة اي ذرى تاملك وهو بالفتح الكنف والستر وبالضم جمع ذروة
بضم الدال وكسرها وهي اعلى الشيء عن الاستطلاع طلعتها اي عن طلب الاطلاع على حقيقة
ما يرونه وما نحن بصدده   اعلم ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفسر
فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة
واللغوي قسمان الظاهر انه اراد به اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان الراجع
الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المص كما سيجيء
معترف بان حده للمجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا
بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على رأي السلف كما التقسيم الاول لكن
يرد ان حدهم المذكور للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال المراد بالمجاز اللغوي
الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية
كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج
في دفعه الى التاويل بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم
منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان   ولها انقسامات اي وللاستعارة
انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك   مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان
الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة
لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة
بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذا المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى
الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث

المقيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم كان مباحثه اقل فرتبها للخاطر في التقرج الى الاكثر ويتلوه الكلام اي يتلوا المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقليه اي يتبعه في فصله كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة واما تقديم الحقيقة اللغوية على مجازها فلانه اخذها في حدوده
المجاز اللغوي الراجع الى المعنى الكلمة ولك ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبر للفصل الاول كما في بقية عده للفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول والعنون ولك ان تجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوف لوجوب العهد بما يدل عليه فتقديره هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المقيد ويكون قوله المجاز اللغوي الى آخره مبتداء خبره ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة اي ساعده وفي حمل ان يكون على هو مسامحة شايعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح الحمل اي هو ذو ان يكون الا ان التصريح بهذا المضاف في الكلام مستبشع جدا مع قيد ان يكون انف مرسون يدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان نقل ائمة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيدي المشفر والحافر مفهوميهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان استعمال الانف من غير زيادة قيد اي يستعمل في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا مأخوذ من السراج اذ يقال سرج الله اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال في هذا استعمل مقيد بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رأيت رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلا او مثل المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر

استعمال الشفة بان يجرد عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج قولك فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر استعارة لا مجازا غير مقيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله ومرسنا سمي هذا القبيل استئناف كلام لبيان وجه التسمية لاختصاصه لمكانه الاصلي بحكم الوضع اي وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا عند المصير طرق لقيامه مقام المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكأن احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا نعد مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فايدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وايضا في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سيأتي وليس في كلمة المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه انف الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة لمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة في الاستعمال فكون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد حاصلا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين
في المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى حكم لها وهو ان يفيد الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المقيد والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تقدير في الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولا في غير المقيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى واللام في قوله لتعلق النعمة بما متعلق بان يراد

وما بينهما اعتراضية وفي قوله من حيث انها يصدر عن اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة
السبب الفاعل للنعمة والاشتهار الايادي بمعنى النعم لا ينافي كونها في الاصل مجاز الغويا
قد صارت حقيقة عرفية وكذا اذا اريد اي بلفظ اليد القوة او القدرة
كانه اراد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان القوة
صفة يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق
الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف واشار بقوله اكثر ما
يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب العادي للقدرة ولو قال اذ بها يكون
البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة
السليمة ولذلك اي ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق
بين المعنى المراد والمعنى الاصلي تجدهم لا يطلقون لفظ اليد على ملابسة بينه وبين الجارحة
اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي ونحو ان يراد
المزادة مالروية المزادة ظرف الماء الذي يستقي به على الدابة التي يسمى راوية
قال ابو عبيد لا تكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث ليتسع وجمعها المزاد
والمزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه
المزاود وان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لقربه مما تقدم اذ هناك اطلاق
اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولذا اعلق بأو وقال بنحو من الجهة المذكورة اي المجوزية
التي هي قرينة من الحاملية والحفش بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت وا
سقاطه في الاصل لم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به
عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من رواتب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان
عالي والتاء فيه للمبالغة كغرفة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك
تشبيها حتى يتوهم انه استعارة كما في الاثير انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه
لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به صيغة الادعاء كما في الاستعارة
المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل
الا اذا كان كذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط حتى كانه الكل بعينه

المزودة الخرف ... [illegible]

[illegible marginal notes]

لكونه

291

لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب
او بالسنام عطف على بالنبات اي وان يراد الغيث بالسنام فانه
ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان
الغيث سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل
في المستن من ربابه يصف غيثا يقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا
وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض ومن هذا اي ومن اطلاق
التسمية الانبات على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف
من يفسر وجه تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية
ازواج من الانعام مطلقا على كون السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال
باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى وقسم لان قضاياه
وقسمه يوصف بالنزول من السماء من حيث انها كتبت في اللوح لاسيما اذا
نظر الى ما ورد يعني انه اذا نظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذلك التفسير
اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها في معيشتها على انزال الماء من السماء
ويزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء بل من مياه
الارض والصخرة اي صخرة بيت المقدس وقيل اي صخرة كبيرة هي جبل
وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمته هو
معنى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض اي
عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء
في الشيء فانسلك ومما نحن فيه اي ومن اطلاق اسم المسبب على
السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء المطر
الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز ان يشبه التلبس الذي بين الرزق والسماء
بتلبس الظرفية وكون الرزق في السماء فيكون في مجازا حكميا لا لغويا الا انه
لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا

الا انه فى كلمة فى على طريقة الاستعارة واما يكون ههنا مجازا حكميا ان لو حكم نسبت طرفيه
غير السماء للرزق الى السحاب فتدبر   ومما ينخرط فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز
فى الفعل اعنى فى هداه الله واضله مع الاختلاف لانهما على حقيقتهما عند اهل السنة وهذا السلك
اشارة الى اعتبار السببية المتناوبة لاطلاق اسم المسبب على السبب كما فى الاكثر الامثلة
والعكس كما فى مثال الاكاف والدم ومعنى اللطف ما الصق به الالطف يقال لطفه بكذا اى
برّه به وهو متعدى بنفسه وفسر البداية باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه
من استعلى فى المكلف بما هداه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا له اختياريا وفسر الاضلال
بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح الى الله تعالى   اى العناد
المستلزم للنار وهذا صريح فى ان اسم النار المسببة عن العناد اطلق على سببها اعنى العناد
وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد ولا مجاز ههنا وقوله لاستلزام
اموال اليتامى ههنا اياها اى النار دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعنى اموال اليتامى
فيكون المعنى انما ياكلون فى بطونهم اموال اليتامى المؤدية الى النار فاندفع توهم التكرار
وفى بعض النسخ لاستلزام اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببية
تلك الاموال للنار واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع
العجف على غير قياس حملا له على سمان وقوله اى علفا يأكلن اكاف بيان لوجه سببية الاكاف
للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى علاقة المسببية الثانية
للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدا وللتعلق خبره وكذا قولهم مبتدا وللتعلق بينهما
اى التعلق سببية الدم بالدية اللازم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم
المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن سياق الكلام   ومن امثلة المجاز ما كان
التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق
ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبنى للمفعول مع التانيث
مسند الى قرأت بتاويل اللفظ او الجملة وانما ذكر المصدر اعنى استعمالا لاظهار متعلق الجار
فى قوله بقرينة الفاء ووضعه بجاز بالتميم به كون قوله استعملت مع ما فى حيزه بيانا لقوله
ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت القرآن   والسنة بالجر عطف على الفاء يعنى
ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتهما ان الفاء دلت على تاخير
الاستعاذة عن المعنى المراد لو اريد القرآن والسنة المستفيضة دلت على تقديم الاستعاذة
على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى غير نفس القراءة ولا شئ
يراد ههنا سوى ارادة القراءة   ولا تلتفت فى نقل عن ائمة القراءة ان قوما

ذهبوا

ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعى وابن سيرين
وليس ذلك بمخالف للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب بالقراءة
والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور المهتم فى حال القراءة
فلذلك نهى عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة وعد تاخيرها من ضيق مقال المؤخر
فى اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة
بقرينة فجاءها بأسنا قد يقال جاز ان يكون فجاءها تفصيلا لما دل على قياس ما قيل
فى فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب
الاجمال فى الذكر واذا حمل مجئ البأس على الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها
ليصح مجئ البأس بعد ما اريد الاهلاك وقد مر انه عدّ من باب القلب وانه فسر مجئ البأس
بالحكم بمجيئه والشهادة اما حمل البأس على عذاب القبر او عذاب الاخرة مما لا يصح لان
للحال اعنى قوله بياتا او هم قائلون يأباه كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت
القيلولة بمجئ البأس لانهما وقت الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافظع
بقرينة انهم لا يرجعون قرئ ان هذه بالفتح على ان لا زائدة فالمعنى
وحرام انهم يرجعون اى ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم
على ان هناك مبتدأ محذوفا اى وحرام عليهم ذلك اى المذكور فى الاية السابقة
من العمل الصالح والسعى المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون الاهم
عن ان حذفا مطردا وقرئ إن بالكسر فلابد من حذف المبتدا او على التقديم

كلها هو قرينة على ان اهلكنا بها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية
لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن اريد اهلاكهم ومنه ما آمنت
فصله عما قبله اما لخفاء قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف
حمله على حقيقته حيث قال افهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من الذين اقترحوا
على انبيائهم الايات وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم
الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث والاول ما ذكره ادق معنى وابلغ في
الوعيد وذلك ان ترتيب انكار ايمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون للوصف بالاهلاك
مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته ويقدر في الكلام ارادة اهلاك
هؤلاء فيكون معنى الاية كل قرية اردنا اهلاكها لم تؤمن واحدة من تلك القرى
فهؤلاء يؤمنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا من الانباء على اصرارهم على عدم
الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى وانما حملت الامتناع اي امتناع
من يوهم الاستعاذة عما ذكرت من كون قرئت بمعنى اردت القراءة على ضيق العطف
اي ضيق مجاله في فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء ثم ضرب مثلا بعد
نقل لانه اي لان التجوز بالفعل من الارادة متى جرى فيما هو ابعد من كون قرئت بمعنى اردت
القراءة جريا مستفيضا مشهورا ابكاه اي ذلك التجوز الى المستفيض من اذا نكلم مفعول ثان ليريك
وكلمة اذا متعلقة وجاز ان تكون صلة للموصول اي من يكون ويحصل في زمان تكلمه بخلاف وكمن صلى
لغير قبلة مفعول ثالث له اي يكاد يريك المتكلم بخلافه كمن خالف السيرة المرضية التي تلقاها العقل بالقبول الا بديل

انك

انك اذا قلت احدث فم الركية ضيقا كان مستنكرا جدا لمخالفته ذلك الاستعمال
المشهور المقبول قوله اليس كل احد ببيان لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو
ابعد جريا مستفيضا فان قوله نقش اشارة الى ان له نظاير كثيرة لان كل احد يقول
للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفرج
السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك مع ان اختصاص الالفاظ
بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشيء
ضيقا واما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا
واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا قوله فينزل اي كل احد ويروى بصيغة
المخاطب ايضا وكذا الحال في ثم يأمره وقوله يجوز مراده اي مراده المجوز والمعنى
مراده بحسب تجوز ارادته وهو السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها
كالواقع ثم امر بتغييرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة
المقدرة هكذا قيل وليس بشيء اذ لا يكون المثال ح من قبيل التجوز بالفعل
عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرأت فالحق ان يقال
نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مآل
هذه العبارة اعني ضيق اي قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة اي
ارادة عدمها وبهذا ينكشف كونه ابعد من التغيير بالفعل عن ارادته المحققة والى
ما ذكرنا اشار بقوله انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد المختار التوسعة اي هناك
ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فينزل مجوز مراده واراد به السعة مراد بها ارادة
السعة لا معناها الحقيقي كما توهم ذلك القائل وبنى عليه كلامه مع كونه معترفا
بان ضيق فم الركية من تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به
وقد يقال احداث الشيء ضيقا من توابع معنى التضييق اعني التغير من السعة
الى الضيق فليستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما يتكلفه المصنف قوله
اما بحسب جواب متى جرى بيع معنى بحسب ان تكون ذلك التجوز في

الذي هو قرات اجري لاجري وانما كرر اجري مع العطف نظرا الى
استفاضته في الاستعمال قوله واشال ذلك بالرفع عطف على المرفوعات
السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله مما نحن فيه
الكلمة بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العايد الى الموصول كانه قيل
من الكلمة التي تعدت عن معناها الاصلي وقوله التعلق بينهما متعلق بتعدت و
قد بالغ في تعميم وجه التعلق بقوله قويا كان الخ لكنه اراد انه مشروط بان يكون
نوعه معتبرا في اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا
يصح التجوز بين جميع الاشياء قوله وللتعلق هذا تعليل لقوله يحتمل على صيغة
المبني للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد
صلة اي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا يشتبه على احد ان المانع انما
منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندي انه يجوز
ان لا تكون كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك وبيان ذلك ان بين المانع
الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا اذ الداعي
الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك
ويكون الجار المحذوف مع كلمة الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا
تسجد والظاهر ان يقال مراده به دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل دعاك
ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير في به لفظ منعك المقرون
بكلمة ما فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند الجمهور
لا مزيدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعندي منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك
الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة الزجر على المعاصي والمقاتلة بمن
آمن مع من كفر او الى عدم لحوقك بي لتخبرني عن ما وقع من الفتنة ولا تكون
فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصل لمكان الاختلاف فيه ولانه
باب على حياله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقر الى التعرض للتناقض



وذلك لان قولك له علي عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله
ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء آخره نفيه وقد افترقوا في التفصي
عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء
بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى واحد كمدلول التسعة
مثلا عبارتين احديهما مختصرة هي لفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا
واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها باسرها
واخرج باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة الذي تقتضيه العبارة بظاهرها
ثم حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا لفظة عشرة باقية على معناها الحقيقي
الذي تدل عليه حال افرادها وقد اخرج بعض آحادها عن الحكم فلا تناقض اصلا
ومنهم من ذهب الى ما ذكره المص من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد
الاستثناء فالعشرة ايضا مستعمل في التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا
فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة
التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج
الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج
الشيء عما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان دخول
الواحد في حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا ناقض
آخر كلامه اوله بل من قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع
نظرا ان تحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم التناقض فالاولى
ان يؤخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عن التناقض
من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني
ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لتعديه عن مكانه الاصلي و
لغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا لتعلقه بمعنى
الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه تشبيه شاهد لتحقق المعنى الذي

اريد به لما سياتي في آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من
الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت
النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت بقرينة ما اريد به
من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي
ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد
ولما كان حقيقة اصل المعنى متى المرادة في نحو المشفر لم يتصور فيه شبه شاهد
لتحقق المعنى الذي اريد به الفصل الثالث في الاستعارة فسر
الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه ليتناول
المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية
واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي وسواء لا يصرح هناك بما يدل على جعل
احد طرفيه مشبها والآخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله وتريد به الطرف
الآخر ارادة الطرف الآخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة
المكني عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال
من فاعل تريد وقوله دالا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل
مدعيا واراد بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول
اسم جنسه كما في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الطابين
اعني مدعيا ودالا تحقيق ما يبنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شيء قوله بافراده
في الذكر يعني بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا بنية
على ما تحققه قوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها وهذا المثال موزون
وفيه اشارة الى البيت المشهور لابي ذؤيب وقوله بادعاء السبعية لها
اي للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية
المصورة بصورته لا السبع الحقيقي وقوله بر ز جواب متى ادعينا وفي معرض
ظرف لبرز بعد تقييده بالظرف الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا الى تخيل

لبرز في معنى حكم برز ونظرا الى ظاهر الحال قوله اظفرت مع ذلك اي اظفرت
المنية مع المخلب او الناب ولفظ كذلك حال من المستتر في سمى وانت خبير
بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية كما تقتضيه مذهبه في
الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معنا ما في اثبات المخلب للمنية
وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة
المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على
مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تسميتها اي في صيرورتها مسماة
دون تسميتها لان البروز بواسطة التسمية الان تجعل مصدرا من المبني
للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق
ظاهرا اذ المتحققة مسماة باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله وههنا سوال وجواب
ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه كالمنية مثلا
داخلا في جنس المشبه به كالاسد ينافي الاعتراف بحقيقة المشبه والاعتراف
بها اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم ح الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف
الكامل واجاب عنه بالتاويل في اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه
به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة المصرح بها كقولك في الحمام اسد
او المتروك كما في المكنى عنها كقولك اظفار المنية مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به
كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في الثاني مستعارا وهذا اعتراف
منه بان المستعار في اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور
وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي
لا محيص عنه كما سياتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية والاولى
بظاهر عبارته ان تقول والمشبه مستعارا له الا انه راعى لطيفة نعبر عن المشبه
بالمشبه به قصدا الى ان في اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول
وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه

لا مستتر في السابق بل الجار والمجرور العايد الى الموصول فاعل لا اسم المفعول
وقد نقل عن المصنف قال الالف واللام في قوله والمشبه به مستعارا اسم
موصول بمعنى الذي بخلاف قوله ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب
ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه في
عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في
به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به ويجعل
لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على
مذهب المازني والثاني على مذهب الجمهور قوله والذي قرع سمعك
من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر
في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على
المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان
المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها
حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر
باوصاف كذلك فلا تقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا
تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما بسبب خارج اي عارض فلما
يتفق عروضه ثم يستعار الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما او ما درا قوله
وما جرى مجراها يعني كنيتين سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة
قوله واما عد هذا النوع لغويا يتبين اولا الوجه في تسميته استعارة ولم
يتعرض لوجه تسميته مجازا ومعنويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه
لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف قولا احدهما انه لغوي
نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل في
غير ما وضع له عند التحقيق وقوله فانا وان ادعينا لا يجوز ان يجعل جزاء
له فيكون الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدا والخبر على قياس

ما قيل في قوله وكنت وما ينهنهني الوعيد والصورة اشارة الى هيئة المجموع
من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض و
عبالة العنق غلظه ومن ساير بيان ما له ومن الصفات بيان لساير اي
وما للاسد من باقي جنس ذلك المذكور من الصفات التي لا شك في ثبوتها
للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة بها واللام في ولئن كانت
ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة وان كانت
الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها اي انها تمكنا فيه
لم تفرد بمجرد ذلك نفس المعنى الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة
وضعت اسم الاسد لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة
كاينة في مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح في هذه العبارة اذ مقصوده
ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لا انه موضوع
للشجاعة المخصوصة او لها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة
او تضمنا وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الكاملة
التي تعرفها اذ مراده انه لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم ان
ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما ويجب ان يكون استعماله في
الانسان الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه
لانه فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال
جرؤ جراءة فهو جريء والمقدم مصدر ميمي من الاقدام ان لا يكون
في اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان
الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير ولان تعبير
المط بالقرينة متعلق بالى على وجه اذ كان المط بها منع الكلمة عن حملها على
ما وضعت له وقد صار المط بها الآن ايجاب حملها على ما وضعت له
واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي

اى بل هو مجاز عقلى على معنى ان التصرف فى امر عقلى وذلك لان المتكلم
قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على
معناه اللغوى الا ان ثبوت ذلك المعنى ههنا بتصرف من العقل على وجه
الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ومتنع فاعلا ان يكون اطلاق اسم
الاسد ولفظ ذلك اشارة الى الرجل ولفظ هذا الى الصبيح وقوله القدح
ذلك فى الدعوى تعليل لمتنع ولفظ ذلك اشارة الى الرجل عن اعتراف
وقوله انى يكون متعلق بقل اى قل فى جواب هذا الاستفهام وموضع
تعجب خبر يكون واسمه لفظة قوله اى قول ابن العميد وقد عطف فى على
خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث قال او موضع نهى
عن التعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى ⊙
للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه لآخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس
الحقيقية وكذا لا معنى للنهى عن التعجب من بلى الكتان بملابسة للانسان الجميل
انما ينهى عن التعجب من بلاه بملابسة البدر الحقيقى والغلالة شعار يلبس تحت
الدرع او الثياب فتكون فى الملاصقة للبدن يقال زر القميص اذا شده
ازراره ولحه اى ابصره بنظر خفيف والمعجر ما تشده المرأة على راسها قوله مع
الاصرار يريد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعى للرجل مثلا معنى الاسدية
ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شئ غير الاسد
ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم تستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان
يقال انما استعملت فيه فلا يكون اسم الاسد ح مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى
الذى عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا
على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس
او القمر قوله ومدار ترديد الامام هذا مصدر ميمى ومبتدا خبره فى هذين
الوجهين وليس قوله تارة انه لغوى واخرى ظرفا للترديد اذ ليس الترديد

اطلاق

حاصلا فى كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه اى يقول تارة انه لغوى واخرى
انه عقلى والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا فى غير ما هو
له عند التحقيق والنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله لا يألو تعلما
اى لا يترك من الالو وهو التقصير ويقال لا آلوك نصحا لا اتعلك قوله لكنك اذا و
تقف لما بيّن وجه كل واحد من القولين شرع فى نصرة القول الاول
اعنى كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء
الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة على انه ليس الهيكل المخصوص مدافعة
ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك ذلك الوجه الغطاء عن هذين
القولين واراك ان الصواب هو القول الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية
المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع
للمتعارف فقط فاستعماله فى غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوى
وقوله مصدقة على صيغة المفعول صفة ثانية لقرينة ومعناه مسلمة عنده اى
عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشاء ايهام التنافى والمدافعة قوله
على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان جنس الاسد قسمان بطريق
التاويل والمعنى على ان تدعى ذلك وترتكبه كاينا على نحو ارتكاب
المتنبى هذا الادعاء فى عد نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور
امور غريبة مثلا منهم وفى عد جماله من جنس الطير بسبب سرعتها فى السير
فانه جعل كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا
يرى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم
من الجن فى زى ناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهدا
حال من فاعل ان يبنى وما تبك صفة دعواك والمراد بالمخيلات الوهمية
القضايا التى توقع فى النفس خيالا مقبولا بلا تصديق بها قوله من نحو
حكمهم بيان للمخيلات ويتضمن التاويلات المناسبة لما تبك الدعوى من

افراده

من غير افراده

وادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان منهما

ان الأسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث لا يتقاومه احد والرواية
في انه ليس بأسد فتح الهمزة اى من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه
ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروى انما وحده بالكسر وللكسر محل من القبول
في الكل بناءً على تضمن الحكم معنى القول قوله وان تخصص عطف على ان
تبنى يعنى ان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف
وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها المتعارف قوله ومن البناء على هذا
التنويع اى تنويع افراد الشئ الى متعارف وغير متعارف فان الاخبار
عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك
وحياك الله الملك قال يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغيره
متعارف وهو الضرب الوجيع في اول الثلاثية اذ لا مجال لحمل الكلام على التشبيه
التحية بالضرب ولم يرد ايضا كتحية بينهم ضرب وجيع اول البيت وخيل قد دلفت
لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف
وهو مخاطبة الاذلال ومذاكرة الموجدة وغير متعارف هو اعمال السيف وليس
المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك وتقدير ما في السيف قطعا
واما قوله عزّ وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على ان تقدير الا سلامة
من اتى الله برفع السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال
والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه
وتقدير الاداة اى يوم لا ينفع كمال وبنين ويجوز ان يجعل قوله ولا ينفع مال
ولا بنون بمعنى لا ينفع شئ فيصح ابدال السلامة بلا تنويع وكذا ايضا ان نصب
السلامة المقدر بجعل الاستثناء منقطعا على الرفع وان لا تقدر ما اصلا ونجعل من
في منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذى انفق ماله
في سبيل الله ودل ابناءه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة فصله عما قبله
لاحتمال ان يقال ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على

وهو المال والبنون المشهور لنا منه

التنويع

التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اى انما يكون
فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الآية السابقة على هذا التعليق
مما يلمح نظمها بتعالى بالدار انيس اى احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة
الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس
والانثى عيسا قال الشاعر جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف
اى رب مخافة قطعتها ليس بها انيس الا هذه الوحوش والابل قوله تدارك
الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا تطابق الواقع مع ان
صاحبها يعتقد مطابقتها اذ حينئذ لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب
القرينة المانعة من اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق
الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان
ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل ذلك المدعى
في التبرّى عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا
يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان
نفى نصب القرينة وانتفى في الدعوى الباطلة على ذلك التبرى لانه اذا تبرأ
عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبرأ فقد ظهر وجه التخصيص بنفى
كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة لمن كان له قلب قوله ببيان وصف
الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها فانه قال في اول علم الاستدلال الحد
وصف الشئ وصفا مساويا قوله اما حسيا واما عقليا اى تحققا حسيا او تحققا عقليا
وقد عرفت معنى الوهمى المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال
الوهم اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبه بالسبع قوله ثم تقسم كل
يعنى ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية ينقسم الى قطعية واحتمالية الا
ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها متماثلة لان الاحتمالية المندرجة في كل
منهما قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا في العبارة والاعتبار فلذلك

اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة
المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لماذا لم يعتبر التحقيق والتخييل
في الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور
على قياس اعتبارهما في المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى قلت
لانه لم يوجد هذا الاقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى
عنها قوله ربما قسمت كلمة رب اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم
اوليا مجازية لغة لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله
والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك
بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وساير اسماء الاجناس
واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان
والآلة والحروف فلا بد خلها معنى التشبيه الا تبعا اما لمصادرها كما في الافعال
وما اشتق منها واما لمتعلقات معانيها كما في الحروف وسياتيك تحقيق ذلك
في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما لحقها اورد كلمة التقليل لان اكثر
الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما انما
يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما و لا
الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان
فلذلك قال وهي اي الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت
الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام
المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية
والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة التقسيم الاول في
الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع قدمها على ساير الاقسام لانها العمدة
في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة وجه ايراد كلمة في في امثال هذه
العبارة قوله اذا وجدت معمول لقوله ان تدعي على التوسع في تقدم

بمعنى قوله التقسيم الاول في الاستعارة ... مع ان الكلام ... في التقسيم الاول ... الاستعارة المصرح بها ... م

... يجوز ان يحمل ... المتقدم ... عليه هذا المذكور و في هذا الكتاب له نظاير كثيرة م

الظرف

الظرف على عامله الواقع في حيز ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد و
حاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور
الوهمية حقيقة لاختصاصها بالمحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور
واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه قوله
على وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى وقوله ان
تدعي خبر لقوله هي ومثل هذه المسامحة لعدم الالتباس في المراد كثيرة في
عباراتهم والضمير في بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى وتوصلا تعليل لتدعي
وبذلك اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق على وجه
التسوية وفاعلا ثانيا حالان من المستتر في تدعي وذلك اشارة الى
الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اي المراد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي
على ما سبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء قسمين متعارفا وغير
متعارف واللام في ليمكن متعلق ببانيا ولفظ المتنافيتين صفة لدلالة الافراد
بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة بين الثانية مقحمة فالعامل في الدلالتين واحد فلا
يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التنافي بين الدلالتين ان الافراد بالذكر
مع قطع النظر عن القرينة تدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي و
القرينة تدل على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الامتياز عن الدعوى
الباطلة بالذكر لزيادة قربها من دعواك فكون الامتياز عنها اتم من الامتياز
عن الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة
التي نحن بصدد ها وقد اكثر من الامثلة رو ما لزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينها
من الاختلاف فان المستعار له في الامثلة الثلثة الاول حسي لان وجه
التشبيه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراة والقوة وفي الثاني حسي
متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد
اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي

في اي تستعمل تدعى متعديا بالباء م

ووجه الشبه عقلي مركب وهو الآباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فنذع
الأسدية بالنصب عطفاً على ان يكون لا على ان تلحق لفساد المعنى وقوله
معولـ بالنصب عطف على تدعي تحرق منه محرق التقييد وهذه النكتة المنقاطعة
مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدأ الذي هو مثال ذلك وقوله وان يكون
عندك وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعني فتدعيه ما خوذين مع ما تعلق
بهما خبر ثان لذلك المبتدأ معطوف على الجزء الاول بالواو وقائلاً حال من
فاعل فتدعيه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر
لا لحاق كثرة فوايده بكثرة فوايده انما حسن الحسن البليغ على ما اشتهر
من تشبيه فوايده بزوايده في كونها حسنة بهية مرغوباً فيها ولولا هذا التشبيه
واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال ما لم يعتبر
كون الفوايد والزوايد كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه
بين العالم والبحر وسلوكك في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان تقول رأيت
بحراً يكلم والنسطاس الترسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة انما
فصل لانه نوع من الاستعارة التي هو بصدده مبني على انتزاع الشبه
التضاد والحاقه بشبه التناسب وهذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية
والتمليحية والامثلة كثيرة كقولك رأيت حاتماً اي بخيلاً وخالداً اي جباناً و
سحبان اي ذا لكنة وبيع وذلك لا ينافي كونه مثالاً لما هو اعني كونه جزئياً
اضافياً فيما تقدم تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد في آخر مباحث التشبيه
الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المشاركين في التضاد واراد بهما
المتنافيين المشاركين في التنافي على الاطلاق وعطف بهما النقيضين
على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد
بالتضاد ههنا ايضاً التنافي مطلق قوله ثم ادعاء عطف على بوساطة وشروع
في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان ادعاء

كون

كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الآخر اشد استبعاداً من انتزاع
الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله ربما
كانت معنى واحداً كالذي رايت في الامثلة المذكورة يعني به ما تقدم من برى
في الحمام وتبسم وتكلم والاضافة في ميزان اميرنا وكذا قوله بقتل ونهب
امواله وسبى اولاده فان كل واحد من هذه الثلثة قرينة على حقيقة الاستعارة
البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني مربوطاً بعضها بالبعض يريد ان
مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة
للمستعار له بالقياس الى المستعار منه ومعنى تنكفي تنقلب من كفأت الاناء
اي قلبته والباء في بها للتعدية اي تقلبها خمس سحائب والاقران جمع قرن بالكسر
وهو الكفؤ في الحرب وقوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحين اراد
ظرف لما ذا صنع مع تقدمه عليه وقد سبق لتطاير وتوزعاً بمعنى متوزعة
حال من مفعول اراد اعني استعارة السحايب فان استعارة خمس سحائب
للانامل بيمين الممدوح انما حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب
الهطال اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض اي الكثير ماؤه والقرينة المركبة في
هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه و
قلب خمس سحايب اياه على ارؤس اقرانه ومع هذه القرينة الملتئمة من
تلك المعاني لا تبقى شبهة في استعارة السحايب للانامل وكانه اورد
تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة
ليظهر تركيب القرينة في هذا المثال الذي اخر من الاستعارة المصرح بها
التحقيقية مع القطع لا تكون الا مركباً وهو ان تنتزع صورة من امور متعددة
وتشبه بصورة اخرى مثلها وتدعي دخول الصورة الاولى في جنس الصورة
الاخرى روماً للمبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ
المركب الدال على الصورة المشبه بها فتكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ

المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من
كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام
ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها
المفتي بصورة تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم تكن حينئذ في تقدم وتاخر استعارة
تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم تقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ
بل هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها
من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة
وصف احدى صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار
هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف
لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم تقل اسم احدى صورتين لان المركب
من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف
في قوله لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعاره لفظ الصورة
الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى
دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى
لكان اولى واحرى كما يشهد له قوله فكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه
به اي لفظه واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله
فتشبهها بصورة تردد الانسان ومعنى تقدم رجلا وتاخر اخرى انه تقدم
رجلا تارة وتؤخرها اخرى فان هذه المتردد في الذهاب هكذا ومنهم
من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى خلف قوله وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دل
هذه العبارة بصريحها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على
ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان يلاحظ فيها كل

واحد من تلك الامور على حدة حتى ينتزع منها بالاخرة صورة وحدانية
منتزعة منها ولا شبهة عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور
لا يكون الا بالالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية
في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية
مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي
مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قولهم مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا التشبيه
تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من
الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من
هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اما في المشبه به فظاهر
واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى
آخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة يدل على ذلك ان صاحب
الكشاف جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء
المشبهة مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه ولا
شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا ان تلك الاشياء في المفرق
يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات
متعددة وفي المركب مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه
فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة
كانت ايضا في المركب بعينه كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف
في قولهم كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة
كما لم يدخل عليه في قولهم كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال
انها في الاولين داخلة على المشبه به دون الآية الاخيرة فقد توسع

نظراً الى ان المثل منهم يتحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الكناية
فانه لا تتحد بقصة اصلا قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة
لم يذكر مهنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث التشبيه
التمثيلي وقد تحققت هناك السبب في عدم وجدان التغيير اليها سبيلا
القسم الثاني قوله تقدرها اى تقدر الصورة الوهمية المخترعة وتوضعها مشابهة لها
اى للصورة المحققة وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة فان مخترعة صفة لوهمية
على انتم الفاعل حال من المستتر في ان تنتهى اى متى ان تنتهى حال
افرادك لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول
حالا من اسم صورة ولقد تسامح المص في بيان ما سبق قوله من كون
مسماه متحققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المتحقق والاغتيال الاهلاك
ومعنى مساس تقيا بفتح الميم وضم الباء مس قدر يسير من الرحمة والشفقة
تقول ابقيت على فلان اذا رحمته وتشبيهها مصدر ان تشبه كانها
اى كان المنية قوله فيأخذ بالنصب عطفا على تشبه وما يكون عطفا
على ما يلازم والجار اعنى في الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت
بينه وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام عطف على قوام
يقال فرسه الاسد وافترسه اى دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم
تطلق بالنصب عطفا على فيأخذ وفى لفظة ثم اشارة الى تراخى
رتبة الاطلاق عن اخذ الوهم في التصوير والاختراع قوله على سبيل
الافراد اى افرادا اسامى المحققة وان يضيفها عطف على الافراد
وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول يفعل ولو قال وهو صورة اللسان
بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد
وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التى اوردها للاستعارة
المصرح بها التخييلية القطعية حيث قال الشبيهة بالسبع والشبيه بالمتكلم

والشبيه بالناقة لينظر ان الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لانى المنية
والحال والحكم فيختص المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية قد توجد
عنده بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التى صرح
فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء انما الذى وجد فيها قولهم اظفار
المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظايرها ولا حاجة في توجيه ذلك
الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل يكفيه ما ذهب
اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعنى الاظفار واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية
حتى يندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك
تصرف عقلى هو اثبات معانيها للامور الاصلية المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة
وهذا التصرف العقلى هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظى
في الاستعارة ولهذا فسروا التخييلية بجعل الشئ للشئ
القسم الثالث
قوله كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبرا
لقوله هي على ما مر وفى تقديم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله
وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اولا وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق
بصالح لا بالتحقق ولا بالحمل ايضا اى هو صالح من وجه للحمل على المتحقق تارة ومن
وجه اخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله ونظيره اى ومثال ما نحن فيه من الاستعارة
المصرح بها الاحتمالية قوله زهير صحا القلب اى افاق عن سكره من سلمى
واقصر باطله اى امتنع وعرى من عزيمته جعلته عريانا والصبى اما من
قولهم هو صبى بين الصبى بالكسر والقصر والصباء بالفتح والمد واما من
الصبو بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابى والرواحل ما يركب
من الابل ذكرا كان او انثى قوله وفسح النفس اى قهرها ومنعها عن
التلبس بذلك اى بما كان يرتكبه اوان الصبى ومعرضا حال من امسك
وقوله فقال عطف على اراد بيتين وانما اقتصر على ذكر المصراع

الثاني لانه الدال في الاعراض الكلي والمشتمل في الاستعارة المطلوبة
والغيبة في آلاتها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها وبالارتكاب
ارتكاب ماكان يرتكبه اوان الصبي وقايمة خبر بقيت اي ما بقيت في
صفة القيام فهي بهنا من الافعال الناقصة وقوله حرفة بيان للنوع والظرف
اعني متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام اي كعدم بقاء الالات في اي
نوع فرضته متى وطنت النفس في اجتنابها وقوله فبقيل مترتب على وطنت
ما بعدها مع ما عطف عليه اعني رفع وقطع قوله آثارا منها اي من تلك الالات
والادوات والعشر بكسر العين الغبار فبقيت عطف على ما بقيت اي
بقيت الافراس والرواحل لذلك اي لعدم بقاء آلة من آلاتها مراة لا آلة لها
ولا اداة لها قوله فحق قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي يحق
ويليق بقوله افراس الصبي ورواحله ان تعد استعارة تخييلية وذلك لان
المتبادر الى الفهم ح تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها
بان يشبه الصبي بمعنى الصبوة او يشبه ما ارتكب اوان الصبي اي الصغر
من النصابي بجهة من جهات المثيرة المحتاجة الى افراس ورواحل كالحج
والتجارة فيخترع له صورا كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور
المتحققة ثم اذا اعرض عن ذلك التصابي الاعراض الكلي صار كتلك الجهة
اذا قضي منها الوطر فاهملت آلاتها حتى تعطلت بالكلية قوله وان كان اي
وان كان قوله افراس الصبي ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس و
الرواحل استعارة لامر محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها
واما حسي كالاموال والخدم والاعوان والى هذا اشار بقوله او عن الاسباب
التي قلما تتاخذ اي تتعاون في اتباع الغي والجهالة وجر اذيال الضلالة والبطالة
الا اوان الصبي واول العمر في التقدير بن تكون الاستعارة في
الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات

قوله
وقوله وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت
كلمته فان الذي ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب المحققين ممن تكلم فيه هو الحمل على التخييل
بان يشبه الجوع في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له ح
صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق وان كان لفظ اللباس
يحتمل عند المص ان يحمل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان
عند جوعه من انتقاع لونه الحمل اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة
المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن
لان الجوع اذا شبه بالموثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب ان يخترع
له صورة ما يكون للتاثير فيه مدخل لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق
الذي ذكره فانه يحتمل يحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل
اللباس مستعارا لامر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند الجوع
والخوف فذلك الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به
شبه باللباس واستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم
المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة لان الادراك بالذائقة
يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس ففي اللباس استعارة على مصرح بها
ومكني عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي الماء
الجوع الذي هو في الاشتمال كاللباس واختيرت اذاقتها على كساء لما المناسب
للمشبه به تقوية لمعنى الاصابة قوله التقسيم الرابع في الاستعارة بالكناية
قد اختلف فيها على اقوال الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار
في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه
اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه
به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف
من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا

اليه بذكر شيء من روادفه تنبيهًا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع
يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم
بحر وهذا القول هو الصواب الذي لا خلاف فيه لفظًا ولا معنى الثاني ما ذهب
اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ
المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر
استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى القولين
لفظ الاظفار في المثال المذكور باق على حقيقته واثباتها للمنية استعارة
تخييلية كما مر الثالث ما ذهب اليه المص من ان الاستعارة بالكناية هي
لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق
عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له
على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما
ادعاء السبعية للمنية فلا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ
المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له
للفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر
معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير
ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من انه
ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان
هو المذكور او المتروك وقوله ان تذكر المشبه الخ تعبير للمعنى المصدري للاستعارة
بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك
ايضا من تحديد مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكني عنها وقوله
تنصبها صفة مؤكدة لقرينة بعد اضافة تنصب اليها وقيل المعنى تنصب القرينة
الاستعارة وقوله ان تنسب اليه وتضيف بالواو وقد يروى باو فالنسبة
كما في مثل قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك

مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى ههنا في
الامثلة الثلثة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة
المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك الشبيهة بالسبع
وهو بالمتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ما ذكر المشبه به ينبغي ان يقال وهو السبع و
هو المتكلم ولفظ قولك محمول على معناه المصدري قوله لا تنفك عن الاستعارة
التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان
الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من اللوازم
المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع
صورة وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور
اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صورة تشابهها ويطلق
عليها اسماؤها فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما
التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم
فلا يصح ح قوله هذا اما على مساق كلام الاصحاب اي عدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية تقتضيه مساق كلامهم قوله
وستقف اذا انتهينا الى اخر هذا الفصل يعني به الاصل الثاني الذي
هو في المجاز على تفصيل ههنا اي في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر
هناك ان قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد تكون امرا
محققا كانبات الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق
منه انفكاك التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا
لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك
المكنية عنها كما في قوله تع ينقضون عهد الله فان العهد ههنا مشبه بالحبل والنقض
مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة
تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به

به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية في
العهد وليس منها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال العهد
لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بلى يدل على ذلك من
حيث ان استعارته للابطال انما ساغت من حيث تشبيههم العهد بالحبل
فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال
فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه
المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على
معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع
كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض
المستعار لابطال العهد وكالاقتراس المستعار لبطش الشجاع وتنكيره وكالاغتراف
المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا
هذا وقد تعالى اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة
بالكناية لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم ورجح يصح الحكم ويكون قوله وستعرف
اشارة الى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون
المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب
المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما اللام لكن يخدش هذا الوجه
ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع
فلا فائدة في منع الحوالة قوله وكما في تلك شروع في السؤال والجواب المشار
اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقرير السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة
كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دخولا
اصرارا ولا شك ان مثل هذا الادعاء يأبى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل
يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعترا
تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترا فا

تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل بمسماه في التصريحية فان
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما يأبى في التصريحية نصب القرينة
المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف
من افراد حقيقة المشبه به ورجعنا منع القرينة الى المتعارف منهما كذلك يأبى في
ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير
متعارف وننزله منزلة اسمه المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم
المشبه حينئذ اعترافا بحقيقته فقوله لما قدمت متعلق بجعل وهو حال من الكاف اي
كائنا في ملتبس بك كما جعلنا في ضميرك وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع على
الابتداء وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة
وهو بعيد والوجه في نصب واللا اعترافا بحقيقته الشيء انه مشبه بالمضاف وتقديره
بلا تأدي اعترافا تعسف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله ندعي ههنا وقوله
بالطريق المعهود اشارة الى طريق التأويل المذكور سابقا قوله ان يضع اسمين
لحقيقة واحدة فان المنية اذا ادخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا
لذلك الجنس وضعا حقيقيا ووضع الآخر ادعائيا فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف
فيهما كالمترادفين
القسم الخامس في الاستعارة الاصلية هي ان يكون
المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق
معنى فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني
ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال
قوله والاصل في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس التي هي مدلولات
اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن
الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان توصف بها لا
ان لا توصف وبعد عليك اتمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس
في الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكره من ان المشبه موصوف

مشاركة المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها مشبهة بها لكون اسماؤها
استعارات اصلية قلت وصف المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه تتضمن ملاحظة
وصف المشبه بمشاركته المشبه به في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية يقتضي
ايضا اصالتها في كونها مشبها بها فلو اقتصر المصنف اذ في القول بعدم المعقولية يرد
السوال بهذه الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف للموصوف
الاول لا للاول الا انه لما لم يتقدم عليه لادائه الى صيرورة الاول لغوا لاشتماله
على معناه مع زيادة توهم انه وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا ورود
لهذا السوال لان خلاف الاصل جايز بل واقع كثيرا

القسم السادس

في الاستعارة التبعية متى ما تقع في غير اسماء الاجناس اراد باسماء الاجناس ما ذكرناه
انفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف فالاستعارة
الواقعة فيها اصلية وكذلك الحال في اسماء الاشارة المستعارة للمعقولات اذا لم
تجعل داخلة في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المشتقة
منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والالة لانها
في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيهما من وجه اخر
قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا يعني ويتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما
قررناه فما لا تقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها به فلا يتصور
جريان الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به
بناء على ما مر من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به في
امر ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته فيفهم به
مقصوده قوله وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها
وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف على تحقيق معنى
الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسايلنا فلنكتف ههنا
باشارة خفية يعني ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة

المرتسمة

المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا
يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها
منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من
نفاسة جوهرها وصفاء زجاجها وعلى هذا قياس المعاني في المدركة بالبصيرة
فالابتداء مثلا متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالاخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعن صلاحيته لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك سرت
من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداءات
المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كأن
الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى
ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل
ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف
لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما
يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك بما قررناه وشيدنا اركانه بما نقلنا
ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتحصيل معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون
متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على
معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء
الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فمما لا ينبغي ان
يلتفت اليه اذ لا فايدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في
الاستعمال وهو مشترك بين الحرف والاسماء اللازمة الاضافة والحق بان
ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل غايتها بحكم وايضا يلزم

ان يكون معنى من ج صالحاً في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوماً من لفظه
فاذا ضم اليه ما يتم به دلالته كان صالحاً لذلك ولا يقول به من له ادنى معرفة
بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كابتدا مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية
وهو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها
وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وعلى هذه النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والا
حتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثمة قيل وضع الالفاظ بالقياس الى ما اعتبر فيها
من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان
مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موضوعاً
محكوماً عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظاً
بالذات وقصداً حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في
مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا
انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب كون
الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا ابدا فلا يصح ملاحظته في ضمن
الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول
المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل مثلا
ويستعار له اسمه ثم يشتق قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات
المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان في
متعينة هي المقصودة منها فقايم مثلا معناه ذات ماله القيام وهذا مبني
اذ الاحاطة العقل طلب ما يرتبط به ويجريه عليه لتعين عنده فلذلك كان حقها
ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه
شبه في الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني
مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان

والآلة المشتقة من الافعال وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود
الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فتكون الاستعارة بتعالها ولو
اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة لعبر عنها بالفاظ دالة
عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر
بذات مكان الرقاد قوله فتقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات
معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف ففي المصادر
بتقدير كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعير للمعاني المشبهة
اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات
معاني الحروف بتقدير انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني
الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما سيعرفه
قوله لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية بها فان الكلمة اذا كان معناها
بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء
من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها
لا بحسب خصوصيات الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احدهما اسما
كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي
هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما وقس على ذلك حال ساير الحروف وما تفسر
بها معانيها قوله وانما هي متعلقات معانيها قد عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو
الابتداء مطلق وان معنى من كل واحد من الابتداءات المخصوصة المتعددة
بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء
المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من
هو الابتداء ابتداء الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية
ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء
الالصاق الى غير ذلك مما ذكرت في تفاسير معاني الحروف فمراده بمتعلقات

٢١٧

معاني الحروف بقي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة
لتلك النسب المطلقة واليه هذا اشار بقوله اي اذا افادت هذه الحروف
معاني رجعت اي معانيها اليه هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تعبيرها
بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف
مايعبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرًا عنها حيث قال واعني بمتعلقات معاني
الحروف مايعبر عنها عند تغييرها نظرا اليه ان الالفاظ المذكورة عند التعبير كلفظ الابتداء
واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فلا تستعيره متنوع
في قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال
للمعنى بايضاح نطق الناطق له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق
الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد ان تلحق الايضاح في المشبه اعني
الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويًا له محسوبًا في عداده
قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية التهكمية من الفعل وما قال له
قوم شعيب مثال لها من الصفة فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا
بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة التبعية
في الصفات من المتضادين فان الجون والاعور صفتان استعيرتا لضدّيهما
تمليحًا لا تهكمًا قوله وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة
الا بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما لا تستعير الحرف ايضا الا بعد تقدير الاستعارة
في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها ملخص ما قرره ههنا
انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم تتقون لم تكن كلمة
لعل فيه محمولا على معناها الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص المخصوصة المتعلقة
بفعل المكلف المكن من الفعل وتركه وكان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل
بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد
بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه بالارادة

فلا يتصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستقلين بالمفهومية بالآخر الا تبعًا وذلك
بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المكن بالترجي من المترجى منه في ان متعلق كل
منهما متميل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه
به مبالغة حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك تصير تلك الارادة
المخصوصة منزلة ذلك الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان استعارتها
للارادة ثم مبنية على قواعد الاعتزال اورد ما واطنب فيهما بما هو وسط لكلام الكشاف
ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه ايضا قوله اشكل ان تبتني على اصول العدل لم تعرض
لذكر النبو جيد لان مقصوده ههنا لم يتوقف على اصوله قوله تعالى وتقدس صفتان
للحكيم وقوله ان يكون اي عن ان يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان وقوله
ما خلق الانسان خبيرتان لان الصانع وما وقعه عطف على ما خلق و
حين ركبت ظرف لما وقعه فلما قدم الظرف توسعًا على عامله كان العاطف
داخلا عليه في الظاهر ودع عطف على ركبت ومضادة العقل الحكمي الشهوة
والنفرة انه يصرف الانسان عما تحملانه حتى تنازعته اي الانسان ايدي
الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقفت تلك
الايدي بالانسان حيث الحيرة حاصلة لا متقدم اي لا تقدم للانسان عن
موقف الحيرة ولا تاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها وقوله تحلة الحيرة
حال من ضميره يروى مشددًا ومخففًا ايضا وما لا يورثه ثابت في مفعول تحله
وقوله اذا اتبع العقل اليه اخره مقرر ومبين لعدم ايراثه الا العناء ولا مخلص
هناك اي في ذلك المقام مؤكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة
الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة اليه ذلك التعظيم والتمتع واللام
في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتداءً اشارة
اليه ما ذهب المعتزلة اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل
بالتعظيم فلابد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي
هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص حتى الامتنان

اي مخوفي من باب الافعال علي فاس
النفرانية او من التفعل عليه الاوره اي تحلل

قوله من النعيم اى من حصول النعيم العظيم مصاحبًا للدوام كائنًا في ضمن التمتع بما لا
عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات
والمستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر قوله مخلصة صيغة
مفعول بالتشديد والتخفيف ايضًا ونعت حالا من ما لا عين رات او من
انواع المشتهيات وقوله فيكتسب عطف على ليتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز
لما لا يحسن فعله وقوله لا بالقسر معطوف على ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار
قوله لذلك اى ولان الغرض من التكليف هو ان يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله
تمكنا مريدًا مزيحًا اى مزيلًا احوال متداخلة في ذلك اى فيما اراده منه الحسنى
اختياره لما اثمر تلك السعادة جميع علله اى اعذاره التي من شانه ان
يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد والطف بالالطف
فلم يبق للمكلف عذر اصلًا وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من
المعصية كحال المرتجى منه في رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه و
صار ارادته تعالى لعبادته اياه او اتقائه منه بمنزلة الترجي على ما حققه قوله
فتشبه عطف على ان تبتغى وكان الظاهر ان تقول فتشبه حال الله الممكن بحال
المرتجى على صيغة الفاعل لان المشبه ههنا هو المعنى المجازي للكلمة لعل الذي
يعبر عنه بالارادة وهو حال قايم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقي
الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قايم بالمرتجي متعلق بالمرتجى منه الا انه عدل
عن ذلك الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال
غيره اعني المترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرتجى على صيغة المفعول
ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو ان كلا منهما مخير بين
ان يفعل وان لا يفعل اذ لا يشتبه انه يظهر من التشبيه المذكور وجه
ذلك التشبيه المقصود ووجهه اعني تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان متعلق
كل واحد منهما يتخير بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما في جانب
الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان

شمول العلم

شمول العلم ينافي حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة وقوله وعليه
اى وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة قول رب العزة عالم الغيوب
فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الاستعارة اى خلقكم مريدا
منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله ليبقى لعل على حقيقة الترجي اى خلقكم راجين للتقوى
غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد فيما يشق عليهم اعني التقوى وايضا
يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما تحدث بعد تكامل العقل والتكليف
وكذا الا فايدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اى اعبدوه راجين ان تبلغوا اعلى درجات
العبادة اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا وتوهم
بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل
من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها ههنا وقد تخايل لبعضهم من
عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز
اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح المصنف في صدر
كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو المعنى الترجي ويعلم من ذلك
مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم سرى التشبيه والاستعارة
فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققه ولا شك ان كل
واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى
الانسان والاسد فلا يكون شيء من طرفي الاستعارة لعل صورة منتزعة
من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها بين صورتين منتزعتين من امور
عارية على ما هو دعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والقصور
في دقايق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال في استعارات سائر
الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها
كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال
والصفات كذلك فان معانيها في مصادرها معان مفردة قطعا ولعل المشتهي الآن

مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه منقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه
ووجهه ان لا يكون له جزء اصلاً فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة علة
تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دلّ عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه
على جزء معناها وهذا مما لا يشكل فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وح يكون الترجيح
والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظايرها معاني مفردة وكذا
وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب
والقتل والختم وساير المصادر فاذا جرت فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى
مفرداً لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحققت
ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوهاً ثلثة الاول ان شبه الهدى
بالمركوب في الايصال الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة
الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية
الى المكنية الثاني ان شبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن
والاستقرار ثم يستعار كلمة على هيهنا على الطريقة التي قررناه في لعل فيكون استعارة
تبعية الثالث ان شبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتاً مستقرا
بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلايه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان
يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون
مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف
بحسب هذه الاستعارة بل تكون هي باقية على حالها كما عرفوا به في قوله اني اراك تقدم رجلاً
وتوخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة على حتى تكون تبعية كالاستعارة التبعية
في تقدم مثلاً الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة
في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فيدل بمعونة قراين
الاحوال على ان ساير الالفاظ الدالة على ساير اجزاء هذه الصورة منوية في
الارادة فيكون في حكم الملفوظة كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت

كلمة

كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق
معناها فكيف يستعار شيء منها وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى
تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها
على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى
المصدري المختص للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها
كان طرفا التشبيه ح مفردين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة
منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة
من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبها ان ينتفع به في الامور الدينية كان
طرفا التشبيه ح مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية
والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم
الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة
تبعية ومن فوايد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيل وقد
ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمي اولهما استعارة والثاني تمثيلاً
واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة
في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فاخذ على هذين المثالين ما اشتبه
فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب
بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع اهواء
الذين اذا سمعوا قلقة واذا فكروا وانواله قدرت الاستعارة في معنى الغرض
تلخيص ما قرره في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية
المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت احسن الله لعبوديته لم تكن اللام باقية على
معناها الحقيقي لانه لا يستحق له كون الابداء غرضاً للعاقل من الاحسان بل يكون مستعارة
للترتيب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد هيهنا
كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة
بينهما اصالة وابتداء بل لا بد من ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوباً من
الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به

زيادة صح … اللفظ يسمى التمثيل قطعاً كما نعم … لا … المخصوصة … كان … بالتمام م

المشهور في عبارات المتقدمين اطلاق الاستعارة في المفردات واطلاق التمثيل على سبيل الاستعارة في المركبات كما ذكره في الايضاح

انقلبوا م

حتى كانه صار لفظ الوضيعة مستعارا للترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك
يصير الترتب المخصوص من الذي هو الايذاء على الاحسان بمنزلة الوضعة المخصوصة
فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة
لعل قوله فتشبيهه بترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني
اى تشبيهه بالوضيعة التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح
في العبارة قوله ومن ذلك قوله علت كلمة فالتقطه وذلك لانه استعير فيه
اللام من الوضيعة لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما نحن فيه
اى من جريان الاستعارة في الحروف تبعا في اسماء الاجناس اصالة مع
ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق كلمة
ربما ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للكثرة المنزل منزلة
التقليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من
كون رب اسما لا نتفاء لازم الحرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى
هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة اصلية لا تبعية واعلم
ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة
التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في
الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف
عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد تكون القرينة غيرها كما في
قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا اى ضربته ضربا شديدا قوله او الى
المفعول الاول اطلق الاول على ما لا ثاني له بحسن مقابلته بقوله او الى الثاني
واول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اى جمع لنا العدل والانصاف
والرافة في امام قتل البخل اى ازاله وافناه واحيى السماح اى اعتنى
به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة
فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اى وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب
بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية الخيل المنسوبة الى خزرج بن حارثة
بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة

فقرينة

فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام البيت
ابار ذوي ارومتها ذووها اى اهلك اصحاب الخزرجية اصحاب المرهفات
وهذا النطاقي مكنة اتقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على
اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او
هي الاسنة انفسها بان يجعل الياء للمبالغة كما في احمري ودواري
نقد اى نقطع والزراد من يصنع الدروع من الزرد وهو بمعنى السرد وهو ادخال
الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اى الى الثاني المجرور فالتبشير
مستعار للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعني
به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سياتي
وكذا يدل ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني
اعني الايقاظ والحزن بلاد العرب وهو في الاصل لما غلظ من الارض و
مزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا برق ظرف
لتقري وفي الاجفان متعلق ببرق وقد يقال حقيقة البرق هو التبيين بالليل فيدل
كل واحد من اسناده الى النوم وتعلقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول
في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته لان النسبة الى
المجرور قرينة للاستعارة ههنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة
ان معنى قوله او في الجميع هو ان النسبة اليه تكون قرينة لاستعارة واحدة
لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد
من الجميع واقرب من هذا ما توهم من ان قوله في الاجفان متعلق
في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب التعليقين قوله
في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا يريد انه
يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل ما توهم انه منها داخلا
في الاستعارة بالكناية روما للضبط بتقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة
التبعية في الافعال وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل

فان الاجفان محمولة على معناها الحقيقي واعتبار تعلق الظرف ببرق
فمع معناها المجازي اذ تعلق الظرف ببرق

قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب
ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان
يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريق التهكم ويجعل
نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوًّا وحزنًا بان
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة
والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله
لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قولهم لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب
لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا قلب في ربما يود لان القرينة
فيه مناسبة حالهم لكثرة الودادة بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية
عن القليل تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان
تكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا ويقول وهكذا جعلوا النخل استعارة
وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا مطويين في جعلوا وداخلين معه
في كيفية الرد بالقلب ومن تتمة ذلك الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب
الى الضبط قوله فنقد بر تدبرنا فوجدنا ان رد التبعية الى المكنية مطلقا مردود
بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود
الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض
فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله نقرى
الرياح رياض الحزن فان التشبيه من هبوب الرياح عليها وتحريكها
لازهارها تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها ومن القرى تشبيه حسن في
نفسه وليس يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض
والضيف ولا بين الالتقاط والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر
بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل معقول مستنبط

217

وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثل هذا يصح الاكتفاء بالمكنية
دون التبعية ويكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا يرد
عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعني
نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق
المحقق ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل
ولا يتصور ذلك الا تبعا لمصدره فلم ينفها بالمرة وقد يجاب عن هذين بان
مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الاقرب الى الضبط انما
يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط
اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حدها عند بعضهم
تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فتندرج فيه الاستعارة
التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة قوله على جهة النقل للابانة يخرج
ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع اخر
كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا ابانة
فيه لان المقصود بها جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه
بادخاله في جنسه بالتاويل مبالغة في التشبيه ويخرج الكناية عن الحد
ايضا اذ ليس فيها الابانة بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما رمز اليه المصنف
بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة
ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه
ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع
بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حدهم ايضا ولا شبهة في ان
الاستعارة المكنية على راي هؤلاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور
بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له واما حد الاكثر
للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه
نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها الاداة واورد ايضا على

لكن الكثير الاستعمال في ارادة ان يجعل متضمن باقيا على حقيقته وترتب عليه نقض العهد

ولا هذا الاسقاط على انه نائب للتبعية كما هو نائب للمجاز العقلي بالكلية

ان يتناول تعليق العبارة المفردة فانه عد الاستعارة بالمصدر دون اللفظ المستعار كالا يخفى

حد سم التخييلية بجعل الشئ للشئ لأجل المبالغة في التشبيه انه لايتناول التخييلية
التي لاتكون تابعة للمكنية كقول ماء الملام اذ لم يقصد تشبيه الملام بشئ له ماء
وانما يرد هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان
هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا
ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي
فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة
القسم السابع والقسم الثامن انما قرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في
استعارة واحدة لتشاركهما في انهما ذكر ما لايلائم احد طرفي الاستعارة وقد
يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الى اخره اشعارا
بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكني عنها لكن الصواب كما
ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد
ترشيحا لها وبنبه بذكر التعقيب واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما
يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني
عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم ونشبت اظفار المنية استعارة مطلقة
لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة
والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذلك اي بما ذكر باحد الامرين
المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملائمة الا انه اختصر
في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملايم للمستعار منه صفة
للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملايم
وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا
جاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وما عداهما تجريد في
المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان تجعل القرينة حالية فيصح
ساورت بالمهملة اي واثبت وجاورت بالجيم والشوكة شدة الباس
وحدة في السلاح يقال هو شاكي السلاح وشاكي السلاح على القلب وقد
يحذف الياء ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول العضب السيف

الفاطع

القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات
بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد جعلها الامن تفريع الكلام
واللبد بالكسر واللبدة بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع
للانسان والمخالب اظفار البراثن والزئير صوت الاسد في صدره والزخار اي
ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء اي قل وغار
في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي
وحده اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية وحدها كما اشرنا اليه او رعاية لكونه
في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحويا
كامرا او حالا كقولك شاورت ذلك الاسد شاكيا سلاحه او فعلا مسندا اليه
كقولك امتلأ ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك قد ملأ الله ذلك البحر
بزواهر الفرائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه
واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه
يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا
لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض
على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورة وهمية شبيهة بالاظفار لزمه
ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية
والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير
عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به
وذلك لا يحدث فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن
بلفظ لا يلايمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يكون اثباته له حقيقة وفي
الترشيح قد اقترن بلفظ يلايمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق
الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي
التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني
على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض
قوله تبارك في العلو المكاني اي متبيك عليه فهو مفعول به للتبني وجاز ان

يكون مصدراً له والمفعول به متروكاً قوله يصعد استعار الصعود من الارتفاع
المكاني وهو ان يظن الجهول ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهول لان الذي
يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما
سواه فلا حاجة له في شيء اصلاً فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء
دخلت على المافي بتقدير قد ويروى يظن واذا اريد التبعية التي في يصعد
الى المكنية قيل بتقدير الكلام ويصعد في المكارم فجعل المكارم استعارة بالكناية
عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها وبنو نوبخت قوم
اشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلما مصدر اعلم لم يأتهم بالحساب
اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستنداً الى الحساب المتداول بين المنجمين بل الى
مشاهدة السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام
فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي ساميين صاعدين
والباء في قوله بترق في المكرمات الصعاب اي التي يصعب الوصول
اليها متعلقة بسموا والترشيح ههنا مشاهدة السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن
المذكور في استعارة الصعود قوله مبلغ اي السماء موضع بلوغ وضمير لبلغها راجع
الى مبلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب لاعدمكم
اي لا فقدتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا اي ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم
وفي قوله ما سواكم نوع تهاون بمن سواهم انتحل اي نسب الى نفسه ما ليس
له والاستعارة في رقي من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في
بقي بقى وقوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا قوله شاهدتم البدر وهو بيان لكيفية
تدرجهم في السمو والرقي من ادنى الدرجات اعني القمر الى اعلاها
اعني زحل قوله وتلزم من الالزام عطف على ان تنفى وقوله مما لا
يليق بيان لغير التعجب اولا وللتعجب ثانيا اي الضابط ان تلزم المستعار له ما لا يليق
الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب
وفي الثالث عدم البراح اي الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع
الاستبعاد والمشي نحوه وتمامه ولم ارقلبي ميتا يبكلم قوله او ما تري اي انظر

٢١٤

في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالزام المذكورين وما هو الا انهم اي الشعراء
كيف تركوا فيما فعلوا امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث الاستعارة
بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك
الحقيقة قوله كان لم تخطر الاستعارة منهم على بال اي على قلب ولا راد
ولا طيف خيال اي ولا راد طيف خيال منها قوله واذا كانوا الضمير للبلغاء
مطلقا لا لهؤلاء الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا
واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لانا في كونه اصلا وكون
المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه ويقولوا عطف على ان لا يبنوا اي
يسوغون ان يقولوا وقوله هي الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعد
البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت الاخير وانما اورد الاولين
لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا تعجب تغير رسمي
فاني وهم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة مشتمل
على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما ورد قبله وقوله فهم اقرب جواب
اذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالاصل في التشبيه يجوزون
ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فهم مع جحد الاصل في
الاستعارة الى تجويز ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم في
التشبيه معترفون لمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه
به وفي الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فكون اجراء تلك الاحكام عليه
اولى واذ قد عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اي وان
لم تصادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسب ان
الشروط هي وجهات حسن التشبيه ما مر في الاصل الاول من شرائط كونه
مقبولا وهي صحة التشبيه وكاله في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال
وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية
والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات
كما سيذكره قوله وان لا تشمها من الاشمام عطف على رعاية اي وان لا تشم

انت الاستعارة وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعاً
وقال رائحة بتنكير التعليل لانه لو زيد عليها بابيتين مثلا المشبه به المذكور اما
صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله
ولاحت من بروج البدر بعداً اى من قصور مثل بروج في البعد والعلو
لم تبق هناك استعارة بل بعد مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد
زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه
ولا نخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعاراً
بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرايط
حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ نوصى اى نحن
وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه
به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جلياً بنفسه او مشهوراً فيما بين الاقوام
ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة
المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له من خواص المشبه
به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك تعالى عميت
معنى البيت تعمية اذا خفيته ومنه المعمى واللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم
اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذان مثالان من الاستعارة
التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد منها كان يقال في الحمام مثلا والاول
ماخوذ مما روى من قول الشاعر وانى من ادبته في الصبى والثاني مما ورد من قوله
عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الخيار فيهم قليل جدا قوله
واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت
تابعة لها يعني انها اذا كانت صورة مخترعة لتصوير المشبه بصورة المشبه
به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية
التابعة للمكنية المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن
التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى
يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله في يد الله استعارة

بالكناية

بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد
به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر
الايدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ
على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره
على ما مر ذكرها واما قوله الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب
قد استعذبت ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القليل
الذي يستحسن اذ ليس نظر للملام مشبه بشيء له مايع مستكره كالحنظل والحوض الاجن
ماوقع حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة
تشبيهه بذلك مايع مستكره شيئا رقيعا به قوام سريانه في النفس وتاثيره فيها
واطلق عليه الاسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة
والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا تخفى كونه سمجاً مستهجنا فقوله ولذلك
اشارة الى ان التخييلية قلما تحسن غير تابعة لكن لابد في استهجان تلك
التخييلية من اعتبار قيد آخر وهو انها خارجة ايضا عن القليل الذي يستحسن
فهي عادية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله واخفض
لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل
عنه لان الطاير عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على
الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطا من راسه
ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطاير على طريقة الاستعارة
بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للمشبه
بها على انه يجوز ان يحمل الاية على التمثيلية هذا واما ما يقال من ان ماء
الملام كلجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا وامان
الاستعارة مبناها على التشبيه يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على
التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في
الاستناد الى الحس والعقل وكان الاولى به ان يقول تتنوع الى

ستة انواع الا انه ترك ههنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي
كقولك رايت شمسا في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة
الشان اما الندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل
واما اندراجه باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار آخر فيما وجهه عقلي ومثل للنوع
الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الراس
شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال
الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع منهما الانبساط مع البياض
والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار للانتشار
الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فتكون استعارة تصريحية بين محسوسين
بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال نوع الاول من الاستعارة
المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من
ولد البقر للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له
الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد
له واطلق لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة
بالكناية ودل على ذلك بان وصفت الريح بالعقم الذي هو من خواص المشبه به
بالنظر الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال امراة عقيم فالطرفان حسيان ○
والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان
يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة
التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء
والالقاح والجامع المنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع
الثالث قوله وكذلك قوله تعالى وآية معنى ان قوله نسلخ منه النهار مثل قوله
الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار
منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار
لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع عقلي من ترتب
احد الامرين على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل
كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان

سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور
النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام
اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه كشط
الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان
الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يستر بضوئه فاذا غربت الشمس فقد
كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع
ما ذكر من ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى
النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى
بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجتها
منه فالمص وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة
اعني اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما تقول اخرج لنا النهار من الليل
ففاجانا دخول الليل ولا يحسن ان تقول نزع عنا ضوء النهار ففاجانا
دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظ
الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات
فرب ما يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد في ذلك العادة مهلة كما
في هذه الآية فان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول
الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء
العام امرا غريبا عظيما بمعنى ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم
يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا تراخ
هذا وقد ايد قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم تشتمل
على نوع غرابة وتتشوق الى مزيد اقتدار فتكون ادخل في كونها آية من مفاجاة
ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه
بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى وقد انكشف
ان ما توهم من حمل عبارة الشيخين في المستعار له على التقلب اي ظهور ظلمة
الليل من ضوء النهار قلب مموه وان الانسب بها ان نقول اظهار النهار واظهار

المسلوخ بابدال الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمتعار له الارض المزخرفة المتزينة هذه الاستعارة بالكناية بشبهت الارض المزخرفة المتزينة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن زرعها ولم يلبث قال ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب كانه قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين قد اجتمع ههنا استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم مولانا لكن جاز ان يحملا من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار في القطع والاستيصال قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد فهذه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان فهي تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى وليس البعث قرينة لها اذ يقال بعثه من نومه اي ايقظه كما يقال بعث الموتى اي احشرهم والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث فانه في النوم اظهر واعرف قوله وهو المسافر بعد مدة هذا التقييد جعل القدوم امرا عقليا والا فالمجي من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدة في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر واولى من الاخذ في الجزاء بعد الامهال وان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع منها كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في اجزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى

لتقدمه

لتقديمه بالي فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس ههنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هولاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك لها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيهما بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي اخرها الى ان القدوم قبل هذه الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة لها واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدا خبره وقع مستعارا والجملتان الاسميتان منهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة عز سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان الاخذ في الجزاء عقلي فالطرفان اذن عقليان هذا على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان عقليان كما صححت في النسخة المعول عليها واما على تقدير رواية الواو فيحمل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظة وجه اعني انفراد الفاعل عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يهدده سافرغ لك يريد ساتجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني حتى لا يكون شغل سواه والمراد التوفر في النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ اخرها وتنتهي عند ذلك شؤون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة

بالكناية يقال فلان تميز غيظا اى ينقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا
سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت
قوله والمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب
وانكساره عن الحمل والانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما
الانتقال من حالة مشتمل على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون
ففى سكت استعارة مصرحة بها تحقيقية وتبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة
بالكناية فيتغلب تلك التحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح فى قوله والجامع هو ان الانسان
مع الغضب الخ حيث لاحظ فى بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن
الرابع اى ومن استعارة المحسوس للمعقول عز اسمه بل نقذف فان القذف
وهو رمى جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل امر معقول والجامع
هو التأثير المودى الى الاهلاك وكذا الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ
ويشق غشاءه امر محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى
بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اى
ليس من شأننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب الحق الذى من جملته الجد على
الباطل الذى من عداده اللهو ليمحقه ويبطله قوله فاصدع المساس هو بالفتح المس
وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه
به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار
له التثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبتت الذلة محيطة بهم احاطة
الخيمة او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على
القول الاول هو الاحاطة وعلى الثانى اللزوم قوله ثم وقع مستعارا لشدة ما نالهم
اى وقع مستعارا لانه عاجهم اذ عاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع
الانقطاع فى الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة بين الامكان والجامع كما انه بالنظر
التأثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تمحى كصدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالحجة
فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله اى تكلم بها
ثم وقع مستعارا لذكر الايات اى لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء
بها والطعن فيها والجامع التوغل فى التلبس قوله فهو من هذا القبيل اى من استعارة
المحسوس للمعقول قوله فالوادى مستعار للامر الذى يشتغل بالكلام فيه من انواع
الامور والجامع كون كل من الوادى وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام
على وجه ذهب من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير
والجامع بينهما الحيرة قوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادى والهيمان قوله
ومن الخامس اى ومن استعارة المعقول للمحسوس تعالى ريح صرصر اى باردة
والعتو تجاوز الحد من ذوى العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير
الطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه فى النوع الخامس سهو لانه من النوع
الرابع اعنى استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت به عبارته قوله ولعل فى
البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عندهم مردودة الى المكنية واذا ردت
اليها فربما لم يبق المثال مطابقا لما مثل له كما فى طغى الماء فانه اذا رد الى
المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له مختار عبد القاهر
كما اشرنا اليه فيحتمل ان يختار هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما
ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية
اظهر من اعتبار الاستعارة فى القدوم كما حققه وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم
وقوله فى كل واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب جعل
القدوم الذى هو محسوس مخصوص بواسطة قيام امرا عقليا مستبعدا واظهار النبات
والاشجار والثمار امر عقلى متعلق بامور محسوسة وجمود النار انعدام ضوءها فيكون امرا
عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الامثلة
قيده بقوله من فصول المجاز تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة
الفصل الرابع
وقوله عند السلف حال من المبتدأ اعنى كلمة هو والعامل فى الحال ثبوت
الخبر للمبتدأ فانه معنى فعلى يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله اما
التى فى ذات حكم مجازى للكلمة بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز
المعنوى كان الحكم الاصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك واما المجاز
فهو كلمة ينقل المجاز عنها حكمها الاصلى الى حكم اخر يدل على ذلك قوله هو ان
جعل لفظ المجاز بمعنى المجوز

يكون الكلمة منقولة الى آخره اولا يرى الى قوله في المجاز غير المفيد وهو ان يكون
الكلمة موضوعة وايضا قوله في الخالي عن المبالغة في التشبيه وهو ان تتعدى
الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز في هذين هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا لما
ذكرناه قوله فيما بعد واشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل قوله فالاصل
وسل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب واما خلق الله في الجماد
الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا
للمعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام في هذا المقام قوله فالاصل ليس مثله شيء اذ المقصود
نفي ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله شيء فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة
ههنا اصلا بل قصد في نفي مثله تعالى بطريق برهاني بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا
فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم
لثبوت مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية
فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه
بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك
بلا قصد الى مثل له سواء امكن اذ لم يمكن قوله استغناء واضحا وهو ان لا يظهر
لك في ذلك الكلام معنى كالباء في قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف
في كمثله على زعمه واما الباء في خبر ليس وما فلتأكيد النفي فلا يعد مثله مجازا قوله
ورايتها في هذا النوع الى آخره ههنا بحث وهو ان الذي نقله من كلام
السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز
لتعديها عن ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا
في المعنى الاخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصلي الى امر غير اصلي
وكان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر كذلك السلف لم يذكروه
شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز
الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تناوله لما
يطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عدم تحال

بهما على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد
فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنده وان
لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان دلفظا اوالزيادة الفصل الخامس
في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به اي المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت
عند المتكلم اي ما يثبت في اعتقاده من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام
سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من التاول اي لنوع من تطلب الموضع
الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الكلام
ليظهر تعلق بار بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق
به اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل
لا بواسطة وضع قوله ليلا ممتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه وذلك لان
المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله
فيما بعد فليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير
وحده الجند لا يقال انبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا
يدخل ح قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند
المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الانبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر
الصحيح لا بالبداهة فالجاهل لتقصيره في النظر قد غلط فيه والى هذا المعنى اشار
بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في نفس الامر وان لم يدرك
العقل ببديهته مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض
بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التاول لانه انما يقوله عن
اعتقاد لا عن تاول فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه
بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول
الجاهل وادخال نحو هزم الامير ولضرب من التاول يفيد اخراج قول الجاهل
واخراج الكذب كما يأتي فقد تعدد كل من هذين القيدين بخلافه و
اشتركا في فائدة اخرى يجوز اسناد ها الى كل منهما الا ان اسناد ها
الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه وبقي ههنا شيء وهو انه كان حق العبارة

ح ان تقول لتخرج عن الحد قول الدمرت بدل قوله ليلا ممتنع طرده فان امتناع
طرد الحد لانفهم منه المعنى الذى ذكره اصلا قوله ولذلك اى ولان المعتبر فى المجاز
خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او طلب بالجزم عطف على علموا
داخل معه فى حيز النفى الذى عم المعطوف والمعطوف عليه كما فى قولك ما جاءنى
زيد وعمرو اى ما جاءنى واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير على المجاز
ما انتفى العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القايل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اى اذا
علموا او ظنوا ان قايله ما قاله عن اعتقاد حلوم فى المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن
اعتقاد حلوم فى الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيا ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه
حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر ان ينصب كل لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول
فى لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد فى العموم لان كلمة كل داخلة ح
فى حيز النفى معمولة للفعل المنفى فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفى المناسب
لغرضه فكانه قال لم اصنع شيا من ذلك الذنب والقترع واحد القنازع وهو شعر
حوالى الراس وعن فى قوله عن قنزع بمعنى بعد كما مر فى نظيره اى ميز عن الراس
قنزعا بعد قنزع وجذب الليالى مضيها واختلافها يقال جذب الشهر اى
مضت عامته وقوله ابطئى واسرعى اما حال من الليالى بتقدير القول اى مقولا
فيها ذلك او يحمل الامر بمعنى الخبر اى تبطئ وتسرع فيفوت ح معنى المخاطبة واما
خطاب لها على طريق الالتفات اى ابطئى ان شئت ايتها الليالى واسرعى
اذ لا تفاوت الحال لدى بعد ذلك قوله حين نسب طرف لقوله اى فى
البنجم والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمى عن ذراعى فانحسر قوله لكونه مجازا
بدل اشتمال باعادة الجار من قوله لقوله اى فى البنجم والباء فى بما ابتغه متعلق بالشعر
والمستتر فى ابتغه للبنجم والبارز عايد الى الموصول والمفعول الثانى محذوف اى
ابتغه اياه اى جعل تابعا لقوله ميز عنه قنزعا ومن قوله بيان لما والضمير فى افناه
للبنجم او للشعر راسه ومعنى واراك مشترك والشاهد صفة لقوله المذكور فى
قوله افناه قيل الله قوله وليلا ممتنع عكسه عطف على ليلا ممتنع طرده ولا يقدح ح
ذلك اى ولا يقدح انتفاء الامتناعين فى كون كسا الخليفة الكعبة ومزم الامير
التفاء

ويجعله من المجاز العقلى قوله بحترز به عن الكذب اى عما يقوله المتكلم قاصدا به صدور
الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه يقصد ترويج
فلا يتكلف فيه تاولا اصلا فيخرج عن حد المجاز تقول لضرب من التاول وجاز
مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله ومتى اذا ادعى ان انبت موضوع
يريد انه اذا افتقر ان النسبة الى القادر المختار داخلة فى مفهوم انبت مثلا
بحسب الوضع فى اصل اللغة او بحسب وضع آخر طارئ على الوضع اللغوى كان
استعمال انبت فى غير القادر المختار كما فى انبت الربيع اخراجا له عن معناه
الموضوع هو له الى معنى آخر فيكون كلمة انبت ح مجازا لغويا اى وضعيا منسوبا
الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع بعينه ق عليه
على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب
من التاول هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع تلبسه بالقادر المختار فوجب
ان يحترز عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون بوساطة
العقل لا بوساطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعى اى ومتى
اذا ادعى ان انبت موضوع فى اصل اللغة للاستعمال فى القادر المختار او
اذا وضع كذلك الاستعمال فى عرف عام او خاص والتنكير فى قوله وضع يفيد شمول
الاوضاع كلها لان النكرة فى سياق النفى تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه
الوضع اللغوى لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال فى وضع اللغة ان ادعى
لان طايفة من الناس قد ذهبوا اليه وفى وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز
ان يرتكب ذلك فى الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولا جل
هذه الصورة اى ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا فى اللغة
للاستعمال فى المختار او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج فى
الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان التقيد بالقادر
المختار ليس بمعتبر فى شئ من الاوضاع فان قلت لا حاجة فى ذلك الحكم الى
بيان عدم التقيد اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار
فاذا اسند الى غيره فقد تعدت مكانه الاصلى بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا

فان فرض مع ذلك ان وضعًا من الاوضاع قد عينه ايضًا للمختار كان مجازًا لغويًا
مع كونه مجازًا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم
يكن هناك تصرف في امر لغوي الا يرى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي
وايضا لا فايدة في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله
فليس يداخل في مفهوماتها وضعًا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت
مثلا لاثبات الانبات لا لاثبات الضرب وانه لاثباته في زمان ماض لا لاثباته
في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع
قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع ۝
والتخاطب مع ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في ساير الاوضاع بلا خفاء قوله
وحكم العقل بان لا بد لها من موثر قادر كان سايلا قال ان العقل حاكم بان الافعال
لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون
الوضع مطابقا للعقل وانما لم تتعرض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادًا على شهادة
العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه نقتضي ان يترك تقييد
الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا
على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلًا على وجوده وانما قلنا على تقدير
تسليمه لانا لا نم اقتضاء العقل بحكم ما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز صدور
الافعال عن غير القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام
على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير من غير القادر تبعا فلم لا يجوزه
منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا يشتبه عليك ان لفظ فعل جايز الاستعمال في
جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك
خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران
بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك
فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحمى التبريد وفعل
السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا بحسب المادة لكل احد من العارفين
بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك موضع بعيد عن الانصاف بخلاف

معلومه

ادعايه في انبات التربيع واحياء الروية واشابة كر الغداة ونظايرها فانه ليس
في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل غيره ومنها ان نحو خلق يعني
ان ههنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخرى
يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى
الى المختار لاعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية
مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال
مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرًا
في الافعال الاولى قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى
النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع البقل تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في
انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وجل وفي هزم الامير الجند عسكره
وانما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول لما
سيأتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو
كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع
على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا اي وفي كثير
من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى النسبة
وذلك لان التعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا
شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد
دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاثبات الثبوتي واما نحو فما ربحت
تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي
الاثبات يرشدك الى ما ذكرنا انهم فسروه بما خسرت وسهر فعلى هذا التاويل ما نام
الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا قوله
كما في انبت الربيع البقل فان العقل يحكم بنفسه باستحالة صدور الانبات عن الربيع
وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بعلمه بالمكان
الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات التي تقتضيها المعرفة كما مر واما في نحو
هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدورهما عن المسند اليه ويحتاج

وقد نبهناك على ذلك سابقا م

في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع المليف لي الاستعانة بالعادة
لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليًا اذ ليس معنى كونه عقليًا انه علم بنفس العقل
وحده بل معناه انه ليس متعلق بالوضع فلا تجوز الاستعانة في ذلك بالوضع
وجازت بغيره نعم اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب
الى العقل واطلاق اسم الحكمي او الاثباتي على الثاني اليق لمجرد تميزه عن القسم الاول
قوله لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة
للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صايم
والجملة لا توصف عندهم بكونها حقيقية وضعية ولا مجازا وضعيًا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة
فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب
عنه تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في
حكمها واخرى بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره
واسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن
ثمة ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه من
الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا
مجازا فان قلت الانحصار في الصور الاربع بط قطعًا بجواز كون طرفي الاسناد
او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير
الوقوع في كلام رب العزة يعني في راي السلف وفيه رد على من انكر
وقوع المجاز في القرآن عقليا او لغويا مرتبا من لزوم كونه تعالى متجوزا او فساده اذ ليس
قوله باسناد الافعال هذا الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي
قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الآيات كلها الى غير الاشياء
التي هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو
المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي وما في ترى كانه
وزايلا مسندا الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه والعايد الى
ذي الحال ضميره فيها قوله اذ مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة
يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال

في اسناده نفيًا اذا كان مأوّلًا بالخسران كما هو وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل
الحقيقي او لكونها سببا فيه وفي جعل العلم بالآيات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية
لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله والآيات سبب بعيد والعلم بها سبب
قريب والشجرة كالمادة لايتار الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله تعالى والحرث كالعلة
الصورية لوضع اوزارها اي اثقالها من الآلات والاسلحة والارض مكان
لاخراج اثقالها من الدفاين والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات
لتلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل
ولا تختلجن في ذلك معنى
ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة و
ذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان
عقليًا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو
له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في معنى الموضوع له فليس بواجب
كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه
بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في
مكانه الاصلي قوله تكون متعدية عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ
يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة
لها الا انها صفة سببية قوله فلا تجوز نهي بصيغة الخطاب من التجوز معطوف
على لا تختلجن اي لا تجوز في نحو هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال
فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس
من الواجب ان يكون في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا تستطيع ان تقول
ههنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى والوجه قوله وبنا الحبني هذه
الواو داخلة على المفعول الثاني لصيرني اعني يضرب المثل وفايدتها تاكيد
لصوق الثاني بالاول على ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام متعلقان
بيضرب اي صيرني في هواك بحيث يضرب المثل بي الحبني اي لهلاكي بسبب
هواك ويروى يجيني فيكون بدلا من بي وقيل الواو عاطفة لاحد الظرفين على
الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل لحبني وبي قوله لكن حكم

او من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اى فى هذه الامثلة ونظايرها قوله فاى شىء
منصوب فى نسخ الرواية على انه مفعول اوتقضى ويجوز الرفع على حذف الضمير
اى اوتقضاه العقل لصحة استناد هذه الافعال اليه فهو اى فالذى اوتقضاه العقل
ذاك اى المكان الاصلى وقوله فاذا اوتقضى تفصيل للمجمل الذى قبله وقوله فعل ج
اذ اقوله واذا اوتقضى فى اقدمنى قد عطف عليه قوله واذا اوتقضى فى وحيرنى
وقوله واذا اوتقضى فى ويزيدك وجواب الكل قوله فعل فاعل اقدمنى ذلك اى
المذكور اولا وهو النفس وفاعل حيرنى ويزيد هذا اى المذكور ثانيا وثالثا
وهو الله سبحانه وتعالى بالغ المصنف فى تصوير فاعل اقدمنى ولم يأت بشىء
يعتد به فان نفسك هى ذاتك بعينك فى متعارف اللغة فكيف لا تكون متقدمة لك
حقيقة بل هى قادمة لاجل حق فجعلتها بمنزلة شخص يحدثك الا ترى كيف اضطرب
حيث فسر معنى اقدمنى نفسى لاجل حق لى على فلان بقوله اى قدمت لذلك
وفسر معنى حملتنى نفسى على الطاعة بقوله اطعت وحيث قال وحاصله يرجع الى
معنى اقدمنى قدرتى على القدوم والداعى اليه الخالص اى عن العوارض مع ان
هو انفراده والداعى كما صرح به والصواب ان يقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما
صادرا عنك بقدرتك وداعيك لكنك اخذت الفعل من الاقدام واسند ته
الى الداعى فاذا اردت باقدمنى معنى حملنى على القدوم كما هو الظاهر كان
لفظ اقدام مجازا لغويا ولا مجاز فى الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقى فلا بد
من تاويل اما ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم فى هذه الصورة وبولغ فيه
حتى ادخل الحق فى جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون
استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلى ايضا وبعدم ظاهر واما ان يقال
قصد المبالغة فى مدخلية الحق فى وجود القدوم ففرض هناك اقدام من
فاعل متوهم ثم اسنده الى الحق فان تعلق الاسناد من الفاعل المتوهم الى
الفاعل المجازى كتعلق الاسناد من الفاعل المحقق اليه فى انهما يفيدان المبالغة
فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فيكون المجاز حينئذ فى الاسناد لا فى الفعل
ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلى يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فايدة

للاسناد اليه الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة فى ملابسة
للقدوم المتخصص كانه موثر فيه وقس الحال على ذلك فى حيرنى ويزيدك ومراد
الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه
الافعال كلها متفرع من فاعل متوهم للفوايد المذكورة انما المتحقق هناك هو القدوم
والصيرورة وازدياد الحسن مع ما قامت هى به لكن الامام الرازى لم يطلع
على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد من فاعل وتبعه السكاكى وايدهما بان
المجاز فرع فلا بد له من اصل فقوله كونهما حقيقتين منصوب على انه مفعول القول
والظن باقدمنى قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق ما يحتاج اليه
الفعل من مباديه والابد عند المعتزلة فى صدوره عن الفاعل من داع
يدعوه اليه فلا يتصور كون الداعى اليه فاعلا له حقيقة وقوله متى تاملت وتامل
ظرف ليزيدك الله واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اى ما عنده بحسب اعتقاده
نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده ام لا فيدخل فى الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه
لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان
مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا يسمى
حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل
مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل فى الحد قوله مع كونهما غير
مفيدين لما فى العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه الحكم
بانتساب صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله
استتبع هنات اى اشياء قبيحة منها ان يقصد باللفظ فى مقام التعريف
ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبل عقل الدهرى او الجاهل
بل مما قبله وهمه الذى غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده لغيره ومنها ان
يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا مقبولا عند العقل وان لا يستحى به الذم
عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمى تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز
العقلى على تعريف الحقيقة العقلية او الى الانه اخره ليربط به حديث نظم
المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من توفية الكلام بنفى

هذا الفصل على رأي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يتركب الا
لذلك اي لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه
تعتد به وقد تكون ملابسته للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب
الحكيم كما في اسلوبه قوله من دوران الانبات بدل من قوله من نوع شبه او بيان له
وقوله دوران الفعل اي شمل دورانه نصب على المصدرية قوله نبت ابلي
ما نكره اي من الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا
مجازا وكلمة ما في قوله ولما تسمع مصدرية والمعنى ولكثرة سماعك منهم في المجاز العقلي
انه مجاز في الاثبات ربما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ
الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصصه بالخبر لان
المراد بالاثبات كما مرت اليه الاشارة هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية
وانشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في
جاري رجل عدل والنسبة التعليقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولك
انجعت سبيلا وكان بين الاسم المشتق وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله
شر مكانا واضل سبيلا والثاني في هو التدارك وفرط معنى سبق وقوله ان هذه الاوامر
مفعول قل قوله واذا تأملت المجاز العقلي المتعدي من موضعه الاصلي عند المتكلم وانما
يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في هذه فلا نبتت الربيع شيئا
ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تأول النهي ههنا بالامر كما اولت النفي بالاثبات
في نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على تأتي الفعل ممن نهي
عنه الفعل فيتضمن نسبة ثبوتية في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان
يلاحظ معه ثبوت المنفي للمنفي عنه فيرجع ما نام الى معنى سهر وما ربحت الى معنى
خسرت كما مر قوله وبين الوزير وبناء القصر اي وشمل النسبة من الوزير وبناء
القصر في ذلك اي فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا اي وان لم يكن تقرر
الكلام على رأي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اي
المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشأ اختياره هذا النظم من
عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى بعض الاشياء على طريق المستعـ

استعارة اراد به استعارة تخييلية للطيفة قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع
بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف
ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في
اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس فرفع بما الاسم ونصب الخبر
فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها بالفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
لكنه ليس هو التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع
مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء
كما زعمه المصنف وجعل الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا
يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى
بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه
اختاره رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختاره في التبعية افضى ميلا منه
الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق ان
المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلو انتظم المجاز العقلي
في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لا
العيشة وبماء في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا تصح الاضافة في نهاره
صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في
قوله او قد لي يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تعالى على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد
من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه
صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن مصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء
بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد
كلها بحسام مادتها قوله وانتم خبره اجعل وما عطف عليه اعني ونظم عندي و
بناء اما حال واما مفعول لاجله واياما كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل المجاز
كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او بناء ولفظة هذا صفة لغويا واشارة الى
نفي الاستعارة بالرد الى المكنية ولفظة ذلك صفة لغويا واشارة الى المجاز العقلي

الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وتوسل ذلك في المجاز
الراجع الى حكم الكلمة اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره من ذيل التنبيين لكان
احسن ولفظ هكذا انتصب على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اي
انقسامًا الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع
الفصل وقد عطف عليه والاستعارة واخواته ولم يتعرض في هذا التقسيم
للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها لا من انقسامها
بالذات وقد مر الاشكال الوارد في نطقت الحال وقوله تحصيل اقسام ثلثة
متعلق بمحذوف اي وتقسم كل من التحقيقية والتخييلية الى قطعية واحتمالية انقسامًا
ملتبسًا تحصيل اقسام ثلثة من انقسامها لا تحصيل اقسام اربعة كما يتوهم ان الاحتمالية
منهما معًا قسم واحد كما عرفت وقوله تحقيقية بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
والظرف الواقع في الحد اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كان على
الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر
قولهم واقع موقعه وقوله فاختر ايهما شئت كانه اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير
جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب
المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قولهم
وواقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه فقد ان العاطف في بعض
النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القايل وانت
خبير بان الاولى ح ان يترك السابق ويكتفي بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم
واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله
الافعال كلها نباء على انه سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافر نباء على
تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعًا وخارج عن
حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس مخرجًا عن موضوعه اي محله في العقل فلا
يكون جامعًا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القايل
بالقدرة اذا قال خلق العبد اعماله بتاويل انه محلها كان مجازًا خارجًا عن

حده داخلًا في حد الحقيقة على زعم المص
الاصل الثالث من علم البيان
في الكناية الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ونقلم منه الكناية بالمعنى
المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ونقلم منه الاستعارة بالمعنى
المقابل التي هي قسم من المجاز واورد في تعبيرها ترك التصريح اشارة الى
تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان
المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح لنقله منه
الى متبوعه سواء كان لزومًا عقليًا او عاديًا او اعتقاديًا او ادعائيًا والمتبادر من
قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية
لكنه ليس مقصودًا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح
بذكره وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها
معًا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل
في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحًا وجواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق
من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سيذكره عن قريب من
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوايل
الاصل الثاني قوله لينتقل منه اي من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة
وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من
كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال قايلهم ونؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل
اي لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية
عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق التصريح ولو
قال بدله من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة كني عطف على قوله لما
فيه وذلك اشارة الى خفاء وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه
الاربعة الواقعة من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة اذ
قد اهمل منها اثنان تقدم الياء باتباع الكاف او النون والكنية علم صدر
باب او ام او ابن او بنت والكثير ما طارئ حيث سميا بها لم توضع لها ابتداء
وفيها نوع خفاء وتقابلها الاسم العلمي اعني الذي وضع علمًا لصاحبه ابتداء بلا

خفاء و فاذا ذكر به كان نصرنجا بذكره فلذلك قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الي هذه الاقسام الثلثة قوله ومنه ان ومن قبيل نكى في العدو والجوارح جمع جارحة وهي الداهية المستاصلة يقال جاحة واجتاحه اذا استاصله والملم النازلة من الم بالمكان اي نزل به ولتضمنه معنى الاستعلاء قال علي بنيه اي على بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول من استبطنت الشي وقلم المراة على وزن جعفر فرجها وقيل هو مستعار لهذا المعنى واصله الخشبة المنقوبة التي يجعل فيها الحايك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية مكوك قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظه قد احترزوا ايضا عن التصريح بلفظ حيث عبر عنه بمقلوب الكيس قلب الكل قوله ثم ان الكناية معنى ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما تصف بعضها بالقياس الي بعضها بالوضوح كما سينكشف لك ذلك في آخر مباحث الكناية حيث يتبين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الي الخفاء المطلق على ما تحققه وكانه اختار لفظ التفاوت لذلك وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالي قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظها اي بلفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو المصرح في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيامة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا على الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا

لوجود القرينة على ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله والثاني والمجاز ان وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم معاند الشي معاند لذلك الشي اي مناف له قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الي الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الي الملزوم يحتاج الي جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وسيحقق ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا رديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الي اللازم يحتاج الي التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باي نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها ونسبتها اليه فلا تطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة مقحم لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين وفايدة لفظ النفس ان تخصيص الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هناك في الجملة لكن ليس المطلوب نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي

القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الي اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الي اقسام ثلثة تطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مرة وقوله عارض مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا او صار كما لا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وذا حكم بان المضيافية المؤدة

المعنى الحقيقي

اشار بما مر هو ان المقصود كون العبارات بيانا للمعاني

تكون كناية قريبة لانها سهلة المأخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها
الى تصرف واعتماد بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان نتكلف
اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله آخر معمول
تضم اي بان تضم الى لازم لازما آخر واخر قوله عن دخول كل عدا اي عن
دخول كل ما عدا المقصود كل فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من
الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع
مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة
كما في الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الاول صدر
الكلام تكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد
اخرى بناء على انه مظنة لتردد السامع في قبول الانقسام الى القريبة
والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان ينتقل الاولى بحسب المعنى ان
يقول ينتقل بالياء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من
الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخة مصححة
بناء الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين
ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية بناء على انه ما من شيء الا وله لوازم كثيرة
متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها
باكثر على درجات مختلفة تقال رجل مضياف اي كثير الضيافة حسن القيام
بامرها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك
قوله وهو اي ذلك الفرق هو ان قولنا طويل نجاده كناية ساذجة اي
خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطول مسند الى النجاد ظاهرا وجهة
فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان
الصفة لما اضيفت الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل يرتفع بها وجب ان يكون
مستندا الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك
اذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكر
واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لاستنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية

الصفة وجمعها في قولك هما طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما طويل
نجادهما وهم طويل نجادهم قوله باستحضار ما تقدم الى عطف على بالبحث
ووجه الاستعانة في درك ما قاله من السذاجة والاشتمال على تصريح ما
تقدم له في الآية ان يقال كان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض والخيط
الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة
اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشيء من التصريح
فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية
عنه والقياس على الآية يقتضي ذلك ايضا قلت لا شك ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم
لفظي هو احتياج الصفة الى ما يرتفع بها وهي في المعنى مستندة الى ما اضيفت
اليه ومن ثمة قيل المستند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلق فلما
تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الآية اعني قوله من الفجر
فقد اقتضى الى ذكر الطرفين على وجه منع عن الحمل على التشبيه فلذلك اخرجها عن
الاستعارة بالكلية قوله تارة يكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم
بلا واسطة من المطلوب انتقالا بلا تأمل كما في مثال طول النجاد وكثرة الاضياف
وتارة خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تأمل فلا يتيسر لكل احد مثله
لدقته نظر كما في الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة
عن عرض القفا عن البلاهة كما في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا اذ
لا واسطة في شيء من هاتين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة
عن البلاهة فانها تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا تكون مما نحن فيه وانما
تحسن الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية مشتهرة جدا ملحقة بالصريح كعرض
القفا فانه باشتهاره كناية عن البلاهة تنزل منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف
تنزل منزلة المضياف فيحسن ان تكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان
تكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر بواسطة لوازم متسلسلة
واعتبر في البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة واحدة
ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة التي نوردها وقلة الثاني في

كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم ح ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة
والبعيدة قوله لم من كثرة الضيفان يعني انه مضياف اورد كلمة ثم في الانتقال من
الوسيلة الى المقصود لعلو مرتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسيلة الى بعض
قوله متوصلا بذلك اي بتوكل جبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد
منهما كناية عن كون من اجترت عليه مضيافا قوله وما يك فيّ من عيب كلمة
ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جزائها لان العائد
اليها في الشرط وجاء والمرصد موضع الترقب اي من وراء شخص مكان الترقب لان
بعس الكلب اي يطوف دون الدار والهر صوت الكلب دون نباحه من
قلة صبره على اذى من يرد وغيره وقيل هرير صوته للعض ونباحه صوته للاعلام
ولعل لا المذكورة بعد طمعا زيادة سهوا وقوله مشو باستمرار تاديب خبر فان جبن
الكلب وضميره ساحته راجع الى من هو مرصد وكذا ضمير وكونه اي وكون من هو
مرصد كذلك اي موصوفا يكون ساحته مقصد ادان واقاصي مشوبكال شهرته لحسن
القرى قوله صاحب الساحة مظهر في موضع المضمر والمتليات على صيغة الفاعل
النوق التي تتلوها اولادها اي تتبعها من اتلت الناقة صارت ذات متلوان
تبع والصرف الى الطباخ علة غائية للنحر فيكون داعيا اليه كالتاديب على
الضرب وقوله فمهزول الفصيل جواب لقوله واذ لا داعي قوله ومن هذا
النوع اي ومن البعيد وقوله فما يك من قبيل الالتفات اصل اي من حيث
الوصول والدخول اذ لا حاجب يطرد الناس عنه ما سول اي ذات ابل
ويقال ايضا وارملة اي بها ارملها وعمرت الخراب اعمره عمارة فهو عامر اي
معمور كذا نقي معنى مدفوق قوله والنفال ايادية لدى التقريب ضمن الانفعال
معنى التوالي والاقبال بالتقريب وقوله ذلك الانس اشارة الى الانس الذي
هو فوق انس الام بالابنة الزايدة هو مصدر آنست وذلك بعد انسبه صفة لدى السالف
باب الدار في تسلي مباغيهم اي تيسير مطالبهم وهناك اشارة الى تدفق عبد العزيز
على ما اراده اي على ما اراده منا هو فورا احسان عبد العزيز الخ وضميره تراه للكلب
وكذا المستتر في يكلمه والبارز للضيف وهو اعم حملة حالية والوجه في

زيادة اللطف

زيادة اللطف ان تكليمه اياه من اجل حبه له مع انه ليس من شانه كلام
فيه غرابة مستملحة ودلالة على ان انسه بالضيف كان ازيد مما ذكر بنصب
قوله ومنه اي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع يقال امتعه الله
بكذا اذا جعله متمتعا به والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل
والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن
الام وقريبة الاجل كناية عن سرعة النحر فتتفق النصب عطف على جواب
النفي والمستتر فيه للعوذ والباء في بها صلة الامتاع والضمير للفصال وما استملح
عطف على ابا لها الا وما استملحه العوذ من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل
ان الظاهر كون الباء في بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة عن نحر العوذ كانه
قوله تنظر لها اي للفصال وفي بعض النسخ نظر الفصال لها من مانع الجهة اي
من جهة سلامتها عن النحر قوله وهل بمعنى انه لا يبقيها هذا على الوجه الاول
تتمة لقوله لا ستي لها فصالها فالضمير في لا يبقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني
تتمة لقوله لا امتع العوذ فالضمير للعوذ القسم الثالث في الكناية المطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد تخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها في
الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف
وتقييده لها به سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وقد سبق نظيره في
علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل
من جملة الطرق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح ابن
الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر في
شيء من هذه الامثلة قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى
اراد ان لا يكون تصريح بنسب لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا
على لا يصرح لفساد المعنى وقوله فان الطريق تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص
ان يقال السماحة لابن الحشرج والمروة له والندى له او يقال مثل ذلك
مما سيذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح الا لذلك عده من قبيل الاسناد
الانتي الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما

في حكمها داخلة في معنى الاسناد ولان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها
للفعل و في قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في متمم العايد اليه اشارة الى
ان التصريح المعتبر في هذه الامثال نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر
الى المبتدأ اه وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح واراد بجميع ما تقدم
من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف في تلك الامثلة
مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها ولذا بينها
بقوله او ما تزن الخ ولم تتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمجد
مصرح وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية كما عبر
عن طول القامة بما يدل على طول النجاد ولذلك من الحال في طول نجاده
وطول النجاد في الاول اضيف الاول الذي نسبت اليه الطول الى زيد
وذلك بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان النجاد عبارة عن
طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب
المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما تحققه فيكون تصريحا بنسبة طول القامة
اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى
عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القايم مقام وفور الاحسان
وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ما ذا صنع جواب حين اراد ولما لم تقصد
منها معنى استفهام جاز ان يكون حين معمولا لصنع ان فانه حين اراد
ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله
جمع الخرسان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع في كون الصفات مجموعة
في قبة تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله
ان محلها في قبة تبعا لموصوفها وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار
برفعة شان محل تلك الاوصاف مع ولا بد لذلك ان طالبا بكون محلها ذا
قبة اختصاصها بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه
بما ذكره جعل القبة مضروبة عليه واستقل الذهن ح الى قيام تلك الصفات
به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف كالمثال

الاول والمجد هو الشرف ويقال بما بالآباء والكرم والحسب للرجل في
نفسه ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفها كما هو منشاء
الطعن الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على
ضمير الموصوف كاشتمال طول نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد
والكرم مصرح به في قولهم ومكني عنه في طول نجاده وقد عرفت ايضا ان
نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح في طول نجاده كما فصل هنا وليس
في قولهم تصريح نسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه
ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضمير تصريحا بنسبتهما
اليه كما في طول نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم من باب
الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد
عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد
برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف وذلك لاشتماله على
مزيد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله اثبت لابن العميد مساعي لان اضافة
المساعي وهي المكارم يفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد فمبني على حمل النظام
على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من استدعاء
المجد دوامه بجيده فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة الخوف قوله فنبه بذلك اي بما ذكر
من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد وبه تزيينه اياه على
اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه
واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا احبه
وقيل لان الرجل لمساعيه انما يزين مجده لا مجد غيره قوله ولم تنفعه ذلك
اي لم تنفعه في مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من عبارته
ان هناك كنايتين احدهما عن اثبات المجد له كما تقررناه والاخرى عن
اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كما تقتضيه المقام
الخطابي داعية لان يدوم ذلك العقد لجيده بما نبه بذلك الدعاء على طلبها
دوام بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه

الابتبقية دوام تجايه وتنبه بطلب دوام تجايه في انحصار تنزيهه والاعتناء بشانه
فيه والاستغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام تجايه وقوله حتى الحكم متعلق بقوله جعل
المجد الموف اى حتى الحكم بما ذكره تخصيص المجد بابن العميد اى بممدوحه واثباته له
واكرم ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه قوله وحاصل يعني ان حاصل معنى البيت
وملخصه ما ذكره وانما قال في المآل لان ترسه في اللفظ مرتعقد مساعيه نطاقه
الا انه اذا تحقق رجع الى ترسه به ولا شك ان ترسه به من روادف حصوله
له فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا
الحاصل الذي توهم يدل على ان المقصود والاصل اثبات المجد له لا حصره فيه
قوله واذا ما بيوت بالملامة حلت فيه قلب افتصاد جعل منها في المصراع
الاول محكوما عليه وقلبه له اذا ما حلت الملامة بيوت وقد توهم ان المذكور في
الكتاب سوان البيت تة منجاة من اللوم كناية عن صفة العفة واسنادها الى
بيتها كناية عن تخصص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طرز قولك
يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سيأتي ويدفعه انه جعل ولا كمال نجاتها عن ان
تلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال اخرا تخصيصا
للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصص الصفة بها
وان ما ذكره اولا عن عفتها اشارة الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه
براءة ساحتها وكمال نجاتها على طريقة التفسير فتبصره واستعن في ذلك بقوله قصدا الى
نفس النجاة عن اللوم الخ قوله على سبيل الكناية متعلق بان تبتين وقصد جواب
حين اراد وقول ابن هانى عطف على قول الشوري قوله فانه اراد ان
بجمع الجود صرح بان في البيت كنايتين ففي المصراع الاول كناية عن الوصف
اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يوجد وجود
ولا يحل دونه والا كان متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى
الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصص الجود بالممدوح
بجعله كانه نبأ في جنته من حيث انه يصير الجود حيث يصير اي يسير حيث يسير وقيل
في الاول كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون

مكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى
الاستدراك دفع توهم المفارقة عنه قوله متوزعا تقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك
هذا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي مناسب
للمقام لاقتضائه ان لا يوجد بعده فرد من افراده ولا يحل احد دونه وقوله
تنبيها تعليل لنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يوجد بعده والمعنى لم يوجد شيء
من افراد الجود والا كان قائما بمحل هناك مخالف لمحل ساير الافراد فيلزم
التوزع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما
لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه
وتقسمه وكذلك لنا نقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من
الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية مفعول له اي نفي ان
يجوز بعده للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك
اي بما ذكر من التنبيهين قوله ثم خصصه اي خصص الجود من بعد اي من بعد
ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وافادة اللام للكمال
انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته
له باسره للممدوح وحده قوله ومنها اي ومن تخصيص الصفة بجهة مختصة بشيء
ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة التي موقعه ومكانه الذي يظن انه فيه قوله
وليس بذاك اي ليس المظنون بالذي ظن اي قسمها ثلاثا اذ الكلام في كناية
واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها
الثلثة في مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان مشتهرا به
والثاني نقيده كما اي نقصد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن النسبة
الى عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر
لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون
مذكور الكناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف
مذكور لانه كنى فيه بالتصلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن
وكذا لبس الغيار كناية عن اليهودية صفة لموصوف مذكور هو فلان والمراد

بالامثلة المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله فلان طويل نجاده بالحر
وما تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة
لموصوفات مذكورة قوله المومن هو الذي يصلي ويزكي ولايوذي اخاه
المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان
بل كنى بهما لحصر الايمان في غير الموذي عن ملزومه الذي هو انتفاء الايمان عن
الموذي مطلق وقصد به التعريض لموذ معين فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة
لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري
اعني الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم او عن جماعة المسلمين اذ
قد كني فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومه الذي
هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلق وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر
الغيب بمعنى الغايب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا
تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت الذي
لايوذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان في الذي لايوذي اي نفيه عن
الموذي مطلق معرضا لموذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم تتصور
كون النسبة اليه مصرحا فيستلزم خروج القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله
متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت
كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر قوله
وان كانت ذات مسافة قريبة يتناول ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة
والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان المخافة تقتضي الاخفاء
الدال على قرب المسافة والخفي في ابين للذوق وحسبك اي كافيك في انهن
لايزرن سوق كرم وقوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما المخفي فهو من
خفاه اي اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا اما لانه
اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما
لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الا وفي ان بخص الايماء بما
فيه شائبة الخفاء فسمي اسم الاشارة بالباقي قوله وكقولك البحتري عطف على

كقوله اني تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله
اقوى من قوله غير خاف والباكر من الغيث ما يأتي بكرة يقال امحل البلد اذا
انقطع مطره ويبس ارضه من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما
جاء ذلك في الشعر وقوله كانت اي اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر من الجميع
وذلك لانه جعل فيه وجود مسلمة فيهم علة لوجود الكرم فيهم فلذلك انكر خلوهم عنه مع
كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم اي سعيد بالزيارة المقيدة بحرف
الاستقبال وفي الثاني احاله على رؤية المخاطب وربما نعانده وفي الثالث
طلب تسقيه اشراف بني حنبل على طريقة الدعاء لجاز ان يراد طلب جعلهم من
الكرام قوله واما قوله انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكد
ولانه من الظهور بحيث لا ينبغي ان يجعل اليه والذي هو العطار والجود موصفه راسخة تقتضي
افاضته ما ينبغي لا للعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك خوطبا خطاب الاثنين
يقال تبدلت الشيء باخر اي اخذته بدلا من الاخر والمشهد المحضر والمجلس ونزل
صيغة المتكلم على بناء المفعول من عزاه حمله على الرواء وهو التعبير ومسافة يوم
اي مقداره مستعار من المكان وثم نتلوه عطف على اقمنا وقوله في افادة
متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الاثار التي وقعت جوابا
لاما اعني قوله على ما تري   واعلم ان التعريض تارة يكون الكلام
يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا اخر وبقوله وان لم ترد
الا غير المخاطب انه يجوز ذلك ان تريد تارة بعضه المخاطب في اذيني فستعرف
المخاطب وغيره فيكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون
مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم معتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان قولك
اذيني فستعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه
لزوما عرفيا تهديد الموذي مطلق فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد
موذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا وقد لم
يتعرض هنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال
معتمدا على قرائن الاحوال لان منع الصدود ظاهرة ظهورا تاما في المحققة

اعني تهديد المخاطب وحاصل فظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلاً من الكناية
والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه
وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت
اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشي بغير لفظه الموضوع له و
التعريض ان تذكر شيئاً يدل به على شي لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريدهم وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على
جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو
اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب
مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذا عبارتهما
فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في
السوال فلا ينتقض ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلاميهما في الفرق ان
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دال
بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الاخر الذي
هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على
~~المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه~~
~~دل على المعنى الآخر~~ بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة
الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك
ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة لا في جانب
منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي
لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض
الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما
الكناية فمستعملة فيما لم توضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع
في الوجود كلا من هذه الثلثة وذلك بان تقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او مجازا

اوكناية

اوكناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى
المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا
في حدود الثلثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكني عنه
تعريضا بل لابد ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا
منه والمعنى المكني عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي
مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام
سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة
والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال
ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله كذلك الكناية قد تصير بكثرة
الاستعمال في المكني عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ
هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا
كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا تخرج بذلك
عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض
قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي
الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في قوله ولا تكونوا
اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا
المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما
تلوناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل
المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما
توهموه وشيدوه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون
حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييدهم هذا منقوض بمستتبعات التراكيب
المستفادة منها على سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به
فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه
كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريق الكناية في ان يقصد به المعنيان معا

(right margin, unclear:) انما قال مطلقا لان المستلزم للانحصار فيمن سلموا منه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا كما ثبت فيما سبق

(left margin, diagonal, unclear:) ان بطريق الكناية دل على ... المعنى الكني

معًا وقد تكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فنقول كـ آذيتني
فستعرف اذا اردت به تهديد مخاطبا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب
مرادًا باللفظ استعمالا لا تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز
ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما تحققه وللتنبيه على هذا المعنى المراد زاد
لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قوله فتامل اى تامل المثال الذى اوردناه
للتعريض وعلى هذا الذى ذكرناه فيه فقس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فقد
نبهتك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى
على سبيل المجاز   واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة تلعا في
مطبقون نسبة الاطباق على ما ذكره لي ارباب الصناعة المكتسبة اعنى علماء
البيان ظاهرة واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك
بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني بجملة ويعتبرونها في موارد الكلام وان
لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغة لا من البلاغة اى المجاز
اكمل واقوى في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد
تمكنا وتاثيرا في النفس وقوله ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذى هو شاهد
وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه
قيل هناك غيث شاهد نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا
تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون
ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه
اعترافا بكون المشبه به اكمل معنى وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها
ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والكار ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت
في وجه الشبه قوله نظيرا ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم
ثم اضرب عنه بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا من
الملزوم بنوع تصرف وذلك بان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم
المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا على عمومه
الى الخاص وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الافصاح للعطف

قوله معه حتى لا ابينة على قوله معه حتى بينة والظرفان اعنى معه ومع الافصاح معمولان
للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين اى المجاز والكناية وخصهما
بالذكر لانه قدر فيهما كلام السلف ورتب فيهما الانواع وذيل الانواع بما كان
يليق بها وطبق بعضها بالبعض وفى كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل
والتطبيق نحو على الوجه الذى يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن لا شال
هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على
ما ينبغي في كلامهم واقتدار ثبيان ما اورده في هذين الاصلين محمود عند ذوى
البصاير ووصيهم ان لا يجحدوا ذلك اى ما ذكره من ابراز كلامه نوع
اسماله وفوائده في كلامهم مغمز السلف اى موضع قدح وطعن فيهم ولا
فضلا له عليهم انهم كانوا مخترعين للفن ففعلوا ما تفى به القوة البشرية ومهدوا
لنا مواديه فوائدهم فلزمنا ان نقررها احسن تقرير ونرتبها ابلغ ترتيب و
نطبقها افضل تطبيق ونضيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها فالفضل
لهم ونحن مقتدون بهم ومقتدون بهدايتهم قوله متى كانوا ظرف لقوله ان يزل
من زل عنه الشيء اذا فاته وانما يستبشع ذلك ان يزل ما هو اشبه
ممن زيغ عمره اى امضاه على مهل وكلمة تلك صفة لما به نهم وقوله ثم انقوا
استنبطوا واصول الفن ما يبتنى عليه جزئياته وقواعد الاصول ما تبتنى هى
عليه والضمير في ابوابها وفصولها وتفاريعها للاصول وفى امثلتها وبها للتفاريع
وحدها او مع الاصول وفى تلفقها ومالا قطها للامثلة وفى بها للامثلة ايضا او
للالتقاط ومع تشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف وضمير تفننها
لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعنى افانين وقوله فعلوا خبر كان مع
تغوية عن لفظة قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اى اذ ذاك الاختراع حاصل
قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصله من مباحث
الاصلين وشل ذلك يسمى فذلكة عند الحساب ولم يتعرض هنا ايضا لخلاصة
التشبيه لكونها منقحة مضبوطة وقوله لا تفيد البتة الا بالوضع اشارة الى رد
الدلالة الذاتية قوله فى الاول هو الحقيقة بما المراد به ما تناول الحقيقة في

الجملة اعنى الاسناد وكذا الحال في قوله والثانى هو المجاز في المفرد قوله
ولا بد له اى للثالث الذى هو الكناية من دلالة حال ليعلم بها ان معنى معناها
مراد ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير
الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته
في حامى واراد بالحقيقة في قوله تشتركان في كونهما حقيقتين ما يتناول
الحقيقة التى اريد بها معناها وحده اعنى الحقيقة الصريحة وما يراد بها معناها
ومعنى معناها اعنى الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها معناها
الاصلى بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشرنا اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا
بان المعنى الاصلى مراد في الكناية قطعا وقد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو
الخالى عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المفيد داخلا فيه كما سيصرح به
واثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على
المكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون رأينا اشارة الى
ما اختاره من رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلى
بل المجاز كله عنده لغوى وقوله في وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر هو
ما عند المتكلم ومخالفته كما مر في عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة
والمجاز العقليين اصالة وقوله بافادة مستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية
ومعناه اللازم وفى بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح
بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم في
ما لها الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاداء اى الحقيقة في الجملة المفردة
بافادة لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت
نجى بيتها عن اللوم قاصدا به افادة نجاتها عنه كان كناية عن النسبة واذا
قلت نجت عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في
المفرد تنقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد من
التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا
العلم بتفاوت التشبيه قوله وقفنا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد القاف

والمقصود

والمقصود بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة
كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص
التراكيب في علم المعانى حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التى يتوصل
بهذين العلمين الى تحصيلها وهى المقصود منهما قوله وعرفنا فيهما اى في الحقيقة
في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية على
راى الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية و
قوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما
تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد
علم البيان حقيقة لا استعارة والتشبيه المرسل ليس مثلا والتمثيل السائر ما ليس على
سبيل الاستعارة فنقول البلاغة هى بلوغ المتكلم هذا تعريف
لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اى هى بلوغ المتكلم في تادية المعانى بتراكيبه حدا
له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعانى حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب
التى اضاف اليها الخواص ههنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها قوله هناك وهى تراكيب
البلغاء بمعنى انهما متساويتان صدقا لا انهما متحدتان مفهوما فلا يلزم ح ان يكون
مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دورى
ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج ح الى
ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على
معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم
وليس بشىء اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها لا يقال كيف يتصور
توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا نريد بها انه يوفيها حقها بل
انه يورد تركيبه مشتملا على امثال
اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تركيبه مشتملا على امثال
تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على وجه حقها هناك وكذا
الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في تراكيب المتكلم مفهومة من قوله

بما ديه المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله ولها اعني
البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من قوله تابعة لبلاغة المتكلم اعني كون
الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها وعدم تناسب تأدى طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما
وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة في مراتب
بينهما تفوت الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها
والاقتدار على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات
والمجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق
الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا تفيد ذلك بل لا بد معها من فضل
الهي وجد بليغ ومع ذلك ايضا فهناك مراتب من الرعاية والايراد المذكورين
لا يفي بها علم البشر اصلا ولا تدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز
اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة يشمل على شيئين
الاول الطرف الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها
اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي
تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من
قال در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن
ورچه كوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى در كلام ايزد بيچون كه وحى منزلست
كى بود تبت يدا چون قيل يا ارض ابلعي ○ واما الطرف الادنى
من بلاغة الكلام اعني قدرا من البلاغة اذا انتقص منه شيء التحق ذلك
الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب
منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر مما تقررنا انه
لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق
باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحقوق
وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز مع كونه مدركا

لما لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدرك به غيرنا سواء كان تعبيرا تحديديا او تنبيهيا
وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه بامرين احدهما
وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة و
يقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسني اعني الملاحة فانا نحس بها
ونعجز عن وصفها لغيرنا ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا
اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام
ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التنبيه في وجه التفضيل والامر الذي
يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا او سليقيا فذاك والا
احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا تايد الفطري
بقواعد الاكتسابي فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله ثم للبلاغة يعني ان
الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية
الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحجبت عنك بلثام ما د تما
تبين كشفها واماطة اللثام عنها لتصير مجلوة عليك فتقف بذلك وتتكئ على
مشاهدة الاعجاز وقد اشار باذكره الى ما اختاره في آخر التكملة من
ان وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق
لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب
عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب
كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل
يؤمنون يعلمون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او
من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز السادس
لها والصواب منها ما اختاره كما قرره هناك قوله واما الفصاحة لما
بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة لتردد
السامع في امر الفصاحة انها ما ذا فتعقب ذلك ان يتصدى بكلمة اما ثم
انه قسمها تقسيما يتعلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على
حدة وجعل خلوص اللفظ من التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى
افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ما اخذه الاشتقاق والمناسبة

بهذا المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب
لبائه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في
تعريف الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم
وذكر لكونها عربية اصلية علامة يعرف بها وهي ان يكون الكلمة ادور على السنتهم
واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها ان يكون هناك اخرى تضاهيها هي
اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا المراد بقوله اجرى ان تكون
الكلمة جارية جريا تاما تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي
كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون
كالتوحيد والطوب للآجر الذي هو معرب وما اخطات فيه العامة كثيرة مشهورة
وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها متتابعة
ثقلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب
مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود او النزول والسلامة عن
تنافر الحروف معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول
ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو
غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه والورى فان هذا التكرار مع الجمع
بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله ثم فسبحه قوله ان يعثر صاحبه
فكرك اى يجعل فكرك عاثرا من العثار في متصرفه اى في موضع تصرف فكرك
ويشيك طرقك ان يجعل ذا شوك ويوعر مذهبك ان يجعل موضع ذهابك نحو
المعنى وعرا اى صعبا شديد المسلك حتى يقسم اى صاحب الكلام بما فعل فكرك
ويوزعه ويشعب ظنك بما هو مراده بحيث يتحير في التوصل الى المعنى الذي
اراده قوله وما مثله مدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام
بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال
الا ابن اخته هشام الخليفة فمثل اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثل وقد
فصل بينهما بما تدري والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه
اى ام المملك مبتدأ وابوه اى ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل
بالخبر بين حي وصفته على تقارب فيها فتتابع هذه الامور المخالفة للاصول

مع جواز ما اتفاقا صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم مغزاه من لا يعلم قصته قولا وكقول
ابي تمام هو في مازنيار وابنه بابك الخرمي زمن المعتصم بالله فصلب بابك
بعد ان صلب ابيه فقال وقد شفى الاحشاء من برحائها ان صار بابك جار مازنيار في
ثانيه اى هو يعني بابك ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اى في جو السماء لم
يكن ذلك الثاني كاثنين اى كثاني اثنين فحذف المضاف وجعل ثان
بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون من تقدم المضاف اليه على المضاف
الا انه صار الكلام معقدا والمراد باثنين هما في الغار النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر
رضي الله عنه وانما نفى المماثلة قصدا الى اثبات التضاد لانهما كانا على تقوية
احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد امر المسلمين والمعاطف جمع
معطف وهو موضع العطف اى الميل عن سواء الطريق ومنعطف
النهر الوادي والعلم ينصب علامة للطريق يقال تبينت الشيء اى علمته بينا والوجهة
بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي يطوى اليه الطريق
الطريق تقول مضى لطيته اى لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اى المنزل
الذي انتواه واذ قد وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية
واللفظية وانا اذكر الظاهر ان يقال فانا اذكر جوابا اذ وقفت على ما في
اكثر النسخ والانموذج معرب نموذه وقد فصل المص في هذه الآية ما ذكر
صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما هي مفعول اكشف وبينها صلة
ما ان اكشف لك في هذه الآية الى بيت وجوه البلاغة والفصاحتين و
كلمة عن متعلقة اشعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل
في الجملة لانك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تجتلي تلك الوجوه
بلا حجاب قوله ثم ان ساعدك يعني انك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان
ساعدك الحاكم الذوق ادركت من هذه الآية الاعجاز الذي ادركه من
تحدوا بها وفي هذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها مكن كشف
اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق وروى انهم كانوا قد علقوا
القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون لا ننزلها حتى نطلع على من هو
افصح منها وكانوا يعاندون في الفصيحة ما ينزل من آيات القرآن حتى

نزلت هذه الآية فلم تبق لهم طريق الى العناد واذعنوا لما تقوله ما قدر اليك
من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان
قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطايف البيانية اشرف وادق
والطف قوله وما يتصل بها اى بالمجاز والاستعارة والكناية من التورية والترشيح
والتعريض والفاهران عطف على ما بعد من وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو
عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود
وقوله ان يبين معنى اردنا اى معنى هذا الكلام الخ وقوله قاربته ابلغ من ان
يقال تردوناه وقس على ذلك فانقطع تغاض تنقضي واستوت والطوفان حيث لم تبل
المطر والماء الغالب تغشى كل شيء يقال غاض الماء اذا قل وغاره وغاضه الله
يتعدى ولا يتعدى والجودى جبل بالموصل وقوله ابتينا عطف على اردنا
وقوله في الكلام جواب لما اراد قوله على تشبيه المراد اى المراد منه اعنى الذى
اريد منه اى يتعلق به فعل وهو ههنا الارض والسماء فحذف الجار واوصل
الفعل الى الضمير واستتر فيه كما في لفظ المشترك فان اصل المشترك فيه والمعنى انه
شبه الارض والسماء بالمامور الذى لا يتاتى منه لكمال خوفه من الامر العصيان
وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سياتي وقوله وتشبيه تكوين المراد واراد بلفظ
المراد ههنا معناه الظاهر اعنى ما اريد من المراد منه وهو الذى عبر عنه بالبلع
والاقلاع ولتخالف معنى المراد في الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه الثاني
مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه وقوله
في تكوين المقصود متعلق بالنافذ واشارة الى وجه الشبه وهو تكون المقصود تما
تعلق به سريعا مع غاية السهولة في القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء الكلام
على التشبيهين اى بنى الكلام عليهما تصويرا لاقتداره العظيم ولان السموات
الخ وانما صح عطف هذه الاجرام في السموات والارض لتغاير المفهوم وان
كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موضع الحال من المستتر في
تابعة وتحت بدل المجهود عطف على موجب الانقياد ونفوذ واعطف
على عرفوه والضمير في سرادقها للمهابة والافنية جمع فناء الدار والكاف في
مكانا بموج وكما يرد للوزان وقوله الاملى تاكيد وتقرير لما تقدم وقوله الاشارة

ليس معمولا

ليس معمولا للتلقى والا وجب نصبه في التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا وبغير الاقتضاء
متعلق بالمنسوب في تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين
وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله بنى اعنى قوله
تعالى جل وعلا الخ مبنيا عليهما بل يكفى بناء البعض عليهما اذ لم يكن الكلام
ملبسا فقوله ثم قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل اريد ان يرتد ما انفجر
من الارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان الارادة سبب
لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا
يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد معمول شيء
متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال قول وخطاب الارض والسماء بطريق النداء وعلى
سبيل الاستعارة بالكناية مبنى على التشبيه الاول اعنى تشبيه المراد منه بالمامور
الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعنى
اعنى الخطاب والنداء وقد يقال اراد ان الاستعارة ههنا تصريحية تبعية في
حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب
بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه
الاول فكيف يجعل اصلا لمتبوعه على ان قوله التشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا
المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على تقال او ثم قال وان لم يكن هو
ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كان قوله تعالى
كذلك على ما مر ولا محذور في ذلك اذ لا التباس في شيء منها كما ترى ولا يجوز عطفه
على بنى الكلام ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للشيء المتقدم
ذكره تتمة لتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه بالاشبهه وجعل البلع مستعارا لنشف
الارض الماء كما في الكشاف اولى مما ذكره اذ لا فعل للارض في غور الماء
كما للشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت
الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب
السلف فيكون البلع استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون لجعل اللفظ
قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما مر في ينقضون عهد الله واما عنده
فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالانبات في انبت الربيع

وهو بعيد او يجعل استعارة الامر متوهم كما نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة
التبعية كامر وانما جعل قرينة الاستعارة السماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار اصل وضعه
لان معناه المراد ههنا اعني غور الماء او نشفه من خواص المشبه به اعني الغذاء
قوله للتشبيه المقدم ذكره اي التشبيه الثاني وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم
النافذ نفي لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اعني كونه
صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح
لاستعارة لاستعارة النداء يعني الاستعارة المكنية التي في المنادى فان
قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشار اليه واما جعل
النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا فقد عرفت ما فيه
قوله تشبيها لاتصال السماء والارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان
المجاز ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على اختصاص الملكي لا عقلي
في النسبة الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا لهذه
الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية
قوله للتشبيه بينهما في عدم ما كان يعني ما كان من المطر او الفعل قوله لمثل ما تقدم
في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم
ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب في الامر
ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الماء يريد ان الفعل اذا تعين
له فاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ذكره ويبنى الفعل لمفعوله او يذكر ما هو اشد
لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية
عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعدا عطف على
سوى السفينة وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح
بناء على سلوك الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام لسبيل الكناية او
تعليل لسلوكا بتقدير اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتاتى
الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او تكون تسوية
بعض البيع اي تكون هو عطف على ان يكون غيره واما غيره الاسلوب
حيث لم يقل ولا استوت السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل

بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول
وفي انفراده الى الفاعل اي الغير وثم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض
بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي مسلكهم مستحقون مثل هذا
الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال ظلما لانفسهم لا غير لا مضرة التكذيب راجعة
اليهم لا صفة بهم لا تتعداهم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم
اظهار لمكان السخط ولجهة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد
هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين
قوله وان قيامة عطف على لمكان السخط اي واظهار لان قيامة الطوفان وتلك
الصورة الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف
يناسبه قوله وهو النظر في فائدة كل كلمة منها اي في الاية والمراد بيان
الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها كثرة استعمال يا
لاختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد المنادى سبب لاختيارها على اي
والهمزة والنوع الغليظة والجبروت الكبرياء والقهر وهو اي الامر الذي يبتدأ
مقام اظهار العظمة يقال تهاون به اي استحقره واضافة الارض الى
نفسه تقتضي تشريفا للارض وتكريما لها فتركها امدادا للتهاون ولم تقل يا ايتها
الارض مع كثرته في نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن
تكلف التنبيه المشعر بالغفلة التي لا تناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخصر
ادور في الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفي
اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلتها
للارض وانما كان حظ التجانس بين ابلعي واقلعي او فرق ان همزة الوصل ان
اعتبرت تساويا في عدد الحروف والا تقاربا فيه بخلاف ابتلعي ولا شبه
على ذي خبرة بقواعد البلاغة اي ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية
لنكت علم المعاني قوله ان لا يستلزم اي لان لا يستلزم قوله نظرا الى مقام
ورود الامر يعني ان اطلاق ابلعي عن ذكر المفعول في تمام عظمة الامر المهيب
وكمال انقياد المامور يقتضي ان تبتلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها

ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعي اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وسواه الاختصار للاحتراز عن الحشو هو السبب في ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر لان تمام الكبرياء وكمال الانقياد يغني عن ذكره الذي ربما يوهم امكان المخالفة قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذكرها الا ان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية واما لانها تغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير استوت في سوتيت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار اعني الجريان منسوبا الى السفينة في صيغة المبني للفاعل في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من سويت واختير المصدر اعني بعدا في ليبعد القوم طلبا لتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع اختصار في العبارة وهو نزول بعدا وحلم منزلة ليبعدوا بعدا مع فايدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم عن متعلقه اي في مقام المبالغة يفيد تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا تعليل لتقدم النداء وقصدا تعليل لجريا ولتقدم مقيدا بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجري على مقتضى اللازم فمن كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في الارض والسماء حيث شبهتا بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التي تسلك معه قوله لانتداء الطوفان منها اي من الارض حيث فار تنورها اولا قوله ثم اتبعهما اي جعل قوله وغيض الماء تابعا لامر الارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كاينة وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان في الآية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي اتبع غيض الماء ما هو المقصود الاصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتاخره عنه في الوجود ثم ختمت القصة بالتعريض الذي سبق تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز

والكناية

والكناية قوله ملخصة مبينة مما على صيغة المفعول في نسخ الرواية والالتواء والاعوجاج واشاكة الطريق جعله ذا شوك والمرتاد المطلوب من راد الكلاء وارتاده طلبه وقوله بل اذا جربت اضراب عن قوله لا تعقيد ولفظ تسابق في الموضعين بضم التاء هو المطابق للدراية والرواية المعول عليهما وجعل من التسابق بحذف احدى التائين في المضارع وهم وقوله اسبق الى القلب اشارة الى ان المعنى واصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اي اصلية مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اخطات فيه العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع تعال شيء بشع اي كريه الطعم وعقد به اللسان بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله وقد رشان التنزيل تعجب من شانه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك بينه بقوله لا يتامل العالم اه واراد به التنبيه على ان كثرة اللطايف ما ذكره من النكت قوله لا تسع اي تلك اللطايف الحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وتذكير الفعل اي لا تسع الحصر تلك قوله لان المقصود اي لم اذكر جميع ما ادركت من لطايفها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفيته اي الى كيفية اجتناء ثمرات العلمين وان لا علم في باب التفسير بعد اصول الدين اي الكلام اذ لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات هو المعاني الكبرى في معرفة معاني القرآن افراء منهما اي من هذين العلمين ويروى منه اي من علم المعاني والبيان والظرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقراء على معنى انهما اقرأ من كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم ولفظ اقرا وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما في رواية النصب بالوصفية قوله ولا اكشف للقناع عن وجه اعجاز الكلام كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية يتجلى ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وحد الضمير لانه راجع

في علم المعاني فان البيان شعبة منه اصيا علم المعاني والبيان اعني ان يقدر
لفظ العلم مفردًا مضافا اليهما كما قدرناه آنفا في رواية منه بدل منهما وتوفيته كلام
رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف كونه في اعلى طبقاتها والتاويل
صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره و
قيل التاويل هو احد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه
وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه
وحسنه ومنه رونق الضحى قد ضيمت حقها اي حرمته ومنعته من ضاميه حقه اي
ظلمه فيه ونقصه واستلبت في صيغة المبني للمفعول من استلبته الشيء اذا
اخذته منه بغتة قوله ان وقعت بفتح الهمزة اي لان وقعت او بان وقعت
فاخذوا بها اي سلكوا بها في ماخذ اي مسالك مردودة وحملوها على محامل اعني
معاني غير مقصودة والعويل رفع الصوت بالبكاء وويل شل وقع الا انها كلمة
عذاب يقال فلان في ويل من كذا اي يقول يا ويلي من امر كذا كان
الآيات بسبب ماخذهم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب محاملهم تقول يا ويلاه
من هذه الحالة قوله ثم مع متعلق بلا ترق اي ثم مع ما ثبت لهذا العلم اي علم
البلاغة المتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اي الغالب على كثير
من العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودي الى نفيه يق
النبي صلى الله عليه وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوء
حالا منه وذلك لقلة المعتنين بشانه وكثرة الناعيين من جوانبه واركانه
والضيم الظلم مني اي ابتلى وسامه خسفا اي اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى
قلة من يعتني به بقوله اين الذي مهد له قواعد يؤسس هو عليها ورتب
شواهده اي امثلة يستشهد عليه بها وبين له حدودا ورسوما تكتب بها نضورا تها
النظرية ووضع له اصولا وقوانين يبني عليها مسايل الفرعية وجمع له حججا
وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية واشار الى كثرة تفرقه
في ايدي المتفلسفة بقوله وشمر اي والرجل جمع راجل والخيل الفرسان
قوله علم اي هو علم وايادي سبا اي اولاد سبا بن يشجب بن يعرب

وبراهين

بن

بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا في البلاد فلحق غسان بالشام
وانمار بيثرب والازد بعمان وصار ذلك مثلا في التفرق فيقال ذهبوا ايدي
سبا وتفرقوا ايدي سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها
قوله بل تصفح اي انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز
والصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد تولاها اصحاب الاصول وعدّه
وعدّه اي عدّ غير ما ذكرناه مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا من مباحث هذا
العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدرك عما ابتلي به هذا
العلم من الضيم والتفرق اي لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احدا
قبلي لكنه عسى ان يوفقني لذلك حيث وفقني لتحريك القلم فيه فاقوم بما هو حقه
في ما ينبغي واذ وفق شرط جزاؤه عسى والجملة خبر لكن وان يعطي قد صح في
بعض نسخ الرواية في صيغة المبني للمفعول وفي المثل اعط القوس باريها اي ناحيها
ومصلحها يضرب في تفويض الشيء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة و
القوة ايضا   واذ قد تقرر ارادة مرجعي البلاغة علمي المعاني والبيان
وبنوعي الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا يطلق على ثوب
واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا
للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك
قوله ويرقيه اعلى درجات التحسين وفي قوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا
حرج تحت في ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطاء
في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب عليه
ان يفصلها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاستحسان في حد علم
المعاني على المحسنات البديعية كما حققناه هناك فنذكر المطابقة والتجنيس
في اشارة نكت الآية من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد و
التبعية كما اشرنا اليه قوله وهي ان تجمع بين متضادين اي متقابلين في
الجملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما
من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الآخر ان وفقه

فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الامانة والاحياء وبين الايتاء والنزع
وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ
والرقود قوله ان يجمع بين الشيئين متوافقين لم يرد بالتوافق ههنا التناسب
بل خلاف التضاد سواء كان هناك تناسب اولا كما بين الضحك والقلة وبين
البكاء والكثرة مثلا ولا بد في الكلام من تقدير معطوف تقع في مقابلة او اكثر اي
وبين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت هنا اي اعتبرت فيما بين المتوافقين
او الكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضده وكل القيد هناك اي فيما ضديهما او اضدادها
وعلى هذا الخرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع
بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اذ ليس هناك شرط لشيء من الطرفين ففيه مقابلة واحدة بين مجموع
الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت قوله
اعطى اي حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اي دين الاسلام
او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره اي سنهيئه لليسرى اي لما نلطف به و
نوفقه حتى تكون الطاعة ايسر الامور عليه قوله واستغنى اي زهد فيما عند الله
كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا
الاعتبار اعني كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء
فسنيسره للعسرى اي سنخذله حتى تكون الطاعة اعسر شيء عليه او سمي طريق
الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى وطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسرى
قوله وهو التيسير اشارة الى ان التيسير للعسرى تغيير في المعنى قوله وهي ان تذكر
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة
للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن
كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل
الوقوع في الصحبة مصححا للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتجوز عنه والافتراح السؤال
على الارتجال ويجيء بمعنى جوابا للامر من ايجاد الشيء حسنة اطبخوا اي خيطوا جبة

جبة به عنه لوقوعه في صحبته تحقيقا واما قوله صبغة الله اي تطهير الله فعلى انه مصدر
مؤكد لقوله آمنا بالله فقد وقع في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه تطهير لهم واذا فعل احدهم
بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدل
قطعا فجعله اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في ايصال المكروه الى الغير من حيث لا يشعر به
فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه واريد به
الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله
مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن
الجود التام ولما لم يكن ههنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر
فلا مشاكلة واطلاق السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد تقال هو سيئة في اللغة
حقيقة لانها من ساءه يسوءه قوله وهي عبارة عن الجمع من المتشابهات وذلك
على قسمين الاول ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تم الشمس والقمر بحسبان وقوله
البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار
والثاني ان يذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقوله
المعري وحرف اي ناقة ضامرة كنون اي حوت في الصفو والنحافة او
كحرف النون في الضمور والانحناء تحت راء هو اسم فاعل من رانيه اذا ضربت
رئته والد لي اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا
رويدا يوم اي يقصد ذلك الراكي الرسم اي اثر الديار غيره النقط اي غيره
ما تساقط على الرسوم من المطر والاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة
النظير لان هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء
وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على
الحروف قوله وهي ان تزاوج اي ان توقع المزاوجة الازدواج بين معنيين واقعين
في الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا على كل منهما كما في بيت البحتري على
الشرط اعني نهي الناهي لجاج اللجاج اي ازدياده ولزومه وفي الجزاء اعني

لان الكناية عن هذا المعنى الكني عنه بذلك المعنى المكني لا يكون الا بهذه العبارة

الانضاء جمع نضو البعير المهزول
الضعاف

كان مثل قوله لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى ايهام التضاد

اصاخ اى المحبوب الى الواشى اى النمام الذى نشى الحديث ويريه لجاج الهجر قوله وهو ان تلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معًا نوع واحد من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين اكتفاء بالاقل لظهور جريان اللف والنشر فى الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها فى مقلته ووجنتيه وريقه والذكر يتناول الاجمالى كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودًا او نصارى والتفصيلى وهو قد يكون مرتبا ترتيب اللف كما فى البيت المذكور وفى قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا النشر وقد يكون على عكس ترتيبه كما فى قوله كيف اسلوا انت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا قوله من غير تعيين صفة لمصدر تتبعهما اى اتباعًا كائنا بلا تعيين وثقة مفعول له لترك التعيين لا يقال فقد تعين الضمير المجرور فان قوله فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الآية من باب اللف والنشر لانا نقول هذا التعين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وهو ان تدخل شيئين فصاعدا فى نوع واحد اى فى امر كلى يجمعهما ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة اولا علمت وقيل يا مجاشع من مسعده ان الشباب فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والنزاع هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فان اجتمعت كانت غاية فى المفسدة والاية مثال لادخال شيئين اعنى المال والبنين فى حكم واحد اعنى زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو اكثر فى حكم واحد فالتمثيل نشر بعكس ترتيب قوله تتفرع منهما تباينا كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والثانى بدرة عين قوله ثم تضيف اى تنسب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء على التقسيم ما هو له عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة فيه لعدم التعيين هناك فان قلت من اين التقسيم فى قوله حتى اطول وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئى قوله اذ شأن قلت من حيث

وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها والثانى ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له

ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يفد فى قصد التعيين قوله فانك شبه الصدغ والخلق بالمسك فهذا جمع منهما وقد جعل وجه الشبه فى الاول السواد وفى الثانى الطيب فهذا تفريق منهما قوله وهو ان تجمع امور كثيرة تحت حكم اى تجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد يشملها ثم تقسم اى توزع التقسيم فى اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منهما ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة فى الربيع قوله فى كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد بكون ارضيهم مصطافا لهم ومرتبعا مجرد سكناهم فيها بل المراد انها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل فى حكم واحد ثم قسم فى البيت الثانى بان اضاف السبى الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا فى العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى تحت حكم واحد هو السجية اى الغريزة التى جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع مستحدثات الاخلاق قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسر مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان المثال من اشعاره وقد جمع فيه محيا الحبيب وبال المحب فى التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه فى الاول الضوء وفى الثانى الحر ثم قسم بان اضاف الى المحيا الاقبال اى تحجر الدلال واضاف الى البال اختلال الحال قوله ولك ان تلحق هذا القبيل اى بالجمع مع التفريق والتقسيم فان قوله لا تكلم نفس اى لا تكلم جمع لجميع اهل الموقف فى انها لا تتكلم يوم يأتى الله اى امره بينهم الا باذنه وقوله فمنهم شقى وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفرقا باعتبار جهة الادخال فى عدم التكلم فلذلك قال ولك ان تلحق هذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله فاما الذين شقوا والتقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من الشقى والسعيد ما له من عذاب النار او نعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما

فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك ان ربك فعال
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ الاية

ربك مخرج على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المومنين يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه وتعالى ونيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثناءين اذ قد نصبت القرينة على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الثاني ايضا مخرج على ظاهره لان فساق المومنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فان الخلود في زمان كما ينتقض باخره ينتقض باوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع اخر منه قوله وسواء يكون اللفظ استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين المتبادر منهما الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء الحال الى ان يظهر له في المال اما بالتامل او بالقرينة المتاخرة ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه ان كان العدق على الافراس الدهم اي السود من قولهم فرس ادهم اي اسود مع ان المراد تقييدهم بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار فاذا استويت انت ومن

معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد اما الاستيلاء عليه مجازا كما يقال استوى عمر على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريق الكناية والمعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى اخره هو ان الارض متقبضة في كفه وان السموات مطويات بيده اليمنى ولما لم يمكن الجوارح في حقه تعالى وجب ان تحمل القبضة على الشيء القليل المستحقر واليمين على القدرة التامة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء والاخير احسن ومتشابهات القران كاليد والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها الظاهرة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور المتاخرين او لا يعلمها الا الله وحده على راي اكثر السلف وانما قال اكثر المتشابهات لان بعضها مما ينساق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف يعتد به كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يغيره لانه استغنى باسمه عن تغييره وقوله هو البدء باثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء اوهم السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اخرى تاكد ذلك المدح بما يشبه الذم تاكدا تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة سيما للانقطاع لمعنى الاستدراك وسوى مستعار له ولكن صرح فيه وقد يوكد الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد تحقق مثل هذا التاكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه معلق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوه ان امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على السواء فلا يتناول الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اي كونهما متضادين حتى تمال قائلهم ان يكون احدهما مدحا والاخر ذما كما روي عن بشار انه قال في خياط اعور خاط عمرو قباء ليت عينيه سواء فقلت شعرا ليس يدرى امدح ام هجاء فانه تولت عينيه لتوكيد يحتمل تمني صحة العين العوراء الى تساوي العينين

في الابصار وتقى شرا اعني تساويهما في المعنى قوله والمتشابهات من القرآن
مدخل في هذا النوع باعتبار يعني باعتبار احتمالها معنيين مختلفين وان لم
يكونا متساويين في الاحتمال ولا متضادين لكون احدهما مدحا والآخر ذما
قوله ولا احب تسميته بالتوجيه ولم وذلك لوروده في كلامه تعالى وتقدس قوله
اذاك الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة يشبه ناقتي ام ثور موشى
بالوشي اكرعه اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة تجال وشيت الثوب
وشيا اي نقشته والكراع مستدق الساق من الغنم والبقر وتمامه مسفع الخد
غاد ناشط شبب والمسفع الاسود والغادي الذي يذهب غدوة والناشط الخارج
من ارض الى اخرى نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه
وقال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاث امسى وهو منقلب اي
اذاك الثور الوحشي يشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر
ظنبوباه او اصفر والسي الارض المستوية ابو ثلاثين اي ذو ثلاث فرخا والمنقلب الراجع
فشبه ذو الرمة ناقته بالاشياء المذكورة واورد الهمزة وام في مقام التشبيهات
تجاهلا واظهار التحيره في وصفها بشدة العدو وقد مر الكلام في قول الخارجية والآية
المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعاني تحت التجاهل وانه في باب سحر
البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال
في الالتفات والاعتراض ايضا فانه ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب
بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا اشتباه
في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا
داخلا في البلاغة واذا اتى به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا
عن بلاغته قوله ومن الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه يجب ان يكون في اثناء
كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا وبقيد بالاطلاق
قوله بما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب
ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسد لها وهو حال من صوب الربيع
وهو قول المطرفة اعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا للايهام خلاف المقصود

والدمنة

وبالجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء المسئلة لنفيد معنى يتعلق بها او باحد اجزائها

والدمنة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ان يدوم ثلث النهار
او ثلث الليل وقوله وما عمري في على يمين جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم
وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع اكرع جمع كراع
وهو اسم لجميع الخيل والمراد ههنا جماعات الناس وقوله لا زال لحق اعتراض
بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله لن تفعلوا جملة معترضة بين القسم وجوابه
للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف
وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقق ما اقسم به عليه وكلمة لا في لا اقسم زائدة
ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالشجاعة على وجه
استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذلك لان تهنئة الدنيا اي الناس
كلهم بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتفعون بجلاله مقدارا والا
فلا معنى لتهنئتهم به وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهبت اي يوضح
لك ما ذكرته اذا تاملته في قولك اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة نعم ربما تفهم
من ذكر الاعمار فيها دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام
احوالهم لا جمع المقتنيات الفانية قوله شل يا وحيا فانهما متحدان في المعنى
مع قلة حروف يا وكذا غاض وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد
ولو قيل غيض وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان انسب لما تقدم في الآية
ولا شك ان تقليل اللفظ ولا تقليله اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا في الكلام
الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف ظاهر
قوله ويتفرع عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق
ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجريان فيما من غيرها ايضا
ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وفسره بتشابه الكلمتين في اللفظ
واراد بالكلمتين معنى اللفظين لجواز تركب احد المتجانسين كما سيذكر
واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد انواعه المعتبرة
فمنها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات وانما يتفقان في
المعنى فالراجحة الاولى فناء الدار والثانية بمعنى الواسعة ومنها الناقص

وسوان تختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون
الصورة فقيل اراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية
فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا انه فهمه من عبارته
بعيد جدا وقيل اراد الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل
التام كما سيأتي واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك جاملنا في صيغة الامر
ولا جام لنا فليس بتام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصورة
اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا لفظا وان قيل المعتبر في الناقص
اختلاف الهيئة دون الصورة سواء كانت مختلفة اولا كان ناقصا ثم ان الاختلاف
في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو
حبالة الصائد والشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا
وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط
والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء
تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد
حرفا واحدا الا حرفين فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متعينين
في المادة مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما من
المختلفين في الهيئة فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية
لا النوعية قوله وسوان تختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقولك ما بيا
كالي اوفي الوسط نحو جدي اي حظي وجهدي اي اجتهادي وسعتي وقد
عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف منهما الا بزيادة الهاء او في الآخر
نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع والمطرف
اي سمه بانهما شيئت وقيل المضارع ان تختلفا بحرف والمطرف ان تختلفا بحرفين
وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس
من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق ودرس واما في
نقال بيني وبينك ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط نحو حسب وهو طمس يطمس
يرمي في النار وحسيبه وهو ما يعد من المفاخر واما في الآخر نحو كتب بمعنى

فهذا التناول حل عبارة الكتاب على اللف والنشر المرتب

بالضم والكسر ايضا ... يتعدى ولا يتعدى

قرب وكثر وهو اما بمعنى العرف يقال كثرة من الامراق صرفه او بمعنى سعة
البطن او الشبع فالاكثر يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر منه التقسيم
في الحرفين بل اورد مثالا من المتماثلين بحرفين في الوسط ومعنى خشتني
جعلتني خسيس الحظ او الفقير قوله وسوان تختلفا لا مع التقارب مغاير العبارة
تتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله يسمى
تجنيس تصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما بالآخر ويسمى تجنيس خط ايضا
لتشابههما في صورة الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي وسوان يتشابه باللفظان
في الكتابة يوجد في غير اللاحق ايضا والعائث من العيث وهو الافساد قوله
اذا وردا على نحو قولهم اي اذا ورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما للآخر
لصيقا به يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان بينهما تجنيس تام مثل
وجد وجد ولج ولج او تجنيس لاحق مثل يحبون ليبون ومن سبا بنبا
او تجنيس مذيل مثل نغم وغم ودهم تم قوله يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه خالف
كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين في المخرج توهم ان التجنيس مطرف وليس
كذلك لعدم كون الحرفين بحتمين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني
الغين والعين متفقتين في صورة الخط تخيل انه تجنيس خطي وليس به لاختلاف
الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة الكتابة وقيل لو كان عينا الكلمتين
متحدتين لكان تجنيس تصحيف اولا ماتهما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنعتان
فلذلك سمي مشوشا قوله يسمى متشابها لتشابه المتجانسين المتجانس التام في
الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب اضافي اي لم يكن
صاحب همة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط ايضا سمي
التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل كان قوله جام لنا مركب
من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة
بان كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الآخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها
وخبرها لا يعد ان لفظا واحدا الا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول
المتصل به مع استتار فاعله كجاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا

زبر

الدوح والراحة من الاستراحة صحاح

قوله وما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق وهو ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف واوي من القول والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنه اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الرأي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فاقم ماخوذ من قام والقيم فيعل منه والريحان بمعنى النبت المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركب الراء مع الياء والحاء فالياء اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فعنونها بجهات الحسن ولم يقل ومن القسم الثاني او ومنه تفننا في العبارة واراد بالكلمتين ما يتحد معنا مما و بالمتجانسين ما يعم اقسامها وبالمختلفين ما يعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كما اذا قلت اورد مثالا من عند نفسه مكررا لوقوع الكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمسة وقد يناقش في عد الخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني والرواية في مشتهر بفتح الهاء من اشتهرت الناس كذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضع وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا تكون الكلمتان مكررتين بل متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين معكوسة ○ الترتيب بتمامها في اللفظ الآخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان ينعكس ترتيب بعض حروفه في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوي وهو ان يكون مجموع كلمتين او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر نحو قولك كمل مليك وخان اذ اناخ

وقوله تعالى وربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا قلب حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول الآخر عته فلا كبا بك الفرس انس امر من آسيه آوسا اي اعطاه والارمل من لا زوجة له عرا اي اتى والم يكن طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه اي حفظه واسا امر من اسوت الجرح اي داويته او من اسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا من اساء او مغيرا من اسى بالكسر اذا حزن يقال كبا لوجهه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن جهات الحسن الاسجاع جمع الاسجاع فضة الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب بما تقدم وتاخر من ايراد المحسنات البديعية بالمعاني المصدرية والقافية في على المذهب الاصح من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك التي هو قبل ذلك الساكن وقيل ومع ذلك المتحرك ايضا وقيل الكلمة الاخيرة من البيت وقد تطلق القافية على الروي وهو حرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها ○ مساوية الاوزان موافقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز لما تقابله في القرينة الاخرى فمثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرف العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني لا مقابل لهما في القرينة الاولى ومثال تساوي الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله وآتيناهما الخ فان آتيناهما وهديناهما في الوزن والمستقيم يتقارب المستبين في العجز قوله واصل الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني وذلك بان يترك المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا اجعلت المعاني تابعة للالفاظ بان

يقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصوداً اصلياً جاءت الالفاظ
متكلفة وتشوشت وجوه المعاني وكانت كنصل من خشب في غمد من ذهب
وقد شغف بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية
البديعية حتى قيل اليه انه اذا جمع عدة منها في كلامه فلا باس في ان يقع
مقصوده منه في عمياء ويوقع سامعه من طلبه في خبط عشواء وقد يقال اشار
بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان
زيادة الاهتمام برعاية المطابقة والمقابلة مثلا قد تذهب ماء الكلام
وتوجب الخلل في الانتظام الآن قوله ان تكون الالفاظ توابع للمعاني تمنع
الحمل على هذا المعنى وكذا يمنع تفسيره لما ذكره اولا بقوله اعني ان لا تكون اي
الالفاظ متكلفة اي ما تيا بها مع كلفة ومشقة قوله ويوره والاصحاب هاهنا اي
في فن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام
منقوطة كقول الحريري تتقي تنقى تحسن تجنى بنجى بفتن تعنت نحبق او
غير منقوطة كخطبته المعروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء وكون بعضها منقوطا
والبعض الآخر غير منقوط وذلك اما بان تكون الكلمة منقوطة واخرى غير
منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم غض الدهر
جفن حسودك يشين واما بان تكون حرفا منقوطا وآخر غير منقوط كرسالته
الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيف بالتحريك ان
يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطة ان يكون في
الشاة نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تحسين الخط دون
اللفظ وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما في قوله
فتنتني البيت او انفصالها ويسمى المقطع كقول الوطواط واردك ان زرت دارد
وذو دق ذرا او قرا او وردا وورداً ولما اختصر المصنف الكلام في المحسنات البديعية
وفوض استخراجها اليك تابعناه في ذلك لان مباحثها مستوفات في كتب اخر
فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله واذ قد تحققت اي اذ قد علمت على
وجه التحقيق مما ذكر في المقدمة من حد العلمين وما ضبط وفصل في
الفصلين من متعلقاتهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب

الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صور متفاوتة وتأديتها بطرق
مختلفة وانما وحد لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط منهما وكون البيان
شعبة من المعاني قوله غاية العلمين هيهنا نقول ليتوصل بها الى معرفة الخواص والصياغات
الى توفية مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما تقتضيها من الخواص وما يناسبها من
الصياغات مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطاء
في التطبيق والمطابقة تنبيها على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني
التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كان
الوسيلة اظهر في بادي الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر هنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية
بحسب ما تفي به قوة ذكائك اي شدته لان ذلك هو المقدور المطلوب من تحصيل
هذين العلمين قوله وعندك علم جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال
مفعوله وعلمت جواب اذ قد تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في
تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال على المطالب
القصدية المتوقف على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد فلزم صاحب علم المعاني
والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة تاديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام
والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه الا يفعل شيئا هو من جملة فوجب ان
يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على الحد لانه
جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر
حققه هيهنا وهذا آخر ما يسرته
تعالى بمنه ولطفه من كشف
فوايد هذا العلم ونظم
زوايده وفرايده
اسئله ان
ينفع به المرشدين
وان يجعله ذخرا
لنا يوم الدين

وقد نجز الفراغ من تاليفه واسط شوال من سنة ثلث وثمانمائه وحسبنا الله ونعم
الوكيل نعم المولى ونعم النصير

یا حافظ
کبیکج